محاكمة حزب الوسط

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

اليسار / العدد الخامس و السبعون/ مايو ١٩٩٦ م / ذى الحجة ١٤١٦ هـ / الثمن جنيهان مصريان

شرم الشيخ .. إشارة البدء للعدوان الاسرائيلى

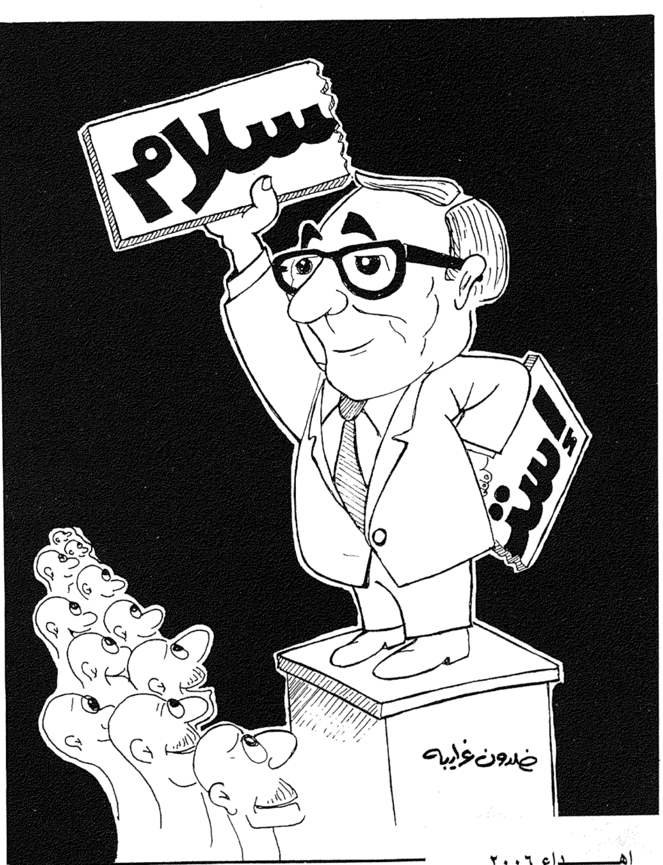
القطاع العام فى سوق النخاسة الدولى

خصخصة التأمينات الاجتماعية


عصمت سيف الدولة

وداعاً محامى الشعب

المؤسسة العسكرية تسيطر على سياسة أمريكا الخارجية



إهــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

فى هذا العدد

لليسار دور

لبنان .. ومصر

فرضت الاحداث علينا أن نعطى اهتماما خاصا- كما وكيفا- لموضوعين محددين.

الأول .. العدوان الاسرائيلى على لبنان .فى العدد الماضى وصفنا مؤتمر شرم الشيخ بأنه مؤتمر اسرائيلى أمريكى ، يعطى اسرائيل ضوءاً أخضر لتفرض على المنطقة سطوتها وتفوقها العسكرى والاقتصادى و السياسى،ولتضرب المقاومة الوطنية العربية للاحتلال تحت اسم مكافحة الارهاب . ولم تمضى أيام قليلة حتى أثبتت الاحداث -للأسف- صحة تحليلنا .. وشنت اسرائيل هجوما جويا بريا بحريا على المقاومة اللبنانية (حزب الله) وعلى الشعب اللبنانى والبنية الاساسية اللبنانية . وكان واضحا أن أهداف وأبعاد هذا العدوان تتجاوز بكثير لبنان وشعبه ومقاومته.

*الثانى.. موضوع بيع القطاع وتصفيته ، أو كما يسمونه الخصخصة . فى البداية دار حوار فى مجلس المستشارين حول كيف تحتفل«اليسار» بعيد العمال العالمى (أول مايو) . ولم يستغرق الحوار طويلا . اتفقا جميعا أن أفضل هدية نقدمها للعمال هو حلف -بالحقائق والمعلومات . عن بيع وتصفية القطاع العام حاولنا أن يكون متكاملا ، وشارك فيه رئيس التحرير ود. أحمد الحصرى ومحمود الحضرى ، واستعنا بدراسة (أحزاء) منشورة شارك فيها د. ابراهيم سعد الدين و د. ابراهيم العيسوى . وخارج هذا الملف فاجئنا مصباح قطب بتفجير قضية هامة، هى قضية التأمينات واحتمالات دخولها فى مسلسل الخصخصة. ومن برلين رسم نببيل يعقوب صورة دامية لخصخصة مجتمع كامل فى ألمانيا الموحدة، وهو ما كان يعرف فى الماضى بجمهورية المانيا الديمقراطية.

ولم يؤثر اهتمامنا بموضوعين محددين على«بقية الاهتمامات المصرية والعربية والدولية..» والابواب الثابتة .. والادب والفن ،الفن التشكيلى.

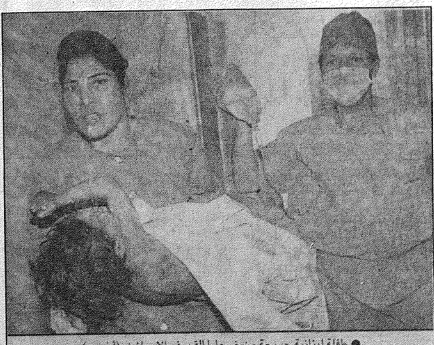
وقد قررنا أن نهدى هذا العدد الذى يجمع بين «البعد القومى» و، «البعد الاجتماعى» إلى واحد من أكبر مفكرينا وأعمقهم وأكثرهم استقامة.. إلى الراحل العظيم د. «عصمت سيف الدولة» محامى الشعب.

اليسار

موقفنا



● أم لبنانية تجلس بجانب طفلتها (٥ سنوات) التى اصيبت فى القصف العشوائى الاسرائيلى على بلدة قانا الجنوبية أمس (أ ف ب)



● طفلة لبنانية جريحة من ضحايا القصف الاسرائيلى (أ ف ب)

رئيس التحرير:

حسين عبد الرازق

المشرف الفنى:

د. أحمد عز العرب

المستشارون:

ابراهيم بدراوى

أحمد نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عبد الغفار شكر

عبد الغنى ابو العينين

محمود أمين العالم

محمد وفاء حجازى

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٤جنيها للأفراد و ٦٠جنيها للهيئات.

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: 5786298

شرم الشيخ.. اشارة البدء للعدوان الاسرائيلى على لبنان

خريطة جديدة للمنطقة ترسمها أمريكا واسرئيل وتركيا

حسين عبد الرازق

لا أدرى ماذا يقول اليوم أصحاب الدعوة لمؤتمر شرم الشيخ **(قمة صانعى السلام)**،والذين هللوا ورحبوا به وتحدثوا بثقة عن ايجابياته، واعتبروا موقف الاحزاب والقوى السياسية التى وصفت هذه القمة بأنها «خطوة سلبية أخرى تعوق تحقيق هدف السلام الشامل والعادل ولا تساعد فى تقدم التسوية السياسية أو المواجهة الحقيقية للارهاب بمفهومه الصحيح .. وأنها قدمت خدمة واضحة للسياسات الاسرائيلية الأمريكية فى المنطقة».. موقفا خاطئا ومغامراً.

فما تعيشه المنطقة منذ ختام هذا المؤتمر وحتى الآن **دليل لا يقبل الشك أن المؤتمر كان مؤتمراً اسرائيليا فى أهدافه ونتائجه** ،وضد كل المصالح العربية ،وضد أى تطلع لسلام حقيقى.

لقد وجد**«التحالف ضد الارهاب»** الذى أعلن عن مولده فى **شرم الشيخ** أول ضرباته للشعب اللبنانى، والمقاومة الوطنية (الممثلة فى **حزب الله**) فى الجنوب المحتل. وتعرضت قرى ومدن الجنوب، وبيروت (لأول مرة منذ ١٤ عاما) ،والبقاع ، لقصف جدى متواصل وإطلاق للمدفعية، وقتل للمدنيين والأطفال وتهجير اجبارى لسكان الجنوب (٥٠٠ ألف حتى الآن) فى اتجاه بيروت.

وهكذا مارست اسرائيل- بدعم كامل وسافر من أمريكا- ارهاب الدولة بلا حدود، تحت شعار مكافحة الارهاب .. ولم تخف اسرائيل أهدافها من هذا العدوان والتى يمكن تلخيصها فى..

-توجيه **رسالة إلى الحكومة اللبنانية والحكومة السورية بضرورة وقف هجمات حزب الله ضد الاحتلال الاسرائيلى** للشريط الحدودى فى الجنوب اللبنانى (المسمى بالمنطقة الأمنية) ،واطلاق قذائف الكاتيوشا على شمال اسرائيل ،والذى عاد حزب الله لممارسته ردا على قتل اسرائيل للمدنيين اللبنانيين فى الجنوب.

أي وقف آخر اشكال المقاومة العربية ضد الاحتلال الاسرائيلى ،وتحويل الامر إلى حروب أهلية عربية عربية. فبعد حصارها لقطاع غزة والضفة الغربية وفرض التجويع على الفلسطينيين والزام سلطة الحكم الذاتى بتوجيه ضربات عنيفة إلى**«حماس»** و **«الجهاد الاسلامى»** على أمل تفجير صراع دموى «فلسطينى - فلسطينى» فى مناطق الحكم الذاتى ، يسعى **بيريز** إلى تفجير الحرب الأهلية اللبنانية بين حزب الله والحكومة اللبنانية ،والسورية ان أمكن.

-تأديب سوريا ولبنان لمقاطعتهما لقمة شرم الشيخ التى رتّبت على عجل لمساندة اسرائيل وحكومة **شيمون بيريز** ،وابلاغهما برسالة واضحة مضمونها ضرورة الانخراط فى التسوية السياسية- لا على أساس صيغة مدريد التى قبلتها كل الحكومات العربية بما فيها حكومتى

سوريا ولبنان والتى تقوم على الأرض مقابل السلام- ولكن على أساس القبول بالشروط الاسرائيلية الأمريكية والتى تمس سيادة واستقلال وحقوق الدول العربية وتؤكد السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية على المنطقة.

- ضمان **شيمون بيريز وحزب العمل** الفوز فى الانتخابات البرلمانية (٢٩ مايو) بسحب البساط من تحت اقدام «اليمين» الاسرائيلى الذى وجه سهامه للتسوية السياسية الجارية فى المنطقة .. وذلك بتبنى مواقف اليمين وممارسة الارهاب ضد الشعوب والحكومات العربية التى قبلت الدخول فى هذه التسوية ، بأعنف مما كان سيمارسه ذلك«اليمين الاسرائيلى».

ويأتى هذا العدوان الاسرائيلى على لبنان وما يحمله من دلالات خطيرة موجهة ضد التسوية السياسية وضد سوريا والعرب جميعا، كحلقة فى سلسلة من الممارسات التى تصب جميعها فى **سياسة «اسرائيلية -أمريكية» جديدة ، بدأت مع قمة شرم الشيخ.**

فى هذه القمة خطت اسرائيل خطوة جديدة فى اتجاه فرض التطبيع على الحكومات العربية،والزامها بالهرولة فى هذا الاتجاه . فتلقى **بيريز** دعوة من حكام **قطر وعمان** لزيارة البلدين .وقام بهذه الزيارة بالفعل بينما جنوده يواصلون ارهابهم وتجويعهم للشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة الخاضعة لسلطة الحكم الذاتى ،ويعلن بيريز بوضوح وهو على متن طائرته فى الطريق إلى عمان ، أن **المستوطنات الاسرائيلية ستبقى فى مكانها ،والقدس ستظل عاصمة موحدة لاسرائيل.**

وبعد القمة، **طار كلينتون** مباشرة إلى اسرائيل للمشاركة فى اجتماع مجلس وزراء اسرائيلى مصغر ،أو اجتماع لوزارة الحرب الاسرائيلية) فى سابقة هى الأولى من نوعها ، ليعلن بعدها التوصل إلى مشروع اتفاقية أمنية جديدة بين الولايات المتحدة واسرائيل(راجع اليسار العدد ٧٤ ابريل ١٩٩٦)، وبعبارة أخرى«**عقد حلف دفاعى بين اسرائيل والولايات المتحدة**» يتم التوقيع على وثائقه أثناء زيارة بيريز للولايات المتحدة ،ويتضمن تعهداً أمريكياً صريحا بالحفاظ على أمن اسرائيل وضمان تفوق نوعى للجيش الاسرائيلى على كافة الدول العربية (مجتمعة) وإيران.. أى الاتفاق على«**استراتيجية حرب** يتم اعلانها فى وقت تتوجه فيه المنطقة إلى السلام» على حد تعبير السفير **محمود مرتضى ممثل مصر الدائم فى الجامعة العربية.**

وتوقيع معاهدة الدفاع المشترك «الاسرائيلية -الأمريكية» -اذا جاز التعبير- **ينقل العلاقات الاستراتيجية بين البلدين والالتزام الامريكى تجاه اسرائيل إلى مستوى جديد** تماما، تنتقل بموجبه «العلاقة الحميمة بين الولايات المتحدة واسرائيل إلى ما يتجاوز أى شكل معروف للاتفاقات والتحالفات ،بحيث نجد أنفسنا هنا، فى الشرق الأوسط ، مجاورين ليس فقط لولاية من الولايات المتحدة الأمريكية ،ولكنها فوق ذلك ولاية يهودية مدللة»كما كتب د. **اسامة الغزالى** حرب- وهو من أبرز المؤيدين للتسوية السياسية الجارية فى الوقت الحاضر والسوق الشرق أوسطية-فى صحيفة الاهرام.

ولكى ندرك أهمية هذا الحلف الجديد أو معاهدة الدفاع المشترك الامريكية الاسرائيلية ، فعلينا أن نتذكر أن هذا مطلب اسرائيلى منذ عام ١٩٥٠ ،أخذ فى السنوات الأخيرة شكل مذكرات تفاهم بدءا بمذكرة التفاهم الأولى عام **١٩٧٣** ،والثانية فى ديسمبر **١٩٧٤** ،والثالثة فى سبتمبر **١٩٧٥** ، ثم مذكرة التفاهم فى مارس **١٩٧٩** والتى وقعها **سيروس فانس وموشى دايان** ، فمذكرة التعاون الاستراتيجى بين الطرفين (نوفمبر ١٩٨١) ووقعها **الكسندر هيج** وزير الدفاع الامريكى **وأريل شارون** وزير دفاع اسرائيل .وجرى تطوير هذا التعاون الاستراتيجى بتوقيع **ريجان** فى **٢٩** أكتوبر **١٩٨٣** على المذكرة السرية رقم(١١١) الصادرة عن مجلس الأمن القومى المتضمنة تقوية العلاقات مع اسرائيل وتوسيعها خصوصا فى المجال العسكرى ،وتوالت الخطوات الرامية إلى تعميق هذا التحالف (مذكرة التعاون الاستراتيجى فى ٣٠ نوفمبر **١٩٨٣-اتفاقية ١٩٨٤ بين رابين وكاسبار واينبرجر-** اتفاقية **١٩٨٧** بين **رابين وفرانك كارلوتشس** وزيرا دفاع البلدين والتى ضمنت بقاء اسرائيل قوية ومهيمنة فى الشرق الأوسط- وثيقة التفاهم الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل**١٩٨٨**..) ... وللمرة الأولى يتحول هذا التحالف إلى معاهدة رسمية بين البلدين . ويتم هذا التحالف مع استمرار احتكار اسرائيل للسلاح النووى فى المنطقة.

واستكملت اسرائيل هذا التحالف ، بتحالف جديد مع تركيا . فوقع البلدان إتفاقا ينص على تعاون وثيق بين القوات الجوية الاسرائيلية والتركية ،والسماح لاسرائيل باستخدام قواعد جوية تركية لإجراء تدريبات فى الأجواء التركية.وقد جاء هذا الاتفاق -أو التحالف- تتويجا لسلسلة متكاملة من خطوات التعاون العسكرى التركى الاسرائيلى فى الفترة الماضية، وعبرت تركيا بوضوح عن عمق هذا التحالف بقيام **سليمان ديميرل** رئيس جمهورية تركيا بأول زيارة يقوم بها رئيس تركى لاسرائيل،**ثم وصوله إلى شرم الشيخ لحضور قمة مكافحة الارهاب على متن طائرة شيمون بيريز التابعة لسلاح الجو الاسرائيلى**، وهو أمر لا تخفى دلالته على أحد.

وبلا شك فهذا التحالف يزيد من الخلل الاستراتيجى فى المنطقة ،ويمثل جزءا من التحرك الاسرائيلى الأمريكى لتطويق العرب والموجه ضدهم جميعا ،ولكنه موجه أيضا وبصفة خاصة ضد **سوريا و(لبنان) وايران ومصر.**

فاسرائيل لا تخفى نظرتها إلى سوريا باعتبارها الدولة العربية الوحيدة التى لا تزال -ولو إلى حين- تحمل تهديدا عسكريا مفترضا لها. وهو ما يضع سوريا (ولبنان) فى بؤرة الاهتمام للاستراتيجية الاسرائيلية. فى نفس الوقت فالعلاقات التركية السورية تواجه تأزما متصاعدا فى المرحلة الأخيرة نتيجة حرب المياه التى تشنها تركيا على سوريا والعراق عن طريق تحكمها فى منابع **نهر الفرات** ،واتهام تركيا لسوريا بمساعدة **حزب العمال الكردستانى** فى حربه ضد ارهاب الدولة التركية.

وترى سوريا -بحق- أن هذا الاتفاق «**محاولة لفرض حصار استراتيجى وعسكرى عليها من قبل دولتين مجاورتين لها شكلا تاريخيا مصدر خطر أمنى أساسى عليها**» . **ويرى الرئيس حافظ الاسد- بحق أيضا- أن سوريا أصبحت منذ قمة شرم الشيخ ، هدفا للمعسكر «المناهض للارهاب » كما يسمى نفسه، بزعامة اسرائيل والولايات المتحدة وحلفائها.**

فإذا أضيف، إلى ذلك موافقة الاردن على مرابطة طائرات أمريكية على أراضيه ،واجراء مناورات عسكرية مشتركة ،وقبل ذلك زيارة رئيس

الاركان الاردنى لاسرائيل للتنسيق الامنى بين الاردن واسرائيل ، فمن الطبيعى أن تشعر دمشق بالقلق وأن تقول أن كل ذلك**«حلقة من مخطط يستهدف تطويع المنطقة وسوقها إلى اتفاقات مجحفة مع الدولة العبرية تؤدى إلى بسط هيمنتها على قدرات الشرق الأوسط»** .فهذه التطورات على جبهتى سوريا الشمالية والجنوبية تستهدف الضغط لاحداث تغيير فى موقفها من مفاوضات التسوية من جهة، وموقفها من المنظمات المعارضة والناقدة لمنهج ونتائج التسوية، وعلاقتها مع الدول الرافضة لهذه التسوية.

وبالنسبة لايران فهناك تأزم فى العلاقات مع تركيا خلال السنوات الماضية وتبادل لاتهامات حول دعم ايران لتنظيمات تركية متطرفة وارهابية ،واتهام ايران لتركيا بنشاط معاد لها، بالاضافة للتنافس بينهما على النفوذ فى دول آسيا الوسطى الاسلامية (السوفيتية سابقا) وفى شمال العراق. ولكن الأهم من هذا الدور التركى فى خدمة سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية للعراق وايران.

وقد أدركت الادارة المصرية بوضوح الأخطار الناجمة عن التحالف التركى الاسرائيلى، فقال**عمرو موسى** ان هذا الاتفاق خطير ويتعلق بالأمن فى المنطقة وان مصر لن تسمح باختلال الأمن لمصلحة طرف على حساب طرف آخر .. وان كل فعل من هذا النوع سيكون له رد فعل مواز ومساوله فى القوة». وقال **اسامة الباز «ان قيام تحالف عسكرى جزئى أو استراتيجى بين دولتين غير عربيتين فى منطقة الشرق الأوسط (تركيا واسرائيل) يلقى ظلالا من الشك فى أنه موجه إلى الدول العربية**..ولا يصح الدخول فى ترتيبات اقليمية خارج اطار المشاورات بين جميع القوى فى المنطقة»..

ومن الواضح أن ادارة الرئيس مبارك تشعر بانزعاج حقيقى من التحركات التى تصب فى استبعادها من الخطوات المتبقية من عملية التسوية ومن تقزيم دورها فى المنطقة سواء عقب التسوية أو فى مراحلها الأخيرة.وفى نفس الوقت فالخلل المتصاعد فى التوازن العسكرى بين اسرائيل ومصر ،سواء فى الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية، والنووية التى تحتكرها اسرائيل ، أمر مرفوض من المؤسسة العسكرية وهو أمر ليس فى طاقة ادارة الرئيس مبارك تجاهله.كذلك فالرئيس وحكومته تشعر أنها تلقت لطمة قاسية بعد المبادرة بتقديم الغطاء المطلوب للتحرك الأمريكى الاسرائيلى بتطوعها بالدعوة لمؤتمر شرم الشيخ، الذى تحولت نتائجه إلى وبال على مصر والعالم العربى، يضع الحكم فى مصر فى حرج بالغ أمام الشعب المصرى ،والحلفاء العرب(سوريا).

والمشكلة أن الولايات المتحدة تعلن تأييدهابوضوح للاتفاق التركى الاسرائيلى ،ولا تبدى اهتماما برد الفعل المصرى، **مطمئنة إلى«عدم تجاوز التصعيد المصرى النقد والتعبير عن الاستياء»** وأن الخيارات أمام مصر محدودة. «فالتوجه نحو ما يشبه المحور المصرى -السورى ردا على المحور التركى الاسرائيلى- اذا حدث -يبقى ناقصا وغير مواز أو مساو لقوة الاتفاق الاسرائيلى التركى» و «ان موجة الاستياء العربى مجرد موجة عابرة لن تتجسد فى اجراءات..».

ولا تقف نتائج التحرك الامريكى -الاسرائيلى فى ظل **مظلة شرم الشيخ** عند هذه الحدود فالولايات المتحدة تستكمل عدوانها ضد العرب بالتهديدات المتوالية والمتصاعدة ضد ليبيا.

ففى تصريح غريب أدلى به **«وليام بيرى»** وزير الدفاع الأمريكى فى القاهرة ،وعقب لقائه مع الرئيس **حسنى مبارك** ، قال أنه أطلع الرئيس خلال مباحثاتهما على دلائل قوية على وجود برنامج ليبى لتطوير أسلحة كيماوية ،وأن واشنطون لن تسمح لطرابلس بانتاج مثل هذه الاسلحة لان ذلك يعد تهديدا للقوى الاقليمية مثلما هو تهديد للولايات المتحدة .وقال بيرى إن **الولايات المتحدة لا تستبعد القيام بعمل عسكرى ضد ليبيا.**

ورغم نفى ليبيا القاطع لهذه الادعاءات ،وتأكيد القاهرة عدم وجود أدلة على هذا الادعاء ، فقد صعدت الولايات المتحدة من حملتها ضد ليبيا وطالبت المجتمع الدولى بالعمل للحيلولة دون استكمال ليبيا بناء مصنع للأسلحة الكيماوية تحت الأرض.

وهكذا تتوالى تجليات مؤتمر شرم الشيخ بهدف الاسراع بإعادة رسم خريطة المنطقة وفرض التسوية الامريكية الاسرائيلية على العرب،وهو الأمر الذى دفع أحد دعاة هذه التسوية إلى القول صراحة.. **«فالتفوق العسكرى المطلق يغرى بالتوسع والعدوان.. فضلا عما يشكله بالقطع من سند لتوجهات السيطرة وإملاء الإرادة السياسية. ولذلك فإن السلام من هذا النوع لا يكون -فى التحليل الأخير- الا استسلاما ،وخضوعا من طرف إلى طرف آخر».**

ان ما يجرى الآن ليس مجرد تطورات جديدة، ولكنه نقطة تحول فاصلة وما لم تتحرك القوى الوطنية فى مصر والعالم العربى لإفشال هذه المحاولة وتصحيح الاخطاء السابقة التى قادتنا إلى هذه النقطة الحرجة ،فسيسجل على هذا الجيل أنه كان جيل الاستسلام.

والطريق واضح وبسيط.

ويبدأ بأن **نعيد جميعا النظر فى موقفنا من منهج التسوية السياسية التى انطلقت فى مدريد عام ١٩٩١ ،وما انتهت اليه من اتفاقات مجحفة**(أوسلو- القاهرة- طابا- وادى عربة) ،وصولا إلى اطلاق يد اسرائيل فى المنطقة وفرض الهزيمة على العرب.. **والضغط على حكومات مصر وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين لتعقد قمة لهذه الدول (دول الجوار أو دول الطوق) لوضع نواة لاستراتيجية عربية تستهدف اعادة التوازن للأوضاع فى المنطقة**..والتنديد بالحكومات العربية التى تهرول لانشاء علاقات تجارية واقتصادية (وسياسية) مع اسرائيل فى المغرب والخليج .. وتكثيف الجهود الشعبية المصرية (والعربية) **ضد التطبيع والنظام الشرق أوسطى ، وضد استمرار العدوان على لبنان،** واستمرار القمع والحصار والتجويع للشعب الفلسطينى .. والتصدى لاحتمالات تفجر الصراع الفلسطينى -الفلسطينى.**ومطالبة الحكومة المصرية بإيقاف أى اجراءات تطبيع مع اسرائيل ووقف الزيارات المتبادلة بين المسئولين ، وسحب السفير المصرى من اسرائيل.. وغير ذلك من الاجراءات الاحتجاجية التى تضغط من أجل استراتيجية مصرية وعربية جديدة.**

محاكمة مؤسسى حزب الوسط

صعد الحكم من حملته الأمنية ضد تيار **الاخوان المسلمون** . فبعد حملات القبض فى العام الماضى- قبل انتخابات مجلس الشعب- والتى انتهت بإحالة ٨٣ من «الاخوان المسلمون» إلى المحاكمة العسكرية من بينهم د.**عصام العريان** الأمين العام المساعد لمجلس نقابة الأطباء وعضو مجلس الشعب السابق ، ود. **عبد المنعم أبو الفتوح** الأمين العام لإتحاد الأطباء العرب، وحكم عليهما مع (٥٢) وآخرين بالسجن لمدد تتراوح ما بين ٣و ٥ سنوات، **ثم القبض على ٤٦ عشية عيد الفطر المبارك (فبراير ١٩٩٦)** من الفيوم والجيزة والقاهرة ،واتهامهم بالانضمام إلى تنظيم سرى(الاخوان المسلمون) بهدف قلب نظام الحكم بالقوة، وحيازة منشورات معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها تدعو إلى الثورة على نظام الحكم وتحض على ازدرائه ،واستغلال احدى الجمعيات الدينية(**جمعية النهضة الاسلامية**) بالفيوم والتى كان يرأس مجلس ادارتها الماضى الشيخ (عمر عبد الرحمن) لممارسة نشاط يخالف القانون والدستور .. شنت مباحث أمن الدولة فجر يوم ٢ أبريل حملة جديدة فى محافظات القاهرة والجيزة والدقهلية والغربية والسويس وبنى سويف والفيوم القى القبض خلالها على كل من المهندس **أبو العلا ماضى** وكيل مؤسسى حزب الوسط والأمين العام المساعد للنقابة العامة للمهندسين ، د. **عصام حشيش** الاستاذ المساعد بكلية الهندسة جامعة القاهرة وعضو مجلس ادارة نادى التدريس بجامعة القاهرة واحد مؤسسى حزب الوسط ود. **رشاد البيومى** وكيل نقابة العلميين وأستاذ الجيولوجيات بجامعة القاهرة، ود. **عبد الحميد حسن الغزالى** الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وعضو مجلس ادارة نادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة (أعيد انتخابه قبل القبض عليه بأيام)**وحسن جودة** عضو مجلس الشعب السابق، **وجمال عبد الهادى** استاذ التاريخ الاسلامى بجامعة الازهر (سابقا) ، **ومحمد مهدى عاكف** عميد مكتب الارشاد بجماعة الاخوان المسلمين ، **محمود على أبو ريا ومحمود احمد المزينى، ومصطفى طاهر الغنيمى، ومجدى الفاروق أنور**، وتم التحفظ على **عبد العظيم عبد المجيد المغربى** بمسكنه لمرضه واستحالة نقله إلى السجن.

وقد جاءت هذه الحملة بعد أيام من حديث وزير الداخلية (**اللواء حسن الألفى**) للأهرام (٩٦/٣/٣٠) والذى أعلن فيه ردا على سؤال للمحرر عما اذا كان هناك مراقبة للتحركات والأنشطة السرية لجماعة الاخوان «التحقيقات والقضايا أكدت وكشفت صلتهم بالارهاب. وهناك قضايا ما زالت منظورة وتاريخ الجماعة السرى معروف وارتباطهم بالعنف ليس خافيا على أحد فحركة الاخوان تحت بصر أجهزتنا ،ونعلم كل اتصالاتهم وعلاقتهم بالتنظيم العالمى فى الداخل والخارج. ونعلم مصادر تمويلهم بالكامل. وكل اتصالاتهم مع التنظيم العالمى ، واماكن وجود الذين يقومون بحلقات الاتصال لهم معروفون لنا جيدا . وسوف **نتعامل بكل شدة مع أى خروج عن الشرعية**».

والاتهام الموجه للمقبوض عليهم فى الحملة الأخيرة ، طبقا لمذكرة مباحث أمن الدولة التى صدرت أوامر القبض على أساسها وما نشر فى الصحف عن التحقيقات تتلخص فيما يلى:

- تغطية الأنشطة السرية للجماعة المنحلة«**الاخوان المسلمون**» من خلال تكليف مجموعة من الاخوان بالتقدم بطلب **تأسيس حزب سياسى يحمل اسم الوسط «وتتماثل أهدافه وبرامجه مع اهداف الأحزاب القائمة فى مصر»**.وإجراء سلسلة من الأحاديث الصحفية تولاها المستشار **مأمون الهضيبى** المتحدث الرسمى باسم الاخوان **وأبو العلا ماضى**، أكد خلالها الهضيبى -طبقا لخطة الجماعة أن الحزب لا يمثل الاخوان ، ولكنه يسير على بعض مبادئها .. والهدف الحصول على موافقة على تأسيس الحزب تتحرك الجماعة المحظورة من داخل نشاطه الشرعى ،واعداد مقار فى المحافظات والمدن والمراكز.

-**محاولة إعادة السيطرة على النقابات المهنية والمجالس المحلية** والمساجد والجمعيات الدينية والخيرية والخدمية.

- **اعداد مخططات لاختراق القطاع التعليمى** بكافة مراحله لغرس المفاهيم المتطرفة داخل نفوس الطلاب.

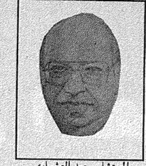
-**إعداد مخططات تحريضية داخل القطاعات الجماهيرية المختلفة** ،وذلك بتوزيع المنشورات الإثارية لإشاعة مناخ من الاضطراب والترويع داخل هذه المواقع الجماهيرية.

-تشكيل تنظيم نسائى(اخوانى) يضطلع بمهام محددة داخل الأوساط النسائية لترويج الفكر المتطرف من خلاله.

-الاتصال مع مختلف وسائل التطرف الارهابية ، خاصة المسمى **بالجماعة الاسلامية وتنظيم الجهاد.**

- الاتصال بالاجنحة التنظيمية فى


المستشار حامد أبو النصر


المستشار سعيد العشماوى


اللواء حسن الألفى

الخارج من خلال الاتصال بالتنظيم الدولى للاخوان وقيامه بالدعم ماليا ودعائيا.

وكالعادة أصدرت نيابة أمن الدولة العليا قرارها بحبس جميع المتهمين على ذمة التحقيق ١٥ يوما ثم جددت حبسهم جميعا لمدة ثلاثين يوما أخرى!.

وقد اهتمت الاحزاب والدوائر السياسية ومراكز حقوق الانسان والدوائر القانونية بهذه الحملة الجديدة. وركزت على عدد من الظواهر.

١- أن ما جاء فى مذكرة القول بأن التكليفات قد صدرت من المرشد العام الراحل **محمود حامد أبو النصر** الى بعض القيادات الاخوانية بتأسيس حزب سياسى وحددت تاريخ هذا التكليف بعد تاريخ وفاة المرشد العام السابق(!).

ومن المعروف فى كافة القضايا السياسية المماثلة ان مذكرات وتحريات مباحث أمن الدولة كانت مثار طعن وشك فى صحتها، وأن محاكم أمن الدولة العليا دأبت على طرحها جانبا وعدم الالتفات إليها. وقد وصفتها محكمة أمن الدولة فى أحد القضايا المعروفة بأنها« **اتسمت بالعجلة التى افقدتها ما ينبغى لها من دقة وتمحيص، ثم أنه قد عراها التناقض وقضى المحكمة قائلة.. «وأى شطط لحق بتلك التحريات والمعلومات يضعف منها بل ويهدرها».**

٢- ان السبب البارز لهذه الحملة، كما يتضح من مذكرة مباحث أمن الدولة ومن تحقيقات النيابة ومن الأشخاص المقبوض عليهم، هو ضيق **الحكومة بتوجه مجموعة من الاخوان المسلمين لتشكيل حزب سياسى «حزب الوسط» طبقا لقانون الاحزاب المعمول به**. وهو ما اعتبرته الحكومة ومباحثها «**تحايل» على انشاء**، وواجهة علنية لجماعة محظورة (الاخوان المسلمون) ،وسايرت نيابة أمن الدولة هذا الاتهام الغير مسبوق الذى لم يسبق توجيهه فى التاريخ «**على حد قول د. محمد سليم العوا**» لأى دولة ،ولا يوجد مثل هذه التهمة لا فى القانون المصرى ولا فى أى قانون لبلد«شم رائحة الحضارة».

وقد سجل المهندس **أبو العلا ماضى** فى محضر التحقيق بعد سؤاله عن«جريمة» تأسيس حزب الوسط.. كنا نتمنى أن تقبل الحكومة خطوة تأسيس حزب الوسط بصدر رحب حتى تحل الأزمة المعروفة بالحالة الاسلامية . لكن يبدو وأن هناك اتجاهات صدامية لا ترحب بذلك... بعد الأحداث التى جرت العام الماضى وما تخللها من اعتقال للنقابيين وإحالتهم للمحاكم العسكرية وإصدار أحكام بالسجن ضدهم وما حدث فى الانتخابات ، سألونا كيف تقدمون أوراق تأسيس حزب على رغم ما أصابكم ؟...**وكان ردنا إننا لن تنجرف ابدا إلى العنف ولن نمارسه رغم كل الضغوط».**

٣- لفت أحد أبرز المحامين المتصدين للدفاع عن المتهمين من قضايا الرأى والقضايا السياسية ، إلى أن مباحث أمن الدولة وجهت **اتهام مماثل لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** ، فقالت من مذكرة لنيابة أمن الدولة فى ٢١ يناير ١٩٧٧ وقعها مساعد وزير الداخلية (**لواء حسن أبو باشا**) .. أن بعض التنظيمات الشيوعية السرية دفعت عناصرها القيادية إلى استغلال شرعية التحرك من خلال حزب التجمع الوطنى فى السيطرة على لجانه الرئيسية بهدف توجيه نشاط الحزب لخدمة أهدافها ومخططاتها فى إثارة القاعدة الجماهيرية وتهيئة المناخ الملائم لحركتها من تفجير الموقف فى الوقت المناسب». وهو ما يثبت كذبه فى قضية ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

٤- رغم ان النيابة العامة هى جزء من السلطة القضائية، التى تتمتع بالاستقلال والحصانة فالملاحظ أن تبعية النيابة العامة لوزارة العدل أدى إلى خضوعها عمليا للسلطة التنفيذية واستخدامها لاضفاء طابع قانونى على اجراءات ذات طابع سياسى وعمليات اعتقال . وقد سجلت محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار **محمد سعيد العشماوى** فى حكمها فى أحد القضايا السياسية عام ١٩٩٠ هذه الحقيقة فقالت وحيث أن المحكمة لاحظت فى هذه الدعوى أن **المطاعن التى توجه عادة إلى محاضر الضبط قد استطالت حتى وصلت إلى محاضر تحقيق النيابة مثل الاتهام بعدم الحيدة وعدم إثبات كل الأقوال والوقائع ،والتهديد بالايذاء ،ومجاملة رجال الضبط، وغير ذلك. وهو أمر لابد أن يؤثر على العمل القضائى بأكمله اذا استمروا ستشرى..** والمحكمة وقد ساءها أن يصل التجريح إلى محاضر النيابة العامة ، ويكون محمولا على أسباب لها فى الأوراق دليل ، فإنها تدعو إلى تعديل التشريع بحيث يتولى قضاة التحقيق وحدهم فى قضايا الرأى..».

وعلق **صلاح عيسى** فى صحيفة «**العربى**» على هذه الحملة قائلا.. ان تقدم بعض الاخوان بطلب لتشكيل حزب سياسى ، **هو خطوة هامة فى اتجاه تأكيد اعترافهم بالتعددية الحزبية ،واقتناعهم بالاسلوب الديمقراطى كوسيلة لتنفيذ برامجهم.**كان ينبغى الترحيب بها ، ان لم يكن من أجل هذا السبب ، فمن أجل توسيع شقة الخلاف داخل الاخوان بين الذين شرعوا فى تأسيس الحزب والذين عارضوهم إن قانون الاحزاب المطعون فى ديمقراطيته وفى دستوريته وفى شرفه، لم يصل إلى درجة من الوقاحة تجعله يبيح القبض على الناس لأنهم تقدموا بطلب رسمى لتشكيل حزب».

ورغم كل هذه الحقائق .. وربما بسببها- تتوقع دوائر سياسية مطلعة احالة هذه «القضية» الجديدة إلى محكمة عسكرية!!.

الملف

القطاع العام

القطاع العام فى سوق النخاسة الدولية

التأمينات والقطاع العام

أسباب أزمة القطاع العام والتنمية

اعلان فبراير لبيع القطاع العام

النمو الآسيوية نموذج غير قابل للنقل

من هو صاحب قرار بيع القطاع العام؟

القطاع العام فى سوق النخاسة الدولية

أصبحت قضية بيع القطاع العام وتصفيته تحت إسم الخصخصة أمرا واقعا. أي أصبحت ثروة الشعب المصرى التى تكونت عبر قرن من الزمان، منذ ثورة ١٩١٩ مرورا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى اليوم، معرضة للضياع والإهدار.

ورغم بساطة القضية ووضوحها، فقد نجح الحكم وإعلامه فى إحاطة الأمر كله بضباب كثيف وصل إلى حد قلب الحقائق وتزييفها. ومن هذا الملف محاولة لتصحيح الصورة، وإعادة كشف الحقائق ليقف المدافعون عن الشعب المصرى وثرواته وتقدمه على أرض أكثر صلابة.

وقد يكون من المفيد قبل أن نقلب معا صفحات هذا الملف أن نضع عددا من الملاحظات الأولية نصب أعيننا.

إن الهرولة لبيع وتصفية قطاع الأعمال العام (القطاع العام) لايتم بقرار مصرى أو تحقيقا لمصلحة وطنية، وإنما خضوعا لتوجهات وضغوط المؤسسات المالية الدولية وتحديدا.. صندوق النقد الدولى .

والبنك الدولى للإنشاء والتعمير

وهيئة المعونة الأمريكية

ففى خطاب النوايا المقدم من الحكومة المصرية فى ٩ أبريل ١٩٩١ والمعنون «مذكرة حول السياسة الاقتصادية للحكومة المصرية» ويقع فى ٣٧ صفحة باللغة الانجليزية، والذى تم على أساسه توقيع أول اتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١ لتنفيذ روشتة الصندوق فى مصر، تعهد من الحكومة ببيع وتصفية القطاع العام. وسبق أن أودعت الهيئة البرلمانية لحزبنا صورة من هذا الاتفاق فى أمانة المجلس.

وفى أثناء المباحثات بين الحكومة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى خلال عام ١٩٩٣ قدم كل من رئيس الوزراء **د.عاطف صدقى** ووزير الدولة للتنمية الإدارية «د.عاطف عبيد» ومدير المكتب الفنى لقطاع الأعمال «فؤاد عبد الوهاب»، ومحافظ البنك المركزى «د. صلاح حامد» تعهدات واضحة ببيع ٣٠٠ شركة مملوكة لقطاع الأعمال العام حتى عام٩٦/١٩٩٧.

وتتأكد هذا التعهد في خطاب النوايا المقدم للصندوق، فى يوليو ١٩٩٣، والذى وقع على أساسه الاتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد فى سبتمبر من نفس العام.

والتزمت الحكومة بعد ذلك بتقديم تقارير نصف سنوية للبنك الدولى تشمل :

- مدى التقدم فى عمليات البيع.

- صورة من وثائق البيع وأسعاره وعمليات التقييم التى باشرتها بيوت خبرة أجنبية ومصرية وقدمت هيئة المعونة الأمريكية ٦٠ مليون دولار لتمويل أعمال التقييم وتدريب الشركات القابضة بالقطاع العام على أساليب البيع والخصخصة، و٣٠ مليون دولار لتنشيط وتطوير وميكنة البورصة وسوق المال المصرية لكى تستوعب طرح أسهم شركات القطاع العام والمقرر بيعها، و١٥ مليون دولار لتغيير القوانين والتشريعات للسماح للأجانب بتملك، أصول القطاع العام والعقارات والأراضى المصرية والاستثمار فى الأوراق المالية المصرية.

٢- إن الشركات المطروحة للبيع سواء التى أعلن عنها بالفعل من جانب الحكومة، أو التى تم التعهد ببيعها للمؤسسات المالية الدولية وشرع بالفعل فى تقييمها تشمل شركات الصناعة الثقيلة مثل الترسانة البحرية والحديد والصلب وكيما ومجمع الألمونيوم والذى يمثل مجتمعا جديدا غير مسبوق فى مصر ، فالمشروع مقام على ٥ آلاف فدان، ويضم إلى جوار النشاط الصناعى مجتمعا كاملا يشمل العلاج والترفيه والإعاشة و١٢ مدرسة ومعهدا وفى قلب المجمع أكبر مصنع لكتل الألمونيوم فى الشرق الأوسط بلغت أرباحه عام ١٩٩٥، (٣٥٣) مليون جنيه وصادراته ٧٠٠ مليون جنيه، وقدم التجمع تمويلا ذاتيا قدره ٩٠٠ مليون جنيه لإنشاء وحدات جديدة للدرفلة .

٣- إن عملية التقييم والبيع فى ظل عدم الشفافية - وخضوعها لبيوت خبرة أجنبية من الأساس، مثل شركة «بيكتل» الأمريكية، ومن بعدها بيت الخبرة الأمريكى «آرثر أندرسون» أدى إلى بيع شركات، بأقل من قيمتها الحقيقية، مثل شركة البيبسى كولا (وقد نشر الكثير عنها) وشركة «المراجل البخارية وأوعية الضغط» التى بيعت بمبلغ ١٧ مليون دولار إلى شركة «بابكوك» اندويلكوتى انترناشيونال بطريق التفاوض»

أى بحوالى ٥١ مليون جنيه مصرى، وتمتلك الشركة ٣١ فدانا بمنطقة منيل شيحا على النيل مباشرة تشغل المخازن والعنابر ٩ أفدنة فقط والباقى أرض فضاء يبلغ سعر المتر فيها حوالى ٣آلاف جنيه بما يعنى أن قيمة الأرض وحدها تزيد عن ٤٠٠ مليون جنيه مصرى، فضلا عن المخزون من الخامات وقطع الغيار والإنتاج الجاهز ومكابس ومعدات وآلات ومعامل تفتيش تزيد قيمته عن ١٠٠ مليون جنيه .

من المؤكد الآن ورغم تصريحات المسئولين أن الحكومة قد قطعت على نفسها وعدا - وستنفذ هذا الوعد- ببيع بنوك القطاع العام الكبرى «مصر - الأهلى - القاهرة - الاسكندرية» لقد نشر أول خبر رسمى عن هذا البيع فى أغسطس ١٩٩٣ بجريدة الأهرام التى أكدت اتفاق الحكومة والبنك الدولى عن خصخصة البنوك العامة وشركات التأمين ورغم مسارعة المسئولين بالنفى فالوثائق الرسمية تؤكد هذا البيع وأنه سيتم حتى عام ١٩٩٧ بيع أحد البنوك الأربع الكبرى - على الأقل - وذلك بعد الانتهاء من بيع البنوك المشتركة. فقد تعهدت الحكومة فى خطاب النوايا (سبتمبر ١٩٩٣) أن البنوك وشركات التأمين وصناديق التأمين والمعاشات ستعرض للبيع ضمن المرحلة الثالثة من مراحل الخصخصة . وفى رسالة من «د. موريس مكرم الله بتاريخ ٣ سبتمبر التزام واضح ببدء بيع أحد بنوك القطاع العام الأربعة قبل حلول عام ١٩٩٥.

ولمن لايعلم فقد بلغت الودائع فى هذه البنوك الأربعة - بعد استبعاد البنك المركزى- ١٣٠ مليار جنيه فى يونيه ١٩٩٣ تمثل معظم ودائع الجهاز المصرفى (٩٨ بنكا)، وتأتى معظم هذه الودائع من القطاع العائلى والحكومى والقطاع العام. فمن جملة ٥٩ مليار بالعملة المصرية كان للقطاعين العائلى والحكومى ٥١ مليار جنيه، وأن القطاع العائلى أودع ٦٣٪ من ودائع بالعملة الأجنبية يليه قطاع الأعمال بنسبة ١٥٪ . وقدمت هذه البنوك تسهيلات للقطاعات المختلفة تبلغ نحو ٩٨ مليار جنيه. واتجاه ٨٠٪ من النشاط إلى هذه البنوك الأربعة يعكس ثقة المواطنين فى بنوك القطاع العام. وقد حققت هذه البنوك الأربعة فى ميزانية ٩٥/٩٤ فوائض قدرها ٢٣٩مليون جنيه ويبلغ حجم المعاملات ١٢٢ مليار جنيه، وستنتقل هذه الفوائض والإيداعات وهذا الحجم الهائل من المعاملات إلى الأجانب الذين سيشترون هذه البنوك .

٥- الجريمة الأخرى التى أعلن عنها رسميا هذه المرة، هى بيع أصول صناعة السينما (الاستوديوهات ودور العرض). وهى إحدى الصناعات الرئيسية فى مصر والتى كانت تحتل المركز الثانى بعد صناعة النسيج قبل الثورة الصناعية فى ظل ثورة ٢٣ يوليو. وكان رئيس الوزراء - السابق د. عاطف صدقى قد نفى فى تصريح رسمى له يوم ٢ أبريل ١٩٩٤ أى نية لبيع أصول السينما المصرية، وقال «إن الدولة حريصة على أن تكون للسينما المصرية قوة أكبر على الصعيدين الداخلى والخارجى. والدولة لن تبيع أصول السينما» . ولكن إرادة المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة : هى الأعلى.

وبيع أصول السينما المصرية ليس مجرد بيع لأصول إنتاجية مهمة، ولكنه بيع لوجدان وعقل وروح الشعب المصرى والشعوب العربية. فالسينما (والتليفزيون) أخطر أدوات تكوين الإنسان. وليس صدفة أن فرنسا وأوروبا أصرت فى مباحثات الجات وقبل قيام منظمة التجارة العالمية على استثناء السينما والتليفزيون من حرية التجارة ورفضت كل الضغوط الأمريكية ووضعت عليها قيودا كبيرة. والسينما المصرية لديها سوق بلا منافس يصل إلى ٢٠٠ مليون مشاهد عربى، ومثلهم أو أكثر سوقا محتملة فى الدول الإسلامية، وصناعة السينما والكتاب فى مصر - طبقا لاتفاقات الجات - من الصناعات القليلة المسموح للحكومة بدعمها حيث أن نسبتها فى التجارة العالمية أقل من ٢٪ .

ومع ذلك لاتتردد الحكومة فى تسليمها للأجانب لتعطى لهم فرصة ذهبية لإعادة صياغة وجدان وروح الشعب طبقا لقيم ومصالح هذه الشركات، مثل شركة كانون الصهيونية ويونيفرسال الأمريكية، اللتان تسعيان منذ أكثر من عشرين عاما للاستيلاء على صناعة السينما .

٦- نأتى إلى الكارثة الحقيقية التى تحرص الحكومة على إخفائها، وأعنى بها ما تعهدت به الحكومة منذ أبريل ١٩٩٣ بمباحثاتها مع البنك الدولى، ثم فى الاتفاق مع الصندوق فى نفس العام، من دراسة خطة لدخول القطاع الخاص تدريجيا لشراء الهيئات الخدمية الاقتصادية مثل السكك الحديدية (المملوكة للدولة منذ إنشائها فى ظل الاحتلال البريطانى) والبريد والنقل العام وشركات النقل البرى، والمرافق العامة مثل الكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحى وقطاع النقل والشحن الجوى، (مصر للطيران) وهيئة قناة السويس.

ورغم نفى الحكومة فالكارثة قادمة إذا استمرت السياسات المتبعة حاليا تحت اسم سياسة الإصلاح الاقتصادى.

وهناك إشارات واضحة لذلك تأتى متباعدة منها. ما أعلنه فؤاد عبد الوهاب رئيس المكتب الفنى لقطاع الأعمال فى مايو ١٩٩٣ من أن «التأخر فى طرح المشروعات الاستراتيجية للبيع ومنها قناة السويس وشركة مصر للطيران ناتج عن عدم خضوعها للقانون ٢٠٣ الخاص بقطاع الأعمال».

وأكد د. هشام أحمد جبر المستشار الاقتصادى لرئيس الوزراء فى نوفمبر العام الماضى (١٩٩٥) أن الحكومة أعدت دراسات بالفعل لبيع الهيئات الخدمية العامة والقطاعات الاقتصادية الضخمة وهى قطاعات البترول وهيئة قناة السويس وشركات التأمين ومصر للطيران، بالإضافة للقطاعات الاستراتيجية العملاقة، وهى هيئات الكهرباء وهيئة السكك الحديدية وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية والبنوك الوطنية الأربعة. ولكن ليس قبل نهاية هذا القرن.

نفس هذا الكلام ردده فى منتصف العام الماضى مرة أخرى. **فؤاد عبد الوهاب** فى ندوة «الخصخصة وسوق المال» التى نظمتها هيئة سوق المال ومؤسسة **فريدرش ناومان**. وقد استهلت حكومة **د. كمال الجنزورى** عهدها بالشروع بخصخصة شركات الكهرباء .

التأميمات.. والقطاع العام

د. ابراهيم سعد الدين

من المعروف أن القطاع العام القائم حاليا قد نشأ من طريقين: الأول هو المشروعات التى جرى تأميمها فى الخمسينات والستينات؛ والثانى هو الاستثمارات العامة التى ساهمت بها الدولة فى إنشاء مشروعات جديدة بصفة كلية أو جزئية، أو رصدتها الدولة لإحداث توسعات وإحلال وتجديد فى المشروعات العامة المؤممة أو المنشأة بأموال عامة أصلا. وإذا كان من الجائز النظر إلى القطاع العام في مطلع الستينات على أنه القطاع المؤمم فى الاقتصاد المصرى، على أساس أن قيمة الأصول التى جرى تأميمها كانت تشكل النسبة الكبرى من القيمة الكلية لأصول القطاع العام، ففى اعتقادنا أن الوضع قد أصبح معكوسا فى الوقت الراهن. **فقد أدت الاستثمارات التى قامت بها الدولة فى القطاع العام إلى إضافات ضخمة فى قيمة أصوله، بحيث أصبح الجزء المكتسب من خلال الاستثمارات العامة يشكل النسبة الكبرى من القيمة الكلية لأصول القطاع العام .**

ولاتسعفنا البيانات المتاحة فى البرهنة على صحة هذه المقولة؛ ذلك أنه على الرغم من وجود تقدير لقيمة الأصول المملوكة للقطاع العام كله، فإنه لاتوجد تقديرات لقيمة الأموال التى خضعت للتأميم، سواء على مستوى الاقتصاد القومى أو على مستوى بعض قطاعاته(١)، كذلك لا يوجد بيان خاص بالاستثمارات التى تشكل إضافة إلى رأسمال القطاع العام، إذ إن هذا النوع من الاستثمارات لايظهر فى البيانات المتاحة منفصلا عن الاستثمارات العامة التى تشكل إضافة إلى رأس المال القومى (مثل مشروعات البنية الأساسية) .

وإذا كان من المتعذر إقامة الدليل على غلبة نصيب الاستثمارات العامة الجديدة فى التكوين الرأسمالى للقطاع العام، فإن الباب ليس مسدودا تماما فى وجه بعض المحاولات الجزئية فى هذا الشأن . وقد جرت محاولة من جانبنا لقياس الوزن النسبى لكل من الأصول الموروثة من خلال التأميم والأصول المكتسبة من خلال الاستثمارات الجديدة، وذلك فى القطاع العام الصناعى (تحديدا الشركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة، أو وزارة الصناعة والثروة المعدنية سابقا). وهى محاولة لابد من الاعتراف مقدما بنواقصها، ونفى صفة الدقة عنها. وقد استبعدنا تقديم تقدير وحيد لنصيب الاستثمارات الجديدة فى التكوين الرأسمالى للقطاع العام الصناعى.، وفضلنا تقديم مدى للتقديرات المحتملة، ومع ذلك فإن مثل هذه التقديرات لم يكن ممكنا الحصول عليها دون وضع بعض الافتراضات التى لن تحظى بالقبول من الجميع، بل التى لانعتبرها نحن مرضية تماما. ولكن لم يكن هناك بد من اللجوء إلى مثل هذه الافتراضات طالما كانت البيانات المباشرة والدقيقة غائبة .

بلغت القيمة الإسمية لإجمالى الأموال المستثمرة فى شركات القطاع العام الصناعية (التابعة لوزارة الصناعة) حوالى ٩,١٨١ مليارات جنيه عام ١٩٨٥/١٩٨٦، وذلك من واقع تقارير الإنجاز والحسابات الختامية للشركات المعنية(٢). وباستخدام بعض الافتراضات، توصلنا إلى تقدير القيمة الإسمية لمجموع الاستثمارات الجديدة المتراكمة فى القطاع العام الصناعى حتى عام ١٩٨٥/١٩٨٦، بنحو ٨,٣٢٦ مليارات جنيه(٣) وبناء على هذين التقديرين فإن النصيبَ النسبى للاستثمارات الجديدة من إجمالى قيمة الأموال المستثمرة فى القطاع العام الصناعى يقدر بنحو ٩٠ بالمائة.

ومن جهة أخرى، فقد أجرينا محاولة لتقدير المكون الراجع إلى الاستثمارات الجديدة فى التكوين الرأسمالى للقطاع العام الصناعى بطريقة بديلة، تعتمد على تقدير القيمة الأسمية للأصول التى آلت إلى القطاع العام عن طريق التأميم. ونظرا إلى غياب بيانات مباشرة عن قيمة الأصول المؤممة فى القطاع الصناعى، فقد تم تقديرها استنادا إلى بعض البيانات المتاحة عن التكوين الرأسمالى فى القطاع الصناعى، ككل، أى بشقيه العام والخاص معا، مع اللجوء إلى افتراض لايخلو من التحكمية، وهو أن قيمة الأصول التى أممت فى قطاع الصناعة تساوى القيمة الأسمية لإجمالى التكوين الرأسمالى فى قطاع الصناعة عام ١٩٥٤. وبناء على ذلك، قدرت قيمة رأسمال الشركات الصناعية التى خضعت للتأميمات بحوالى ٥٧٦ مليون جنيه(٤) وتمثل هذه القيمة ٦ بالمائة من القيمة الأسمية لإجمالى الأموال المستثمرة فى القطاع العام الصناعى عام ١٩٨٥/١٩٨٦، أو ١٤ بالمائة من قيمة حقوق الملكية، أو ٢٢ بالمائة من قيمة رأس المال المملوك لشركات وزارة الصناعة فى تلك السنة. بعبارة أخرى، فإن **النصيب النسبى للاستثمارات الجديدة فى التكوين الرأسمالى للقطاع العام الصناعى عام ١٩٨٥/١٩٨٦ يتراوح بين ٧٨ بالمائة و٩٤ بالمائة حسب مدى ضيق**

أو اتساع التعريف الذى نأخذ به للتكوين الرأسمالى. ومن الواضح أن هذا المدى يستوعب التقدير الأول المعتمد على قياس القيمة التراكمية للاستثمارات الجديدة فى القطاع العام الصناعى، وهو ٩٠ بالمائة وهكذا يتضح أن نسبة مساهمة الاستثمارات الجديدة فى بناء ونمو القطاع العام الصناعى القائم حاليا هى النسبة الكبرى.

وغنى عن البيان أن هذه الاستثمارات الضخمة التى ساهمت فى وصول القطاع العام إلى حجمه الحالى قد تمت عن طريق تضحيات عظيمة قدمها شعب مصر فى مجموعه، أو مولتها قروض محلية وأجنبية تحمل الشعب، وما زال، وسوف يظل لفترة طويلة مقبلة يتحمل، عبء، سداد ما يترتب عليها من فوائد وأقساط، أي أن المالك الحقيقى لأصول القطاع العام هو الشعب المصرى بمختلف فئاته، سواء بمقتضى قرارات التأميم، أو بمقتضى الأعباء التى فرض عليه تحملها لتمويل الاستثمارات الجديدة فى هذا القطاع .

دور القطاع العام فى تحقيق الصمود الاقتصادى وتحرير الأرض

لقد كان وجود القطاع العام عاملا مهما من عوامل اجتياز سنوات المحنة المريرة التى أعقبت هزيمة عام ١٩٦٧.إذ ساهم هذا القطاع فى تحقيق الصمود الاقتصادى بتوفير العديد من حاجات الجبهتين المدنية والعسكرية، وذلك بطرق مباشرة، من خلال نشاطه الإنتاجى ، وبطرق غير مباشرة، من خلال مساهمته فى تمويل الميزانية العامة للدولة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادى وتجنيب البلاد شرور التضخم الجامح الذى عرفته معظم الدول التى يقوم اقتصادها على القطاع الخاص بصفة أساسية فى ظروف الحرب .

وحسبنا أن نستشهد على هذا الدور الذى اضطلع به القطاع العام المصرى بالإشارة إلى ثلاثة أمور:

الأمر الأول : هو مساهمة شركات القطاع العام فى معركة التحرير بعد هزيمة عام ١٩٦٧، ثم فى معركة التعمير بعد نصر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. ففى أثناء حرب الاستنزاف قامت شركات القطاع العام العاملة فى مجال المقاولات وصناعة الحديد والصلب والأسمنت وغيرها ببناء حظائر للطائرات المصرية حتى لاتكون في متناول الطيران الإسرائيلى. كما قامت هذه الشركات ببناء قواعد الصواريخ على امتداد الجبهة، وكذلك فى العمق. خلال فترة وجيزة سقط خلالها مئات الشهداء من العاملين فى هذه الشركات، حيث كان البناء يتم فى ظروف القصف المتواصل وغارات الطيران الإسرائيلى المستمرة على طول جبهة القتال. وساهم القطاع العام أيضا فى بناء معديات العبور المزودة بالمضخات القوية للمياه، التى استخدمها الجيش المصرى فى العبور إلى الضفة الشرقية لقناة السويس، وإزالة الحائط الترابى المعروف بخط بارليف، وأخيرا، كانت لشركات القطاع العام مساهمات ضخمة فى عمليات تعمير مدن القناة التى خربتها الحرب، وتمكين سكانها من استئناف الحياة فيها بعد نصر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣(٥).

الأمر الثانى : هو المساهمة الكبيرة للقطاع العام فى تمويل الانفاق العام فى سنوات الحرب وما تلاها. وتتمثل هذه المساهمة فى عدة عناصر، نذكر منها فقط الأرباح المحولة إلى الميزانية العامة للدولة ومخصصات الإهلاك التى تستخدم كتمويل ذاتى للاستثمارات فى القطاع العام (وهذان العنصران يشكلان معا فائض القطاع العام)، والضرائب على أرباح قطاع الأعمال العام، وبحساب قيمة هذه البنود الثلاثة، مع افتراض أن القطاع العام يساهم بنسبة ٦٥بالمائة من الضرائب على أرباح قطاع الأعمال ككل، وجدنا أنها شكلت حوالى ٢٤ بالمائة من الموارد العامة للدولة عالم ١٩٦٦/ ١٩٦٧. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٧ بالمائة عام ١٩٧٠/ ١٩٧١، ثم إلى ٣٨ بالمائة عام ١٩٧٤، وإلى ٤١ بالمائة عام ١٩٧٨.، وقد هبطت هذه النسبة إلى مستوى ٣٧ بالمائة عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥(٦) ولاشك فى أن هذه النسب توضح أن القطاع العام لم يكن عبئا على الدولة، بل كان ولايزال مساهما رئيسيا فى تدبير الإيرادات العامة وتمويل الإنفاق العام للدولة .

الأمر الثالث : هو أن وجود القطاع العام قد ساعد مصر على اجتياز الظروف العصيبة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وما رافقها من ضغوط ضخمة على الموارد ، مع الاضطرار إلى توجيه نسبة كبرى من الموارد المتاحة لخدمة المجهود الحربى. وذلك دون تعريضها لمعدلات تضخم بالغة الارتفاع، كما يحدث فى سنوات الحرب فى بلاد الاقتصاد الحر التى تعتمد اعتمادا أساسيا على القطاع الخاص. فطبقا للبيانات المتوافرة من مصادر رسمية عن معدلات ارتفاع الأسعار، يلاحظ أن المعدل السنوى للارتفاع فى نفقة المعيشة كان فى حدود ٤.٣ بالمائة فى النصف الأول من الستينات وحوالى ٣ بالمائة فى النصف الثانى منها بمتوسط ٣.٦ بالمائة سنويا طوال ذلك العقد. وقد ارتفع المعدل إلى حوالى ٦ بالمائة سنويا فى الفترة من عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٤. وهذه المعدلات تبدو ضئيلة قياسا على معدلات الارتفاع السنوى فى نفقة المعيشة فى الفترة المتبقية من السبعينات، وكذلك خلال الجزء الأكبر من الثمانينات (١٩٨٠-١٩٨٧) بعد إطلاق العنان أمام القطاع الخاص وقوى السوق، فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى، وهو ١٢.٣ بالمائة فى المتوسط. وبطبيعة الحال، فإننا لانزعم أن القطاع العام كان هو السبب الوحيد فى تحقيق الاستقرار خلال الستينات وحتى أوائل السبعينات. فقد شاركت عوامل أخرى فى ذلك. ولكن القطاع العام كان فى تقديرنا عاملا رئيسيا فى إحداث ذلك الاستقرار .

ولم تكن المساهمات المختلفة للقطاع العام فى تحقيق الصمود الاقتصادى وحروب التحرير ومهام التعمير بلا ثمن. فقد أدى استهداف تحقيق الاستقرار الاقتصادى، من خلال فرض أسعار منخفضة، بل دون التكلفة فى كثير من الأحوال، لبيع منتوجات القطاع العام، إلى تحول عدد من الشركات العامة إلى شركات خاسرة، بينما تقلصت قدرة معظم الشركات العامة على تحقيق فائض معقول. وعموما فقد حرم القطاع العام من استخدام النسبة الكبرى من الفوائض التى حققها فى تجديد أصوله وتوسيع طاقاته الإنتاجية وتطوير أساليب الانتاج والإدارة،

وذلك من جراء توجيه معظم هذه الفوائض لتمويل أوجه الإنفاق العام المختلفة، بما في ذلك الإنفاق العسكرى. وقد أدى ذلك إلى تدهور ملحوظ فى القدرات الانتاجية لهذا القطاع. ومن جهة أخرى فقد تحمل القطاع العام بعمالة زائدة عن حاجته نتيجة للسياسات الاجتماعية التى استهدفت التشغيل الكامل للخريجين واستيعاب المسرحين من الخدمة العسكرية فى وحدات القطاع العام. وكان لهذا الهدف الاجتماعى تبعات خطيرة على ظروف العمل والإدارة والإنتاجية فى ذلك القطاع.

(١) طبقا للمعلومات المتوافرة لدى مركز معلومات القطاع العام، تبلغ القيمة الدفترية للأصول المملوكة لشركات القطاع العام ١٤٠ مليار جنيه، بينما تقدر القيمة السوقية لهذه الأصول بحوالى ٣٦٥ مليار جنيه. انظر :

Hisham El - Sherif, "A Framework for the Development of a Publiv Sector Information Base in Egypt," Public Enterprise, vol. 8no. 1(1988), pp.94-101.

أما فيما يتعلق بقيمة الأموال التى جرى تأميمها بمقتضى قرارات التأميم المختلفة، فلم نعثر على تقدير كامل لها وقد قدرت الأموال التى أممت عام ١٩٦١، بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه، بينما يصل البعض بتقدير قيمة الأموال الخاضعة لتأميمات عام ١٩٦١ وقوانين الإصلاح الزراعى بنحو ٧٠٠ مليون جنيه.. انظر : محمد صبحى الأتربى، نشأة وتطور القطاع العام فى الاقتصاد المصرى (القاهرة : المركز العربى للدراسات السياسية والاقتصادية ١٩٦٨). ويضم كتاب : محمود مراد، من كان يحكم مصر؟ (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٧٥)، نماذج من المصارف والشركات التى خضعت للتأميم، وقيمة أسهمها. وقد اتضح بأن النماذج المقدمة فى الكتاب لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الوحدات التى خضعت للتأميم. ومن ثم لايمكن الاستناد إليها فى التوصل إلى تقدير تقريبى لقيمة الأموال المؤممة فى الستينات.

(٢) ورد هذا التقدير فى : مصر، معهد التخطيط القومى، دراسة تحليلية مقارنة للمؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة، قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٤٤ (القاهرة: المعهد، ١٩٨٨). وبطبيعة العرف المحاسبى، فإن هذه القيمة الدفترية لا تأخذ فى الحسبان أثر تغيرات الأسعار فى القيمة الحقيقية للأصول.

(٣) توصلنا إلى هذا التقدير بحساب المجموع التراكمى للاستثمارات السنوية فى قطاع الصناعة والتعدين العام خلال الفترة من ١٩٥٦/٥٥ حتى ١٩٨٦/٨٥، مع تطبيق معدل إهلاك ١٠ بالمائة سنويا. وقد حصلنا على بيانات الاستثمارات الجديدة من المصادر التالية :

أ- الاستثمارات السنوية بالأسعار الجارية فى قطاع الصناعة والتعدين خلال الفترة من ١٩٥٦/٥٥ حتى ١٩٦٣/٦٢. وقد افترضنا أنها تتمثل فى استثمارات قام بها القطاع العام الصناعى، حيث من المعروف أن مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات الصناعية كانت محدودة للغاية خلال تلك الفترة. وقد وردت هذه البيانات فى :

K. Ikram, Economic Management in a Period of Transition (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1980), p.250.

ب- استثمارات القطاع العام فى الصناعة والتعدين بالأسعار الجارية خلال الفترة من ١٩٦٥/٦٤ حتى ١٩٨٢/٨١. وقد وردت فى : مصر، مجلس الشورى، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار (القاهرة: المجلس ، ١٩٨٥)، ص ١٢١-١٢٣.

ج- الاستثمارات العامة فى قطاع الصناعة والتعدين بأسعار ١٩٨٢,٨١ خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ حتى ١٩٨٦/٨٥. وقد وردت فى : مصر، وزارة التخطيط والتعاون الدولى، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١(القاهرة: الوزارة، ١٩٨٧)، ج١ ص٤١. وقد تم تحويل هذه القيم إلى قيم بالأسعار الجارية باستخدام الرقم القياسى لأسعار الجملة الذى يعده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

(٤) تقديرات التكوين الرأسمالى فى قطاع الصناعة ككل مأخوذة من :

Robert Mabro and Samir Radan. The Industrialization of Egypt, 1939-1973: Policy and Performance (Oxford: Clarendon Press, 1976),p.156.

ونظرا لأن التقديرات معطاة فى هذا المصدر بأسعار عام ١٩٦٠، فقد تم تقدير التكوين الرأسمالى الصناعى فى عام ١٩٥٤، بأسعار تلك السنة، باستخدام الرقم القياسى لأسعار الجملة للمنتجات والمواد الصناعية.

(٥) حول بعض هذه المساهمات والظروف العصيبة التى تمت فيها. انظر : عثمان، صفحات من تجربتى (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٨١)، ص٤١٩-٤٥٥.

(٦) اعتمدنا فى حساب هذه النسب على البيانات المالية التى وردت فى :

Ikram, EConomic Management in a Period of Transition, pp. 410-411 and 324.

وكذلك على البيانات التى وردت فى : مصر، وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥. (القاهرة : الوزارة، ١٩٨٥). وإذا افترضنا أن الضرائب على أرباح قطاع الأعمال العام تمثل ٧٥ بالمائة من إجمالى الضرائب على قطاع الأعمال، فإن نسبة مساهمة القطاع العام فى الإيرادات العامة تصبح ٢٤ بالمائة فى عام ١٩٦٧/٦٦؛ ٢٧ بالمائة فى عام ١٩٧١/٧٠؛ ٣٨ بالمائة فى عام ١٩٧٤؛ ٤٣ بالمائة فى عام ١٩٧٨، و٣٨ بالمائة فى عام ١٩٨٥/٨٤. أما إذا افترضنا أن مساهمة القطاع العام فى الضرائب على قطاع الأعمال هى ٩٠ بالمائة، فإن نسبة مساهمتة فى الإيرادات العامة ترتفع على النحو التالى: ٢٦ بالمائة فى عام ١٩٦٧/٦٦، ٢٩ بالمائة فى عام ١٩٧١/٧٩، ٣٩ بالمائة فى عام ١٩٧٤، ٤٥ بالمائة فى عام ١٩٧٨، و٤١ بالمائة فى عام ١٩٨٥/٨٤.

د. ابراهيم سعد الدين
د. ابراهيم العيسوى
(من بحث مقدم إلى الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)

اعلان فبراير لبيع القطاع العام

د. أحمد الحصرى

اشعلت الحكومة الجدل باعلان فبراير ومن يومها وحمى البيع تسيطر على كلام الناس فى كل مكان .. على المقاهى وفى المواصلات وداخل مقرات الاحزاب والمنتديات الثقافية والعلمية وأروقة الفنادق والاستراحات الخاصة وفى العنابر بين العمال وعلى مكاتب الموظفين .. حتى وصل الجدل أخيرا إلى قاعات المحاكم بدعوى أقامتها أحزاب «الناصرى -التجمع- العمل» للطعن فى دستورية اجراءات الحكومة لبيع القطاع العام التى وردت فى إعلان فبراير.

وبين كل المتحدثين يأتى فى الصدارة د.عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال بعد أن عهدت إليه الحكومة بمهمة الخبير المثمن والمصفى القضائى لممتلكات الشعب المصرى..

وعبيد هو بحق نجم المزاد رغم أنه ينتظر على أحر من الجمر الدقة الثالثة ليعلن «الاتربه» ويرسى المزاد على صاحب النصيب وفى سبيل ذلك يتوسل الدكتور عاطف يوميا على صفحات الجرائد وأمام كاميرات التلفزيون والفيديو فى الحفلات والندوات والسهرات لكل من معه«قرشين» أن يتقدم للشراء بلا تردد.

بل وصل به الحال لمناشدة حتى «المفلسين» من رجال الأعمال بالتقدم واستلام الشركات بعقود ادارة اذا ما وعدوا- فقط مجرد وعد- بسداد المطلوب بعد فترة زمنية من عائد ارباح الشركات (روزاليوسف ٩٦/٣/٢٥) والمطلوب ليس كثيرا ويمكن تدبيره من خلال البنوك المحلية.. وفى مجلس الشعب قال عبيد للنواب **«بلاش حماسية من الاجانب لانهم اصحاب الخبرة والمعرفة والعلم... فى الراس مش فى الكراس!!»**.

أما الحكومة فقد اعلنت فى مناسبات متعددة عن ملاحق اعلان فبراير وهى حوافز من نوع خاص لكل من يطلب الشراء **منها ١٥ سنة اعفاءات ضريبية وجمركية .. وحق المشترى فى التخلص من العمالة بعد ٣ سنوات وحقه فى فك الاصول والتصرف فيها بالاضافة إلى التسهيلات الائتمانية اللازمة لعمليات الشراء.**

وبرغم توسلات الدكتور عاطف وحوافز الدكتور الجنزورى ، فقد مرت ثلاثة أشهر دون «حس أو خبر» يأتى من هؤلاء المعنيين بالشراء..

وحتى الآن لم يتقدم رجال الأعمال المصريين الا بعرض واحد ، قدمه **محمد فريد خميس صاحب «النساجون الشرقيون» ومعه ٥٠ مستثمرا من المدن الجديدة** لشراء شركات التجارة الداخلية (عمر افندى- صيدناوى- جاتيينو- شيكوريل- بنتريمولى)..

والعرض يعتمد بشكل أساسى علىّ تمويل أحد البنوك الكبرى الذى لم يوافق بعد بالرغم من التصريحات الوردية للدكتور عاطف.

أما العرض الآخر فهو قديم وتم تجديده من الشركاء الاجانب فى البنوك المشتركة لشراء انصبة القطاع العام فى هذه البنوك .. والبنوك المشتركة هى بنوك اجنبية شاركت فيها بنوك وشركات تأمين مصرية عامة وعددها ٣٠ بنكاً.

وعدا ذلك لم نسمع عن صفقات كبيرة تقترب ولو قليلا من الرقم المطروح للبيع **وهو ٢٥ مليار جنيه قيمة المطروح فى الدفعة الأولى من خلال المزاد للبيع المباشر أو من خلال بورصة الأوراق المالية.**

والغريب أن الحكومة هادئة ولا يظهر عليها أية اعراض للقلق أو الفزع من انصراف المعنيين بالبيع عن كل الاغراءات المقدمة بل العكس .. فالحكومة فى أقصى حالات الرضا .. ونعتقد أن معها كل الحق فى ذلك بعد أن نجح **كمال الجنزورى**، فى المهمة التى تعثرت أكثر من عشرين عاما بالوصول إلى ما يسمى **بنقطة البيع.**

وبينما نعرف أن كلام الحكومة دائما من قبيل الاستهلاك المحلى جاء اعلان فبراير وبه قدر كبير من الاستهلاك الدولى وكان موعده قبل أيام قليلة من بدء المفاوضات مع صندوق النقد الدولى لاسقاط الشريحة الثالثة من الديون.

وبالرغم من ذلك أصر **الصندوق فى المفاوضات على طلبه بتخفيض قيمة الجنيه** ولم يبد اهتماما كبيرا باعلان فبراير بل اتهم الحكومة بالبطء فى اجراءات البيع.

ولا يعنى هذا الكلام أن الحكومة تمارس الفهلوة المصرية من أجل التسويف فى البيع بل العكس فإن الحكومة تستخدم الفهلوة المصرية هذه المرة فى الضحك علينا وهذا ما تقوله ارض الواقع الذى تقيم عليه الحكومة مزاد البيع.

***

القطاع الخاص خارج المزاد

ليس من قبيل التكرار القول بأن الرأسمالية المصرية تعانى من أمراض متعددة فى رحلة نشأتها وتطورها ولن نعود للحديث عن تجارب الماضى ولكن من واقع تجارب السبعينات والثمانينات تأكد لنا انصراف القطاع الخاص عن الاستثمار فى قطاعات الانتاج (الزراعة -الصناعة) واتجهت معظم انشطته فى اتجاه الاستثمار الخدمى خاصة

الاستثمار العقارى ، مع ملاحظة اننا نتكلم هنا عن رجال اعمال حقيقيين ونترك جانبا ما فعله الوسطاء والسماسرة والمقامرون.

وحتى التجربة التى يضعونها كنموذج فى **العاشر من رمضان** تقول عنها رسالة دكتوراة حديثة للباحثة **دينا جلال ان هناك ٤٣٪ من الطاقة عاطلة..** وبالمناسبة سألت د. **ابراهيم فوزى عن** ذلك فقال ان مستثمرى **العاشر يفضلون تعطيل خطوط الانتاج حتى لا تهتز اسعار المنتجات بفعل الكساد الذى تشهده الاسواق. وتتعرض للانخفاض.**

وكلام **ابراهيم فوزى** ، من ناحية أخرى يقول أن القوى الشرائية فى المجتمع المصرى، لا تحتمل انتاج رجال العاشر .. وهذا ليس استنتاجا فقد اضطر **محمد فريد خميس** صاحب النساجون الشرقيون ورئيس اتحاد الصناعات إلى تكوين شركة عقارات مع آخرين وعند سؤاله عن أسباب ذلك قال **انتعدد للنشاط بقصد الاستفادة من ربحية العمل فى العقارات لتعويض بعض خسائر الصناعة.** وهذا كلام صحيح فارباح العقارات فى مصر تحقق اضعاف ما تحققه الصناعة ودوران رأس المال اسرع وليس هناك أية مشكلات مع العمال أو التأمينات أو الضرائب أو الجهات المسئولة عن التراخيص والرقابة.

وفى العاشر من رمضان هناك مشكلات لا حصر لها بين رجال الصناعة وهيئات الحكومة المختلفة ويندر ان تمر مناسبة تجمع بين هؤلاء المستثمرين ووسائل الاعلام دون أن يتحدثوا عن مشكلاتهم المتعددة فى الضرائب والجمارك والمنافسة الاجنبية وسياسة الدولة التى تحابى التجارة على حساب الصناعة وبالمناسبة فإن التجار المصريين لديهم أيضا مشاكلهم وتقول تقارير الغرفة التجارية أن هناك ما يقرب من **نصف مليون حالة «بروتستو» سنويا.**

وفى هذه الأوضاع يذكر.

ان القطاع الخاص المصرى ، تردد طويلا حتى فى الاقدام على شراء الفنادق مضمونة الربحية عندما كانت الحكومة تدلل على بيعها منذ ثلاث سنوات كما يجدر الاشارة إلى أن ما تم بيعه من تاريخ تطبيق **القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١**-الذى اصدرته الحكومة لتحويل القطاع العام إلى قطاع أعمال بغرض بيعه- **وحتى نهاية ١٩٩٥ قد شمل ٣ شركات فقط بيعت بالكامل بمبلغ ٥٣٧ر١ مليون جنيه.. وتم نقل ملكية ١٦٧٣ مشروعا كانت تملكها المحليات إلى القطاع الخاص والقطاع التعاونى وهى مشروعات صغيرة الحجم فى معظمها.** كما تم التصرف فى ٥٣ مشروعا تزيد القيمة الدفترية لكل منها على ١٠٠ ألف جنيه وتبقى من هذه المشروعات الكبيرة ١٩٢ مشروعا تم تقسيمها إلى سبع مجموعات حسب مجال نشاطها بغية التصرف فيها بالبيع أو الايجار وما زالت خطوات بيعها محلك سر لا حجام القطاع الخاص عن الشراء.

واذا كان حجم المطروح للبيع تبلغ **قيمته الدفترية بين ٨٨ مليار و ٦٠٠ مليار جنيه فى التقديرات غير الرسمية.** فان كل ما قدمه القطاع الخاص طوال عشرين عاما لا يتجاوز ٣٠ مليار جنيه حسب بيانات هيئة الاستثمار مع الأخذ فى الاعتبار أن نسبة الشريك الاجنبى والعربى تصل إلى حوالى ٢٥٪ من هذا الرقم بالاضافة إلى أن هذا الرقم يشمل المشروعات التى بدأت العمل وأيضا المشروعات التى لم تبدأ العمل بعد).

وهو ما يعنى أن القطاع الخاص غير مؤهل للدخول فى مزاد الحكومة بالقدر الذى يجعل من البيع مصريا خالصا.

أما أموال **المصريين فى الخارج** والتى تسعى الحكومة لاجتذابها من خلال المزاد فإن هذه الأموال مقدرة بحوالى ١٧٠ مليار دولار منها حوالى ٨٢ مليار هاربة (الأهالى ٢٤ / ١/ ١٩٩٦) وعلينا أن نفرق فى ذلك الرقم بين الأموال المصرية وهى أموال يرى د. **رمزى زكى** استحالة فى جذبها إلى مصر فقد جاءت هذه الأموال عن طريق انشطة غير مشروعة فى عمليات استيراد السلع والاسلحة والسمسرة والوساطة والاختلاس والاتجار فى السوق السوداء والمواد الممنوعة مثل المخدرات وغيرها.

أما تلك الهاربة بفعل مناخ الاستثمار والتى تكونت كنتاج لمدخرات المواطنين العاملين فى الخارج والمودعة باسمائهم فى البنوك الخارجية فإن هذه الأموال لن تأتى لمجرد اعلان الحكومة الحب من طرف واحد خاصة مع التجربة المريرة التى دخلها المهاجرون المصريون ، بتأسيس **شركة المصريين فى الخارج للاستثمار والتنمية** طبقا للقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ برأسمال يقدر ب ٤٠ مليون جنيه وكان الهدف جذب مدخرات المصريين بالخارج ووعدت الحكومة بتذليل كافة العراقيل .. وفى اطار الشركة أقام المصريون المهاجرين ٦ شركات فرعية وساهموا فى ٧ شركات ولكن مناخ الاستثمار والفساد المستشرى فى أروقة الاجهزة الحكومية التى سيطرت على مجلس الادارة فى غياب المهاجرون ادى بهم إلى توقف أى محاولة جديدة للاستثمار فى مصر وانتهت الشركة إلى حجم اعمال هزيل وسعر متواضع فى البورصة وتداول أكثر تواضعا من شركات قطاع الاعمال للغزل والنسيج (آقل الشركات فى البورصة).

أما التجربة الثانية فقد دخلها د. **محمود وهبه** رئيس جميعة رجال الأعمال المصريين الامريكيين لشراء. شركة الكوكاكولا المصرية عندما اعلنت الحكومة عن بيعها وتم أستبعاده بحجة ضرورة الحصول على موافقة الشركة الأم وهو ما جعل د. وهبه بصرح لروزاليوسف فى ٢١ ابريل ٩٣ ان **شروط بيع الشركات تحرم المصريين من الشراء وتفتح الباب أمام المغامرين الأجانب.**

وبالمناسبة فإن هذا هو ما حدث بالفعل واستطاع المشتري الذى وافقت الشركة الأم على مشاركته أن **يصفى احد المصانع ويبيع الارض بسعر ١٠٠ مليون جنيه تعادل نصف ما دفعه فى شراء الشركة كلها بكل فروعها ومصانعها وأراضيها.**

***

البورصة عندها أنيميا

اما سوق الاوراق المالية والتى تراهن عليها الحكومة فى ترويج الوهم فإن آخر التقارير الصادرة عن المجالس القومية المتخصصة تؤكد فقدان الاسهم أكثر من ٢٢٪ من قيمتها والاسباب من وجهة نظر البورصجية **هى ارتجال الحكومة فى طرح اسهم الشركات دون اية دراسات لاوضاع السوق** الاضافة إلى استمرار الادارات الحكومية فى ادارة الشركات وهى ادارات ليست محل ثقة من جانب المتعاملين فى الاسهم..

ونعود إلى خبراء **المجالس القومية**

حيث يطالب تقريرهم بعدم طرح أى اسهم جديدة حتى يتم بيع أكثر من ٦٠٪ من اسهم الشركات المطروحة.

حتى الدكتور **هشام حسبو** يتخوف من طرح أسهم جديدة فى البورصة بينما وصل الانخفاض فى مؤشر سوق المال إلى أدنى مستوى له منذ أول سبتمبر ١٩٩٤.

ويرد حسبو على ادعاءات وزارة قطاع الأعمال بأن السوق يمكنها استيعاب مزيد من الاسهم بقوله **ان ما يتردد عن استعداد السوق لطرح المزيد من الاسهم أو خلافه هو من قبيل الحديث السياسى وليس الحوار الفنى أو العلمى.**

ويقول حسبو من غير المعقول ان يتم اتخاذ اجراء أو حتى قرار بطرح الاسهم دون مشاركة العاملين فى سوق الأوراق المالية وتجهيز البورصة ووضع الخطط والمدد اللازمة لعمليات الطرح وتهيئة المناخ الاستثمار لجذب المدخرات المحلية وايضا الاجنبية ووضع السياسات الضريبية التى تكفل ذلك.

وقبل تقرير المجالس القومية المتخصصة قال تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد ان **البورصة تعانى من هزال حادا اسفر عن انخفاض اسعار الاسهم طوال الاشهر الماضية حتى وصل إلى ٥٠٪ فى بعض الشركات والبنوك.**

وفى التقرير النصف سنوى للبورصة ظهر بالارقام ان التعامل فى ١١٤٠ اصدار لم يتجاوز ٢٣٩ وبنسبة ٢١٪ فقط من الاصدارات الجديدة.

ومن بين الشركات التى تم عليها التداول تركز النشاط فى عدد محدود منها .. **واستحوزت ٥ شركات فقط على ٥٧٪ من اجمالى عدد الاوراق المالية المتداولة.ويقول التقرير ان نسبة الاسهم المتداولة بالقياس لعدد الاسهم المقيدة لم يتجاوز نسبة ٢ر١٪ فقط** وهو ما يشير إلى محدودية التداول للأوراق بالسوق المصريةوغياب الجانب الأكبر من الاوراق عن التعامل حتى تحولت البورصة إلى مخزن للاوراق الراكدة.

ففى ٧١٨ شركة مقيدة تم التعامل على ٢٠٧ شركات فقط بنسبة ٢٩٪ .. **وقد تبين أن هناك ٥٣٧ شركة لم يجر عليها اي تعامل لمدة عام** رغم ان قانون البورصة ينص على شطب اية شركة من القيد فى حالة عدم وجود اية تعامل عليها خلال ١٦ شهر.

وهذه الأوضاع هى التى جعلت العديد من الخبراء والمتخصصين ورجال البورصة من ارسال التحذيرات العلنية للحكومة من الانهيار القادم لسوق الاوراق المالية اذا ما اصرت الحكومة على خطتها فى طرح اسهم الشركات المعلن عنها دون النظر لاحوال السوق.

ولا يمكن التعويل هنا على دور صناديق الاستثمارأو البنوك استيعاب ما تنوى الحكومة طرحه **فحجم الأموال التى تديرها صناديق الاستثمار لا يتجاوز ٤ر١ مليار جنيه من بين ٢٥ مليار تمثل القيمة السوقية لتعاملات الأسهم** المتداولة وهو حجم ضعيف لا يمنح ادارات هذه الصناديق القدرة على التأثير فى السوق.

ونعود إلى خبراء المجالس القومية حيث يؤكدون أن أغلب هذه الصناديق قد وصلت إلى الحد الاقصى الذى لا تستطيع معه الاستثمار فى الاسهم خاصة مع اضطرارها إلى توفير سيولة اضافية لمواجهة التزايد فى عمليات الاسترداد..

أما البنوك ورغم وجود ودائع لديها تزيد عن ١٥٠ مليار جنيه، فانها ما زالت تلعب فى المضمون رغم اى اعلان تحسن مناخ الاستثمار .**وتقوم البنوك المحلية بتوظيف الودائع لدى بنوك الخارج وتحصل منها على فائدة مما تعطيه للمودعين وهى سياسة لم تتغير منذ زمن طويل.. وهى بنوك تفتقر للادارات الرشيدة.**

وتقول الخبيرة المصرفية الدكتورة **سلوى العنترى** أن البنوك المصرية تفضل توظيف اموالها فى بنوك الدول الاجنبية **وقد ارتفعت نسبة هذه الودائع من٦٠٪ من جملة الودائع الموجودة بالعملات اللاجنبية لدى البنوك فى يونيو ١٩٩٠ إلى ٨٥٪ فى يونيو ١٩٩٣ بحيث لا يتجاوز ما يتم استخدامه داخل الاقتصاد المصرى نحو ١٥٪** . اما التوظيفات المصرية يذهب جزء كبير منها إلى الاستثمارات المأمونة وعلى رأسها.

اذون الخزانة- ديون على القومية المصرية مضمون سدادها -والتى اصبحت تشكل نحو ٣١٪ من جملة توظيفات البنوك داخل الاقتصاد المصرى.

***

الاجانب يمتنعون

ونأتى إلى الاستثمارات الاجنبية أو بالادق استثمارات الشركات متعددة الجنسية وهى شركات لا تأتى لمجرد ان الحكومة تعطى حوافز واعفاءات .. وبالمناسبة فان احدث دراسة عن الاعفاءات.. قدمها **د. حمدى عبد العظيم** عميد اكاديمية السادات بطنطا قد بينت ان حجم **الاعفاءات وصل إلى ١٠٠ مليار جنيه على مدار سنوات الانفتاح والخصخصة ورغم ذلك** فلم تأتى إلى مصر الا ارقام هزيلة من الاستثمارات الاجنبية اعترف بها رئيس الوزراء نفسه أمام ممثلى الاحزاب بانها **لا تزيد عن ٤٠٠ مليون دولار عام ٩٥ بينما ذهبت ٤٠ مليار دولار إلى اندونيسيا** فى السنة نفسها وقد سبق لنا معالجة اسباب عزوف الاستثمارات الاجنبية عن الاستثمار فى مصر وذلك فى عدد اليسار قبل الماضى (الحكومة فى انتظار مستثمر لن يأتى ابدا) وكانت أهم الاسباب هى اوضاع البنية الاساسية والقاعدة الصناعية والقوى الشرائية وعدم الاستقرار السياسى والفساد واحوال الادارات الحكومية والقوانين والتشريعات المتضاربة الخ.

ونضيف على ما قلناه ما اثبتته الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله فى دراسته عن الحقيقة المنسية فى التنمية الاقتصادية».

يقول الدكتور اسماعيل اننا نتكلم عن الاستثمار واهميته وضرورة تشجعيه بل وتدليله بينما ننسى جميعا أن أى استثمار محلى أو اجنبى هو فى الاصل ادخار وان هذا الادخار ووسائل تشجيعه وطرق تعبئة للاستثمار ضاعت تماما من الخطاب الاعلامى.

والامر المزعج فى اقتصادنا أكثر من أى شىء آخر هو تدنى معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى من ١٤٪ فى الستينات (وكان معدل متواضع من وجهة نظر د. اسماعيل إلى ٧٪ فى التسعينات).

وبالمقارنة مع بلدان اخرى بعضها افقر منا وتكتظ بالسكان اكثر منا نجد انها تحقق معدل ادخار ثلاثة اضعاف واحيانا خمسة اشعاف المعدل المصرى..

بل ان هذا الاخير متدن للغاية بالنسبة لمتوسط معدل الادخار فى أربعين دولة فقيرة وهو ٢٧٪ واذا اخذنا نموذج لبعض البلدان الان نجد معدلات الادخار بالنسبة للنتائج المحلى الاجمالى تصل فى اندونيسيا إلى ٣٦٪ وفى الهند ١٩٪

وفى نيجريا ٢٣٪ وفى تونس١٨٪ والمغرب ١٧٪ وكوريا الجنوبية ٣٦٪ بينما لم ترد فى مصر عن نسبة الـ ١٧٪.

والغريب ان (المدخرات التى تتحول إلى استثمار وليست ودائع بنوك) فى مصر تأتى أغلبها من العاملون والاسر المتواضعة بفعل الادخار الاجبارى الذى تفرضه نظم التأمين والمعاشات ويلى ذلك صافى مبيعات شهادات الاستثمار ثم الزيادة فى ودائع صندوق توفير البريد وكانت بالارقام عام ٩١ بالترتيب: ٥٦٠٠ ، ٦٧٩، ١١٤ مليون جنيه)

ويؤكد د. اسماعيل انالدولة والقطاع العام والقطاع الخاص المنظم لا تسهم فى الادخار المحلى.

هذه هى الأرض التى تقيم عليها الحكومة مزاد البيع .. ولا نظن انها تجهل هذه الاوضاع فالحكومة أكثر من غيرها تعلم بان ظروف واوضاع القطاع الخاص المصرى لا تسمح له بشراء المطروح فى المزاد.. كما تعرف أكثر من غيرها ان سوق الاوراق المالية لا تحتمل اية عمليات طرح لاسهم جديدة..كما تعلم الحكومة أكثر منا ان الاستثمارات الاجنبية ضعيفة وان الاجانب ممتنعون منذ زمن طويل عن الاستثمار فى مصر .. كما تعلم الحكومة أن المصريين فى الخارج يفضلون الاستثمار فى الاسواق المضمونة وليس من بينها السوق المصرى ومع ذلك تحاول الحكومة ان تصرف الانظار عن المعنيين الحقيقيين بلعبة المزاد ونقصد بهم اللذين سيشترون الديون المصرية ويبادلونها بأصول القطاع العام .. وهؤلاء ما زالوا خلف الستار ولا يعرف أحد هويتهم أو جنسيتهم .

وعلينا الانتظار أو سؤال الحكومة عليهم فربما ترد علينا فى تحقيق آخر.

الشركات المطروحة للبيع

يبلغ عدد الشركات التى تنوى الحكومة طرحها للبيع كلياً أو جزئيا ٣١٤ شركة أتمت تقويم ومراجعة اصول ٢٧٨ شركة تبلغ القيمة الدفترية لها ٩٠ ملياراً و ٩٠٧ مليونا من الجنيهات . يتبقى عدد ٣٦ شركة.

المطروح فعلياً فى المرحلة الأولى ١٤ شركة منها ٣ شركات طرحت عروض الشراء فيها من قبل اتحادات ملاك العاملين.

تتروح نسب أسهم الشركات المطروحة للبيع ما بين ٤٠٪ ، ٦٠٪ ، ١٠٠٪.

انواع الشركات وقيمتها

عدد الشركات	القطاع	القيمة الدفترية بالمليون
٢١ شركة	الصناعات الهندسية	٦٥٣٥ر٤ مليون جنيه
٢٢ شركة	القطن والتجارة الدولية	٧٢٦٧ر٢ مليون جنيه
١٢ شركة	النقل البحرى	٢٦٤٧ر١ مليون جنيه
١٤ شركة	الصناعات الكيماوية	١٤٥٢ر٤ مليون جنيه
٧شركة	غزل ونسيج	٥٩٦٧ر٦ مليون جنيه
١٤ شركة	تصنيع المنسوجات	٤٥١١ز٧ مليون جنيه
١٦ شركة	توزيع الكهرباء	٧٨١٣ر٣ مليون جنيه
٩ شركة	القومية للأدوية	٢٣٨٨ر٤ مليون جنيه
٢٣ شركة	القومية للتشييد والتعمير	٧٢٢١ر٣ مليون جنيه
١٧ شركة	الصناعات المعدنية	١٤٨٢٦ر٣ مليون جنيه
١٣ شركة	الاشغال واستصلاح الاراضى	٤٣٢١ر٨ مليون جنيه
٢٢ شركة	الصناعات الغذائية	٦٩٦٧ر٤ مليون جنيه
٢١ شركة	الاسكان والسياحة والسينما	٣٢٨٣ر٣ مليون جنيه
١٣ شركة	التعدين والحراريات	٨٠٨٩ر٥ مليون جنيه
١٧شركة	المضارب والمطاحن	٣٣٠٣ر٢ مليون جنيه
١٣ شركة	النقل البحرى	٢٦٦٥ر٩ مليون جنيه
١٤ شركة	التنمية الزراعية	٢٥٤٤ر٩ مليون جنيه

أسماء الشركات التى طرحت للبيع فى المرحلة الأولى

طرحت الحكومة عدد ٤٦ شركة من القطاع العام للبيع فى المرحلة الأولى . منها ٩ شركات فى قطاع الغزل والنسيج وثلاث شركات للأدوية و٦ شركات عاملة فى مجال الاسكان والمقاولات وعدداً آخر من الشركات المختلفة:

١- الدلتا للغزل
٢- المتحدة لتجارة المنسوجات بالجملة.
٣- العربية لتجارة المنسوجات
٤- دمياط للغزل
٥- بورسعيد لتصدير الاقطان
٦- النصر للمنسوجات
٧-فستيا
٨- مصر- شبين الكوم للغزل.
٩- المنسوجات الحديثة (بوليفار).
١٠- اطلس للمقاولات.
١١- النصر للمعدات والتركيبات.
١٢- المعادى للاسكان والتنمية.
١٣- القاهرة للاسكان.
١٤- مدينة نصر للاسكان والتنمية.
١٥- المتحدة للاسكان.
١٦- القناة للتوكيلات الملاحية.
١٧- بورسعيد للحاويات.
١٨- دمياط للحاويات.
١٩-المصرية لتمويل السفن.
٢٠- الاسكندرية للحاويات.
٢١- العربية للتوكيلات الملاحية.
٢٢- ممفيس للأدوية.
٢٣-العربية للأدوية.
٢٤- القاهرة للأدوية.
٢٥- النصر للتلفزيون.
٢٦- تليمصر.
٢٧-ايديال.
٢٨- مصر للألومنيوم.
٢٩- النصر للزجاج.
٣٠- النيل للكبريت.
٣١- كفر الزيات للمبيدات.
٣٢-مصر للزيوت والصابون.
٣٣- المصرية للصباغة والتجهيز.
٣٤- المصرية للنشا والجلوكوز.
٣٥-مطاحن مصر الوسطى.
٣٦- مطاحن غرب القاهرة.
٣٧- مطاحن شرق الدلتا.
٣٨- مضارب كفر الشيخ.
٣٩- العامة للصوامع والتخزين.
٤٠- النصر لوسائل النقل الخفيف.
٤١- الماكو للمحولات.
٤٢-فنادق مصر الكبرى.
٤٣- السويس للمناطق الحرة.
٤٤- ميتالكو.
٤٥- استيلكو.
٤٦- المالية- الصناعية للمبيدات والأسمدة.

*مشروعات المحليات:

نظراً للبيانات المغلوطة والتصريحات الحكومية المتضاربة ، فإنه غير معروف على وجه الدقة عدد المشروعات المملوكة للمحافظات.

فقد ذكرت بعض التصريحات أن عدد مشروعات المحليات المطروحة للبيع يبلغ ١٧٨٧ مشروعا (الأهرام ٢٦/ ٩/ ٩٠).

منها ١٣١٥ مشروعا قيمتها الدفترية ٥٠ ألف جنيه.

٢١٢ مشروعا قيمتها الدفترية ما بين ١٠٠ - ٢٥٠ الف جنيه.

١٥٣ مشروعا قيمتها الدفترية أكبر من ٢٥٠ الف جنيه.

فى حين ذكرت تصريحات أخرى لبعض المسئولين أن اجمالى عدد المشروعات المحليات ٣١١٥ مشروعاً.

منها ١٨٠٠ مشروع لا تتعدى قيمتها ٤٠٠ مليون جنيه.

١٣١٥ مشروعا قيمتها الاجمالية ٢١ مليون جنيه.

(الأهرام ٣٠/ ١١/ ٩٠).

فى تصريح ثالث للحكومة أكدت أن مشروعات المحليات عددها

٢٤٠٠ مشروع قيمتها ٤٠٠ مليون جنيه.

(روزاليوسف ٣٠/ ٤/ ٩٠).

هذا عن عدد المشروعات وقيمتها أما البيع فعلا فهو أيضا مثار للتناقض والاختلاف.

فمن مؤكد أن ما تم بيعه من مشروعات المحليات . يبلغ :

٥٣ مشروعاً تزيد قيمتها الدفترية عن ١٠٠ ألف جنيه (الاهرام ١/٤/١٩٩٦).

وتصريح آخر يؤكد أن المبيع ٣٨٥ مشروعا بمبلغ ١٠ مليون جنيه (الاهرام ٣٠/١١/٩٠).

فى حين يؤكد ثالث أنه تم بيع ٨٥٠ مشروعاً للمحليات بمبلغ ١٦ مليون جنيه. (الأخبار٦/٢/٩١).

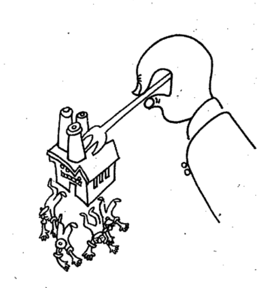
السبيل الحقيقى لتوسيع الملكية

الدكتور فؤاد هاشم عوض وزير الاقتصاد الاسبق رجل لا يمكن اتهامه بالشيوعية أو الاشتباه فيه بتهمة اليسارية ومع ذلك طالب الحكومة برد ممتلكات الشعب الممثلة فى القطاع العام إلى الشعب ليديرها بنفسه بعد أن اعلنت الحكومة عن نيتها فى البيع.

وقال فؤاد هاشم ان هذا ليس اقتراحا خياليا ولكنه رد الأمور إلى نصابها الصحيح فالحكومة لا تعدو أن تكون مالكة ملكية اعتبارية لقطاع الاعمال العام وهى تنوب عن الشعب فى ادارة شونه مثلما تنوب عنه فى اداء وظائفها السيادية ومن ثم فلا غرابة فى ان يسترد المالك الحقيقى ملكيته .. والاقتراح ليس خياليا ايضا بعد تطبيقه فعلا فى بعض الدول وفى تجارب اشرف عليها البنك الدولى وساندها.

وهذا هو السبيل الحقيقى نحو تطبيق مبدأ توسيع الملكية الذى تعلنه الدولة ويرعاه البنك الدولى بدلا من شراء قلة من الناس هم عدة آلاف فى أفضل الاحوال وليسوا مصريين بالضرورة ما كاد عشرات الملايين خلال حقب عدة من الزمان لتكوينه وبنائه والتعديل عليه.

من هو صاحب قرار بيع القطاع العام؟



محمود الخضرى

ما من مناسبة تثار فيها قضية ما يسمى بـ«**الاصلاح الاقتصادى**» أو تحرير الأسواق وإخضاع السلع للعرض والطلب ، أو الحديث عن بيع القطاع العام إلا وتخرج علينا الحكومة بصياح لا حدود له على لسان الجميع من أكبر مسئول حتى أصغر خفير وكل من يسير فى ركاب الحكومة .. ليقول عليكم أن تعلموا أو «تفهموا» **أن كل ما يتم هو صناعة مصرية ١٠٠٪ .ولا خضوع فيه لأى ضغط خارجى سواء كان من المؤسسات المالية الدولية أو الدول الكبرى الدائنة.**

بل يصل الأمر إلى تلقين كل من يقول غير ذلك درس فى الاخلاق والوطنية متضمنا ان **السيادة الوطنية هى الأساس وليس هناك من يملك التأثير على مصر**،ولا يحق أن يقول أحد أن هناك ضغطاً من هنا أو هناك، فالضغط الوحيد المقبول للمواطن المصرى وفقط.

ثم يخرج علينا أخيرا د.**كمال الجنزورى** رئيس الوزراء ليقول إن المصلحة العامة هى التى تحكم مسيرة أداء الاقتصاد القومى ،وأن قدسية المال العام لا يمكن أن يمسها أحد لأن الاضرار بها إضرار بحق المجتمع .. بل أن البعد الاجتماعى فى أى قرار اقتصادى ومالى مرتبط بأمن المواطنين ،وبالتالى فإن القرارات لابد أن تكون منضبطة.

رغم كل هذا علينا أن نعود قليلا للوراء لنتعرف على حقيقة الوضع بتفاصيله،وهل قرار بيع القطاع العام محلى أم خارجى.

ففى عام **١٩٨٩** توصلت الحكومة لاتفاق من خلال مذكرات متبادلة مع صندوق النقد والبنك الدولى، لتنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادى وتحرير الأسعار وإعادة هيكلة القطاع العام .واقترح الصندوق والبنك عدة إجراءات محددة على الحكومة الالتزام بها.

وشملت **إلغاء التسعير الجبرى تدريجيا لأسعار المنتجات المحلية خاصة التى ينتجها القطاع العام وإلغاء تدريجى للدعم بالاضافة إلى تنفيذ برنامج لإعادة هيكلة إنتاج الشركات العامة، وإعادة النظر فى أسعار الفائدة، وتوحيد سعر الصرف ،والتوقف عن مساهمات الشركات العامة فى المشروعات المشتركة** .بالاضافة إلى مطالب أخرى تتعلق بمراجعة الموازنة العامة والنفقات والايرادات كل فترة فى حدود ٣ إلى ٦ أشهر.

وواجه هذا البرنامج صعوبات فى التنفيذ ،واشتد الخلاف بين الحكومة وصندوق النقد لدرجة أن **المؤسسات المالية بدأت فى رفض تحويل واردات مصر من القمح وتوقفت أمريكا عن بيع القمح** بالأجل،وطلبت شركاتها السداد نقداً. وخشيت الحكومة تنفيذ مجموعات السياسات الاقتصادية دفعة واحدة .وتجمد البرنامج لفترة.

وتحمس د. **عاطف صدقى** رئيس الوزراء السابق فيما بعد، وتوصلت حكومته إلى اتفاق جديد إطلق عليه **برنامج المرحلة الأولى للاصلاح الاقتصادى** ،وتركز هذا البرنامج وفق الوثائق المتبادلة بين الحكومة والبنك والصندوق على الاصلاح المالى والنقدى وبمقتضاه بدأت الحكومة مع السنوات الأولى للتسعينات فى برنامجها المسمى بالاصلاح المالى والهيكلى ..**وخلال أقل من عام تم توحيد أسعار الصرف ،الأمر الذى أدى إلى الوصول بسعر الدولار أمام الجنيه إلى ما يقرب من جنيهين وزاد تدريجيا ليصل إلى ٣٤٠ قرشا مع مرور السنوات**.ودخلت مصر لأول مرحلة نظام العمل بشركات الصرافة لتحل محل تجار العملة ولكن بشكل قانونى..

وخشية الحكومة إرتفاع سعر الدولار وانخفاض الجنيه ثم صياغة نظام يتم وفقاً له تدخل البنك المركزى بشكل ثابت فى سوق الصرف كبائع للدولار ليحد من خفض قيمة الجنيه فى الأسواق مشتريا ليحد من الارتفاعات المفاجئة. وبلغ ما اشتراه

تاريخ المفاوضات الحكومية مع المؤسسات الدولية يكشف اسرار عملية البيع

البنك المركزى على مدى السنوات الأربع الأخيرة أكثر من ١٣٠٠ مليون دولار،وهى سابقة لم تشهدها الأسواق المصرفية.. بل تم وضع حساب خاص لاحتياطى نقدى بلغ حتى الأن ١٨ مليار دولار بالبنك المركزى لمواجهة أية أزمة.. وتوقع البعض وقتها أن هذا «الاصلاح» المصرفى سيساهم فى رفع سعر الدولار ليتجاوز الجنيهات الأربعة .. إلا أن **الحكومة بتدخلاتها -غير الاقتصادية-** حالت دون ذلك.

وبالاتفاق بين الحكومة والبنك والصندوق تم إعادة توزيع الموازنة العامة **لينخفض الدعم بشكل ملحوظ بنسب لا تقل عن ٨٠٪.** وخضعت الأسعار للعرض والطلب **ليرتفع التضخم بنسب وصلت فى السنوات من ٩١ حتى ٩٤ إلى ٢٨٪ سنوياً.**

وشملت «روشتة» الصندوق إصلاح أوضاع الشركات العامة وكان نتيجة ذلك صدور **القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٢ المعروف** بالشركات القابضة ، وتم بمقتضاه تجميع الشركات العامة تحت اشراف وزارة واحدة **«قطاع الأعمال العام».**

وكان ذلك هو البداية العملية لمحاولات بيع القطاع العام الفاشلة **وتوقفت الدولة عن تقديم أى شكل من أشكال الدعم للشركات العامة التى تحملت طوال سنوات الأعباء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية منذ ٥ يونيه ١٩٦٧ حتى الانفتاح الاقتصادى وما تبعه.**

وكان من بين الاتفاقيات مع الصندوق والبنك إعادة جدولة الديون وإسقاط ٥٠٪ من أصل الدين العام الخارجى، والتنازل من جانب أمريكا ودول الخليج عن حوالى ١٢ مليار دولار- ديون عسكرية ومدنية.. وذلك عقب حرب الخليج الثانية.

عام البيع

ومع حلول عام ١٩٩٣ بدأت رحلة مفاوضات جديدة لبيع القطاع العام ..جرى بمقتضاها الاتفاق على بيع **جميع أنصبة الدولة فى الشركات المشتركة تصل قيمتها الدفترية لنحو ١١٠ مليار جنيه**وتتراوح نسبة مساهمة الشركات العامة والبنوك وشركات التأمين فيها إلى ما بين ٩٪ حتى ٩٣٪

وبيع ٦٨ شركة عامة إما كلياً أو جزئياً.

وشملت الاتفاقيات حسب ما ورد فى الوثائق المتبادلة بين الحكومة والبنك والصندوق ، **بيع إحدى شركات التأمين وأحد بنوك القطاع العام الأربعة الكبرى.**

وخضوعا من الحكومة لهذه الالتزامات الخارجية طرحت خلال الفترة الماضية من أواخر عام ١٩٩٣ حوالى ١٢ شركة عامة للبيع للقطاع الخاص دون تحديد جنسيته.ولم يتقدم أحد لشراء كل تلك الشركات بل اقتصر العرض على شراء ٣ شركات **فقط هى الكوكاكولا والبيبسى كولا والمراجل البخارية.** وتركز سبب قبول شراء الأولى والثانية لكونهما شركات تلقى منتجاتها رواجاً بالأسواق ،وتكلفة الانتاج فيها منخفضة جدا.. **ورغم ذلك استغنت عنهما الحكومة وقبلت بيعهما لنظام الممارسة والتفاوض المباشر.**أما المراجل البخارية فقد **تم بيعها لاستفادة المشترى من الأرض التى تقع عليها على نيل مصر العظيم بهدف استخدامها مستقبلا استخداما عقارياً.**

وفى مقابل ذلك لم يتقدم مشترون حقيقيون لشراء شركات أخرى مثل **النصر للسيارات وكولدير وإيديال والفنادق والبواخر السياحية..** بل وصل الأمر لعروض لشراء خطوط انتاج فقط وبذلك تعثر تنفيذ برنامج البيع..

وعلى الجانب الآخر تم **طرح أسهم ١٦ شركة للبيع من خلال بورصة الأوراق المالية،** حيث تم طرح نسب تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ للبيع للجمهور والعاملين. واستمر هذا البرنامج حتى نهاية ١٩٩٥.

(أما بالنسبة لبيع أحد البنوك العامة وإحدى شركات التأمين فلم تتمكن الحكومة من تنفيذه نظراً لضغوط ومواقف متباينة داخل مجلس الوزراء .ولم يشمله التنفيذ.

ولأسباب متعددة لم تنفذ الحكومة مطلباً للصندوق والبنك خاصاً بخفض قيمة الجنيه أمام الدولار ، خاصة بعد اعتراض العديد من الشركات العامة والخاصة على ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض حجم الصادرات، وبعد جدل شديد حسم **الرئيس مبارك** الموقف ورفض التنفيذ الحالى لخفض سعر الجنيه .. ولكن لم يتم حسم هذا المطلب من جانب الصندوق والبنك ومازلا يطالبان به.

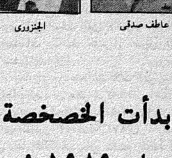
فى ظل تلك الأوضاع وهذه الترتيبات بين الحكومة والمؤسسات الدولية ، بدأ ما يسمى بالمرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادى لبيع القطاع العام.. وذلك تنفيذا لاتفاق وتعهد سابق واستجابة لمطالب البنك والصندوق، بالاضافة لمطالب جديدة منهما.

فعلى مدى أكثر من عام جرت اتصالات بين الحكومة وكبار مسئولى الصندوق والبنك، انتهت إلى البرنامج العاجل للخصخصة حيث **اشترط البنك ضرورة إصلاح نظام التداول فى سوق الأوراق المالية، حتى يتمكن من استيعاب أسهم الشركات المطروحة للبيع.**

وتداولت المناقشات عدة اقتراحات للاسراع فى البرنامج ، جاء على رأسها فكرة **مبادلة الديون الخارجية بأصول الشركات** .حيث اقترح مسئولو المؤسستين الماليتين ، التوسع فى بيع الديون الخارجية لأشخاص عاديين واعتباريين، على أن يتم عرض الشركات على مشترى الديون، بدلاً من

بدأت الخصخصة عام ١٩٨٩ ثم امتدت لتصل لأخطر مراحلها عام ١٩٩٦





عاطف صدقى — الجنزورى

استثمار عائد بيع الدين فى مشروعات جديدة.. خاصة أن شروط البيع للديون تشترط أن يتم إستثمار العائد محلياً.وباعمال **هذا النظام سيتم منح مشترى الديون ميزات أخرى فى شراء أصول ووحدات انتاجية بسعر أقل من سعرها الحقيقى.**

وكشفت المفاوضات الأخيرة أن **الحكومة لا تملك تقييماً حقيقياً للقيمة السوقية لمؤسسات وشركات القطاع العام وتعتمد فى توضيح ذلك والوصول إليه على عمليات التقييم التى ستتم خلال عملية البيع لكل وحدة انتاجية منفصلة على حدة.**

واتضح من عمليات التفاوض الأخيرة أن **جميع الأصول العامة «شركات- مؤسسات- خدمات» مطروحة للبيع** ..وليس الهدف البيع فى حد ذاته بل الوصول إلى ما يسمى بـ **«الوصول لنقطة البيع»** .. ومن هنا عرضت الحكومة تقريراً حول كافة الأصول وقيمتها الدفترية.

وشملت هذه الأصول قائمة طويلة من الشركات تجاوزت **قيمتها الاسمية ٨٠٠ مليار جنيه وتتضمن ٣١٤ شركة عامة تخضع للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٢ «قطاع الأعمال العام» قيمتها الدفترية ٨٨ مليار جنيه، و٢٢ هيئة تنمية تبلغ قيمتها ٢٤٠ مليار جنيه . بالاضافة إلى ٤ بنوك وحصص الدولة ومؤسساتها وشركاتها فى البنوك المشتركة وتصل إلى ١٢٠ مليار جنيه و ٨٣ هيئة خدمية تبلغ قيمتها الدفترية ٨٥ مليار جنيه، وهناك مساهمات من الشركات العامة وشركات التأمين والبنوك بالشركات المشتركة بنسب تتراوح بين ٤٪ و ٩٣٪ تصل حقوق الدولة فيها إلى ١٢٥ مليار جنيه.**

وفى آخر جولة من المفاوضات تم التوصل لصياغة مشتركة حول مرحلة البيع الأولى وتشمل طرح نسبة من **أسهم ١٦ شركة** سبق عرض أسهمها للبيع وتصل قيمتها الدفترية إلى **مليارين و ٢٤٢ مليون جنيه** بينما **قيمتها السوقية ٦ مليار و ٤٤٩ مليون جنيه**، علاوة على طرح أسهم عدد آخر من الشركات للمرة الأولى قيمتها الدفترية **٤ مليار و٢٤٣ مليون جنيه** وقيمتها السوقية **١٦ مليار و١٨١ مليون جنيه.**

كما تم التوصل لتحديد قيمة ١٤ شركة سيتم عرضها للبيع الكامل وهى شركات غذائية وهندسية قيمتها السوقية **مليار و ٣٩٩ مليون جنيه** بينما قيمتها الدفترية ١٧٩ مليون جنيه.

(وحددت المفاوضات طرق التصرف فى العائد **فسوف يتم توجيه ٩٫٧ مليار إلى سداد الديون. والباقى سيخصص لتحديث شركات أخرى أو لتحديث الشركات المباعة نفسها خاصة المطروحة بنظام بيع الأسهم**).

وكشفت المباحثات عن وجود ١٤٠ **شركة تحتاج إلى ١٤ مليار لاصلاح هياكلها المالية منها ١٠٤ شركة تحتاج لتطوير عاجل.**

ورفض الصندوق والبنك أى دخول مسئول فى عمليات الطرح الأولى لبيع الأسهم فى الشركات المطروحة للمرة الثانية أو لأول مرة.

والتزمت الحكومة بمبدأ عام وهو البيع لكل الأصول العامة من خلال برنامج زمنى طويل المدى، خاصة أن رؤية المؤسسات الدولية تتركز فى أن التطوير للمنتجات لن يتم إلا من خلال شركاء جدد ، ولابد من البحث عن هؤلاء الشركاء سواء بالداخل أو الخارج، وأن يتم ذلك إما عن طريق البيع الجزئى وضخ أموال للاستعانة بهؤلاء الشركاء أو بنظام نقل الملكية بالكامل لمالك آخر قادر على التطوير الانتاجى.

وهكذا يتضح أن عملية البيع ليست نبتاً مصرياً حكومياً بل هى صناعة إما خالصة من المفاوض الخارجى أو أنها صناعة مشتركة، لتحقيق هدف واحد وهو تخلى الدولة عن ادارة آليات الانتاج.

أسباب أزمة القطاع العام والتنمية فى مصر

تظهر مشكلات القطاع العام أول ما تظهر فى ضعف قدرته على الإنتاج رغم ما يمتلكه من أصول وطاقات إنتاجية ضخمة. وتقدر إحدى الدراسات أن معدل النمو فى إنتاج القطاع العام (غالبا باستبعاد النفط وقناة السويس) خلال الفترة ١٩٧٥- ١٩٨٥ بالأسعار الثابتة لم يزد على ٣ بالمائة وأن العائد على المال المستثمر قد انخفض من ٥ر٧ بالمائة عام ١٩٧٥ إلى ٨ر٤ بالمائة عام ١٩٨٥سنويا، وأن الطاقات المعطلة فى هذا القطاع قد بلغت نحو ٢٥ بالمائة من إجمالى الطاقة المتاحة فى أوائل أو منتصف الثمانينات(١). وتظهر هذه الطاقات المعطلة فى قطاع الصناعة بشكل بارز. وهى ترجع فى جانب منها إلى قلة الاهتمام بالصيانة مع تقادم الأصول أو عدم توافر قطع الغيار أو مستلزمات الإنتاج لنقص النقد الأجنبى، أو إلى كثرة انقطاع التيار الكهربائى أو تغيب العاملين وقلة انضباطهم فى العمل، أو إلى نقص الطلب على المنتجات أو الخدمات فى الداخل والخارج(لانخفاض مستوى جودتها أو عدم قدرتها على المنافسة أو ضعف مستوى القدرات التسويقية أو التواطؤ على حجبها عن السوق لإتاحة فرصة أكبر أمام منتوجات الشركات الانفتاحية). ويترتب على نقص الطلب على المنتجات ليس انخفاض الطاقة المستخدمة عن الطاقة المتاحة فقط، بل قد يترتب عليها أيضا تكدس المخزون السلعى لدى الشركات المنتجة أو لدى قنوات التوزيع، الأمر الذى يعنى تعطل جزء من رأس مال المشروع(٢). وترتبط مشكلات تغيب العاملين وقلة انضباطهم فى العمل بانخفاض مستويات أجورهم، وعملهم فى ظروف صعبة لا تتوافر فيها الاشتراطات الصحية ومتطلبات الأمن الصناعى. وبطبيعة الحال فإن مشكلة الأجور جزء من مشكلة أعم هى تحديد الأجور على المستوى القومى. ولكن النتيجة المباشرة لانخفاض الأجور هى الاشتغال بأكثر من عمل وإعطاء أقل الجهد للوظيفة ذات الأجر الأدنى، وهى غالبا الوظيفة فى القطاع العام لتعويض الجهد الأكبر المبذول فى الوظيفة ذات الأجر الأعلى فى القطاع الخاص التقليدى أو شركات الانفتاح.

ولاتقتصر الطاقات المعطلة على الطاقات المادية، بل تنسحب أيضا على القوى العاملة. وهذا مرتبط بسياسة التوظيف، بغض النظر عن حاجة العمل لأغراض اجتماعية خالصة. وقد استمرت هذه السياسة لسنوات طويلة، وإن كان قد بدأ التوقف عن تطبيقها، ولم يعد القطاع العام مجالا لامتصاص العمالة المتاحة فى السوق،و تم الاستعاضة عن تعيين عمالة جديدة بإعادة تدريب العمالة الزائدة على أعمال جديدة تحتاج إليها الشركات الصناعية(٣). وبطبيعة الحال، تؤدى العمالة الزائدة إلى الارتفاع فى تكلفة الانتاج لتضخم بند الأجور. وتشير دراسة تطور عناصر التكاليف المختلفة للعامين ١٩٨٣/١٩٨٤ و١٩٨٤/١٩٨٥، إلى أن نسبة زيادة الأجور كانت أعلى من نسبة الزيادة فى أى عنصر آخر من عناصر التكاليف(٤).

ومن جهة أخرى، تعانى شركات القطاع العام اختلال الهياكل المالية، حيث ترتفع نسبة القروض إلى رأس المال، وتعانى تدنى نسبة السيولة وانخفاض معدل دوران رأس المال. وهذه المشكلات مرتبطة فى جانب منها بتقصير الدولة فى مد شركات القطاع العام بالتمويل اللازم للتجديدات والتوسعات، بخاصة فى السبعينات، الأمر الذى اضطر الكثير منها إلى استخدام الاقتراض المصرفى قصير الأجل والمكلف عادة لهذه الغاية. وقد انعكس ذلك على تزايد مديونياتها للجهاز المصرفى فيما بعد. كما أن هذه المشكلات مرتبطة بمشكلة تراكم المخزون السلعى والعجز عن تصريف الإنتاج التى سبقت الإشارة إليها، وقد لوحظ انخفاض نسبة رأس المال الذاتى إلى جملة الأموال المستثمرة فى القطاع العام ككل، إذ بلغت ٢٨ بالمائة، كما بلغت نسبة المديونية الكلية نحو ٢٥٠ بالمائة على مستوى القطاع العام، وذلك فى أوائل أو منتصف الثمانينات(٥).

وترتبط مشكلات نقص السيولة والاعتماد على الاقتراض فى تمويل الاستثمارات، وكذلك مشكلات نقص العائد على المال المستثمر بمشكلة ضعف الفائض القابل للتوزيع، وهو مرتبط بسياسة التسعير والأجوروالعمالة المفروضة على شركات القطاع العام من جهة، والقواعد المنظمة لتوزيع الفائض الأمر الذى لايترك مبالغ كافية لحوافز زيادة الإنتاج ولإعادة الاستثمار من جهة أخرى (فى الوقت الذى لا توفر فيه الدول مخصصات كافية للتمويل طويل الأجل للاستثمارات)(٦).

وما زاد من حدة المشكلات التى يعانيها القطاع العام أن بعض شركاته قد ساهمت فى مشروعات مشتركة تحت مظلة قانون الانفتاح (أى القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) ، رغم أن مراكزها المالية لم تكن تسمح بذلك، الأمر الذى اضطرها إلى تغطية التزاماتها عن طريق الاقتراض، بل إن بعض وحدات القطاع العام والهيئات العامة قد ساهمت فى مشروعات مشتركة، فى الوقت الذى كانت تواجه فيه مواقف شديدة الحرج فيما يتعلق بمديونياتها للبنوك التجارية. كما قامت بعض الشركات التى كانت تمول جانبا من استثماراتها الثابتة عن طريق قروض قصيرة الأجل بالمساهمة فى شركات مشتركة، الأمر الذى زاد من مشاكل المديونية والسيولة النقدية لديها، ومن جهة أخرى أقدمت على الدخول فى المشروعات المشتركة شركات صناعية عامة تعانى وجود أصول إنتاجية معطلة لديها. وكان الأجدى استخدام الأموال التى ساهمت بها فى المشروعات المشتركة فى تنشيط الأصول المعطلة لديها. ومن الغريب أيضا أن بعض شركات القطاع العام قد أسهمت فى قيام مشروعات مشتركة تعمل فى نشاط مماثل لأنشطتها الأساسية، الأمر الذى أوقع فيها غير قليل من الضرر الذى تمثل- ضمن أمور أخرى- فى تزايد المخزون السلعى الراكد أوبطء حركته. وإذا كان العائد على المال المستثمر فى شركات القطاع العام قد قدر بنحو ٥ بالمائة عام ١٩٨٥ كما سبق ذكره، فإن العائد على مساهمات شركات القطاع فى المشروعات المشتركة لم يتجاوز ٢.٥ بالمائة فى العام نفسه بحسب تقدير الجهاز المركزى للمحاسبات(٧) أي أنه حتى من منظور العائد المالى البحت، كان من الأجدى توجيه الأموال لتحسين الطاقات الإنتاجية وزيادتها فى القطاع العام، بدلا من المساهمة فى مشروعات مشتركة ثبت فشلها. ولكن هذا الحكم يفترض ما هو غير قائم، وهو وجوب تغليب المصلحة العامة

على المصالح الخاصة للمسؤولين عن اتخاذ قرارات المشاركة وللمستفيدين بشكل أو بآخر من قيامها.

٢- أسباب الأزمة وصلتها بالأزمة العامة للتنمية .

إن الأزمة التي يمر بها القطاع العام في مصر اليوم ليست منفصلة عن الأزمة التي يمر بها الاقتصاد المصري، أي أزمة التنمية. ذلك أن الظروف العامة التي أحاطت بالاقتصاد المصري وطبيعة السياسات العامة التي حكمت سير هذا الاقتصاد، بوجه خاص منذ أوائل السبعينات، قد تركت بصمات واضحة على أداء القطاع العام ومساره. فمن الطبيعي ألا تتوقع آثاراً إيجابية في نشاط القطاع العام وكفاءة الأداء فيه عندما تسود سياسة عامة مؤداها تخلي الدولة عن كثير من مهامها السابقة في ضبط إيقاع الاقتصاد وتوجيه حركته، وعندما يسود الاعتقاد بأنه في الإمكان إحداث تنمية جادة للاقتصاد المصري بجهود الرأسمالية المحليةوالاستثمارات الأجنبية المباشرة والمعونات الأجنبية، أي بمزيد من الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي العالم والتبعية له. فهذه السياسة العامة التي أدخلت البلاد في أزمة تنمية، هي التي تسببت أيضا فيما يعانيه القطاع العام من مشكلات وفي تزايد حدة هذه المشكلات بمرور الزمن، حتى بلغت مبلغ الأزمة. ونظرا إلى أن القطاع العام يمثل كتلة كبيرة من الكتل التي يتكون منها الاقتصاد المصري، فإن ما يحدث فيه سرعان ما ينعكس، بصورة أو بأخرى، على مجمل أداء الاقتصاد في مجموعه. وهكذا يدخل القطاع العام والاقتصاد القومي في مجموعة من التأثيرات المتبادلة التي تشكل حلقة مفرغة. فضعف أداء القطاع العام سرعان ما ينعكس في صورة خسائر تتحملها الموازنة العامة، وهي أصلا تنوء بعجز كبير، جانبا منها، كما ينعكس الأداء الضعيف أيضا في قلة الفوائض المحولة من القطاع العام إلى الموازنة العامة، ومن جهة أخرى ينعكس التراخي في معدلات نمو الانتاج بالقطاع العام على بقية القطاعات التي تعتمد على القطاع العام في الحصول على حاجاتها من مستلزمات الانتاج أو من السلع النهائية وعلى الاستيراد الذي تبدأ معدلاته في التزايد ، وعلى الصادرات التي تأخذ معدلاتها في التناقص وعلى معدلات ارتفاع الأسعار، وعلى معدلات استيعاب العمالة.

وبطبيعة الحال، فإن أداء القطاع العام لايتوقف فقط على الاعتبارات المتصلة بالسياسات الاقتصادية، فإلى جانب تأثير هذه السياسات، تمارس الأوضاع السياسية والاجتماعية تأثيرات مهمة أخرى. فانكماش رقعة المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية لها انعكاسات مهمة على طبيعة السياسات العامة التي ترسم للقطاع العام، وعلى الفرص المتاحة للعمال للمشاركة الفعلية في إدارة القطاع العام ومراقبة أعماله، وعلى أسلوب اختيار القيادات في وحدات القطاع العام، وكذلك على أساليب محاصرة الفساد ومحاسبة المنحرفين في القطاع العام وخارجه .

وقد تداخلت ظروف انفتاح أبواب العمل في الخارج مع ظروف انفتاح الاقتصاد المصري، الأمر الذي ألقى بأعباء إضافية على القطاع العام. وقد تجلى ذلك، ضمن تجليات أخرى في نزيف العمالة المدربة والخبرات الفنية والإدارية من القطاع العام، سواء للعمل في البلدان العربية النفطية أو للعمل في شركات القطاع الخاص الانفتاحية وغير الانفتاحية .

غير أنه إلى جانب الظروف العامة التي أثرت في أداء القطاع العام منذ الانفتاح، كانت هناك أخطاء في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالقطاع العام، سابقة على الانفتاح واستمرت بعده، ومن أهم هذه السياسات السياسة السعرية وسياسة التشغيل في وحدات القطاع العام التي ألقت بعبء تحقيق أهداف اجتماعية مهمة على عاتق القطاع العام، بينما كان في الإمكان بلوغ الغايات الاجتماعية نفسها من خلال سياسات وأدوات تنفيذ بديلة على ما سيأتي بيانه عند التعرض للحلول المقترحة لمشكلات القطاع العام .

ويمكن بيان أسباب تعثر القطاع العام الراجعة إلى السياسات العامة على النحو التالي:

أ- التمييز بين القطاعين العام والخاص لمصلحة الأخير، وذلك بإغداق الامتيازات والاعفاءات على القطاع الخاص، تركه يفلت من كثير من الالتزامات العامة، بما في ذلك دفع الضرائب المستحقة عليه، فضلا عن عدم تقيده بقوانين العمل والأجور ومشاركة العمال في الإدارة والأرباح كما في القطاع العام. وفي الوقت الذي تحررت فيه أسواق العديد من السلع التي تواجه القطاع الخاص، ظل القطاع محكوما بسياسات سعرية لاتراعي التغير في التكاليف وقد كان ذلك التمييز لمصلحة القطاع الخاص (أو ضد القطاع العام) هو أحد جوانب سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها الدولة في أوائل السبعينات.

ب- الإهمال المتعمد للقطاع العام طوال معظم الفترة التي مضت منذ إعلان سياسة الانفتاح. فقد أهملت متطلبات تجديد الطاقات الانتاجية وتوسيعها أو حتى صيانتها والمحافظة عليها، وحدث تقاعس عن تزويد القطاع العام بالاستثمارات اللازمة، الأمر الذي أدى إلى مشكلات نقص السيولة والاعتماد على القروض قصيرة الأجل في تمويل الاستثمارات وتراكم المديونيات وغيرها مما سبق التعرض له، وإن كان الاهتمام بالإحلال والتجديد قد نال القسط الأكبر من استثمارات الخطة الخمسية الأخيرة .

ج- ضعف التخطيط والتنسيق والمتابعة والرقابة على القطاع العام. وذلك بعد تفكيك الهيئات المركزية التي كانت تتولى هذه المهام (المؤسسات العامة) وقيام مؤسسات هزيلة لا تقدر - ويبدو أنه لم يرد لها أن تقدر - على الاضطلاع بهذه المهام. هذا فضلا عن انحسار نفوذ التخطيط بوجه عام منذ إعلان الانفتاح والاتجاه لإفساح أوسع مجال ممكن لعمل قوى العرض والطلب .

د- الخلط بين مفهوم قطاع الأعمال العام ومفهوم قطاع الخدمات الاجتماعية العامة فقد دأبت الحكومة على النظر إلى القطاع العام كمؤسسة لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وكوسيلة لتوفير الدعم بطريقة مستترة في مرحلة الانتاج. ومن هنا جرى تحميل وحدات القطاع العام بتكاليف إضافية (العمالة الزائدة مثلا) أو حرمانه من إيرادات ممكنة (بالتسعير الاجتماعي مثلا)، فضلا عن أيلولة معظم الفائض المتحقق إلى الخزانة العامة أو إلى إلى هيئات أخرى (مثل بنك ناصر الاجتماعي الذي لم يعد نشاطه مقصورا على الأعمال الخيرية كما كان مخططا عند إنشائه). وهكذا اختلطت الاعتبارات الاقتصادية بالاعتبارات الاجتماعية في إدارة القطاع العام، وأصبحت الاعتبارات الاجتماعية أسهل وسيلة للتستر على انخفاض الكفاءة في المشروعات العامة .

هـ-اندماج كثير من شركات القطاع العام للدخول في مشروعات خاضعة لقانون المال العربي والاجنبي، رغم تعارض مجالات عمل هذه المشروعات مع مجالات عمل الشركات الأصلية، وذلك بدعوى تشجيع الاستثمارات والثقافة الاجنبية كجزء من التشجيع العام بمقتضى سياسة

الانفتاح.

و- انعدام التناسب بين حقوق العمال وحقوق الإدارة : فالأخيرة لها اليد الطولى، في الوقت الذي تفرض فيه الوصاية من جانب الحكومة على النقابات العمالية، ويحرم العمال من حق الإضراب وحق التفاوض الجماعي على الأجور وساعات وظروف العمل مع الإدارة، وتحولت مشاركة العمال في مجالس إدارات شركات القطاع العام إلى مشاركة شكلية.

ز- فقدان القطاع العام لأفضل عناصره الإدارية وخبرة عمالته المنتجة وذلك نتيجة تثبيت أو انخفاض مستوى الأجور في القطاع العام، مع السماح بإطلاقها في القطاع الخاص التقليدي والانفتاحي، والسماح في الوقت نفسه بالهجرة إلى الخارج دون قيود تذكر، بل في الوقت الذي ظهر فيه بجلاء أن الهجرة قد تسببت في إحداث نقص ملموس في المعروض من بعض نوعيات العمالة.

ح- غياب الديمقراطية والمشاركة والرقابة الشعبية وفساد المناخ العام : الذي يعمل في ظله القطاع العام، الأمر الذي أدى إلى استنزاف هذا القطاع، وتراكم مشكلاته، مع التستر عليها أو التهوين من أمرها، وتحوله إلى أداة التربيح من جانب بعض العاملين فيه ومن بعض المتصلين به من القطاع الخاص.

لقد ركزنا فيما تقدم على أسباب الخلل في أداء القطاع العام المصري المتصلة بالسياسات والظروف العامة. وفي رأينا أن هذه الأسباب هي المفسر الأساسي للأزمة الحالية للقطاع العام(8) ولكن هذا لاينفي بالطبع أن هناك أسبابا أخرى لضعف أداء القطاع العام. فإذا كانت الأمور المتعلقة بالسياسات والظروف العامة التي يعمل فيها القطاع العام تخرج عن نطاق تصرفه، فلا شك في أن هناك عددا من المجالات التي تدخل في حدود التصرفات الممكنة للإدارة المسؤولة عن وحدات القطاع العام، ويؤدي قصور أداء الإدارة فيها إلى قصور في الأداء العام لهذه الوحدات. ونذكر من بين الأسباب المتصلة بهذه المجالات ما يلي :

(1) عدم كفاية الدراسات المتعلقة بجدوى المشروعات، بما في ذلك مشروعات الإحلال والتجديد والتوسعات.

(2) قصور التخطيط المالي ومتابعة الأداء المالي.

(3) ضعف الاهتمام بدراسة السوق وجهود التسويق الداخلي والخارجي. ويرجع ذلك في جانب منه على الأقل إلى أن اشتغال القطاع العام في ظروف ندرة شديدة وعجز عام في المعروض من كثير من المنتجات التي ينتجها (والتي قد ينتجها القطاع الخاص أيضا) بالنسبة إلى الطلب، لايدفع إلى الاهتمام ببحث السوق والتغيرات في أذواق المستهلكين وما إلى ذلك.

(4) ضعف نظم الصيانة.

(5) عدم كفاية الطرق المتبعة في مجال مراقبة حركة المخزون من مستلزمات الانتاج والسلع النهائية.

(6) ضعف نظم تخطيط وجدولة الانتاج.

(7) غياب الاهتمام الكافي بدراسات التكاليف، ومتابعة التطورات في التكاليف الفعلية وتقصي أسباب انحرافها عن التكاليف المعيارية.

(8) عدم إيلاء اهتمام كاف لقضية البحوث والتطوير على مستوى الشركة (أو على مستوى القطاع)

(9) غياب الاهتمام بجمع المعلومات عن أوضاع العمالة والتطورات في إنتاجية العمل وفي الإنتاجية الكلية وعدم تبلور مؤشرات لتقويم الأداء بشكل جدي في هذا الشأن، ولربط الحوافز بالأداء الفعلي، وتصميم برامج التدريب في ضوء الحاجات الفعلية كما تسفر عنها متابعة وتقويم الأداء.

وعلى الرغم من الاعتراف بأن المسؤولية الأولى في ضعف أداء القطاع العام تقع على السياسات والظروف العامة التي يعمل في ظلها، فقد أظهرت تقارير الخبراء أن ثمة مجالا لا بأس به لرفع كفاءة وأداء وحدات القطاع العام من خلال الارتفاع بمستوى الإدارة وفيها وتعديل نظم العمل وتطوير أساليب تخطيط أنشطة هذه الوحدات وتنفيذها ومتابعتها. ومن هنا أهمية العناية بتشخيص المشكلات على مستوى الوحدة أو الشركة العامة ووضع الاقتراحات الكفيلة بعلاجها.

د. ابراهيم سعد الدين
د. ابراهيم العيسوي

(1) هذه المعلومات مستقاة من : جامعة القاهرة، كلية التجارة، مركز البحوث والدراسات التجارية وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، عرض موجز لنتائج الدراسة الشاملة للقطاع العام في مصر (القاهرة، 1986)، ص12 و50، والتقدير الأخير بناء على دراسة فعلية لأوضاع 156 شركة من شركات القطاع العام.

(2)يقدر حجم المخزون من المنتجات النهائية في الشركات الصناعية بحوالي 36 بالمائة من الإنتاج بسعر التكلفة . انظر : المصدر نفسه، ص52.

(3) من حديث لوزير الصناعة مع جريدة : الأهرام، 1988/9/20.

(4) جامعة القاهرة، كلية التجارة، مركز البحوث والدراسات التجارية وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، المصدر نفسه، ص14.

(5) المصدر نفسه، ص53- 54 . وليس من الواضح ما إذا كانت نسبة المديونية الكلية تعبر عن رصيد الديون المتراكمة إلى رأس المال أو المال المستثمر أو الإنتاج.

(6) حول قواعد التعامل على الفائض، انظر: هبة حندوسة، «مستقبل القطاع العام في مصر» ورقة قدمت إلى : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات: أعمال المؤتمر السادس للاقتصاديين المصريين، مارس 1981،(القاهرة: الجمعية، 1984)، ومحمد رضا العدل، «نحو تنظيم أفضل للقطاع العام في مصر»، ورقة قدمت إلى : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، بحوث المؤتمر العلمي السابع للاقتصاديين المصريين، 6-8 مايو 1982 (القاهرة: الجمعية، 1982)، ص12. ومن الملاحظ أن الشركات لاتحتفظ بأكثر من 10 بالمائة من الأرباح بعد الضريبة لتدعيم موقفها المالي. أما المخصصات الإجبارية الأخرى فهي لاتعدو أن تكون ضرائب إضافية على القطاع العام ولا يخضع لها القطاع الخاص بالطبع، مثل: 2 بالمائة لبنك ناصر؛ 5 بالمائة احتياطي شراء سندات حكومية؛ 10 بالمائة مقابل الإشراف والإدارة؛ 15 بالمائة من نصيب العمال في الربح الذي يذهب للخدمات المحلية والمركزية، فضلا عن 5 بالمائة احتياطي زيادة التكاليف الرأسمالية.

(7) اعتمدنا في هذه الفقرة على نتائج الدراسة التي أجراها الجهاز المركزي للمحاسبات عن الشركات المشتركة: «تقرير عن مساهمة وحدات القطاع العام والهيئات العامة في المشروعات المشتركة حتى 1986/6/30».

(8) يقول علي الجريتلي: «إن الأحكام القاسية التي صدرت على القطاع العام «المفترى عليه» تتسم بالمغالاة. ولاتستند إلى دراسة موضوعية منزهة عن الهوى للظروف والملابسات التي مر بها». وفي اعتقاده أن جانبا كبيرا من مشكلات القطاع العام إنما يرجع إلى «أخطاء المسؤولين عن السياسات العامة وعن التنسيق، وإلى أسباب تدخل في عداد ما يسميه رجال القانون «القوة القاهرة». انظر: علي الجريتلي، خمسة وعشرون عاما: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، 1952 - 1977 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977) ، ص207، 218.

النمور الآسيوية..

نموذج غير قابل للنقل

منذ اعلان الرئيس الراحل أنور السادات عن سياسة الانفتاح الاقتصادى،فى أوائل السبعينات ونحن ننتظر ونحلم مع المسئولين بيوم الرخاء .. ولأننا مواطنون صالحون تدفع الضرائب ونصدق ما تقوله الحكومة وصحافتها القومية فقد انتظرنا أيضا أن نلحق بركب الدول المتقدمة فى أوروبا وأمريكا.

يومها كان نشازا أن يتحدث البعض عن اختلاف الظروف التاريخية بيننا وبين الغرب، لكننا رفضنا أن نستمع إليهم.. وتحملنا الغلاء وسكن الشوارع،ولم تتمرد على حرماننا من حق العلاج المجانى والتعليم المجانى ولم تغضب حتى عند حرمان الشباب من حق العمل، فكله يهون **من أجل يوم الرخاء الموعود عندما تصبح القاهرة مثل واشنطن ولندن وباريس.**

لكن اليوم الموعود لم يأت وبعد أكثر من عشرين عاما، من تطبيق سياسة الانفتاح تواضعت أحلام الحكومة وقررت أن تتنازل عن حلم اللحاق بدول الغرب واتجهت انظارها نحو دول الشرق وبدلا من واشنطن وباريس ولندن رضيت الحكومة **بكوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغافورة «وهونج كونج»** وهذه المرة قالت الحكومة إن علينا "بيع القطاع العام بالكامل حتى نلحق بنمور شرق آسيا ورضينا بـ«الهم» لكن يبدو ان «الهم» لم يرض بنا..

وعلينا أن نستمع هذه المرة لرأى الخبراء.. فنموذج النمور الاسيوية غير قابل للنقل أو التعميم .وحتى لو افترضنا انه قابل للنقل فالجوانب السلبية التى صاحبته تجعله غير مرغوب فيه.

وكانت ابرزها: **الاستغلال البشع للطبقة العاملة خاصة النساء والأطفال إلى جانب مختلف مظاهر الكبت السياسى والقهر البوليسى وبقية ممارسات نظم الحكم العسكرية والديكتاتورية والوجود الاجنبى وهيمنة قوى خارجية على مقدرات البلاد..**

والأهم أن قصة النجاح للنمور لم تكتمل بعد وما زال كتابها مفتوحا بعد تآكل الميزة النسبية لصادراتها من السلع الصناعية نظرا لارتفاع الاجور فيها وظهور منافسين جدد أو نمور آسيوية جديدة ما زالت مستويات الاجور لديهم منخفضة إلى جانب العديد من التحديات الأخرى.

هذا الكلام هو خلاصة دراسات خبراء **معهد التخطيط*** ونحن نقدمه للحكومة قبل فوات الأوان وحتى لا تأتى لنا حكومة جديدة بعد عدة سنوات تقتدى بتجربة السودان بعد فشلنافى اللحاق بالغرب أو الشرق.

أهم ما قالته الدراسة هو الدروس التسعة التى يمكن لبلدان العالم الثالث عامة ومصر خاصة الاستفادة منها من خلال تجربة النمور الآسيوية مع الاخذ فى الاعتبار أن دروس خبرات التنمية الاسيوية لا تصنع قالبا جاهزا على قد مصر أو غيرها كما أنها لا تقدم وصفة أو روشتة قابلة للتطبيق الفورى.

الدروس التسعة هى : أنه ليس هناك طريق وحيد أو سهل للتنمية، وان المال وحده لا يصنع التنمية مهما تدفق بغزارة ،ولا يمكن التعويل على رأس المال الأجنبى فى تحقيق التنمية المتواصلة ،وضرورة الاستقرار النقدى والمالى والاجتماعى والسياسى للتنمية، وان تحسين توزيع الدخل امر ممكن مع النمو الاقتصادى السريع،وان التنمية هى أفضل سبيل لضبط النمو السكانى، وأن تتضامن دول العالم الثالث ضرورى لمواجهة الكبار، وانه ليس هناك سبب او مفتاح وحيد للتنمية.

وكان أهم الدروس ما وضعته الدراسة تحت عنوان «الدور القوى للدولة أساسى وحاسم ولا غنى عنه للتنمية».

وهنا يقول خبراء معهد التخطيط إن تدخل الدولة قد بلغ فى دول شرق آسيا حدا من القوة جعل بعض الباحثين يصفونه بأنه العامل الأكثر أهمية من غيره فى صنع النجاح التنموى لهذه الدولة ويصفون التنمية التى تحققت فى هذه الدولة بأنها كانت تنمية بقيادة الدولة لا بقيادة السوق أو القطاع الخاص.

وحتى تلك الدول التى جرت فيها التنمية فى اطار حرية اقتصادية كبيرة نسبيا وبالاعتماد بدرجة ملحوظة على آليات السوق كما كان الشأن فى **هونج كونج وسنغافورة** قامت الدولة بدور لا يمكن التهوين من شأنه ،وعلى كل فهاتان الدولتان صغيرتان للغاية وهما من الجزر التى تحولت إلى مناطق حرة لخدمة التجارة العابرة وهى دول تفتقر للقطاع الزراعى مما يجعل القياس على ما تحقق صعبا.

أما فى حالة **كوريا وتايوان** وهما الدولتان ذاتا الكيان الاجتماعى والاقتصادى المعقول فقد كان دور الدولة أكثر بروزا وتخطى مرحلة التدخل غير المباشر بالسياسات والحوافز الى **التدخل المباشر فى آليات السوق وإعادة تشكيل نظم الاسعار ووضع الخطط واستخدام اساليب التدخل الادارى فى ادارة جوانب الحياة الاقتصادية (مثل الاستيراد والنقد الأجنبى) بل والتدخل عن طريق اقامة بعض الصناعات الاساسية فى إطار القطاع العام وسعت الدولة إلى السيطرة على السوق أو حكم السوق وتوجيهه** بما يساعد على إنجاز الاهداف التى كانت تسعى إلى تحقيقها. وتخلت الدولة عن الوصايا المعروفة وعمدت حكومات النمور الآسيوية إلى خرق هذه الوصايا من خلال **كبت اسعار الفائدة وفصل الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية** بغرض دفع الاستثمار والانتاج والصادرات فى المسارات المرغوبة ومن خلال التدخلات الانتقائية التى تركز على صناعة بعينها أو قطاع بذاته ومن خلال **تقييد المنافسة** كلما وجدت مصلحة فى ذلك التقييد.

وضمن ما يذكره خبراء معهد التخطيط

مقارنات الباحثين الامريكان بين تايوان والصين.

(ملاحظة: حكومتنا ورجال إعلامها يستبعدون الصين عند اي حديث عن نمور آسيا رغم أن الخبراء يضعونها على رأس قائمة نمور آسيا).

يقول الكاتبان الامريكيان (كا وسلون) أن هناك أوجه شبه كثيرة بين سياسات الدولتين فى المرحلة الأولى للتنمية ويذكران أن من أهم هذه التشابهات.

١-البدء بتصفية ملاك الأراضى وكبار الحائزين وإعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية فى الريف على نحو يساعد بقوة على تنفيذ عملية التراكم الرأسمالى بقيادة الدولة.

٢-وضع أسس التصنيع بتوجيه الدولة وقيادتها.

٣- كبح جماح الأنشطة السوقية.

٤-ضغط الاستهلاك فى الريف.

ويلخص الكاتبان مدخل كل من تايوان والصين للتنمية بعد الحرب العالمية الثانية بأنه مدخل «الدولنه» أى سيطرة الدولة على انتزاع الفائض الزراعى وتحقيق التراكم الرأسمالى اللازم للتصنيع وتقييد السوق ووضع الدولة لأسس الهيكل الصناعى المستهدف تحقيقه.

وفى مقارنة لدور الدولة فى كل من تايوان وكوريا الجنوبية انتهى الكاتب الأمريكى بارك إلى أن الحكومة قد قامت في هاتين الدولتين بدور نشط فى المجال الاقتصادى وان هذا الدور تجاوز مجرد تدخل الدولة من أجل تصحيح فشل السوق.. وكانت جرعة التدخل الحكومي أكبر فى كوريا بالمقارنة بتايوان. ووصل بها الأمر إلى حد **فرض بعض السياسات بالقوة على القطاع الخاص..** وعموما يرى بارك أنه من الصعب تصور أن القطاع الخاص وحده كان سيقدر على بدء سياسية التصنيع الموجه للتصدير وغزو الاسواق الخارجية والمحافظة على النجاح فى هذا الصدد فى غياب التدخل الحكومى المباشر فى الستينات. كما يؤكد كاتب آخر «انه لا يمكن فهم خبرة تايوان التنموية ولا استخراج دلالاتها بالنسبة للدول الأخرى اذا تم تجاهل التصرفات المباشرة بل والمتطرفة من جانب الحكومة».

وقد تميزت خبرة **تايوان** التنموية بارتفاع معدل الادخار والاستثمار واسهمت المدخرات الحكومية ومدخرات القطاع العام بنسبة كبيرة فى تمويل الاستثمار من **١٣٪ فى الفترة (٥٢-١٩٦٠) إلى ٢٥٪ فى الفترة (٦١-١٩٧٠) ثم إلى ٣٨٪ فى الفترة (٧١-١٩٨٠) وفى الثمانينات وصلت مساهمات الحكومة والقطاع العام نسبة ٥٣٪ من اجمالى الاستثمارات.**

وعلى عكس ما قد يتصور كانت نسبة مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الاستثمار المحلى الاجمالى بتايوان متواضعة للغاية فهى لم تزد عن ٢٪ فى المتوسط خلال الفترة (٥٢-١٩٨٧) ولم تزد جملة التدفقات للاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال تلك الفترة عن ٧٫٣ مليار دولار أمريكى وقد أسهم الصينيون المقيمون بالخارج بنسبة ٢٠٪ فى هذه الاستثمارات بينما أسهم الاجانب بنسبة ٨٠٪وشكلت الاستثمارات الامريكية واليابانية معا ٦٨٫٥٪ أما الاستثمارات الأوروبية فلم تزد عن ١٦٪.

وطبقا لأرقام خبراء معهد التخطيط فإن نصيب الدولة من الاستثمارات الثابتة كان ٥٠٪ فى الخمسينات و٣٨٪ فى الستينات و ٤٥٪ فى السبعينات و ٤١٪ فى الثمانينات.

وكان ٥٧٪ من الانتاج الصناعى يتم فى منشآت تمتلكها أو تسيطر عليها الحكومة فى ١٩٥٢ وظلت هذه النسبة فى حدود ٥٠٪ طوال الخمسينات وهى فترة التكوين التى لا يتحدث عنها أحد بينما يركز الكل فى الحديث على الفترات الحديثة التى انخفضت فيها نسبة مساهمة الاستثمارات الانتاجية العامة حتى وصلت إلى ١٩٪ فى الثمانينات نتيجة لبيع شركات القطاع العام وخفض الاستثمارات العامة.

وفى التجربة التايوانية كان لسياسات التعليم والتدريب والبحث والتطوير دورا كبيرا وحظى التعليم والتدريب بعناية فائقة من الحكومة واتجهت إلى الاستثمار فيهما بكثافة ملحوظة.. فقد **ارتفعت نسبة الانفاق على التعليم من١٫٧٪ من الناتج القومى الاجمالى فى ٥١- ١٩٥٣ إلى ٣٫٤٪ فى ٧٧-١٩٧٩- ثم إلى ٥٫١٪ فى ١٩٨٦.**

كما انفقت الحكومة بسخاء لدفع عجلة البحوث العلمية والتطوير التكنولوجى حتى وصلت إلى ٢٪ عام ١٩٩٥ من الناتج القومى الاجمالى.

وترجع أهمية قيام الحكومة بهذا الدور النشط إلى أمرين : أولهما، الوعى العميق بأهمية البحث والتطوير والتوليد المحلى للتكنولوجيا فى ترسيخ دعائم الصناعة وكسب المزايا التنافسية فى أسواق التصدير. وثانيهما الصغر النسبى للحجم المتوسط للمنشأة الصناعية في تايوان مما يجعل معظم المنشآت غير قادرة على تحمل نفقات البحث والتطوير وانشاء وحدات خاصة بها لهذا الغرض.

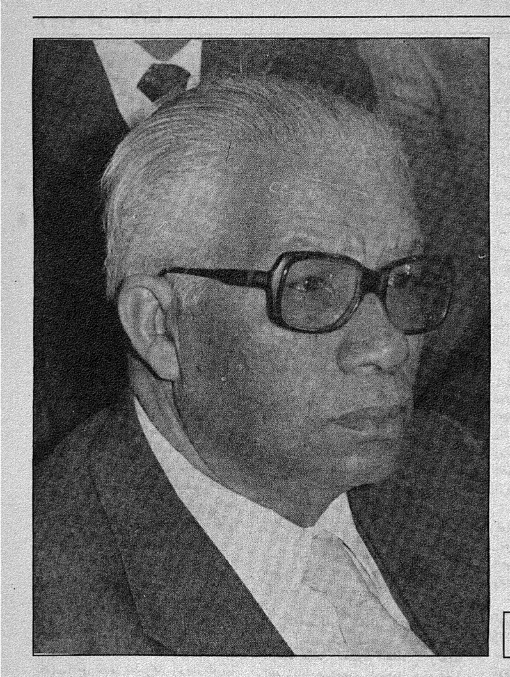
ويؤكد د. **ابراهيم العيسوى** ان حالة تايوان تعتبر حالة خاصة أو فريدة . يندر ان تتكرر بحذافيرها فهى دولة صغيرة ولكنها تتمتع او ظلت تتمتع لوقت طويل بموقع استراتيجى مما جعلها محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة فى ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية التى احتدم فيها الصراع بين الرأسمالية والشيوعية سواء بصورة ساخنة أو بصورة باردة وقد أدى احتضان الولايات المتحدة لها إلى تدفق الموارد المالية بغزارة وفى صورة غير مكلفة اقتصاديا (منح لا ترد) **فضلا عن رفع جانب من عبء الدفاع عن كاهل ميزانيتها**وقد ساعد ذلك تايوان على عبور فجوة الموارد المحلية وفجوة التمويل الخارجى بسهولة ويسر دون أن تقع فى مشكلة مديونية خارجية مثلما وقعت غالبية دول العالم الثالث ومن جهة أخرى ،ساعدت العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة فضلا عن وجود جالية كبيرة من المهاجرين الصينيين على فتح أسواق الولايات المتحدة أمام صادرات تايوان بالاضافة إلى ذلك فقد كان الارث الاستعمارى اليابانى لتايوان مختلفا بدرجة كبيرة عن نظيره فى معظم دول العالم الثالث وكانت محصلته ايجابية بدرجة كبيرة على النحو الاقتصادى فى المدى الطويل لتايوان.

***

ويأتى السؤال : هل يمكن لمصر أن تكرر تجربة النمور؟!

الاجابة بنعم لو استطاعت وزارة الجنزورى أن تعيد الزمن وتنقل مصر إلى المحيط الهندى وتأتى لنا باليابانيين ليستعمرونا بدلا من الانجليز **وبالمرة تأتى لنا بحكومة تؤمن بدور الدولة فى قيادة التنمية.**

* الدراسة صدرت بعنوان «الخبرة التنموية للدول الاسيوية حديثة التصنيع والدروس المستفادة منها لمصر» واشترك فيها ثلاثة من كبار خبرائنا الاقتصاديين وتولى د. رمزى زكى بحث حالة هونج كونج وسنغافورة ود. حسين الفقيه حالة كوريا الجنوبية ود. ابراهيم العيسوى حالة تايوان كما تولى الاشراف على إعداد الدراسة وتحرير التقرير النهائى حولها الذى صدر ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (العدد ٧٣ يوليو ٩٢) .. كما اصدرت دار الثقافة الجديدة(حالة تايوان) للدكتور ابراهيم العيسوى ،تحت عنوان «نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية فى مصر».



وداعا محامى الشعب

عصمت سيف الدولة

فريدة النقاش

رحل عن عالمنا المفكر القومى ،ورجل القانون، والمناضل السياسى ،والكاتب الفنان الصديق الدكتور عصمت سيف الدولة، بعد أن قدم إسهاما متفردا فى كل ميدان من هذه الميادين ليستحق وصف «المثقف الموسوعى» .. وهو نوع من المثقفين لا يتكرر كثيرا خاصة فى هذا العصر،وبرحيله يبقى عدد محدود من هؤلاء الفرسان المولعين بكلية المعرفة وشمولها.

ومن الآن فصاعدا سوف يفتقد المناضلون التقدميون صوتا شريفا ذكيا طالما ساندهم فى ساحات المحاكم ،وكتب مرافعاته عنهم كنماذج من الأدب الرفيع، والعلم القانونى الغزير منعمة بروح الانتصار للشعب والدفاع عن المظلومين ،حتى لو كانوا يخالفونه فى الرأى بل أو يقفون على طرف نقيض لرؤيته الفلسفية المثالية التى رأت فى الأمة العربية جوهرا ثابتا.

وسوف تبقى مرافعاته دفاعا عن المتهمين فى قضية هبة يناير الشعبية سنة ١٩٧٧-وكان جلهم من اليساريين والشيوعيين -والتى أصدرها فى كتابه الوثيقة «دفاع عن الشعب»،ومرافعاته عن المتهمين بتأسيس وعضوية الحزب الشيوعى المصرى فى القضايا المختلفة على امتداد السبعينات والثمانينات،وثائق قانونية-بل وأدبيه -تجلو لنا صورته الحقة كمدافع أصيل عن الديمقراطية يستبسل لتبرئة خصومه الفكريين إن فى العقيدة الفكرية أو الموقف السياسى،

فلم يمنعه هذا كله من التفانى فى العمل ،والاجتهاد فى العلم ،والسعى الدءوب لنسج علاقات شخصية حميمة وحقيقية مع هؤلاء الذين يختلف معهم.

وقد أتاحت له الحبسة الجماعية فى سبتمبر ١٩٨١ حين اعتقل **السادات** معارضيه السياسيين من كل التيارات والأحزاب، أن يتعرف عن قرب على بعض هؤلاء، ويدخل معهم فى مناقشات مستفيضة حول فكرته المحورية عن الوحدة العربية كضرورة عاجلة،وعن الفكرة القومية كمرتكز أولى وليس نهائيا لاختياره السياسى، الذى طالما استكمله بالدفاع عن العدالة الاجتماعية وحقوق الكادحين ودافع عن تصوراته للنضال من أجل إتمام هذه الوحدة عن طريق بناء تنظيم قومى جامع كانت دعوته له سببا فى إلقاء القبض عليه ومحاكمته والحكم عليه بعشر سنوات فى بداية السبعينات ثم جرى إلغاء الحكم بعد ذلك.

كانت **الثورة العربية الشاملة** التى تقلب الأرض وتحرثها من جديد هى حلم حياته وهدف سعيه.وأذكر أننى تحدثت إليه ليلة ١٩ نوفمبر ١٩٧٩ حين كان **السادات** يعد العدة لزيارة القدس المحتلة بعد شهور قليلة من هبة يناير الشعبية وكنت غاضبة وحزينة ولا أعرف طريقة للتعبير العاصف عن رفضى واحتجاجى .. ووجدته رابط الجأش يتحدث بعقلانية مستفزة وقال لى:

-أنتم الماركسيون تؤمنون بالحل السلمى، أى تقرون بصورة ما بحق اسرائيل فى الوجود، وما يقوم به **السادات** الآن يهدر حتى هذه الامكانية فتتألمون . أما أنا فالحل الذى لا أرتضى أقل منه لقضية فلسطين فهو تحرير كامل ترابها بعد إنجاز الوحدة العربية الشاملة ولا امكان هناك لدولة اسرائيل حتى وهى واقع جغرافى وبشرى الآن يعترف به العالم كله.

ورغم اختلافه الجذرى بل وحتى معاداته فى بعض الأحيان للماركسية التى خصص جزءا غير هين من كتاباته لانتقادها ، فإنه لم يخف أبدا إعجابه بالقادة الشيوعيين الكبار وبالمناضلين الشباب فى مصر ،الذين التقاهم فى ساحات المحاكم، أو حاورهم على صفحات المجلات والصحف أو التقاهم فى المؤتمرات وقد حظى بشعبية واسعة فى أوساط الشباب القومى فى الوطن العربى، وإدراكا منه لهذه الحقيقة خصص بعض كتبه للشباب.

وطالما حلم بأن يكون هو قائدا لجماعة من المناضلين من هذا النوع ، الصلب القادر على الحركة والتنظيم شرط أن يتبنوا أفكاره هو، ويكتب عن «لينين» : وهو يخاطب الشباب العربى .

فى الجنة قد تقابل ذلك الرجل الذى تمنيت دائما لو كان عربيا». لينين

كانوا نفرا لا يزيدون عن أصابع اليدين عددا، يتحاورون اختلفوا انشقوا .. أغلبية **بلشفيك** .. وأقلية **منشفيك** لماذا انشقوا ؟ ماذا كان الموضوع؟ .. انهم يواجهون دولة القياصرة هيل وهيلمان.. وجند بالملايين وشرطة عاتية سجون ومشانق.. وحلفاء كثيرين من أوروبا .. يريدون أن يسقطوها وهم نفر لا يزيدون عن أصابع اليدين عددا، لم يختلفوا ولم ينشقوا حول كيف يسقطون دولة القياصرة.. كانوا أكبر من هذا .. كانوا ثوريين حقا .. الثوريون حقا لا يتهيبون قوى الأعداء اعتبروا إسقاط القيصرية بكل هيلها وهيلمانها وجندها وشرطتها وحلفائها مسألة مفروغا منها .. مسلمة..»

واعترف دائما بأن أى فكرة مهما كانت ثورية وتستجيب للاحتياجات الموضوعية لفترة تاريخية لابد لهامن إطار تنظيمى ، بل إن مثل هذا الاطار التنظيمى يتسع نفوذه من وجهة نظره ليشمل حتى المدى الذى يمكن أن يصل إليه الكتاب والمفكرون فى قدرتهم على التأثير والانتشار والوصول إلى الجماهير الواسعة وتحقيق الشهرة .. فيقول:

«.. أول من استخدم **السفود** عنوانا المرحوم **مصطفى صادق الرافعى** .. ألف كتابا أسماه«**على السفود**» خصصه لشوى المرحوم **عباس محمود العقاد** .. رحمهما الله .كانا عملاقين . أحدهما يعرفه الجيل العربى الجديد، كان وراء العقاد حزب فعرف الشعب «العقاد» .وكان الرافعى فردا فرديا مفردا فضاع. الفردية ضياع حتى فى الأدب . **الفعل الخالد هو ما تفعله الجماعة المنظمة».**

ثم يضيف «**الفردية فقر.. الفرق بين التعدد والجماعية هى قسمة العمل.. التعدد الفردى تكرار عمل.. والجماعة تكامل خلاق..».**

ومع ذلك فهو لم يجد نفسه فى أى من الاحزاب القائمة فى ظل التعددية الجديدة التى بدأت فى مصر منذ عشرين عاما ،وذلك بعد تجربة الشباب فى عضوية **الحزب الوطنى** الذى كان يرأسه المفكر والمحامى الراحل **فتحى رضوان**- وسوف تبين لنا الدراسة المتأنية أوجه التشابه بينهما- ويخبرنا الكاتب «**سعد كامل**» رفيق نضاله فى الحزب الوطنى «كان يصلنى عتاب منه عبر أصدقاء بأننى أشتد فى الهجوم على مبادئ الحزب الوطنى ، كنت أقول للأصدقاء المشتركين انه لم يستطع أن يقنع إبنته الدكتورة **عايدة سيف الدولة** التى أصبحت واحدة من ألمع الاشتراكيين المصريين ،المتشددين ، ولم توافق على السير فى نفس طريقه ،فلماذا يعجب لممارستى لهذا الحق؟ (حق الاختلاف معه)». ولم يكن إحجام المفكر الراحل عن الانضمام للأحزاب السياسية القائمة مجرد رفض لبعض ممارساتها ومواقفها أو خلاف فكرى معها أو تكرار لموقف شائع بين قطاعات واسعة من المثقفين يتعالون على العمل السياسى ، بل لأن **عصمت سيف الدولة** لم يكن ليرضى بأقل من حزب ينشئه هو على الفرازة وبالمسطرة ليحقق بالضبط تصوراته عن الحزب القومى الثورى ،وكان يتوقف كثيرا أمام هذا الرقم.

«إن عدد الشباب العربى وحده هو ٤٢ مليونا ونصف المليون، أى أنه يبلغ خمسة عشر ضعف عدد الصهاينة فى فلسطين المحتلة شيوخا وكهولا وشبابا وأطفالا..».

ورغم أنه كان قد قال إن «العبرة حتى فى النشر هى دائما بالكيف وليس بالكم».. إلا أنه طالما رأى فى هذه الملايين جنودا محتملين لحزبه الذى لم ينشأ أبداً.لأن الاقليمية تقف لافى وجه التحرر القومى وحده، بل فى وجه بناء مثل هذا الحزب أيضا ، فالاقليمية حليف للأمبريالية»..وهؤلاء الشباب المرجوون.

«.. من الذى يعلمهم؟ماذا يتعلمون؟ بأية لغة يتعلمون؟

كيف يرعون صحتهم؟ من يتحمل نفقة تعليمهم؟ أين باقى الناشئة من أطفالنا ؟ كم منهم شريد؟ كم منهم لا يجد مكانا فى مدارسهم ؟ كم منهم يضطره الفقر إلى العمل فى سنه الغض»

صحيح أنه يقفز بعد ذلك إلى سؤاله

المحبب.. «.. اختصارا .. كيف تكون التربية والتعليم فى الفكر القومى التقدمى ،وهل توفى الاقليمية بمتطلباته؟ إن الاقليمية تحرم أبناء أمتنا من إمكانيات هائلة تقدمها لهم الوحدة..».

أما شروط الوحدويين الثوريين لهذه الوحدة «أن تتم الوحدة لحساب الجماهير العربية بحيث تحل تناقضاتها مع حكامها لا مصالحة وسطية،ولكن لمصلحة الجماهير وإنتصارا لها..».

ولأن الواقع عاكسه بضراوة فلم ينشئ منظمته، كرس الجانب الرئيسى من جهده للدفاع عن المناضلين الذين اختاروا العمل فى ظل التجزئة،وتحولت مرافعاته إلى بيانات سياسية بليغة إضافة إلى اتقانها الفنى من الناحية القانونية ،ولغتها الجميلة من الناحية الأدبية.

يقول فى دفاعه عن الحزب الشيوعى المصرى.. «جاءت أغلب الأوراق المقدمة متضمنة ملحمة رائعة من النضال البطولى بالرأى الصائب والكلمة الصادقة ضد مقومات ونتائج «معاهدة السلام»،وفيها وصفت الاتفاقيات مع اسرائيل بأنها خيانة،وبانها تفريط فى السيادة الوطنية،وبأنها استسلام للعدو، وبأنها تحالف مع الصهيونية ضد الشعب العربى الفلسطينى ،وبأنها تبعية للولايات المتحدة الأمريكية ،وبأنها إفساد لثقافة الشعب وإضرار بمصالحه .وفى الأوراق دعوة حارة منه ١٩٧٨ إلى مقاومة كل هذا تحت شعار..

لتسقط المؤامرة الأمريكية الاسرائيلية ولترتفع رايات الوطنية المصرية».

ويسأل القضاء..

فى أية خصومة تحكمون،وبين أى خصوم تحكمون ،ليس بين النيابة والمتهمين، ولكن بين مصر والحلف الاسرائيلى الأمريكى ،فقد رأينا كيف أن دور محررى الأوراق كان مقصورا على الدفاع عن مصر وسيادتها ،أو-وبصيغة أصح- أن **ما جاء فى الأوراق كان دفاعا عن مصر ضد الحلف الأمريكى الاسرائيلى، دفاعا عن سيادة مصر ضد الانتقاص منها، دفاعا عن أرض مصر ضد الاحتلال الأجنبى لجزء منها ، ونحن ندعوكم إلى أن تأخذوا بالدفاع عن مصر وأن تحكموا ببراءتها من خلال حكمكم ببراءة المتهمين».**

وفى مرافعة أخرى يحكى بلغته الخاصة الساخرة حكاية **«دون كيشوت».**

«عن مغامرة شخص خلقه دى سرفانتس وأسماهدون كيشوت . ودون كيشوت هذا إنسان عاقل ، فيلسوف، سوى السلوك فى كل شئ إلا فى قضية واحدة هو فيها لا عاقل ولا فيلسوف ولا سوى السلوك. هذه القضية هى النجدة والدفاع عن المظلومين من البشر. يقاتل فى سبيلهم بدون تردد. وبشجاعة غير معقولة. على حصان أعجف وسيف مثلوم ورمح خرع ومهارة معدومة، انطلق دون كيشوت فى رحلة طويلة طاف فيها أسبانيا يبحث عن المظلومين والضعفاء ،ويحارب متحديا كل ظالم قوى لأن تلك هى رسالته..».

ثم يساند بحرارة وإخلاص الدعوة المتضمنة فى الأوراق أو «المضبوطات» بلغة القانون«دعوة كل القوى الوطنية والديمقراطية المعارضة على اختلاف انتماءاتها الحزبية والعقائدية لتكون جبهة واحدة شاملة لاسقاط الحكم القائم وإقامة حكم وطنى ديمقراطى يرد للشعب المصرى حرياته الديمقراطية السليبة ويؤمن تقدمه الاجتماعى»

ويدافع المحامى الفذ عن هذا المطلب قائلا: إنه حق دستورى تكفله المواد التى نصت على حرية العقيدة وحرية الرأى والنشر إن ما قام المتهمون بممارسته هو «ممارسة لحقوق دستورية مشروعة» وإن إدارة مباحث أمن الدولة «قد تجاوزت اختصاصها واعترفت بهذا التجاوز غير المشروع ، حين سخرت ضباطها لحماية شخص أو أشخاص أو حزب حاكم أسمته نظاما ، فخلطت بين الشخص والدستور بأن أسمت كلا منهما نظاما».

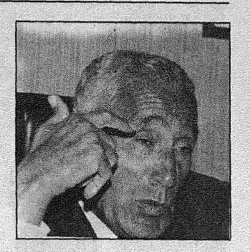
ولأن مواهبه كانت دائما أكبر من كل الأطر التى عمل فيها فقد تفنن فى نسف كل الأدلة التى قدمتها الشرطة والنيابة ضد المتهمين فى قضية هبه يناير الشعبية سنة ١٩٧٧ وقدم للمحكمة فى عرض فنى واسع تسجيلات لاقوال ضباط مباحث أمن الدولة أمام المحكمة بنفس الأصوات ،تقول كلاما مناقضا تماما للكلام موضوع الاتهام ،وقدم صورا رائعة وقد جلس مرة عضوا لليمين ،ومرة عضوا لليسار ،وثالثة رئيسا للمحكمة.

واستخدم حاسته الساخرة العميقة- التى شابتها المرارة- فى كتابات أدبية جميلة من المسرحية للمذكرات للحوارات والرسائل ،والتى لابد أنها ستصبح موضوعات للدراسة لأنها لا تخصه وحده وإنما تخص مرحلة بكاملها تطوى أوراقها على الخيبات والمرارات الكثيرة والانتصارات والأفراح القليلة فوداعا محامى الشعب.



د. عصمت عبد المجيد مع حسين عبد الرازق وصلاح عيسى

تعقيب على حوار هيكل مع رئيس تحرير اليسار (٢)



فى موضع ما من حواره مع رئيس تحرير اليسار (عدد مارس ١٩٩٦) يؤكد الأستاذ **هيكل** أنه: «ليس أمامنا فى هذه اللحظات إلا أن نتقدم باقتراحاتنا ونطرحها على رئيس الدولة.. ونظل نقول ونلح ،ونشجعه على ممارسة مسئولياته قدر ما يستطيع» وأنه «ليست هناك البدائل ولا إمكانيات التغيير وتسيير الأمور خارج ما هو قائم» وأى محاولة للعلاج خارج رئيس الجمهورية غير واردة إطلاقا».

أصدر الاستاذ **هيكل** هذا الحكم القاطع رغم سبق إقامته الدليل على أن «ما هو قائم» قد اصطحب وبشكل متزايد بأفدح الكوارث فى كافة مجالات العمل الوطنى، واستند فى حكمه على حيثيات متعددة، يقف على رأسها اليأس-**يأس الاستاذ هيكل- من الأحزاب الموجودة الذى يمتد أيضا إلى اليأس من الحركة الشعبية.**

إن هذه الاحزاب جميعا ، فى اعتقاد الأستاذ **هيكل** «غير قادرة على قيادة عملية الاصلاح والتغيير»، و«للأسف لا توجد فكرة فى الظروف الراهنة قادرة على تحريك الناس وحشدهم وراءها . كل الأفكار المطروحة عاجزة».

د. فوزى منصور

دفاعا عن أحزاب المعارضة

وبالنسبة للأحزاب، يبنى الأستاذ **هيكل** رأيه على مجموعتين من الأسباب، إحداهما موضوعية متصلة بالظروف الخارجية المفروضة على نشاط الأحزاب أو التى تحيط به، والأخرى ذاتية ترجع إلى الكيفية التى تمارس بها الأحزاب نشاطها.

المجموعة الأولى -الموضوعية -هى أنه «**أولا : لا توجد وسيلة لتداول السلطة سلميا، ثانيا: لا يوجد حزب قادر على فرض هذا التداول ، ثالثا: لا توجد لدينا طبقة قادرة على شق طريق التغيير والتقدم**».

أما المجموعة الثانية الذاتية، المتصلة بأوجه القصور فى الأحزاب ذاتها، فتضم خليطا من الأسباب من نوع أن «**الأحزاب لا تملك بدائل أو رؤى**» أو «**أنها تطلب التداول (فى السلطة) بطريق الصدفة.. على طريقة حبيبى راح هاتهولى ياناس**».. وإن كل التنظيمات السياسية الموجودة فى مصر الآن **مفلسة من الأفكار ومفلسة جماهيريا**»... بما فى ذلك قوى اليسار «الذى ليس لديه شئ مقنع يقوله للناس» .. و«أقصى ما يطمح إليه أى حزب من أحزاب المعارضة هو التفاهم مع الحكومة».

ولقد يبدو أن السبب الأول مما سميته مجموعة الأسباب الموضوعية :«**عدم وجود وسيلة لتداول السلطة سلميا» يغنى فى حد ذاته عن متابعة الحديث فى الموضوع** ،وخاصة ما تعلق منه بأوجه القصور والنواقص الذاتية فى النشاط الحزبى . ذلك أنه إذا كان الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية مستحيلا ، وما دام الأستاذ هيكل يرفض تماما كل محاولة للوصول إليها بالطرق غير السلمية ويحذر فى مواضع متعددة من الحوار من مخاطرها على الوطن(وأنا أتفق تماما معه فى هذا الرفض وذلك التحذير) ، إذن فقد قطعت جهيزة قول كل خطيب كما يقولون، وأصبح البحث عن أوجه القصور أو الكمال فى نشاط أحزاب المعارضة من قبيل الترف العقلى الخالى من المضمون السياسى العملى.

رغم ذلك فإننى أرجو أن يسمح لى بمناقشة الأسباب الذاتية التى أفاض الأستاذ هيكل فى بيانها قبل أن أعود لمناقشة أسبابه الموضوعية .

خلافات السجن

وبداءة فلست أقل من غيرى شعوراً بأوجه القصور المختلفة التى تنتاب الأداء السياسى لأحزابنا، وإن كنت أشعر بقدر كبير من الحرج فى الحديث عن نواقصها الداخلية نظرا لوقوفى خارج هذه الأحزاب.

وأنا أقف خارجها، رغم اقتناعى المطلق بالأهمية القصوى للعمل السياسى الحزبى لمستقبل مصر، لا خوفا من تحمل النتائج التى يمكن أن تترتب على معارضة السلطة(وأرجو أن يغفر لى القارئ ما فى هذا القول من مجاوزة لحدود التواضع الواجب) ، ولكن لأننى لا آنس فى نفس القدرة أو القوة على ممارسة الصراع الحزبى الداخلى الذى لا يمكن- فى مثل ظروف مصر بوجه خاص- أن يتقدم العمل السياسى الحزبى دون وجوده . ومن هنا فإن شعورى بتلك النواقص يكبت قدرتى على التعبير عنه إلى حد كبير شعور آخر أقوى منه: هو أن أولئك الاشداء من ممارسى العمل السياسى من داخل أحزاب المعارضة هم الأولى والأقوى والأقدر على التصدى لتلك النواقص ومحاولة علاجها.

وحيثما قلبت وجهى ، شطر هذا الحزب



الحياة السياسية «محشورة» فى سجن أكثر ضيقا من سجون الأفراد

من أحزاب المعارضة أو ذاك (وأستطيع دون خجل أو حرج القول أننى أجد فى كل منها شيئا عظم أو ضؤل من نفسى)، فأننى أرى تلك الاحزاب جميعا– على البعد– غنية بمن يحاول اصلاحها من الداخل، ويبذل أثمن ما فى حياته وسنى عمره من أجل الاصلاح ،ويشارك فى هذه المحاولة العديد من قيادات هذه الأحزاب.

لماذا إذن تلك النتائج الهزيلة للعمل الحزبى التى يشير إليها الأستاذ هيكل ؟.

مرة أخرى أرجو أن يُغفر لى الاستناد إلى دروس مستخلصة من ملاحظات ذات طابع شخصى ليست مع ذلك بعيدة كل البعد عما نناقشه الآن:

فيما بين ١٩٥٩ و١٩٦٤ ضمت معتقلات مصر وسجونها عددا كبيرا من ألمع مفكرى مصر وفنانيها وعلمائها وقياداتها النقابية والشعبية. وقد تميزت الفترة الأولى –مدة عام ونصف على وجه التقريب– بالتعذيب المكثف الذى وصل فى بعض الأحوال إلى حد القتل والتهديد اليومى به، وبالحرمان الكامل من أبسط الحقوق الإنسانية. وكان المسجونون والمعتقلون ينتمون فى أغلبهم إلى فصائل مختلفة تدور بينها صراعات فكرية وسياسية عميقة. ورغم ذلك فقد تميزت **تلك الفترة بالصلابة المطلقة الجماعية والفردية فى مواجهة سلطات التعذيب والسجن وبالبعد الكامل عن الصغائر والخلافات ذات الطابع الشخصى.**

فى السنوات التالية، ونتيجة فى الأساس لاحتجاج الرأى العام العالمى (فقد كان المعتقلون والمسجونون مرميين– وفقا للتعبير الشائع بين السجانة– وراء عين الشمس لا يكاد أحد فى مصر يشعر بهم سوى أهاليهم وبعض القريبين منهم) نقل من كانوا فى«أوردى أبو زعبل» الرهيب إلى سجن المحاريق فى أعماق الصحراء الغربية ،ولأسباب مختلفة استطاعوا أن ينتزعوا لأنفسهم عددا من الحقوق الأولية مثل إلغاء الأشغال الشاقة الإجبارية (وكانت النتيجة أنهم أقبلوا من تلقاء أنفسهم على ما هو أشق منها : استزراع الصحراء المحرقة للمحافظة على حياتهم من الموت جوعا ولتكملة غذاء السجانة أيضا)،وحق اختيار رفاق السكن فى الزنزانة الواحدة بدلا من عمليات التسكين الإجبارى التى كانت تفرضها إدارة السجن وتراعى فيها حشر أكثر العناصر تنافرا مع بعضها البعض فى المكان الواحد، وحق الخروج من الزنزانات إلى فناء السجن المشمس أثناء الشتاء القارس البرودة، وحق الاتصال والاجتماع بين نزلاء الزنزانات والعنابر المختلفة .. الخ.

وقد شهدت هذه الفترة وخاصة فى سنوات الانفراج الأخيرة أعمالا أدبية ومسرحية وشعرية وفنية مهمة ، واجتهادات نظرية غير مسبوقة ، على سبيل المثال عن أدوار **البرجوازية البيروقراطية** الشديدة التباين وفقا لطبيعة النظم السياسية الاجتماعية التى تحتضنها ، وحول طبيعة النظام الرأسمالى العالمى والأولوية التى ينبغى أن تعطى له فى تفسير الظواهر الاقتصادية فى مختلف أنحاء العالم ،وغير ذلك مما أشارت إلى القليل منه الكتب التى ظهرت عن هذه الفترة.

ولكن ما لم تعطه تلك الكتب عناية كافية أو ربما أهملت ذكره تماما هو **التصاعد المذهل –خصوصا بالمقارنة مع الفترة السابقة– للخلافات الصغيرة التى بلغت أحيانا حد التشرذم، لا حول المواقف السياسية فى السلطة فقط: سلطة الدولة أو حتى سلطة إدارة السجن، ولكن أيضا حول مسائل شخصية صغيرة من نوع:** أين يضع كل واحد «البرش» الذى ينام عليه عندما ينحشر ٢٤شخصاً فى غرفة واحدة لا تتجاوز ٥ × ٥ متر :تحت النافذة أم بجوار الباب، أو من نوع المشكلة الاقتصادية الأزلية الخاصة بالحوافز والمكافآت فى ظروف الندرة: هل يسمح –على سبيل المثال– للعاملين اختياريا فى استصلاح وزراعة صحراء السجن بمكافأة نصف سيجارة فى اليوم سحبا من صندوق خاص أنشأه النزلاء للإنفاق على الحياة العامة، أم ينبغى أن يكون العمل من أجل الجماعة تطوعيا بحتاً؟. .. الخ الخ.

وفى الحقيقة كانت هذه المشاكل تحلها لجان الحياة العامة التى كونها النزلاء بقرارات تنظيمية يحترمها الجميع . لكن الحق أيضا أنه مهما بلغت عدالة هذه القرارات ومعقوليتها فقد كانت أحيانا تترك فى بعض النفوس آثارا يصعب سبر أغوارها.

يقولون إن السجن مدرسة الثوار، وأن الشدائد تصقل معادن الرجال . وبعض ذلك القول صحيح . لكن الصحيح أيضا هو أن **الحياة الضيقة المحاطة بالأسوار: أسوار السجانة أو أسوار الحرمان ، يمكن خصوصا لو طالت أن تظهر الإنسان السوى ، العالى الوعى أو الثقافة والغنى بالعواطف الإنسانية النبيلة ، بأقل من مقاسه الطبيعى.**

حدث ذلك لا فى سجن الواحات فقط، ولكن بين **عرابى** ورفاقه فى منفى **جزيرة سيلان** ، وبين **نابليون** ومن تبعوه اختيارا بدافع الولاء لشخصه إلى **سجن سانت هيلانه** . وستبقى هذه الظاهرة قائمة طالما بقيت أسوار السجن والحرمان، هذا ما لم يكن السجين أو المعتقل من «نوعية » خاصة جدا : نوعية **أحمد نبيل الهلالى** أو **محمد سيد أحمد** ، أو الراحل الأخير **عبد المنعم شعلة** وغيره ممن طواهم أو سيطويهم النسيان.

وعلى من يعجب لهذه الظاهرة أن يسأل نفسه : أين تنتشر الأعمال العدوانية الفجة البشعة ضد النفس والأقارب والجيران ورفاق

العمل والطريق: بين الفقراء ذوى الحياة الضيقة المحاصرة من كل جانب (ما لم يرفعهم فوق ظروف حياتهم وعى خاص أو قيم متأصلة)، أم بين الأغنياء الذين أضفت عليهم الثروة القديمة بعدا من الحرية والسماحة ، حتى ليكاد يقول غير العارف بالأصول التى تكونت منها هذه الثروات ، وبأعمال القسوة البشعة التى يمارسها الأغنياء ، لا فيما بينهم ، ولكن كطبقة على الطبقات الأدنى منهم، يكاد يقول: مباركون هم الأغنياء ، فهم الذين سيرثون ملكوت السماء كما ورثوا ملكوت الأرض.

اعتقال الاحزاب

لكن أرانى قد استطردت . فلنعد إذن من سجن الأفراد الضيق وأثره على بعض النفوس إلى **السجن الأكثر ضيقا الذى تحشر فيه الحياة السياسية فى مصر** ، والذى يشترط -على سبيل المثال- لتكوين حزب سياسى الحصول على رخصة تهون بالمقارنة مع صعوباتها صعوبات الحصول على رخص «المحلات الضارة بالصحة والمقلقة للراحة» .**هذه الرخصة أيضا محجوبة تماما عن بعض القوى السياسية الهامة كالإخوان المسلمين والشيوعيين.**

وبسبب هذه الصعوبات والموانع كثيرا ما تلجأ بعض القوى السياسية المتباينة الفكر- بدلا من محاولة كل منها الحصول على رخصة خاصة بها- إلى القيام بعمليات تسكين مشتركة شبيهة بعمليات التسكين الإجبارى التى تفرضها ادارات السجون على عناصر متنافرة من السياسيين الواقعين تحت سيطرتها ، بغية إذكاء الصراعات بينهم وإضعافهم. .والمثل الواضح على ذلك هو **تجوال «الاخوان المسلمون» بين الاحزاب المختلفة ، حتى استقروا أخيرا -ولو إلى حين- إلى التحالف القلق مع حزب العمل.**

وحتى هذا المرور الضيق من «سم الخياط» الذى يسمح به أحيانا للراغبين فى العمل السياسى أصبح يزداد ضيقا على ضيق. وآخر مثال على ذلك **التعامل عن طريق نيابة أمن الدولة والحبس الاحتياطى تمهيدا للمحاكمة الجنائية مع عدد من الشخصيات العامة المرموقة مهنيا وادبيا،بتهم متعددة، تلف فى وسطها كتهمة محورية اتفاقهم مع أخرين من بينهم عدد من المواطنين المسيحيين على إنشاء حزب سياسى جديد باسم حزب الوسط ،واعتبار هذا العمل أساسا للمساءلة الجنائية،** رغم أن المؤسسين سلكوا الطريق القانونى القويم للحصول على الرخصة، وتقدموا ببرنامج سياسى يتفادى كل المحظورات القانونية وحتى السياسية التى يمكن ان توجه إليه، وبدا واضحا أن الجريمة الحقيقية المنسوبة للمتهمين فى هذا الخصوص هى محاولة .إنشاء حزب الوسط بتكليف من الاخوان المسلمين وأن التمايز بين ذلك الحزب وبين الإخوان ليس سوى تمثيلية متفق عليها. ربما!.

لكن الاخوان كجماعة ليسوا ملاحقين كتنظيم غير شرعى وعلى اساس هذه الصفة وحدها . فقادة هذه الجماعة والمتحدثون باسمها يصدرون البيانات ويكتبون فى الصحف نيابة عنها ويختارون مرشدا عاما بعد الآخر دون ملاحقة جنائية.

هذا من جهة ،ومن جهة أخرى فحتى لو صح أن المقبوض عليهم تحركوا بالتنسيق مع جماعة الاخوان ، فقد كانت حركتهم الرامية إلى انشاء حزب جديد هى مجرد استخدام لرخصة قانونية أتاحها القانون لكل إنسان وبالمراعاة لأحكامه، هى رخصة التقدم لطلب الحصول على«رخصة» تكوين حزب قانونى. وقد كان من المؤكد أن لجنة الاحزاب التى تسيطر عليها الحكومة كانت سترفض هذا الطلب ،بقدر ما هو مؤكد أيضا أن القضاء كان سيرفض تظلم المؤسسين من ذلك الرفض لو كان فى إنشاء الحزب الجديد جريمة أو شبهة الإضرار بالمصلحة العامة كما يحددها القانون القائم. هذا لو كان بين يدى الحكومة الدليل الصحيح على ذلك.

والحقيقة أن مسارعة الحكومة بالملاحقة الجنائية عن فعل مشروع فى حد ذاته ، رغم اعتدال البرنامج المعلن للحزب المطلوب الترخيص به، ورغم علمها بالضجة الإعلامية الهائلة التى تثيرها هذه الملاحقة فى الداخل والخارج،وتقديم هذا الفعل المشروع على أنه دليل على الاشتراك فى إقامة تنظيم هدفه قلب أو تغيير نظام الحكومة، تبين بجلاء خوف الحكومة الشديد من الشعبية التى يمكن أن يكتسبها الحزب الجديد، **كما أن الحكومة تعتبر أى مزاحمة من خارج النظام على احتكار النظام المطلق للسلطة ترقى فى حد ذاتها إلى مستوى محاولة قلب نظام الحكم أو تغييره.**

الحصار..

وكما هو معروف فإن الرخصة وقيود الحصول عليها والملاحقة الأمنية لبعض من يحاول -حتى عن طريق طلب الرخصة- استخدام حقه فى العمل الحزبى ليست هى العوائق الوحيدة أمام العمل السياسى الحزبى . **فحتى الأحزاب المرخص بها** (وأنا لا أتحدث هنا عن أحزاب الأنابيب التى يستشهد بكبر عددها على ازدهار الديمقراطية فى مصر رغم عجز كبار مسئولى الحزب الوطنى عن تذكر اسمائها أو أسماء رؤسائها عندما تحداهم أحد أعضاء مجلس الشعب المعارضين فى ذلك أمام المجلس) ، حتى **هذه الأحزاب يكاد ينحصر نشاطها فى عقد الاجتماعات فى المقرات الحزبية، والترشيح للانتخابات التى يعرف الجميع كيف تجرى وكيف تتحدد نتائجها، وإصدار الصحف الحزبية التى لا يخضع ما ينشر فيها لرقابة خارجية** (وينبغى الاعتراف بهذه المنة الكبرى)، لكن لا يجوز إعادة طبع ما تنشر من مقالات وتوزيعها كمنشورات لأن الصحيفة الحزبية- كما قال أحد رجال الأمن المشهود لهم بالذكاء والصراحة الآسرة- لا يشتريها إلا القليلون القادرون على دفع ثمنها والمقتنعون فى الأغلب بخطها ،أما توزيع المقالة مجانا وبعشرات الآلاف على من لم يتعرضوا من قبل لهذا النوع من الكتابة فذلك أمر مختلف تماما شديد الخطورة!.

كذلك يحظر تماما عقد الاجتماعات العامة خارج المقرات أو النشاط الحزبى حيث توجد الجماهير ، فى أماكن العمل والنقابات والجامعات والنوادى ،وتنظيم المسيرات والدعوة إلى الاضرابات والاعتصامات المشروعة، وغير ذلك من وسائل إظهار الاختلاف مع سياسات الحكم، وكل ذلك من

صميم العمل السياسى الحزبى.

فكيف مع هذا الحصار المحكم الذى يزداد ضيقا سنة بعد الأخرى، ومع تتابع القوانين المعروفة بالقوانين سيئة السمعة وآخرها **قانون اغتيال حرية الصحافة**، يمكن الحديث عن «الافلاس الجماهيرى للأحزاب» كما لو كان ذلك بالدرجة الأولى مسئوليتها هى؟.

ثم الا تفسر أسوار العزلة هذه التى أقامتها السلطة حول الأحزاب تفشى الظواهر المرضية داخل الاحزاب، تماما كما تتفشى هذه الظواهر داخل السجون والمعتقلات بين الافراد أيا كان مستواهم الفكرى وقدراتهم السياسية؟.

إن الاحتكام إلى الجماهير فيما يحتدم حوله الخلاف من قضايا والتواصل الدائم معها وتلمس نبضها هو سبيل الحزب -أى حزب- لمنع الخلافات الداخلية أو على الأقل وضعها فى حدودها الإنسانية الطبيعية، فكيف يعاب على الاحزاب قصورها ونواقصها الداخلية اذا كان التواصل مع الجماهير الذى يستطيع وحده تقديم العلاج الناجع لها محرما أصلا عليها بحكم الحصار المحكم المضروب حولها؟.

دعوى إفلاس الأحزاب الفكرى!

على أن الاستاذ **هيكل** يستند إلى سبب ثان من اسباب العجز الذاتى لأحزاب المعارضة هو أنها «لا تملك بدائل أو رؤى..إنها مفلسة فى الأفكار .. ولا تجد لغة خطاب صحيحة يصدقها الناس» . فيما إذن تضييق الحكومة الخانق عليها فى كل مجال لو كانت أحزاب المعارضة الرئيسية مفلسة من الأفكار؟ .

لقد كنت أتصور أنه اذا كان هناك نقد رئيسى يوجه إلى أحزاب المعارضة فى مصر **فهو عجزها عن إزالة أو اختراق الموانع الضخمة التى تقيمها الحكومة فى طريق توصيلها لأفكارها ورؤاها إلى جماهيرها الطبيعية (وسوف أعود لذلك فيما بعد) لا فقرها فى تلك الأفكار والرؤى.**

إن **حزب التجمع** -على سبيل المثال- يملك رؤية وبرنامجا سياسيا متسقا شاملا لكل مناحى الحياة العامة، توافرت على وضعهما مجموعة متكاملة من ذوى الخبرات السياسية والاقتصادية والثقافية الفريدة، تسندها دراسات علمية جادة ومناقشات ديمقراطية مستفيضة وتبقيها حية محاولات دءوبة متكررة للتطوير.

والحزب الناصرى يملك رؤية وبرنامجا تفصيليا لا يقل- عند من يسلم بالمنطلقات الرئيسية التى يبنى عليها- فى مستواه عن رؤية وبرنامج حزب التجمع.

وبعد تردد طويل فإن **حزب العمل** الذى كان قد طال وقوفه عند الشعارات قد انتقل إلى مرحلة مماثلة .

واعتقد أن **حزب الوفد** أيضا قد جاوز منذ فترة ليست بالقصيرة مرحلة الشعارات العامة والوقوف عند الماضى وتحددت فى نظر الجماهير لا عند المتخصصين فقط ملامح المستقبل الذى يريد أن يبنيه . ويسرى ذلك أيضا على **«الاخوان المسلمون»** وعلى **الحزب - أو الاحزاب الشيوعية-** بقدر ما تسمح الظروف المفروضة عليها بتوصيل رسالتها إلى الناس.

صحيح أن هناك فوراق- ضخمة أحيانا- بين رؤى بعض الأحزاب المعارضة وبرامجها وبياناتها الرسمية، وبين ممارساتها السياسية اليومية تجاه السلطة. هذه المفارقات قد ينسبها البعض إلى **«الانتهازية السياسية» أو حتى الشخصية، لكنها يمكن أن تنسب أيضا ، وبنفس القدر من الوجاهة، إلى عمليات الحصار المتزايدة التى تفرضها السلطة على الاحزاب**،والتى تضطرها إلى خيار مرير بين التمسك المصر والحازم برؤاها السياسية وجعلها الأساس الصلب لكل أوجه نشاط الحزب وخاصة عند المستويات القيادية، بما قد يؤدى إليه ذلك من تزايد إحكام الحصار حولها وطردها كلية إلى خارج العملية السياسية، وبين تقديم تنازلات تقدر القيادات خطأ أو صوابا أنها تسمح لها بقدر من حرية الحركة يفوق فى عائده السياسى ما تخسره نتيجة فقدان الجماهير ثقتها فيها أو فى خطابها السياسى . لكن تبقى المسئولية الأولى عن كل ذلك ، هى مسئولية النظام القائم وحرصه على أن يئد من المهد كل ما من شأنه أن يهدد ، لا سلطته فقط، **ولكن احتكاره المطلق لكل جوانب السلطة .**

التعبير عن القوى الاجتماعية

صحيح أيضا أن احزاب المعارضة ، رغم رؤاها الشاملة المتكاملة ، تميل فى عملها السياسى اليومى إلى التركيز على جانب واحد أو جوانب محددة من هذه الرؤى دون الجوانب الأخرى . **فالوفد** على سبيل المثال ينحو إلى التركيز على الديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية.

وحزب العمل ينحو إلى التركيز على الجانب العقائدى والقيمى والثقافى ، وبوجه خاص ما يتصل بإعمال أحكام الشريعة الاسلامية ، مع بعض الغموض - المتعمد فيما أظن- فيما يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادى المنشود، وبالموقف العام من الامبريالية كظاهرة عالمية إلا عندما يتصل الأمر بأعمال عدوان محددة ضد الشعوب الاسلامية .

والحزب الناصرى ينحو إلى التركيز على حماية القطاع العام والاقتصاد المخطط والمكاسب الاقتصادية للطبقات الشعبية فى العهد الناصرى والاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى ومناهضة السيطرة الامبريالية على المنطقة والمشروعات الصهيونية ومجمل القضايا المتفرعة عن ايمانه العميق بالقومية العربية كقضية حياة أو موت لمصر وللعرب أجمعين.

ويأخذ البعض على حزب التجمع أنه رغم اتساع رؤاه بشكل متسق ومتوازن لهذه القضايا جميعا ، فان حرصه الشديد على الوحدة الوطنية والاستنارة العقلية ، وهو أمر يحمد تماما له، يدفعه إلى تغليب مناهضته للتيار الدينى المنغلق على أى اعتبار آخر، بل ويدفعه إلى ما يشبه التحالف غير المبدئى مع السلطة الذى يحمل بين ثناياه موقفا غير قاطع الوضوح فى قضايا جوهرية أخرى .

والجميع يهتمون ، بدرجات شديدة التفاوت بموضوعات انتشار الفساد والبطالة

وبالعدالة الاجتماعية.

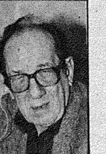
لكن هذه الاختلافات فى توزيع الاهتمامات لا تعيب الاحزاب بل هى من صميم طبيعة الحياة الحزبية. فالأصل فى الحزب السياسى ، اذا لم يكن يمثل طبقة اجتماعية أو تحالفا بين طبقات وقوى محددة ، أنه على الأقل يمثل مجموعة من الرؤى والتوجهات والمصالح لفئات معينة . ولو ادعى حزب ما ، ومن باب أولى لو تحقق لحزب ما ، تمثيل كافة الطبقات والقوى والرؤى الاجتماعية فى الأمة كلها وعلى نحو متكافئ بينها لأنتفى تماما معنى وجود الاحزاب ولأصبحت كلمة التحزب متناقضة مع نفسها.

والحاصل **أن كلا من أحزاب المعارضة الرئيسية يعبر بدرجة أو أخرى عن قوى اجتماعية حية موجودة فى المجتمع حتى لو لم يكن قادرا على التواصل معها أو تحريكها** .وهو يعبر عن هذه القوى بشكل أقوى وأكثر اتساقا عما يعبر عنه الحزب الوطنى ، الذى لو أفلتت السلطة من قبضته الحديدية، أو على الأصح قبضة الدولة التى أنشأته وترعاه، لما كان هناك شئ متماسك يقوله للناس ويجمعهم حوله.

هل هناك شك، بعد فواجع الممارسات الماضية التى أسهب الأستاذ هيكل، وبحق، فى تفصيلها ، فى أنه لو أطلقت الحريات السياسية والديمقراطية بشكل كامل، وأعطيت وقتا كافيا ، وتحققت سلامة العملية الانتخابية من كل الوجوه، فإن احزاب المعارضة القائمة«بعبلها» الحالى ، حتى اذا لم يحصل واحد منها على نسبة قد تفوق ما يحصل عليه الحزب الوطنى القائم وهو فى السلطة ، فإنها تستطيع فيما بينها أن تحصل على عدد من الأصوات والمقاعد يجاوز ما يحصل عليه الحزب **الوطنى** وحده؟.

ان غيبة البدائل والأفكار والرؤى هى آخر ما يمكن أن يوجه إلى أحزاب المعارضة من أوجه النقد (حتى ولو لم أتفق مع أى واحد منها بالذات فى كامل رؤاها كما قدمت) .وتكفى مقارنة إنجازات الاحزاب المصرية فى هذا الميدان مع زميلاتها فى أعرق البلدان الديمقراطية لتبين هذه الحقيقة . وقد أتيحت لى الفرصة لكى





حزب التجمع يملك رؤية وبرنامجا سياسيا لكل مناحى الحياة العامة

■

أراقب عن كثب على مدى عدة عقود أداء الاحزاب السياسية فى بلدين عريقين فى الديمقراطية السياسية هما **انجلترا والولايات المتحدة** ،واشهد أن المقارنة من هذه الناحية هى ، بما لا يقارن ، فى صالح الاحزاب المصرية ، ربما لأن الاحزاب المصرية المحرومة حقا من حريات العمل السياسى بين الجماهير تجد عزاءها ومنطلقها فى التركيز على الجانب الفكرى والنقدى ، أو ربما لأن التوافقات الاجتماعية الأساسية المرتكزة على الظاهرة الامبريالية فى كل من انجلترا وأمريكا لا تترك مجالاً واسعاً للاختلافات الجذرية فى الرؤى بين الاحزاب الرئيسية ، سواء كانت فى الحكم أو المعارضة. وإلا فكيف يفسر الانسان أن معارك الرئاسة بين الحزبين الجمهورى والديمقراطى فى أمريكا- فى غير أوقات الأزمات الحادة المتصلة بدورات الكساد الاقتصادى العميق أو قضايا الحرب والسلام- تدور حول الصفات الشخصية الأكثر تفاهة للمرشحين للرئاسة، أو حول «قضايا مصيرية كبرى» من نوع حدود حق النساء فى الحصول على الاجهاض أو وجوب قيام تلاميذ المدارس بتحية العلم الأمريكى فى طابور الصباح أو زيادة الانفاق على إنشاء السجون الجديدة ومضاعفة رجال الشرطة وأحيانا- لكن

ذلك من قبيل ملاكمات خيال الظل التى يقصد بها إعطاء مسحة أكبر من الجدية للحياة السياسية -حول معدلات ووسائل تخفيض العجز الهائل فى الميزانية ومن يتحمل نفقات التأمين الطبى وما شابه ذلك؟.

كلا ،**ليس الفقر فى البدائل والرؤى هو ما يعيب الاحزاب المصرية**. إن ما يعيبها هو حصار السلطة لها، ذلك الحصار الذى يؤدى، ضمن ما يؤديه ، إلى تقوية عوامل التثبيط والتفكك التى تنخر فيها من داخلها.

ذلك يطرح على الفور عدداً آخر من التساؤلات الجادة المستوحاة من قول الاستاذ هيكل- بطريقته التصويرية الفريدة -«إن أحزابنا تطلب التداول بطريق الصدقة . تطالب الحاكم بهامش ديمقراطى فى النمو وتداول السلطة معه» ، **تساؤلات متصلة بالأسباب الموضوعية الداخلية والخارجية التى تحول دون وجود حزب قادر على فرض هذا التداول أو طبقة قادرة على شق طريق التغيير والتقدم**،أو باللحظة التاريخية التى نعيش فيها: «لحظة انهيار امبراطوريات ، وسقوط عقائد وتوجهات، وغياب أفكار كبيرة ومهمة» مما أرجو أن أعرض له تفصيلا فى تعقيب ثالث وأخير.

مصطفى نحاس آخر

على أننى قبل الانتقال إلى مناقشة هذه الأسباب الموضوعية أود أن أنهى حديثى الحالى بالاشارة إلى أنه حتى هذه الأسباب الموضوعية يخالطها قدر كبير من العوامل الذاتية.

فى أوائل الثلاثينات فضّت حكومة الأقلية المفروضة على الشعب البرلمان الشرعى المنتخب انتخابا حرا وعطلت الحياة النيابية، فلم يكتف حزب الوفد بالاجتماع فى مقره وتقديم احتجاج ،وانما ذهب **مصطفى النحاس** على رأس جمع من رفاقه لتحطيم السلاسل التى أحاطت بها الحكومة مبنى البرلمان وتلقى **سينوت بك حنا** بصدره طعنة السونكى التى وجهتها شرطة الحكومة إلى صدر **،مصطفى النحاس**. وانطلق **مصطفى النحاس** بعد

ذلك وحده يجوب القرى والدساكر دون أن تجرؤ الحكومة على التعرض البدنى له . وكان قصارى جهد صدقى أنه فصل عربة القطار التى كان يركبها النحاس ووجهها إلى خط فرعى ينتهى إلى لا شئ . ونام مصطفى النحاس على دكة محطة السكة الحديد فى انتظار مواصلة تعود به إلى العاصمة.

لم تسقط الحكومة فورا إثر هذه الأحداث ، لكن عادت الحركة السياسية الشعبية إلى التصاعد تدريجيا وامتدت إلى كافة المجالات حتى جرفت أمامها حكومات الأقلية المتعاقبة وانتهت بعودة حزب الاغلبية إلى الحكم.

وقد عرضت لمصر فى السنوات الأخيرة أحداث كبرى كلها أعظم خطرا من تقييد البرلمان الشرعى بالسلاسل الحديدية، بعضها يتصل اتصالا وثيقا بمستوى معيشة أوسع الجماهير الشعبية ، والبعض الآخر يتصل بصميم الاستقلال الوطنى ومصير -بل وبقاء- الوطن والأمة ،مثل العلاقة مع اسرائيل وحرب الخليج الثانية والمشروع الشرق أوسطى . وقد وجدت بعض هذه الاحداث أصداء واسعة وردود فعل شعبية بالغة الخطورة (أحداث ١٨، ١٩ يناير مجرد مثال على ذلك) ، **لكن لم يوجد على رأس ردود الفعل الشعبية العلقانية هذه مصطفى نحاس آخر ورموز الحزب الذى يقوده.**

ولست أدعى بأية حال أن قادة احزاب المعارضة الحاليين أقل شجاعة واستعدادا للتضحية من **مصطفى النحاس** ورفاقه. لكن الزمن هو الذى تغير .وهو قد تغير من عدة نواح أكتفى الآن بأن أعرض لواحدة منها انتظارا لمناقشة الظروف الموضوعية التى سبق أن حددها بدقة وصفاء ذهن بالغ الاستاذ الكبير **محمد حسنين هيكل.**

مساحة العمل السياسى

يقول الاستاذ هيكل فى تعبير عبقرى الايجاز والدلالة ، لكنه يمثل خلاصة ما انتهى إليه العلم السياسى : « **ان القوات المسلحة فى كل بلاد الدنيا هى قاعدة الحكم، تبعد المسافة بين هذه القاعدة والطليعة بمقدار قوة العمل السياسى وتنكمش بمقدار ضعفه وضيقه .. القوات المسلحة -فى الأساس- هى أداة الدولة لفرض إرادتها فى الخارج ، ووجودها فى حد ذاته يغنى عن استخدامها فى الداخل إلا فى حالة ضعف الدولة».**

ويؤكد مرة أخرى :

«القوات المسلحة فى النهاية أداة الاجبار فى الدولة . والمسافة بين السلطة السياسية وقوة الاجبار تتسع كلما كان العمل السياسى قويا ويحتل مساحة واسعة ،وتضيق كلما انكمش العمل السياسى .ونحن الآن فى مرحلة يضيق فيها العمل السياسى ومن ثم يزداد اعتماد الدولة على القوات المسلحة».

وقد اتي حديث رئيس الدولة في افتتاح **مجمع القضاء العسكرى** في ٤ ابريل ١٩٩٦ لكى يصادق- بسرعة وصدق وصراحة تفوق أي تصور- علي هذا التحليل . يقول رئيس الدولة . **«إننى يسعدنى أن أوجد فى صرح من صروح القوات المسلحة التى تقوم بدورها فى حماية السيادة ،وحماية مقدرات الوطن وحماية الدستور ، فالقوات المسلحة هى الضمان الرئيسى لأمن مصر والحفاظ عليه (وهى قد) قامت بدور رئيسى فى مواجهة عمليات الارهاب من خلال القضاء العسكرى للتصدى لهذا المرض الخطير.. إن ما نظر من قضايا أمام القضاء العسكرى من أجل تخفيف الأعباء عن القضاء المدنى هو جزء من واجبات ومسئوليات القوات المسلحة باعتبارها ركيزة الاستقرار لهذا الوطن».**

وأظن أن المقارنة بين تصريحات السيد الرئيس وعبارات الاستاذ هيكل تبين دون حاجة إلى تعليق مدى اتساع- أو ضيق- مساحة العمل السياسى فى مصر، وخاصة فى الظروف الأخيرة ، كما تفصح أيضا عن الأسباب الحقيقية التى تحول دون قيادة الاحزاب للحركات الجماهيرية التى تسعى إلى التغيير.

فاذا كانت الأوضاع الحالية **«فى بر مصر»** تزداد جهامة ،و«النار تقترب أكثر فأكثر من الحطب»..وأسباب اشتعال الحريق كامنة.. وهناك مساس بالتوازن الطبقى المطلوب فى المجتمع وعدوان على القانون .. ومشكلة مصداقية» .. مما يدعو الاستاذ هيكل إلى الشعور بالقلق، بل إن قلقه يشتد ، فلن يكون السبب فى عجز الاحزاب عن الحركة فى الشارع هو افتقاد هذه الاحزاب -كما قال- لفكرة مركزية تتكلم عنها وتجمع الناس حولها وتدعوهم للحركة من أجلها وتحشدهم معها، ولكن السبب **الحقيقى هو «انكماش مساحة العمل السياسى»** بما فى ذلك العمل السياسى الذى تكفله نصوص الدستور ،والتداعيات الطبيعية-التى أشار إليها الاستاذ هيكل -التى تترتب على ذلك، وأهمها أن تتقدم «الوسائل الأخرى» التى تملكها السلطة إلى الصدارة كبديل عن العمل السياسى، ومخاوف الجميع من المخاطر القصوى التى يتعرض لها الوطن- لا مجرد أشخاص النشطين سياسيا- نتيجة لذلك.

ذلك هو المأزق الحقيقى وتلك هى أسبابه !

ويبقى أن نناقش فى الجزء الثالث والأخير من هذا التعليق ما اذا كانت «الظروف الموضوعية» الداخلية والخارجية تساعد على استحكام هذا المأزق وتدعو إلى الترقب وانتظار الفرج الذى قد يأتى عندما تتغير هذه الظروف ، هذا اذا تغيرت فى الاتجاه الصحيح ، أم -على العكس- فإن تلك الظروف ،وفى الأوقات الراهنة لا فى مستقبل بعيد قد يأتى وقد لا يأتى ، هى نفسها التى تعجل بتقديم الحلول السليمة غير المتعارضة مع أمان الوطن وسلامته لمن يحسن قراءتها والاستفادة منها.

■

السبب الحقيقى للأزمة

انكماش مساحة العمل السياسى

وجاء الدور على دنيانا التأمينية التى فيها معاشنا

خصخصة التأمينات الاجتماعية

مصباح قطب

ترى البلد «عريانة» كما ولدتها أمها.. وتسترها بأجمل الثياب أن شئت .. وتجرسها إذا.. لكن خلينا مع الستر فهذا ما اتخذناه شعارا وطموحا.

البنك المصرى الأمريكى وميدان الصواريخ

أن تعلم أن احتياطى أموال صناديق التأمينات الاجتماعية المختلفة، والمتراكم لدى بنك الاستثمار القومى، بلغ فى ١٩٩٥/٦/٣٠ أكثر من **٥٧ مليار جنيه.**

وأن تعلم أن هذا المبلغ يفوق صافى رءوس أموال الشركات التى ستطرحها الحكومة للبيع ضمن برنامة الخصخصة، وأن بنك الاستثمار لا يملك من هذه الأموال «تعريفة» تحت يده، لأنه اقرضها بالكامل للدولة (وزارة المالية).

وأنه فى عام ١٩٩٥/٩٤ وحده حصلت الحكومة من البنك على **١٣ مليار جنيه** أغلبها أموال تأمينية تم توجيهها لتغطى ٦٢٪ من استثمارات الخطة فى هذا العام.

وأن تعلم أن صراعا يدور حول جبل الثلج المالى العائم هذا بحيث يريد طرف أن يبقيه تحت هيمنة الدولة وبيروقراطيتها كله، ويريد آخران «يحرر» الجزء الأعظم منه لتستثمره صناديق التأمين والمعاشات بنفسها، أو عبر شركات خاصة ويريد ثالث اتخاذ طريق وسط. وبالقطع وكما يبدو سيبرز طريق ثالث له إطار خاص. . إطار يحفظ للدولة هيمنتها ويدعم اتجاه القادرين إلى عمل أنظمة بديلة والانسلاخ من نظام التأمينات القومى، الذى يفترض أنه تكافلى، وقد يحتوى هذا الإطار أيضا على «تحرير» نسبة ٢٥٪ من الأموال الجديدة تستثمر بمعرفة اتحاد العمال وفى إنشاء مشاريع سكنية.

وأن تعلم أن اشتراكات المعاشات والتى بلغت ٣٥٪ من الأجر (+٥٪ من الأساس اشتراك نظام المكافأة) هى بالورقة والقلم ضعف مايجب أن يكون حسبما قال عميد تجارة القاهرة السابق **د. صلاح صدقى.** كانت رسالة دكتوراه قد أكدت عام ١٩٧٨ أن الاشتراكات يجب ألا تزيد عن ٧٪ ، لكن لجنة المناقشة ثارت يومها ، لا لاعتراضات فنية اكتوارية، ولكن لأن **«ده حايهيج الدنيا»** . وأن تعرف أن الجنيه المعاشى انخفض بمقدار ٦٢٪ فى الفترة من ٨٧/٨٦ إلى ١٩٩٣/٩٢.

برغم زيادة المعاشات بسبب التضخم. أن تعلم مافات وغيره مما سنقدمه ليس كافيا.. إذ بالإمكان أن تعرف من خلال التأمينات كل شىء عن الأساسى (تذكر عبارة الموظفين الشهيرة : أنت أساسيك كام؟) والمتغير والاستبدال وتعويض الدفعة الواحدة وتعديل بعض أحكام نظام التأمين الاجتماعى الخاص للعاملين بالبنك المصرى الأمريكى (الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى ٣٥٠٠ جنيه ولأجر المتغير ٧٠٠ جنيه) وشراء المدد

أعلن فجأة عن تشكيل لجنة فى اتحاد العمال لإعداد مشروع قانون جديد للتأمينات الاجتماعية ولأننا نعلم أن الحكومة (وزارة التأمينات) تعد هذا المشروع منذ زمن بعيد، وضمن تشريعات «تحرير» الوطن (منا) طبقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، فقد ظهر جليا أن الحكومة وهى تخشى ردود الفعل المنتظرة، خاصة فى التعديلات التى ستسهل الخروج إلى المعاش المبكر وستزيد عبء التأمين على المرض وأعباء تأمينات البطالة والمصريين فى الخارج..

الحكومة وهى تخشى ذلك، وأيضا تريد أن تتملص من البنك الدولى خاصة فيما يطلبه من مطالب تحد من هيمنة البيروقراطية السياسية والتنفيذية على أموال الغلابة (مشتركى التأمينات) أوعزت إلى الاتحاد ليعد قانونا، لتستخدمه كورقة تستر عرضها، كما فعلت على مدار ثلاثين سنة مضت وستفعل.. ومع أن الاتحاد كالحكومة «المستغطى به عريان» .

هذا الخبر فرصة لتقديم باقة من المعلومات الطازجة، والناطقة بالصوت والصورة.. عن الأحوال فى المحروسة وما آلت إليه، وعن إمكانيات للتأثير والتغيير لم يطأها اليسار بعد. وبصفة شخصية فإننى مدين للأستاذ د.**سامى نجيب**، استاذ ورئيس قسم التأمين والرياضيات بتجارة القاهرة ووكيل فرع بنى سويف للدراسات العليا والبحوث لأنه أول من نبهنى إلى خطورة هذا المرصد الفلكى.. أى **تليسكوب التأمينات** الذى يمكن به أن

النسبة بين أقل معاش وأعلى معاش ١ إلى ٢٠ وكــــانــت ١ : ٩ فـــى الســـتينيـــات

والصناديق الخاصة الجديدة (بلغ العدد نحو ٥٠٠ الآن وهى غير الصناديق البديلة إذا لاتوجب التخارج من النظام القومى وإنما تسير معه)، وضم المدد وعدد الذين حصلوا على معاشات لإنهاء الخدمة، وعدد الورثة وشرائح معاشاتهم، وقرار رئيس الوزراء بالاحتفاظ للعاملين المنقولين من قطاع الميادين المركزية واختبارات الذخيرة والصواريخ التابع لشركة هليوبوليس للصناعات الكيماوية (مصنع ٨١ الحربى) بمتوسط ما كانوا يتقاضونه من بدلات فى السنتين الأخيرتين(لم نعرف أين ذهبوا).

أن تعلم قواعد زيادة فئات دخول اشتراك أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم ، وتعرف حجم تهرب القطاع الخاص من التأمينات،وتعليمات حساب مدة الفصل لمن يعاد للخدمة من السياسيين بعد صدور قرارات العفو عنهم، وخبر إنشاء مكتب تأمينى لصندوق العاملين بالقطاع الحكومى.. وذلك بمدينة ههيا، وعنوانه عزبة العساكرة بلوك رقم ١ بالمساكن (من ياترى من أعضاء البرلمان استعمل هذا الخبر كإنجاز من نتيجة مساعيه؟).

إن تعرف الأوزان العمرية فى البد ونسبة من هم فى سن أصحاب المعاشات، بعد الستين (تدور حول ٧٪) واحتمالات المستقبل. أن تعرف أنك لو كنت فى بلد ديموقراطى حقا تنبع قوانينه من الناس لنص قانون التأمينات على أن المستفيدين من المعاش من الورثة يجب أن يكونوا فقط أولئك الذين كانوا يجلسون مع المرحوم على طبلية واحدة.. أما تفتيت المعاش حاليا والذى يورث الضغائن ويهوى بالجميع فهو عمل بيروقراطى جاء خبط عشواء وتحت ستار أخلاقى زائف اسمه البر بالأقربين .

أن ترى أن النسبة بين أقل معاش وأعلى معاش تصل إلى ١ : ٢٠، وكانت فى الستينات ١: ٩ تقريبا بصرف النظر عن معاناة الجميع لأن ، وأن الدولة حتى ١٩٧٥ كانت تضع حدا أقصى للمعاش وتترك أجر الاشتراك دون حد أقصى ليكون النظام تكافليا بحق ،و أنها بعد ذلك رفعت أجر الاشتراك وأزالت الحد الأقصى للمعاش وكأنما لتقرب التأمين القومى من نظم التأمين الخاصة.

أن تعلم أن النظم البديلة بدأت منذ ١٩٨٦ .(قبل الإصلاح كنا إصلاحيين) وهى الان ٨ صناديق لبنوك: مصر الدولى **التجارى الدولى، قناة السويس، المهندس، العربى الأفريقى، مصر إيران، المصرى الأمريكى، وشركة الاتحاد العربى للنقل البحرى وقد** بلغت حصيلة هذه الصناديق فى ١٩٩٥/٢/٣١ نحو مائة وخمسين مليون جنيه كما تؤكد تقارير بنك الاستثمار.

والمعروف أن القانون يلزمها بإيداع ٥٠٪ من أموالها فى البنك والظن أن هذه النسبة ستستقل فى القانون الجديد. أن تعرف عدد حالا استبدال المعاش وطلبات صرف منحة الزواج، وأنه رغم حكم المحكمة الدستورية بصرف ٥٠٪ كمعاش عن الأجر المتغير لمن أحيلوا إلى المعاش قبل ١٩٨٧/٧/١ شأنهم فى ذلك شأن من أحيلوا بعد هذا التاريخ.. أنه رغم هذا الحكم فإنه لن يطبق إلا على من يحال للمعاش فى سن نهاية الخدمة (الستين) ، أما قبلها بيوم واحد فلن تحصل إلا على ملاليم فى المعاش عن أجرك المتغير.

أنت تستطيع من خلال هذا العالم أن تعرف بدقة معاش الرئيس **حسنى مبارك** وأنصبة أهله فى المعاش بعد عمر طويل (الرئيس يحتل رقم ١٤ فى نظام التسجيل القومى وقد حالت الظروف دون نشر التفاصيل حين حصلت على هذه المعلومة عام ٨٩، وتم نقل الموظفة الجالسة على الكومبيوتر والتى اشتبه فى أنها سربت البيان!!)

إنه إذن عالم ذاخر ومثير وعجيب فيه **«الأبضايات»** كما فيه الأرامل واليتامى والشيوخ والمصابين والعجزة والحرافيش والمرضى والمتبطلين. فيه الفلوس وفيه القيم والصور الحيايتة.

وإليكم بعض التفاصيل الإحصائية، وأترك لكم بعدها اقتراح مشروع قانون حقيقى للتأمينات بأولويات حقيقية بديلا لما يدور الآن فى كواليس اتحاد العمال والحكومة.

الفائدة وباب النقاش

بالفطرة أدركت الحكومة أن فتح باب **الحوار حول التأمينات وأموالها عمل خطر، فمنعت عمل مؤتمرات قومية حول هذه القضية أكثر من ٢٢ عاما،** وظل الحديث عن التأمينات يدور فى غرف مغلقة، أو فى دوائر نقاش محدودة على ترابيزات اتحاد العمال. **كان الخوف الأساسى عند الحكومة هو أن تستغل المعارضة أن الفائدة على أموال التأمينات كانت حتى ١٩٨٧/٧/١ أقل من نصف سعر الفائدة السائد.** أى أن الحكومة كانت تقترض من الفقراء بفائدة ٦.٥٪ وتقترض من الأغنياء ، خلال شهادات الاستثمار (وأذون الخزانة فيما بعد) بـ ١٩٪ تفعل ذلك ولاتريد لأحد أن يتفوه بكلمة، فضلا عن أن يتعرض للهيكل التأمينى المصرى برمته والتفاوتات داخله والضغوط التسلطية من خارجه، وأوجه قصوره التى يتورط فيها أيضا عاملون وموظفون وأصحاب أعمال.

وقد حدث فى الشهر الماضى أن رفع الحظر عن الحوار حول التأمينات، فأقامت كلية التجارة بالقاهرة مؤتمرا عن **«مشاكل نظام التأمين الاجتماعى المصرى»** صحيح أن الوزيرة لم تحضر الافتتاح كما كان مقررا)أوفدت مندوبا عنها) وصحيح أن الناس لم تكن لتصدق أن الحوار سيكون حرا. وصحيح أن كبت الحوار لمدة طويلة أدى إلى تغييب وجهات النظر المتبلورة والاختيارات الأيديولوجية المحددة. صحيح ذلك كله لكن المؤتمر قدم خدمة تجلت فى كم المعلومات المثير فى الأبحاث المقدمة ولذلك فمنه، ومن حوارات خاصة، ومن نشرة فريدة يقدمها مكتب **د. سامى نجيب** ، قدمت المعلومات السابقة، وأقدم ..

* من ١٩٩٢/٧/١ أصبح سعر الفائدة على أموال التأمينات والمعاشات ١٣٪ .. ولأن سعر الفائدة التجارى قد هبط الآن

وتقاربت النسب ، فقد بدا للحكومة انه لا حرج فى أن توارب باب النقاش حول التأمينات . غير أن المناقشات فى مؤتمر تجارة القاهرة أكدت ان ٨٪ من أموال التأمينات يبلغ سعر الفائدة عليها ٦٪ ، و١٠٪ سعر فائدتها ٨٪ ،و٢٠٪ من الأموال فائدتها ٩٪ ، والباقى ١١٪ و ١٣٪ . المفاجأة المثيرة أن مندوبة بنك الاستثمار أقسمت بأغلظ الايمان ان متوسط سعر الفائدة ١١٪ ، بينما قال اثنان من كبار موظفى ادارة الحسابات الاكتوارية بوزارة التأمينات ان المتوسط ٩،٥٪.

* حتى ١٩٩٣/٦/٣٠ ، ظهر أنه ٥٧٪ من الحاصلين على المعاش بسبب التقاعد ، و٢٦٪ للوفاة، و٢٪ للاستقالة والفصل .. ومعنى هذه النسب ، فى ظل ان القوانين لا تعطى كامل المميزات إلا لمن بلغ سن التقاعد ، وأن هناك حاجة لاعادة الحسابات الاكتوارية لتوسيع نطاق الاستفادة من كامل المزايا.

ظهر أن لجنة مكونة من الاساتذة د. **رشدى حمام ،د. فتحى ابراهيم ود. كريم الضعيف و د. أحمد محرم، ود. محمود عبد الحميد** وهم من كبار خبراء الاكتواريات تعيد الآن تقييم «مزايا» التأمين المصرى لكن لم يعرف فى أي اتجاه وان كان من المقطوع به انها تبحث جعل أجر الاشتراك كتلة واحدة بعيدا عن اساسى ومتغير).

* **بلغت ديون القطاع الخاص للتأمينات (اشتراكات ومبالغ أخرى) ٣٨٩،١ جنيه) وفى المدة من ٩٠ إلى ٩١ إلى ٩٥/٩٤ ضاع على التأمينات ١٨٣،٢ مليون جنيه نتيجة عدم متابعة حالات الافلاس فى هذا القطاع ، كما ضاع عليها ٦٧١،٣ مليون جنيه فى نفس الفترة نتيجة عدم متابعة حالات انهاء النشاط** أعلن هذا **عبد الحليم القاضى** مستشار اتحاد العمال للتأمينات وتوقع أن يكون مستقبل التأمينات مظلماً فى ظل الاقتصاد الحر وآليات السوق.

لكن وجهات نظر أخرى قدرت أن جزءا من تهرب القطاع الخاص هو «تجنب» بسبب ارتفاع عبء الاشتراكات ،وبسبب رغبة العاملين فى عدم سداد اشتراكات عن أجرهم الحقيقى ، أو حتى غير الحقيقى أحيانا

هل يحقق النظام الجديد المقترح تحقيق التكافل الاجتماعى؟

.والقنبلة ان **المشتركين بالحد الادنى للاجور فى القطاع الخاص النمطى حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٤ بلغ عددهم ٧٣١ الف مواطن بنسبة ٥٢٪ من المشتركين من هذا القطاع ، كما بلغت نسبة المشتركين بالحد الادنى أيضا (هو بالمناسبة ٥٢ جنيه) من المصريين العاملين بالخارج ٤٠٪ من مشتركى هذه الفئة** .والمعنى ان معاش هؤلاء سيكون ملاليم فى زمن لا تنفع فيه المئات . أيضا فان مستحقى المعاشات (أحياء وورثة) من العاملين بالحكومة، والذين يقبضون أقل من ٥٠ جنيه تصل نسبتهم إلى ٧١٪ من مستحقى هذه الفئة . ويظهر من جداول تقارير هيئة التأمينات ان هناك من يحصل على أقل من ٣٥ جنيه(نسبتهم ٩،٢٪) ،وان **من يحصلون على أكثر من ٥٠٠ جنيه نسبتهم واحد فى الألف ويوجد ٢٦ ألف طن (وريث) يتقاضى كل منهم أقل من عشرة جنيهات شهريا كمعاش)** كما يوجد من ورثة موظفى الحكومة بضعة آلاف يتقاضى كل منهم خمسة جنيهات فأقل . ازاء هذه القسيفساء اقترح البنك الدولى ثلاث مكونات لـ «اصلاح» نظام التأمينات.

الأول: تأمين اجتماعى أساسى واجبارى تديره الحكومة ويمول من مصادر غير الايرادات العامة، ووظيفته ضمان معاش للحد الادنى اللازم للمعيشة (اقترح البنك ٧٥ جنيها للفرد) ،ويسير بنظام الموازنة السنوية ، أى بلا احتياطات كبيرة.

الثانى: نظام معاشات مهنى واجبارى يدار بمعرفة القطاع الخاص وترتبط فيه المزايا بالاشتراكات.

الثالث: نظام خاص فردى واختيارى (تكميلى) يخضع لادارة خاصة وتحت الاشراف الحكومى.

وقد رفضت السلطات المصرية هذا النظام وان كان المرء يدعو اليساريين بالذات إلى عدم اعتبار هذا الرفض بطولة، مع ضرورة قراءته قراءة نقدية، وفى ضوء أن نظم التأمينات فى دول العالم الصناعى المتقدم وهى نظم تنافسية أكثر كفاءة بالفعل وأقدر على تعبئة المدخرات الوطنية من بيروقراطية الدولة.

* عندما طرحت فكرة أن العالم المتقدم لم يعد- ومنذ الكساد العظيم -يأخذ بنظام الاحتياطات الكبيرة فى التأمينات ، على اساس ان النظام يمكن أن يمول نفسه من الاشتراكات الجديدة دائما، وان التأمينات هى المنظومة الوحيدة الغير قابلة للتصفية أو التوقف أو الالغاء وبحكم اجباريتها واستمراريتها يمكن تخفيض الاشتراكات لتقليل الاحتياطات، أو زيادة المزايا **وقيل هنا ان الاحتياطات فى التأمين القومى فى الولايات المتحدة تغطى معاشات ثلاثة شهور فقط(فى مصر تغطى معاش سنوات وسنوات)** عندما طرحت هذه الافكار لم تلق استجابة من اغلب الحاضرين وقد قدرت ان السبب ثقافى لا اقتصادى سياسى بالأصل ذلك أننا لا نرتاح الا اذا دخلنا المجال المأمون ،وعملنا فيه لزوميات لا تلزم لزيادة الامان (لاحظ كيف يضع الناس ضعف كمية حديد التسليح المطلوبة فى مبانيهم الخاصة) .ويتصور الناس ان الاحتياطات لو قلت فانهم سيصبحون عرايا فى شارع عام،وقد يأتى يوم قريب لا يجدون ما يقبضون منه معاشاتهم .

طبعا توجد اسباب اخرى لرفض مثل هذا الاقتراح بعضها «دولتى» -من رجال السلطة- وبعضها له ارتكازات اجتماعية اقتصادية مختلفة عن المنظور الليبرالى للتأمينات.

* حتى الآن فان من يخرج إلى المعاش مبكرا يقل معاشه عن الاجر الاساسى بنسبة ١٠٪، وعن المتغير بنسبة ٥٠٪ عن زميله الذى يحال إلى التقاعد فى السن . واذ تسعى الدولة لتغيير هذا الوضع (وضع سياسى كان يهدف لربط العامل بالشركة والآن الحكومة عايزة تطفّش العمال) اعلنت ان التكلفة ستتجاوز ٢ مليار جنيه . بالطبع

ظاهريا يبدو ان المالية تقدم ميزة للناس وتدفع من جيبها والواقع انها تضحح خطأ طال ، كما أنها تدفع النزر اليسير قياسا إلى الأموال الرهيبة التى اقترضتها من اصحاب الاشتراكات عبر بنك الاستثمار منذ ١٩٦٤ وحتى الآن.

* فى ٩٣ / ١٩٩٤ بلغت قيمة عمليات استبدال المعاش ١٧٧ مليون جنيه ، وهى عمليات معقدة بيروقراطيا وقليلة الجدوى لكن ليس أمام المهدودين سواها لمواجهة طوارئ حياتهم.

* حتى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٤ بلغ عدد المؤمن عليهم من الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة **(٦٢ر١٣ مليون فرد)** ومن القطاعين العام والخاص **٣٥ر٥ مليون فرد(** كل من سبقوا يشملهم القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥) ويلغ عدد المؤمن عليهم من اصحاب الأعمال ومن فى حكمهم **٠٢ر١ مليون مواطن** (قانون ١٠٨ لسنة ٧٦) والمؤمن عليهم من المصريين بالخارج **٥٦ ألف** (قانون ٥٠ لسنة ٧١) والمؤمن عليهم بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠+ الفئات الآخرى أصحاب معاش السادات وغيرها **٣٥٥ر٥ مليون مواطن** ،والجملة **٨٨٩ر١٥ مليون مواطن**،والمعنى ان اعدادا هائلة من المصريين لا زالت خارج التأمينات وقدر د. محمد المهدى محمد على أن أكثر من نصف السكان فى سن العمل غير مؤمن عليهم واعتبر د. المهدى ان سن العمل هو ١٥ سنة وقد أثبت أيضا بصفة خاصة أن نحو ٧٥٪ ممن يخضعوا لقانون ١١٢ ، قانون صغار الفلاحين والسريحة غير مؤمن عليهم وان حوالى ٦٨٪ من اصحاب الاعمال أيضا غير مؤمن عليهم.

* عدد الصناديق الخاصة فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٤ بلغ ٤٧١ صندوق، وكان العدد ٣٠٠ فى ٨٩/ ٩٠ . وخلال هذه المدة تم شطب ١٩ صندوق بمعرفة الهيئة العامة للرقابة على التأمين التى يتم تسجيل الصناديق لديها . المهم ان مصادر تمويل الصناديق فى ٩٣ / ٩٤ كانت كالتالى : ٦ر٤٠١ مليون جنيه من الاشتراكات ، و٧ر١٨٣ مليون جنيه مساهمة من جهات ، و٣٧ مليون جنيه ريع استثمار ، و٥ر٦ مليون من مصادر أخرى .وما أريد قوله ان حالة شعور بالغبن تسود فى أوساط شركات وهيئات وجهات كثيرة ، تريد أن تقيم صناديق ، أو هى اقامت بالفعل ، لكنها لا تجد مساهمات بقدر كاف ، أو لا تجد اصلاً ، من الجهات التى يعمل فيه راغبوا اقامة الصندوق .. قد يكون لأن هذه الجهات خاسرة أو مخسرة أو تم بظروف طارئة أولها طبيعة خاصة .ومثل هذا الأمر يوجب ايجاد آلية للتكافل داخل هذه الآلية (الصناديق الخاصة) بحيث لا يحرم الناس من مميزات دون اسباب جنوها. ولا ننسى ان المساهمات التى تقدمها جهات عامة هى فى الأصل مال عام مملوك لكل المصريين.

تساءل د. على محمد حسن: ماذا بعد ان تنتهى مهلة السنوات الثلاث الممنوحة للشركات المخصصة للتخلص من العمالة التى ترى أنها زائدة.. ما تأثير ذلك على نظام التأمين الاجتماعى؟ وأيضا : فى اطار الجات والشراكة مع الاتحاد الأوروبى هل هناك امكانية لخروج أموال التأمين الاجتماعى لاستثمارها فى الخارج بالمشاركة مع شركات أموال دولية؟ ما هى محاذير هذا الخروج ؟ ماذا عن وقوع المؤمن عليهم والمزايا المكفولة لهم تحت سيطرة رأس المال الدولى وعدوانيته؟ **هل البنك الدولى يستهدف بالدعوة إلى خصخصة النظام التأمينى وفصل امواله عن الدولة إلى مساعدة الفقراء من اصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ام يهدف إلى ضرب مصدر من مصادر الدخل القومى؟.**

اسئلة بلا اجابات ، لكن **د. على محمد** اقترح خصخصة نظام التأمين على اصحاب الأعمال ومن فى حكمهم والمصريون فى الخارج مثلا لأنهم غير مقتنعين بجدوى النظام القائم الاجبارى حاليا وقد انعكس هذا على اشتراكهم فيه بالحد الادنى فقط درءا للمسئولية ، فضلا عن ان هذا هو النظام الذى - يجب ان يكون فيه الاشتراك اختياريا فهذا اجدى لهم وأفضل. عند هذا الحد رفعت الاقلام .. وجفت الصحف.. والمجلات وظهرت إلى حد بعيد ملامح صورة المجتمع التأمينى ،ويبقى ان نقول : ما هو النظام المقترح هنا ليحقق الاهداف الثلاث الرئيسية لأى نظام تأمين قومى وهى :**تعويض الدخل ، تعويض الخطر، اعادة توزيع الدخول وتحقيق التكافل الاجتماعى.**

الاجابة عندكم.

ملحوظة: عنوان الموضوع مأخوذ من دعوة لخطباء مساجد الأرياف يوم الجمعة تقول: وأصلح لنا دنيانا التى فيها معاشنا



خالد محمد خالد

«إن هذه العقود التى تبرم بين المالكين والمستأجرين لتحمل بين سطورها أشنع مأساة.
فهى صكوك موت يوقعها الفلاح وهو كاره صاغر»

خالد محمد خالد كتاب «من هنا نبدأ» -عام ١٩٥٠.

ليس دفاعا عن المستأجرين .. بل حرصا على مصر



عريان نصيف

لم يكن المفكر خالد محمد خالد يتخيل- حين سطر هذه الكلمات / الموقف فى عهد الملكية وكبار ملاك الأراضى- أنه سيأتى بعد ما يقرب من النصف قرن على انتهاء ذلك العهد، وقت يصبح فيه أمل الفلاحين ينحصر فى مجرد أن تستمر عقود الايجار- أياما كان ما تحمله من صور الاستغلال- بدلا من طردهم من الأرض التى خصبت وأعطت نماءها لمصر كلها-على مدى التاريخ- بدمهم وعرقهم هم وآباؤهم وأجدادهم.

قانون الاصلاح الزراعى والعلاقة المتوازنة

كان قانون الاصلاح الزراعى المصرى (المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) شديد المرونة فيما يتعلق بقضية العلاقة الايجارية.

فلم يقم بتصفية ملكية الملاك الغائبين (الذين لا يبذلون أى جهد فى العملية الانتاجية الزراعية بأنفسهم أو بالاستثمار)، كما فعلت الكثير من الدول-مع اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية- ومنها اليابان الرأسمالية فى ظل الاحتلال الأمريكى ،ولكنه اقتصر على ضمان حق المستأجر فى البناء بالأرض، مقابل حق المالك فى الحصول على ربع ملكيته.

٦ مليون مواطن ينضمون إلى جيش البطالة

بعد تنفيذ قانون طرد المستأجرين


جمال عبد الناصر

ولم يكتف القانون بذلك، بل قرر بنصوص صريحة حق المالك فى طرد المستأجر من الأرض فى الحالات التالية:

١- تأجير المستأجر للأرض من الباطن أو التنازل عن الايجارة للغير أو مشاركته فيها (م/٣٢).

٢- الاخلال بأى التزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد (م/٣٥).

٣- التخلف عن الوفاء بالأجرة كلها أو بعضها عن السنة الزراعية بأكملها أو بأى جزء منها(م/٣٥).

٤- اذا زادت حيازة المستأجر أو ملكيته - هو وزوجته وأولاده القصر- عن خمسة أفدنة بخلاف المساحة المطلوب انهاء عقد ايجارها، فى الوقت الذى لا تزيد فيه حيازة المؤجر أو ملكيته- هو وزوجته وأولاده القصر- عن خمسة أفدنة أو عن نصف ما يحوزه المستأجر. (م/٣٥ مكرر).

ولقد ترتب على ذلك الوضع المرن- والعلاقة المتوازنة -أن حظى الريف المصرى بقدر كبير من الاستقرار النسبى ،كان له انعكاسه إيجابا ليس فقط على حياة الفلاحين والناتج الزراعى، بل وأيضا على واقع المجتمع المصرى بأسره .

التعديل كان ضرورة اجتماعية ، ولكن..

بعد مرور عشرات السنين على صدور قانون الاصلاح الزراعى-ومع كافة المتغيرات التى لحقت بالمجتمع المصرى- قامت مشاكل حقيقية جادة وحادة بين الملاك والمستأجرين تستوجب ضرورة إجراء بعض التعديلات على قانون العلاقة الايجارية.

* فالملاك -وخاصة صغارهم- يشكون من ضآلة القيمة الايجارية ،ومن حرمانهم -فعليا- من التصرف فى أرضهم بالبيع.

* والمستأجرون يعانون من تحايل الملاك على طردهم من الأرض- مصدر دخلهم الوحيد- بوسائل مختلفة يشوب أغلبها التدليس وعدم المشروعية.

وبدلا من محاولة الاستبيان الحقيقى للواقع الفلاحى والزراعى فى هذه المرحلة، وإجراء التعديلات على ضوء الموازنة بين مصالح كل من الملاك والمستأجرين من ناحية، والحرص على الانتاج الزراعى والاقتصاد القومى من ناحية أخرى، بدلا من ذلك، صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢.

ولعل أهم ما تضمنه هذا القانون ، يتمثل فيما يلى:

١- رفع القيمة الايجارية من ٧ أمثال الضريبة العقارية إلى ٢٢ مثل هذه الضريبة.

٢- إقرار حق المالك المؤجر- بارادته المنفردة- فى اخلاء المستأجر من الأرض، اعتبارا من العام الزراعى ٩٦ / ١٩٩٧.

ومع معاناة المستأجرين- وتحفظاتنا -على رفع القيمة الايجارية بهذه الصورة الكبيرة والمباغتة، وخاصة مع اقتران ذلك بالارتفاع الرهيب والمتوالى لقيمة مستلزمات الانتاج الزراعى وفقاً لسياسات ما يسمى بتحرير الزراعة ورفع الدعم عن هذه المستلزمات وتركها-بالكامل- للتحكم الشرس من قبل آليات السوق السوداء ، بعد التصفية -الفعلية- لدور حركة التعاون الزراعى، إلا أن الخطر الكبير إنما يتمثل فى إقرار طرد المستأجرين من الأرض، بكل ما يعنيه من اهدار لحياة المستأجرين ،ومن مخاطر مستقبلية على صغار الملاك،ومن تدهور متوقع للانتاج الزراعى والدخل القومى.

أولا: بالنسبة للمستأجرين

وفقا للأرقام المستقاة من مصادر الاحصاء الرسمية،والواردة بمشروع الحزب الوطنى الحاكم لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية، والمنشور بملحق مجلة«الأهرام الاقتصادى» فى ٢٤ فبراير ١٩٨٦.

يتبين ما يلى:

ومع مراعاة أنه فى خلال العشر سنوات الأخيرة:

-زاد عدد العقود والمستأجرين ، بفعل عامل الوراثة لكل من الملاك والمستأجرين.

-فقدت الأرض الزراعية- وفق الاحصاءات الرسمية- ما بين ٦٠٠ - ٧٥٠ ألف فدان، بالتجريف والبناء.

- أصبح المستأجر- بعد انتشار البطالة وعدم تعيين الخريجين -يعول من قيمة العملية الايجارية ، أربعة افراد على الأقل.

فإنه يجب أن ندرك جيدا، أنه من خلال نفاذ هذا القانون ، سوف يقذف بأكثر من ٦ مليون مواطن منتج- يزرعون حوالى ٣٣٪ من الأرض الزراعية المصرية -إلى الظلام، حيث أنهم -بخلاف الأغلبية الساحقة من الملاك- ليس لهم أى مهنة أخرى سوى الزراعة ولا يملكون أى دخل سوى من عملهم بها، بما سيزيد -بنسبة هائلة من تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليس فى الريف فحسب، بل فى مصر كلها .

ثانيا: بالنسبة لصغار الملاك

اذا كان قانون طرد المستأجرين «يتمسح»

بصغار الملاك الزراعيين ، ويجعل من الحرص على مصالحهم المهدرة مبررا لعملية الطرد ، فان الواقع -الاحصائى والاجتماعى- يكذب هذه المقولات، بل يؤكد أن هذا القانون-فى جوهره- يضر بالمصالح الحقيقية لصغار الملاك.

فوفقا لآخر الاحصاءات المتاحة ، يتبين ما يلى:

- جملة الملاك الزراعيين فى مصر حوالى ٣ مليون ، ٣٩١ ألف مالك.

-عدد صغار الملاك (٥ أفدنة فأقل) منهم ، يبلغ ٣ مليون ، ٢٢ ألف مالك.

-نسبة من يؤجرون أرضهم من صغار الملاك تترواح وفق الاحصاءات المتباينة - بين ٦٪ -٧٨٪ ، من جملتهم.

- نسبة من لا يستطيعون من صغار الملاك المؤجرين لأرضهم، زراعتها بأنفسهم أو بالاستثمار ، أكثر من ٩٥٪ (وفقا لدراسات ميدانية تم القيام بها فى العديد من القرى سواء بوجه بحرى أو الصعيد).

.. ومعنى ذلك

أن هذا القانون ، وان كان بالرؤية السحطية -وعلى المدى القريب - يمكّن صغار الملاك- بعد طرد المستأجرين -من التصرف فى أرضهم والمزيد من التكسب منها، إلا أن واقع الأمر على خلاف ذلك.

* فالغالبية الساحقة منهم- كما سبق- لا يمكنهم زراعة أرضهم بيدهم أو باستغلالها رأسماليا ، لامتهانهم لأعمال أخرى، ولاقامة أكثرهم خارج القرى ، بالاضافة إلى الارتفاع الكبير فى نفقات الانتاج الزراعى.

* والمضاربة الحالية على سعر الأرض الزراعية- اغراء لهؤلاء الملاك لبيع أرضهم الخالية من المستأجرين انما هى عملية مؤقتة تم تمريرها بذكاء خبيث تمهيدا لصدور القانون - ثم نفاذه - وتنسحب بعد ذلك الأرقام الفلكية التى وصل إليها سعر الأرض ، لتعود -وفق القواعد الاقتصادية إلى معدلاتها الطبيعية ، إن لم تنخفض عنها.

.. ولا يملك المالك الصغير ، حيال هذه الأوضاع شديدة التركيب سوى بيع الأرض وبسعر منخفض خاسرا بذلك موردا للدخل كان يساعده على مواجهة أعباء الحياة.

ثالثا: بالنسبة للانتاج الزراعى والاقتصاد القومى

عندما تصبح الأرض الزراعية خالية من المستأجرين -وفق هذا القانون- وبعد أن ينخفض سعرها- كما سبق- سيتم شراؤها وتجميعها لحساب الشركات الاستثمارية الكبيرة، التى لن تراعى -بطبيعة الحال- زراعتها بالمحاصيل التقليدية والاستراتيجية الضرورية لغذاء الشعب أو اللازمة للصناعات الوطنية، ولكن سيتم استثمارها بالمحاصيل التصديرية وغير التقليدية ذات الربحية الأعلى ، بما سيضاعف من حجم الفجوة الغذائية ، بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر على الأمن القومى المصرى ،اقتصاديا وسياسيا أيضا.

.. والحل موجود

طالما أن القضية -كما تبين- ليست قضية انحياز لفئة المستأجرين فى مواجهة الملاك الزراعيين،وليست أيضا قضية مواجهة من المعارضة للسياسات الحكومية، ولكنها -بالأساس- قضية وطنية تمس فى الجوهر مصالح الوطن والمجتمع ،. فاننا : *نأمل -ونثق- فى أن المؤسسات الفلاحية(كالاتحاد التعاونى الزراعى ،واتحاد الفلاحين) وكذلك قوى اليسار(التجمع والناصريين والشيوعيين) ، سوف يكثفون من حركتهم السياسية والجماهيرية والبرلمانية والاعلامية ، لايقاف هذه الكارثة المحدقة.

* ونأمل -ونثق- أيضا فى أن كافة القوى والمؤسسات والشخصيات الحريصة على مستقبل مصر وأمنها الاقتصادى والسياسى -أيا كان تباين رؤاهم الفكرية أو انتماءاتهم السياسية والحزبية أو معارضتهم أو تأييدهم للحكم- سوف يحولون دون أن تتحول هذه المخاطر ، إلي واقع اجتماعى مظلم.

* والحل -البديل- قابل للتحقيق بسهولة ، وهو:

انشاء صندوق حكومى ، يقوم -حال رغبة المالك فى بيع أرضه المؤجرة - باقراض المستأجر بقيمتها، بما يمكنه من شرائها ، على أن يقوم- هو أو ورثته بسداد قيمة هذا القرض على أقساط طويلة الأجل، وبفوائد ميسرة.

إن هذا الحل/ البديل ، ليس كفيلا فقط بتجنيب المستأجرين وصغار الملاك والناتج الزراعى المخاطر التى سبق ايضاحها ، ولكنه كفيل أيضا بتقديم فوائد محققة لكل الأطراف:

* فالمستأجر -وفقا لهذا الاقتراح -ليس فقط لن يطرد من الأرض،ولكنه أيضا سيصبح مالكا.

* والمالك سيتمكن -دون أى عوائق- من بيع المساحة المؤجرة التى يرغب فى التصرف فيها وبسعر السوق.

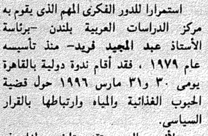
* والمال العام- من خلال هذا الصندوق -سوف يتزايد ،بفوائد القروض وبدورة رأس المال.

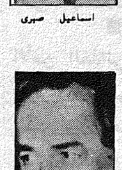
ولعلنا جميعا- فى الشهور القليلة الباقية -نكون قادرين على تجنيب فلاحى مصر ومجتمعها كله من الترديات المتوقعة فى الوقت الذى لم نعد فيه نستطيع تحمل المزيد من المعاناة.

الايجار	المساحة المؤجرة	النسبة للمساحة المنزرعة	عدد العقود
النقدى	١٣٣و٤٦٩ر١ فدان	٢٤و٠٤٪	١و١٨٨و٧٣٣ عقدا
المزارعة	٩٦٦و٢٧٤ فدان	٤ر٤٩٪	١٠٩و٢١١ عقدا
الجملة	٩٩.ر٧٤٤ر١ فدان	٢٨ر٥٣ ٪	١و٢٩٧ر٩٤٤ عقدا


عصمت عبد المجيد


عبد المجيد فريد


اسماعيل صبرى


جيرمان دنيس


يوسف والى

عبد السلام جمعه

هوامش على ندوة :

الحبوب والماء.. والقرار السياسى

استمرارا للدور الفكرى المهم الذى يقوم به مركز الدراسات العربية بلندن -برئاسة الأستاذ **عبد المجيد فريد**- منذ تأسيسه عام ١٩٧٩ ، فقد أقام ندوة دولية بالقاهرة يومى ٣٠ و٣١ مارس ١٩٩٦ حول قضية الحبوب الغذائية والمياه وارتباطها بالقرار السياسى.

ولأنه من العسير تقديم تلخيص لمثل هذه الندوة المهمة، فستكتفى **«اليسار»** بعرض بعض ملامحها وتوجهاتها الرئيسية.

أولا: أهمية هذه الندوة:

١- من حيث التوقيت: مع الاعداد للمؤتمر الدولى الخاص **«بتأمين الغذاء للجميع»** المقرر عقده فى مدينة روما فى شهر نوفمبر من هذا العام ، فكان من المهم عقد مثل هذه الندوة، أملا فى الوصول- من خلالها- إلى توجه عربى مشترك قبل المؤتمر.

٢- من حيث الأوراق المقدمة: فقد تضمنت رؤى علمية واقتصادية لقيادات نظرية وتنفيذية - محلية واقليمية ودولية- على أعلى المستويات فى هذا المجال.

٣- تقديم دراسات حالة- فى قضايا المياه والحبوب وارتباطهما بالقرار السياسى- من أربع دول عربية : مصر، سوريا، المغرب، والسعودية.

٤- حرص المركز على دعوة وحضور عدد كبير من الخبراء -نظريا وتطبيقيا- فى هذا الموضوع من مصر وكافة الأقطار العربية والدول الخارجية.

ثانيا:- رؤى مختلفة لقضايا مهمة:

* الفجوة الغذائية

* فى الوقت الذى يرى فيه السيد **جيرمان دنيس**- المدير التنفيذى لمجلس الحبوب الدولى- فى الورقة المقدمة منه فى الندوة، أن هنالك ثلاثة عوامل كفيلة بالحل الجذرى لمشكلة الأمن الغذائى للدول النامية، هى :

١- تدبير العملات الأجنبية الكافية لشراء ما نحتاجه من الغذاء.

٢- العمل على أن نتمكن من التعامل بالأسعار العالمية.

٣- إعطاء أولوية لزيادة المخزون من الحبوب.

* فالدكتور عبد السلام جمعه- المشرف

على برنامج تنمية القمح بمصر- ينتقد هذه الرؤية للدكتور دنيس ، من المنطلقات التالية:

١- إن هذا التوجه يعنى تكريس الاعتماد على الخارج.

٢- تجاهل هذه الرؤية لواقع أن سوق الحبوب الدولى- وخاصة القمح- لا يتحدد وفق تدبير العملات الأجنبية، بقدر ما تتحكم فيه الاهداف السياسية التى تبتغيها الدول البائعة من الأخرى المشترية.

٣- على الدول النامية- بدلا من ذلك- توجيه اهتمامها لزيادة القدرة الوطنية على إحداث تنمية زراعية تؤدى إلى زيادة إنتاج الحبوب وخفض الواردات منها.

* تجارة المياه

* البروفيسير أنتونى آلن- استاذ ورئيس مجموعة المياه بجامعة لندن، يذكر - بانتقاد- فى ورقته العلمية / السياسية أن «مستخدمى المياه والمسئولين عن إدارتها فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة- لم يستوعبوا بعد القيمة الاقتصادية للمياه، فلا توجد نظم أو مؤسسات تقدر فيها قيمة المياه بالنسبة للمستهلك وخاصة فى مجال الزراعة الذى يعتبر أكثر القطاعات استخداما للمياه ، وأن هناك عددا قليلا جدا من اسواق المياه فى هذه المنطقة.

* بينما يقرر د. **اسماعيل الروبى**- الخبير المصرى فى المياه والمستشار بهيئة الأمم المتحدة- فى مداخلته على هذا الرأى:«لقد تسللت إلى لغتنا المائية فى المنطقة العربية فى السنوات الأخيرة تعبيرات دخيلة علينا وتحمل توجهات ضارة بنا، مثل«تجارة المياه، خصخصة المياه، تسعير المياه.. الخ»«فالمياه من عند الله ولجميع أبناء الوطن ،وليست للبيع فى السوق الداخلى لمن يملك ثمنها . بالاضافة إلى أن هذا التوجه- بالتقييم الاقتصادى للمياه وقيام اسواق لها- قد يكون مستهدفا- كما يلاحظ من الالحاح على ذلك فى الكثير من البحوث والدرسات والتحركات الواردة من احدى الدول الكبرى -إلى التجارة الدولية للمياه بما فى ذلك تحكم دول المنبع للأنهار فى مياهها».

ثالثا: كلمات .. ذات دلالة:

* «الأمن الغذائى والمائى العربى محور رئيسى للأمن القومى العربى، بما يفترض معه ضرورة الموقف العربى المشترك ، مهما كانت الخلافات العربية / العربية ، سواء بالنسبة لوضع سياسات الاعتماد على الذات فى توفير الغذاء درءاً لمخاطر استخدام الغذاء كأداة لممارسة الضغوط السياسية أو الاقتصادية ، أو بالنسبة لتمسكنا بحقنا المائى -المتفق مع قواعد القانون الدولى ومقررات هلسنكى -فى مواجهة خطة الاستيلاء على مصادر المياه».

- من كلمة د. **عصمت عبد المجيد**- الأمين العام لجامعة الدول العربية

د. عبد السلام جمعة ينتقد رؤيــة مجلــس الحبوب الدولى لمشكلة الأمــن الغـــذائـــى فـــى البــــلاد النامية

■

الأمن الغذائى والمائى محــور رئيسى للأمــن القـــومى برغــم كـــل الخــلافـــات العربيـــة

* «إن التطور الكبير فى الانتاج الزراعى فى مصر، فى الخمس عشرة سنة الأخيرة ، يرجع -بعد الله سبحانه وتعالى-إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى تتعامل مع مصر كدولة «توأم» لها ، بخلاف تعاملها مع باقى الدول، سواء بتقديم المعونة الأمريكية المباشرة بالمليارات و أو بتقديم أرقى تكنولوجيا متقدمة للزراعة المصرية ، وكانت النتيجة هى المعجزة التى حدثت فى الانتاج الزراعى فى مصر».

- من كلمة د. **يوسف والى** -نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الزراعة

* « إن أكثر من ٤٤٪ من جملة الاحتياجات الغذائية من القمح، ونحو ٢٩٪ من جملة احتياجات الأرز، وحوالى ٤٣٪ من جملة الاحتياجات الغذائية من الحبوب الخشنة الأخرى ، رهن بما يحدث فى السوق الدولية للحبوب ، الأمر الذى يمثل مهددا اقتصاديا خطيرا فضلا عن كونه مهددا أمنيا، لتركز تجارة الصادرات فى عدد من الدول المتقدمة اقتصاديا والقادرة على استخدام تجارة الحبوب -وبخاصة القمح- كأحد عناصر الضغط السياسى عندما تقتضى مصالحها ذلك».

-من ورقة د.**محمد حمدى سالم** -المستشار الاقتصادى لوزارة التموين المصرية.

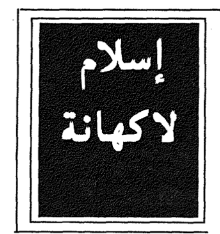
* «الموضوع الرئيسى الذى يشغل وسائل الاعلام الآن ، هو التكامل الشرق أوسطى والذى يشمل إيران واسرائيل وتركيا ويستبعد السودان الذى كان مرشحا ذات يوم لأن يكون سلة الغلال للعرب. غير أن ما يبعث على القلق بوجه خاص هو حقيقة انه ليس باستطاعة بلد عربى واحد أن يحقق بمفرده أمنا غذائيا حقيقياً، على حين أن هذا الهدف يمكن بلوغه اذا ما تصدى أعضاء جامعة الدول العربية معا لهذه المهمة».

-من ورقة د. **اسماعيل صبرى عبد الله**- رئيس منتدى العالم الثالث.

*« إن المحور الرئيسى الذى يجب ألا يغيب عنا فى مصر- ونحن بصدد وضع الأسس التى تمكننا من تقليل فجوة الحبوب ، وخاصة القمح- هو العنصر البشرى .. الفلاح المنتج، بما يعنيه ذلك من:

- دعم الحركة التعاونية الزراعية بما يمكنها من حماية الفلاح من شراسة آليات السوق التى تتحكم فى العملية الانتاجية الزراعية فى كل مراحلها.
- خلق آليات قانونية ومصرفية قادرة على الموازنة بين حصول الملاك على ريع الأرض- رغم غيابهم عن الانتاج- وتمكينهم من التصرف فى أرضهم، وبين حق المستأجرين المنتجين فى الاستمرار فى الأرض.
- الرعاية الاجتماعية- الحقيقية والجادة- للفلاحين .. صحيا وتعليميا وتموينيا وضريبيا وثقافياً».

- من مداخلة عريان نصيف- مستشار اتحاد الفلاحين المصريين.



الهرولة نحو الثيوقراطية

خليل عبد الكريم

باديء ذي بدء نعني بالثيوقراطية : الحكم الذى تكون فيه مقاليد السلطة والقوة بيد رجال الدين الذين يحكمون بالحق الآلهي المقدس بادعاء أن روح القدس قد حل فيهم وان المرجعية الاولى والاخيرة إليهم وحدهم لانهم دون سواهم يعبرون عن إرادة الله .

كانت مصر حتى قرابة عقدين من الزمان مضيا تعيش مجتمعا مدنيا أو قديبا منه، كان للدين فيه مكان محسوب بدقة ،كانت لأصحاب العمائم البيض والسود على السواء وضعية معينة لدى القاعدة العريضة تصورها الامثال الشعبية وتظهر فى خيال الظل والاراجوز والمسرحيات والافلام.

ومن دلائل مدنية ذلك المجتمع ان ماكان يهزه هو موت زعيم سياسى (مصطفى كامل/ محمد فريد/ سعد زغلول/ مصطفى النحاس/ جمال عبد الناصر) أو مفكر أو أديب أو شاعر (حافظ/ شوقى/المنفلوطى/ العقاد/ طه حسين/بيرم التونسى) أو فنان (سيد درويش/ نجيب الريحانى/ يوسف وهبى/ اسماعيل ياسين/ أم كلثوم/ عبد الوهاب/ عبد الحليم).

ولكن وفاة الشيخ جاد الحق - رئيس شئون التقديس - السابق الى رحمة الله فى منتصف مارس الماضى كانت مؤشرا صارخا لا يخفى عن عين المراقب يثبت أن تغيرا خطيرا حدث فى المجتمع المصرى.

فقد بادر رئيس الجمهورية باصدار بيان عدد فيه مناقب الفقيد وصور قدره لديه ،تحدث فيه عن المرجعية التى يمثلها، ولم يكتف بذلك بل أناب ناظر نظاره ليغدو مقدم المشيعين لجنازة الشيخ ومعه الوزراء والمحافظون والضباط العظام والمديرون والمستشارون والمتنفذون والسفراء والعمداء والنقباء....

وفى المساء سارع هؤلاء بكامل بهائهم وأبهتهم الى السرادق الباذخ الذى استحل الجامع العتيق أن يقيمه على حساب دافع الضرائب المسحوق فى حين أن تركة الشيخ لا تقل عن مليون جنيه!!!.أ.ه) لتقديم "فروض" العزاء لأصحاب العمائم البيضاء الذين فطنوا الى مغزى هذه (المظاهرة)فقابلوهم بقدر واضح من الشموخ والاستعلاء والقلاطة (فى المعجم الوسيط: القليط الأدرة وهى الخصية المنتفخة.أ.ه.) وانتهزوا الفرصة فاخذوا يدلقون سيلا من البيانات والتصريحات التى تشيد بالشيخ ومقصود بداهة : الرمز الذى كانه.

ولم يترك أصحاب العمائم السوداء - وهم لا ينقصهم الدهو ولا تعوزهم الفطانة - المناسبة تمر دون أن يكون لهم نصيب فيها فهم والأولون يقتسمون "كعكة المقدس" فجاملوا إخوانهم ان بالحضور أو بالكلام المنمق المعسول ومن الطريف أن فرعى العمة السوداء (الاستقامى والاحتجاجى) تسابقا فى هذا المضمار!!!.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد اذ أخذ عدد ممن يسمونهم (مفكرين) (ومنهم من ركب الموجة الاسلاموية خلال هذين العقدين.أ.ه.) يدبج المقالات ويكتب العواميد والمربعات والمخمسات ويلوكون الاحاديث والحوارات... فى غالبية الصحف قومية أو حزبية أو مجهولة الهوية لا ندرى من يمولها ؟ يبرزون صفات الشيخ ومواهبه ومواقفه (مثل موقفه البطولى من مؤتمر بكين بخصوص حقوق النسوان.!!!

ومن نافلة القول أن نذكر أن هذه الكتابات تحمل معنى معلنا وصريحا هو إعلاء قيمة الفكر الذى يمثله الشيخ غفر الله لنا وله ،أنه شغل أو يجب أن يشغل مساحة وسيعة من فضاء مصر المحروسة، بل يتعين أن يهيمن عليه كله، ومن المدهش أن يجئ على رأس هذه الجوقة وزيران سابقان أحدهما ل "الإعلام" والآخر ل "الثقافة" - اى والله الإعلام والثقافة معا!!!

ورغم أن ما سردناه حتى الآن من مفردات لائحة أحداث مابعد وفاة الشيخ مهول ويدير الرأس فقد وقع ما يوازيه فى الفداحة.

ففى الايام التالية تسابقت الوزارات والجامعات والكليات والمعاهد والشركات والغرف التجارية والمؤسسات والأيئات (فى القاموس المحيط: الأيأة هى الهيئة معنا وزناً. أ.ه)والبنوك والنوادى الرياضية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات العلمية والمكاتب الهندسية والمقاولون ومكاتب التصميمات الاستشارية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ونادى قضاة مصر وهيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف والجهاز المركزى للمحاسبات والاتحاد العام لنقابات مصر والمجالس التشريعية والمجالس الشعبية ،المحلية والقروية...الخ تبارت فى نشر تعازيها فى الصحف حتى ان جريدة الأهرام يوم ١٨ مارس ١٩٩٦ ضاعفت صفحات الوفيات وهو مالم يحدث منذ سنوات.

هؤلاء جميعهم مدنيون لا صلة لهم ب (المقدس) لا عن قرب ولا عن بعد، ومعلوم أن الشخص طبيعيا كان أو معنويا لا يعزى الا في من يراه أثيرا لديه أو ذى مكانة مرموقة.

والشيخ جاد الحق - رحمه الله - لم يكن من شيوخ الأزهر اللوامع مثل مصطفى عبد الرازق أو محمود شلتوت طيب الله ثراهما - ولم يخلف انتاجا علميا رصينا أو قيما اذن لابد أن غياب (رأس شئون التقديس)شكل لدى هؤلاء المرزئين (بكسر الزاى والمرزئة عكس التهنئة.أ.ه) ان فى لا شعورهم أو فى شعورهم كارثة قومية حركت وجدانهم ودفعتهم دفعا الى هذه التصرفات، الأمر الذى يقطع بحدوث (تغير اجتماعى) تعمقت جذوره مما ينبئ ان المجتمع المصرى يهرول نحو الثيوقراطية.



حكايات عن المدارس والتعليم

د. أحمد محمد صالح

الحكاية الأولى



آه .. لو عرف الزعيم

عندما حان وقت دخول أطفالى المدارس ، قررت عدم إدخالهم مدارس الحكومة حتى لا تزداد كثافة الفصول وإتاحة الفرصة لغيرى طالما أنا قادر على مصاريف المدارس الخاصة،ولكى أرد أيضا للبلد تكاليف تعليمى المجانى. وقد يعتبرها البعض سذاجة منى أو يعتبرها آخرون التزاماً زائداً.وحتى لا تعتقدوا اننى ادعى ذلك لحرصى على مدارس اللغات، فقد حرصت أيضا على عدم إدخال أولادى مدارس اللغات لإيمانى الشديد أن التعليم فيها ينتج مواطنين مهمشين لا ينتمون للمجتمع المصرى ولا ينتمون للمجتمع الذى تعلموا لغته. لذلك سعيت وبحثت عن مدارس خاصة عربية فيها اللغة الأجنبية مادة اضافية، على ألا يكون لها طابع المستغل للدين تحت شعار المدارس الاسلامية التى تخرج بذور التطرف.

كانت فرص الاختيار أمامى قليلة للغاية . فمع انتشار مدارس اللغات والمدارس الإسلامية الإرهابية الخليجية، لم يتبق أمامى غير عدد محدود للغاية من المدارس الخاصة تلتزم بمنهج الوزارة، ورغم التحفظات العديدة عليه، فقد أخترت أشهرها ذات ماض عريق واسمها مرتبط بأسم الزعيم **جمال عبد الناصر** وصاحبتها من بقايا أسرة الزعيم ، وكانت المفاجأة أن المدرسة مقسومة مدرستين لهما نفس الاسم إحداهما مصرية المنهج وأخرى لغات يدخل فيها أولاد الاسر الدبلوماسية فى الاسكندرية ومدرسوها أجانب. والمشكلة فى **أن المدرستين لهما نفس المدخل ونفس المدير ونفس الادارة لكن المبانى والنظافة والملاعب وجميع التسهيلات التعليمية وكل شئ لصالح مدرسة اللغات.** ورغم أن المدرستين تحت سور واحد فلا يستطيع اطفالى دخول دورة مياه المدرسة الأجنبية النظيفة أو استعمال ملاعبها.

وسألنى ابنى لماذا لم التحق بمدرسة اللغات فهى أنظف وأجمل وأوسع؟!.

ولم أستطع ان أجيب عليه ، ولكنى متأكد أن أطفالى أصبحوا يعتقدون ان كل شئ مرتبط باللغة الأجنبية والأجانب نظيف وجميل وكل شئ يرتبط ببلدهم ولغة بلدهم قذر ومهمل وقبيح،والعجيب أن المدرسة تستقبلك بصورة الزعيم وتمثال له.

آه .. لو عرف الزعيم أن المدرسة التى ارتبطت باسمه وأسرته تنمى عدم الانتماء للبلد وتشجع الاتجاهات الإيجابية لكل ما هو أجنبى ،والاتجاهات السلبية لكل ما هو وطنى ،ويكفى انهم لا يحيون علم وطنهم فى الصباح ،وحمدت الله كثيرا على ذلك لأن العلم اليتيم المرفوع على المدرسة قد تآكل بفعل الإهمال وعوامل الطبيعة والزمن الذى استغنى فيه الوطن عن علم يمثله.

الحكاية الثانية

ختان العقول

كانت لى تجربة مع إحدى المدارس التى تدعى الاسلام أو إحدى المدارس المتأسلمة التى تمارس ختان العقول ،والتى لم أفهم ابعادها الا حينما قابلت مدير احدى المدارس الخاصة فى الاسكندرية بجوار منزلى ويقال عنها انها مدرسة إسلامية. وفى مكتب المدير لاحظت أنه طويل الذقن مكفهر الوجه وجميع المدرسات محجبات .واعتذر الرجل بعدم قبول أطفالى بحجة ضيق الاماكن وإمكانية توفيرها فى المستقبل وحدد موعداً لاحقاً. واستنتجت من كلامه أنه كان فى السعودية وما زال يزورها .وفى الموعد المحدد طلبت إدارة المدرسة مقابلة الأم لترى مدى تحجبها ويمكن يشقوا قلبها لكى يقيسوا مدى إسلامها . وعرفت ان المدرسة تلزم المدرسات والتليمذات بالحجاب بل تلزم كل ما هو انثى،وانها لا تلتزم **بمنهج الوزارة فلا تدرس الموسيقى لانها حرام والرسم له حدود والاغانى حرام الخ تلك** القائمة اياها التى تعودنا عليها من الاخوان وجماعات الارهاب وتجار الدين. وهى تهتم بتدريس عدة مقررات دينية مثل القرآن

والتوحيد والاحاديث التى **تعتمد على المضمون التعليمى السعودى** فأخذت طريق السلامة وادخلت اولادى مدرسة أخرى.

نسيت هذا الموضوع إلى أن جاء صباح يوم ولاحظت أن هناك تجمعاً من الرجال الملتحين والنساء المنقبات والمحجبات حول المدرسة إياها،ورجال الأمن من بعيد يرقبون الموقف ، فسألت عن السبب قالت احداهن بالنص «**شوفت الدولة المصرية عايزة ترفع الحجاب عن الستات ده حكومة كافرة وبلد كافر**».وقال رجل ملتحى «**الحكومة عاوزه تأخذ المدرسة من صاحبها ونحن أولياء الأمور سوف نمنع ذلك**» ودفعنى حب الاستطلاع إلى دخول المدرسة وجدت صاحبها منفوخ الريش واقف وسط أولياء الأمور الجالسين على أرض الحوش كأنهم فى مسجد. الرجال فى الأمام والنساء فى الخلف واقف يخطب فيهم ويشحنهم ويعلمهم أن الوزارة سوف ترسل إدارة جديدة للمدرسة وأن هناك قضية مرفوعة من المدرسة على الوزارة وان ده حرام وده حلال... الخ الكلام المنتشر الآن.

وانسحبت فى هدوء أفكر فى مظاهرة الجهل هذه ولماذا لم تتحرك الدولة إلا أخيرا وكيف تم ختان عقول هذا المجتمع. **وانه اذا كان ختان البنات هو اعتداء سافر على أدمية البنات وحقوقهن الانسانية فى حياة طبيعية تحت مزاعم العفة والتقاليد والعادات، فختان العقول هو تغييبها عن الوعى وتعطيلها وتجميدها تحت مزاعم دينية**، واذا كان التعليم هو عمليات تغيير معارف واتجاهات وسلوك الافراد فان المسئولية الأولى للمؤسسات التعليمية هى إعداد وتهيئة العقول لمواجهة المتغيرات المتلاحقة والمستجدات الحياتية.

وتحت إطار الإزدواجية فى النظام التعليمى المصرى تتم يوميا عمليات ختان العقول لتلاميذ وطلاب مصر، فالنظام التعليمى المصرى يعانى من انواع **مختلفة من الازدواجية خاصة بين التعليم الدينى والمدنى والتعليم الحكومى والخاص الذى يعانى داخله من ازدواجية بين التعليم الاجنبى والدينى**. بل هناك التعليم حسب الطلب، وكلنا نسمع ونقرأ شعارات المدارس الخاصة كمبيوتر+ قرآن+ لغة أجنبية+ فروسية+ وسباحة. مع انتشار الإسلام المغلوط المستورد من ثقافات أخرى مجاورة لنا من الدول الخليجية التى تهاجر إليها ملايين العمالة المصرية ،انتشرت فى مصر المدارس الإسلامية الخاصة التى ترفع الشعارات الدينية وتسمت بأسماء إسلامية واشترطت فى هيئة تدريسها والأمهات والتلميذات الحجاب،واقبلت على تلك المدارس أسر الطبقة المتوسطة العائدة من بلاد البترول التى تختبئ وراء شعارات الاسلام هو الحل . **وفى المقابل مدارس ترفع شعارات قبطية وتسمت بأسماء مسيحية وتحقق أهداف دينية**، وأخرى ترفع **شعارات غربية** وتسمت بأسماء غربية وأقبلت عليها الفئات الطفيلية التى جمعت ثروات هائلة وتحاول الضغط وتوجيه السياسات التعليمية ،ولعل هذا الطوفان من المعاهد الجامعية التى تعلن عنه الصحف فى أول كل عام دراسى ترجمة لتلك المقولة . طبعا اختلاف الشعارات والمسميات والأهداف ينعكس فى اختلاف المضمون التعليمى والتكوين الثقافى للطلاب وأيضا فى المصروفات ،وهذه المدارس تنتج مواطنين يختلفون فى المعايير السلوكية ولا تنجح فى تكوين المواطنة أو بناء نسق معرفى وقيمى يتفاعل تحته أبناء الوطن الواحد. لذلك لابد من طرح مشروع حضارى يلتف حوله الجميع ويلتزم به النظام التعليمى لكى يخلق نسيجاً وطنياً واحداً.

الحكاية الثالثة

سيمفونية الشتائم

من سوء حظك أن تكون أحد سكان منطقة تنتشر فيها المدارس الحكومية، خاصة إذا كانت مدارس للبنين الذين يأتون قبل الدخول بساعة لكى يلعبوا الكرة الشراب ويتكرر نفس الموضوع فى الخروج، والمصيبة اذا كانت المدارس فترتين حيث تلتحم مجاميع الدخول بمجاميع الخروج، وقتها سوف تتحسر على البراعم التى تربيها المدارس، لأنك مطالب يوميا أن تسمعهم وهم يعزفون سيمفونية من الشتائم ذات الوزن الثقيل تتناول الأم والأب كلام سوقة وتربية شوارع، ومطالب أيضا أن تشاهد يوميا المعارك والخناقات التى تتم بالمطاوى والسلاسل واحيانا تصل إلى السيوف. واذا كانت مدارس بنات ترى العجب.. الحجاب على الاسترتش وملامح الفقر وشلل الصبيان المنتظرين خروجهن. وإذا فكرت فى اعدادهن الكبيرة وان كل تلميذة منهن سوف تتزوج وتلد طفلاً واحداً فقط، وقتها تقلق على مستقبل مصر الولادة التى سوف تنفجر وتنفجر بالسكان، لأن القاعدة العريضة من المصريين فى الريف وعشوائيات المدن تعلن عصيانها المدنى على الحكومة بزيادة النسل.

رأيت من واجبى الذهاب إلى مدير المدرسة لكى أوضح له أن المدرسة فى أى حى هى مصدر شعاع للحضارة من خلال تلاميذها ودورها فى خدمة البيئة المحيطة وينعكس ذلك فى سلوكيات التلاميذ من احترام حرمة الشارع والمساكن والمساحات الخضراء التى بذلنا فيها الجهد كسكان للمنطقة، وتم تخريبها بيد تلاميذ المدارس. وأوضحت للمدير أن التعليم ليس الحصول على شهادة بل هو تغيير فى المعرفة ثم فى الاتجاهات ثم يتبعه تغيير فى السلوك، فنظر لى مدير المدرسة ببلاهة واستخفاف وقال لى : اسمع يا حضرت أنا ملتزم بتعاليم الوزارة وليس لى دخل بأى تلميذ خارج سور المدرسة، واكتشفت أن المدير مثل تلاميذه تماما، وأن المدرسة ليس

فيها شجرة خضراء أو أى شئ أخضر رغم أنها من المدارس الجديدة التى بنيت بعد الزلازل،وأصبحت مدارس تخرج بذور وتقاوى مواطنين يتصفون بالسوقية والجهل والبلطجة والقبح فى السلوك، وذهبت إلى قسم الشرطة لعمل محضر لمدير المدرسة بتهمة تلوث البيئة بميكروفون المدرسة وشتائم تلاميذه وتخريبهم لكل ما هو أخضر تعب سكان المنطقة فى زراعته ،وازعاجاتهم المستمرة باللعب فى الشوارع المحيطة بالمدرسة وإقامة مباريات تنتهى بالخناقات والمطاوى وتلويث منطقة السكن .. فنظر لى أمين الشرطة شذرا وعينيه تقول يظهر انك مش فى وعيك ياأستاذ .. نعم **يا سيدى الأمين لقد فقدت الوعى تماما، من شدة وعى.**

دشـــاشـــة

علـــى

رأس أبو الهول

يهلل الأهرام لثالث مرة وهو أكبر جريدة رسمية يوم ٢ مارس أن الأنتربول المصرى تدخل بالتنسيق مع وزارة الخارجية للإفراج عن مواطن مصرى تم ايداعه السجن فى السعودية نتيجة بلاغ من أسرة المصرى، وفى كل مرة تؤكد التحقيقات براءة المواطن المصرى ويفرج عنه . وهذا معناه ببساطة أن المصريين يسجنون هناك بلا مبرر قانونى الا لأنهم مصريون مواطنون من الدرجة العاشرة ، ليس لهم ظهر.

والسؤال ما مصير المصريين الذين لا تعرف اسرهم عنهم شيئا أو لا تعرف كيف تستعين بالأنتربول؟.

هذه الأخبار نهديها إلى أصحاب التصريحات اليومية عن المصالح العليا فى العلاقات العربية، فالمصالح العليا التى تجعلنا نفرط فى كرامة المصريين ، لا يمكن أن تمثل المصالح العليا للوطن، بل تعكس مصالح خاصة تسعى أن تضع الدشاشة على رأس أبو الهول.

الغـــلابـــة

بـــين

جنـــون الـــبـــقـــر

و

جنـــون الخصخصة

تصيبنى الدهشة من تلك الحملات الضخمة التى تحذر المصريين من أكل لحوم مستوردة من بريطانيا مصابة بمرض جنون البقر الذى ينتقل للانسان ويقتله . تلك الحملات اذا كان لها معنى فى أوروبا والدول المتقدمة المحيطة ببريطانيا، فهى ليست لها معنى فى مصر لسبب واضح ان **أكل اللحوم بكافة انواعها يعتبر من الرفاهية التى لا يستطيعها غالبية الشعب،** وأيضا بسبب المناعة التى اكتسبها الشعب المصرى طوال تاريخه لما تعرض له من جنون **فى الادارة والسياسات والقوانين والسلوكيات وجنون الإرهاب وجنون الفساد.**

واذا تعمقنا فى طريقة حياتنا نستطيع أن نخرج بمقولة واضحة: إن الحياة فى مصر بكافة جوانبها أصبحت نوعاً من المخاطرة اليومية علي الحياة فى المآكل والمشرب والمسكن والمواصلات فى التعليم والإعلام والفكر ، ولن يزيدها جنون البقر مخاطرة ، خاصة بعد **جنون بيع القطاع العام للأجانب.** وقتها يصبح أكل عظام اللحوم المصابة بجنون البقر أو جنون العفاريت أمنية لأغلبية المطحونين، فالمراقب لمحطات السكك الحديدية أو نواصى الشوارع ومحطات النقل العام والتجمعات يشاهد عربات الأكل التى يأكل منها غالبية الشعب وليس فيها أى نوع من الطعام مرتبط باللحم من بعيد أو قريب،وهذا وصف لإحدى تلك العربات لكى نرى كيف تأكل الأغلبية.

عربة خشب ملطخة بالسواد والأوساخ ، فيها فاترينة من زجاج كان أبيض من عدم الغسيل وفى الداخل بعض الطعمية والطماطم والجبن الأبيض والجرجير والبيض، ويعلو ذلك رف فيه خبز يغلب عليه السواد والبؤس واقف أمام العربة صبى متسخ الملابس والأيدى يقترب منه الزبون الغلبان ويدفع له ٢٥ قرشاً، فيتناول الصبى رغيف عادة متفحم الحواف ويضع الرغيف على جدار العربة المتسخ ويقسمه نصفين بسكين، بيدة التى يعمل ويمسك بها كل شئ الطعام والورق المتسخ وكل شئ، ثم يضع بالنصف رغيف عدد واحد طعمية صغيرة الحجم وبعض قطع من المخلل واعواد الجرجير وقطع من الطماطم وحبة فلفل، طبعا لا تتوقع أن يكون كل ذلك مغسول، ثم يسحب ورقة من كراس قديم مكتوب فيه ويضع فيها السندوتش ويعطيه للزبون الذى يفرح به ثم يمسح يده بفوطة قذرة أو فى جلبابه أو فى ورقة جرنال قديم، أما الزبون فبعد أن يأكل يمسح يده وفمه فى ورقة الكراسات القديمة والجميع يرمى على الأرض ،والعربة هذه لها موزعون يحملون سبت فيه عينات من الموجود فى العربة وينتقلون بها بين الركاب فى القطارات أو الأتوبيسات.

وعربة أخرى أكثر تحضرا عليها قدرة فول مجنون بالشطة والبهارات حتى لا يعرف الزبون طعمه وحولها الموظفون والموظفات على كل ناصية شارع يغمسون لقمة عيش رخيصة مع المخللات والتنازل عن قواعد الصحة والنظافة ، منتهى الفقر والبؤس هو أكل الأغلبية من شعب يأكل هكذا ، ويمكن أن نطلق على عربة الأكل هذه : **تيك اواى أو كنتاكى الغلابة** أو **ماكدونالدز** وبيتزا **هارت المطحونين** أو سمها كما شئت.

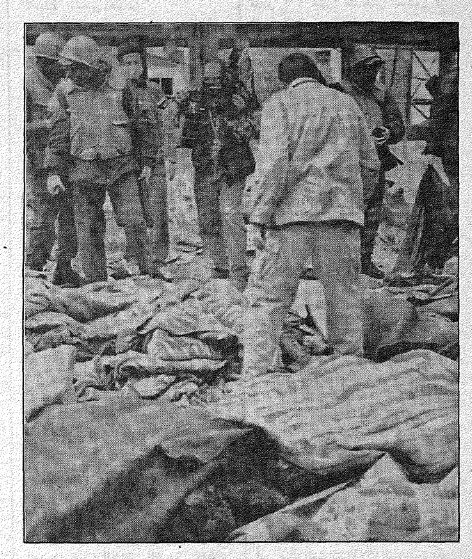
والحقيقة فى الواقع تتحدى جميع أرقام منجزات الحكومة وتتحدى جنون البقر نفسه ، فعلى نواصى شوارع المدن المصرية خاصة الشوارع التى توجد بها مصالح حكومية ومدارس تجد أمثال تلك العربة عربة الفقر التى يمكن أن تمر من أمامها **القاذورة ،والبودرة، والشبح والخنزير،** والتى يمكن أن يمر أمامها أيضا البقر العاقل فيصبح مجنونا اذا أكل منها.

عرب

اسرائيل تفرض كل قوانين اللعب

رسالة حيفا

نظير مجلى



من الصعب على المرء العاقل أن يتخيل أن دولة مثل إسرائيل، قادرة، بهذه السهولة، على التحكم بقوانين اللعب وفرضها فى المنطقة العربية. فى بعض الأحيان تشعر أنها حاكم مطلق. وفى أحيان كثيرة، تشعر أن كل الحسابات مكرسة حسب مصالحها، وفى معظم الأحيان، تجد أن العناصر الأخرى فى المعادلة، إما غائبة وإما أنها أدوات تتحرك لخدمة الأهداف التى تضعها.

إننا نكتب هذه الكلمات، فى الوقت الذى تتساقط فيه أطنان المتفجرات على ألوف البيوت والمبانى اللبنانية.

فى الوقت الذى تنتهك فيه حرمة عاصمة عربية «بيروت» مرات ومرات فى اليوم الواحد. ويضرب فيه جيش عربى، بسيط ومتواضع ومحدود الإمكانات، لكنه جيش دولة ذات سيادة.

فى الوقت نفسه يعانى شعب بأكمله، الشعب الفلسطينى أحد رموز الكرامة العربية، من حصار إسرائيلى خانق وفتاك ، يتسبب فى سوء الغذاء ونقص الدواء، فى الموت والجوع أو من غياب العلاج، فى تدمير الاقتصاد والاستقرار .

ولا من رادع ولا من حسيب

ونحن من موقعنا هنا، فى قلب الوطن، ومن داخل إسرائيل، نرصد الأحداث وقلوبنا تعتصر ألما وذهننا شارد غير وارد، ونتساءل : ما الذى يحدث؟ وكيف يمكن أن يكون؟ أين العرب الأشقاء، أين العالم المتحضر؟ أين حقوق الإنسان؟ أهذا هو النظام العالمى الجديد؟

فقط قبل أقل من شهرين، أوقفوا العالم على رأسه بسبب أربع عمليات انتحارية إرهابية، تسببت فى مقتل وجرح عشرات المدنيين الإسرائيليين. رؤساء ثلاثين دولة ، بينهم أكبر وأقوى دول العالم، تركوا كل أشغالهم وهبوا للتضامن مع إسرائيل وأعدوا خطة عالمية لمكافحة الإرهاب .

ولكن، ماذا عن الإرهاب الذى يطال شعبا بأكلمه، مؤلفا من مليونى إنسان، اختاروا هم وقيادتهم السلام مع إسرائيل؟!

ماذا عن الإرهاب الذى يطال دولة عربية ذات سيادة استضعفوها وانتهكوا حرمتها واعتدوا على عاصمتها؟

هل يمكن أن يبلغ الاستهتار بالعقل البشري هذا الحد؟

هل يمكن أن يداس الحق والمنطق والكرامة بهذه الفظاظة؟

وهل يمكن أن يحدث كل هذا، والعرب لايتقنون سوى لغة الإعراب عن الأسف والاحتجاج ؟

يقولون : هذه لعبة انتخابية من **شمعون بيرس** ستتوقف عند انتهاء معركة الانتخابات الإسرائيلية لرئاسة الحكومة وللكنيست (٢٩ آيار / مايو ١٩٩٦) أحقا؟ وما هي قواعد اللعبة؟! أن لايسمح لليمين الإسرائيلي بالوصول إلى الحكم؟!

لكن بيرس ، بممارساته ضد لبنان وضد فلسطين وفي التوجه للعملية السلمية، يتصرف تماما مثلما يريد اليمين .

فالحصار على الفلسطينيين هو مطلب صريح من مطالب اليمين، طرحه عند وقوع أول عملية انتحارية في القدس في شباط/ فبراير الماضي.

والحرب الشرسة على لبنان، هي أيضا مطلب يميني صريح، طرحه اليمين مع أول قذيفة كايتوشا أطلقها حزب الله على مستوطنات الشمال في إسرائيل.

ومن يتخيل أن بيرس سوف يتغير في حالة عودته إلى الحكم بعد الانتخابات ، فإنه وحزبه (العمل) أعطيا الجواب في برنامج الحزب الانتخابي وبنوده الأساسية هي :

– عدم التوقيع على اتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين (وليس فقط مع سورية) إلا بعد طرحه على الاستفتاء الشعبي والحصول على أكثرية ساحقة (إذن، لماذا الانتخابات اليوم؟!) والاستفتاء في إسرائيل، ليس كما في العالم العربي، **فهنا الاستفتاء جدي وديمقراطي لا تزوير ولا تضخيم.** وإذا كان بيرس يدير سياسته وفقا لإملاءات اليمين، فقد يختار الشعب في إسرائيل التصويت للطبقة الأصلية من اليمين **(الليكود - تسومت- جيشر)** وليس للطبقة المزيفة (حزب العمل). والاستفتاء من شأنه أن يسفر عن رفض **الانسحاب الكامل من الجولان** وما من شك أنه **سيسفر عن رفض إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.** ومجرد التعهد بالاستفتاء ، سيجعله سلاحا إسرائيليا في المفاوضات ، فكل مطلب يطرحه الفلسطينيون أو السوريون سيرد عليه المفاوض الإسرائيلي هذا الاقتراح لن يمر في الاستفتاء الشعبي وهلمجرا.

– **لا انسحاب إلى حدود ١٩٦٧** ويقصدون هنا على الجبهتين السورية والفلسطينية.

– **القدس العاصمة الموحدة، وإسرائيل هي صاحبة السيادة المطلقة عليها.**، وهنا الأمر ليس كلاما فحسب، إنما بالممارسة اليومية يتم تطبيقه، من ناحية الاستيطان المكثف وقطع أوصال الأحياء العربية عن بعضها البعض وإغلاق المؤسسات العربية الوطنية ومطاردة الشخصيات الوطنية فيها وفرض حصار مضاد عليها (عن طريق منع دخول فلسطينيي الضفة إليها، مما أدى إلى شل الحياة الاقتصادية والتجارية والثقافية فيها .

– **نهر الأردن هو الحد الأمني لدولة إسرائيل، وهذا هو الموقف الذي** تعكس حكومة حزب العمل به توجهها التوسعي الاستعلائي تجاه الفلسطينيين وحقوقهم. فنهر الأردن هو الحدود الدولية لإسرائيل مع الأردن. وبه تختزل أي حق سياسي أو وطني للفلسطينيين وعلى نهر الأردن هناك شريط استيطاني يمتد من البحر الميت وحتى غور يسان، أي على طول الضفة الغربية.

وهذا **يعني التمسك باحتلال المنطقة.**

وهناك بند جديد أضافه حزب بيرس لبرنامجه السياسي الانتخابي هو : **ابقاء الغالبية الساحقة من المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت السيادة الإسرائيلية** ويعني : إخلاء بعض المستوطنات والمستوطنين ، والإبقاء على معظمها تحت الحكم الإسرائيلي. والمستوطنات تسيطر، كما هو معروف ، على نصف الأراضي الفلسطينية، ووجودها يؤدي إلى تجريد الفلسطينيين من الاستقلال السياسي والاقتصادي ، وليس فقط الأمني، وتجريدهم من نصف الأراضي ومن الامتداد الجغرافي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في السنوات الثلاث الأخيرة، أي في ظل سلطة حكومة حزب العمل، زاد عدد المستوطنين في الضفة والقطاع بنسبة ٣١٪ وهذا من دون حساب الاستيطان في مدينة القدس. ويبلغ عدد المستوطنين اليهود اليوم ١٤٧ ألفا (يسيطرون كما ذكرنا على نصف الأراضي ، مقابل ١,٢ مليون فلسطيني يعيشون في النصف الثاني من الأراضي).

إذن هل بقي هناك فرق جوهري كبير بين سياسة بيرس وحزب العمل وسياسة اليمين ونتنياهو؟ فلماذا يجب أن يعطى بيرس الفرصة للفوز في الانتخابات؟

ليس هذا وحسب، بل من الجدير معرفته، أن بيرس يستغل إلى أقصى الحدود هذه النظرة، من أجل تمرير سياسة أقسى وأشد .

فعندما استقبله أمير سلطنة عمان وقطر وفرشا له البساط الأحمر، عاد يقول: **«إنهم يتفهمون سياستنا حول الحصار ويؤيدون جهودنا في مكافحة الإرهاب»** ومع أنه كان أعلن وهو في الطريق إلى هناك، أنه سيخفف الحصار (وأبرزت وسائل إعلام عمان والدوحة ذلك) ، فقد بقي الحصار كما هو ، شديدا وقاسيا، يموت بسببه أناس وأطفال ويجوع آخرون، نقص شديد في الغذاء وفي الدواء وحتى في الماء. وشلل اقتصادي شبه تام. نصف المصانع مغلقة أكثر من نصف المنتوج الزراعي يتلف في أرضه، بسبب انعدام القدرة على تجاوز حواجز الاحتلال، وبالتالي انعدام إمكانية تسويقه والسياحة، الفرع الاقتصادي الآخذ في النمو جرت تصفيته.

وفوق هذا، جاءت العمليات الحربية في لبنان لتؤكد أن **بيرس لايحسب حسابا للعرب، إطلاقا لا الأصدقاء القدامى ولا الأصدقاء الجدد منهم.**

بل يبني دعايته الانتخابية على أساس أنه، خلال السنوات الثلاث القادمة، ستكون له علاقات دبلوماسية مع الغالبية الساحقة من الدول العربية، ومعروف أن له علاقات سياسية واقتصادية مع هذه الغالبية، فعلا.

ويسأل السؤال : **لماذا أصبح بيرس بهذا السوء؟** فقد كنا نحسب أنه أفضل من **رابين**، وبطبيعة الحال أفضل من زعيم الليكود، **نتنياهو فما الذي جرى له؟**

والحقيقة أن بيرس تغير، والأصح القول: عاد إلى أصله.

فهو ، في زمن رابين ، كان يقوم بدور رجل السلام الذي يؤثر على رابين ويدفعه دفعا، برقة وبذكاء باتجاه عملية السلام.

فأوصله إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع اتفاقات أوسلو، والانسحاب من غزة وأريحا وبقية المدن الفلسطينية والموافقة على الانسحاب من الجولان السوري، وتولى بيرس مهمة التصدى لقوى اليمين ومجابهتهم فى الكنيست وفى الشارع، بقوة وحذاقة، واكتسب شعبية وثقة دولية وكذلك فى العالم العربى،

لكن بعد مقتل رابين، تغير بيرس، وعاد إلى شخصيته القديمة كرجل حرب وتوسع وغطرسة ، فما السبب؟

هل هو الخوف من اليمين؟

من الصعب الجزم إذا كان بيرس يخشى على حياته من الاغتيال أم لا، وإلى أى مدى يمكن أن يكون هذا الخوف مؤثرا على قراراته. لكن مما لاشك فيه أنه **يسعى لاسترضاء أوساط فى اليمين.**

فهو يريد أن ينتصر فى المعركة الانتخابية، وبأى ثمن، وإذا كان مقتل رابين، زاد من رصيده الانتخابى، فإن عمليات «حماس» و«الجهاد» افقدته هذا الرصيد وتفوق عليه زعيم الليكود فى استطلاعات الرأي، وراح اليمين يهاجمه على سياسته «الضعيفة أمام العرب» و«الجبانة والمترددة» ويقول: «بيرس لايصلح لأن يكون وزيرا للأمن، فهو بالكاد يقوم بمهمته كرئيس حكومة».

وكلما طرح اليمين اتهاما أو موقفا، ذهب بيرس إلى خياط السياسة وفصل له بدلة مناسبة. **وأصبح همه الأساسى أن يثبت لليمين أنه رجل قوى قادر على إدارة معركة عسكرية ناجحة وقادر على البطش والعربدة لا أقل من شارون وايتان، للذين يشكلون عصا الليكود.** فكان الحصار وما تبق من اجراءات وحشية وكانت الحرب على لبنان، وفى كل هذا، يتلقى بيرس **الدعم والتشجيع من الموقف الأمريكى المؤيد بدون تحفظ ومن الموقف الأوروبى المتفرج ومن الموقف العربى المتأرجح ما بين الاستنكار اللفظى(فى أحسن الأحوال) والصمت المخزى فى معظم الأحوال.**

قصة الحديث المفاجىء عن :

الفــرن الــذرى فــى ديمــونة

الموضوع النووى الذى أثير فى الشهر الماضى فى المنطقة، بدأ طرحه فى إسرائيل نفسها وليس فى الخارج - كما جرت العادة. وتم ذلك بشكل ملفت للنظر. إذ أن السلطة الإسرائيلية أحاطت هذا الموضوع، دائما، بالكتمان والسرية، ورفضت أى حدث فيه.، وفجأة، يتم الحديث عنه وفى برنامج للتليفزيون الإسرائيلى الرسمى؟

كان ذلك فى يوم الأحد ٢٤ آذار / مارس الماضى ضمن برنامج «نظرة ثانية » التليفزيونى. والقضية طرحت بشكل درامى لكن من باب نقابى - طبى، لمجموعة من العمال فى الفرن الذرى القائم فى ديمونة شمالى شرقى النقب، فقد اشتكى ١٤٠ عاملا فى الفرن أو أبناء عائلات عمال عملوا فى الفرن فى الماضى (وبعضهم ماتوا)، من إشعاعات نووية تسربت إلى أجسادهم وتسببت فى إصابتهم بالسرطان. وتقدموا بطلب للحصول على تعويضات مالية كبيرة. ووصلت قضيتهم إلى المحكمة.

وقد رد مدير الفرن الإدارى على هذه الشكاوى، فى التقرير نفسه، بالقول أن هذا الإدعاء غير صحيح بتاتا. وأن إدارته قدمت براهين علمية على ذلك إلى المحكمة وكان بالإمكان- طبعا- أن ينتهى الموضوع عند هذا الحد. لكن البرنامج التليفزيوني سبر أكثر عمقا، فتطرق إلى النفايات النووية للفرن والمخزونة خلال السنوات الثلاثين الماضية فى أوعية ضخمة فى باطن الأرض فى النقب.

وقال أحد الخبراء أنه فى حالة وقوع هزة أرضية قوية أو زلزال أو خلل جدى ، يمكن أن تتسرب هذه النفايات وتتسبب فى أضرار بالغة فى ديمونة والمنطقة كلها للسكان وللبيئة وللمزروعات، وذكر أن إشعاعات نووية تسربت من أوعية كهذه فى الولايات المتحدة بعد عشرين سنة من استعمالها.

على إثر هذا النشر أثارت مصر والأردن، القريبتان من ديمونة، موضوع الإشعاعات النووية وكيفية التعرف فى حالة حدوث خلل كهذا، وأعربتا عن القلق. وانضمت إليهما سورية ثم عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا طارئا لبحث الموضوع (على مستوى السفراء الدائمين) وقررت مواصلة طرحة فى الجامعة العربية وعلى الساحة الدولية. وبالمقابل خرج وزير البيئة الإسرائيلى وعضو اللجنة الوزارية لشؤون الأمن، يوسى سريد، يطمئن :«هذه النفايات مخزومة بمستوى عال من الأمان والوزارة تراقب الأمر باستمرار، والحكومة رصدت فى ميزانيتها الأخيرة مبالغ ليست قليلة من أجل استحداث وسائل التخزين بما هو أفضل وأكثر أمانا، واهتم سريد بأن تصل هذه المعلومات إلى القيادتين المصرية (ومن خلالها إلى سورية) والأردنية فاتصل مع سفير مصر فى تل أبيب محمد بسيونى، ومع الأمير حسن، نائب الملك الأردنى.

وباطبع، فإن كل هذه الأنباء جرت تغطيتها بشكل موضوع مكثف إعلاميا، فى إسرائيل والخارج.

وفى الأسبوع نفسه تسربت بسهولة، أنباء من وزارة الأمن الإسرائيلية نفسها، تحدثت عن مساعى لدى البيت الأبيض لكى تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بوجود قدرات نووية فى إسرائيل. وذكرت مصادر إعلامية فى حينه أن الأمريكيين كانوا استمعوا إلى مطلب كهذا فى الماضى وأعربوا

عن استعدادهم لذلك ، بشرط أن يتم الأمر تدريجيا وفقط بعد التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية .

من الطبيعى أن تثير هذه التصريحات والتسريبات والتقارير قلق العرب، ولكن ، بغض النظر عن هذا الموضوع القلق ومدى تأثيره وإن كان سيؤدى أو لا يؤدى إلى نتائج فإن هناك سؤالا يطرح: ما هو الهدف الإسرائيلى من إثارته؟

من الصعب إعطاء جواب صريح ودقيق على السؤال، خصوصا وإن هذا موضوعا بالغ الحساسية وخاضع لأشد قوانين الرقابة. ولكن، من دون شك، للموضوع علاقة بسياسة شمعون بيرس، وأهدافه السياسية الذاتية.

فمن المعروف أن بيرس هو الرجل الذى وقف وراء بناء الفرن الذرى فى ديمونة، فى الخمسينات، عندما كان مديرا عاما لوزارة الأمن وفيما بعد نائبا لوزير الأمن. وهو يشعر أن ماضيه العسكرى - الأمنى غير معروف بالشكل الكافى فى إسرائيل- أو هناك من يحاول طمس هذا الجانب من تاريخه. فالليكود يهاجمه على توليه وزارة الأمن، وكانت هناك أصوات من داخل حزب العمل قد اعترضت على توليه هذه الوزارة بعد مقتل رابين وكانت حجتهم أن رابين صاحب ماض عسكرى غنى، بينما هو بعيد عن المؤسسة العسكرية.، فراح بيرس يتحدى الجميع وتولى الوزارة لنفسه، إلى جانب رئاسة الحكومة.، وحرص على زيارة المواقع العسكرية المختلفة مرة فى الأسبوع على الأقل. وفى كل مرة تحدث إلى الجمهور أشار إلى دوره وتاريخه العسكرى، وخصوصا ، إلى الفرن الذرى فى ديمونة .

ومن المعروف أيضا، أن مشروع بيرس للشرق الأوسط الجديد، يعتمد بشكل أساسى على ضمان قوة عسكرية استراتيجية لإسرائيل كضمان لتوجهها السلمى مع العرب.

لذلك، من غير المستبعد أن يكون هناك اعتبارات داخلية قوية أدت إلى خروج الموضوع النووى عن حيز الصمت والكتمان.

ولكن، هناك أيضا اعتبارات خارجية. فبالإضافة إلى هدف إخافة الخصوم والأعداء، العرب وإيران، وجعلهم يحسبون حساب

إسرائيل باستمرار ، يسعى بيرس إلى تقوية العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان قد حاول الاستفادة من التضامن العالمى معه فى قضية الأرهاب ومؤتمر شرم الشيخ، ليعطى دفعة أخرى إلى الأمام فى هذه العلاقات.

وقد جاء الرئيس بيل كلينتون، بعد مؤتمر شرم الشيخ، إلى إسرائيل، فى زيارة رسمية حميمة هى الثالثة خلال أقل من سنتين. وهذه السابقة فى العلاقات الخارجية الأمريكية، إذ لم يحدث أن قام رئيس أمريكى بزيارة دولة ما، هذا العدد من الزيارات خلال فترة قصيرة

كهذه، وأراد بيرس أن يعلن عن حلف دفاع مشترك بين واشنطن وتل أبيب. لكن الأمريكيين رفضوا الفكرة بأدب، وأجلوا البحث فيها حتى يقوم بيرس بزيارته إلى واشنطن فى نهاية الشهر الماضى نيسان / أبريل.

عندئذ بدأت أوساط أمنية فى إسرائيل تفكر فى إمكانية تحقيق اعتراف أمريكيا بالقدرات النووية لإسرائيل خصوصا- هكذا قالوا- على ضوء تجميد المفاوضات مع سورية. وهذا الأمر أيضا، قد يطرح على جدول المباحثات المذكورة فى واشنطن .

البحرين تهدد بسحق المعارضة وتلوح بالكـارت الأمريكـى - السعـودى

تشهد البحرين تدهورا حادا فى الأوضاع الأمنية ، وسط تأكيدات سعودية وأمريكية وأردنية بالاستعداد التام للتدخل العسكرى لمساعدة الحكومة هناك فى قمع المعارضة، والتى تواصل حركتها الاحتجاجية منذ ١٦ شهرا للمطالبة بإعادة البرلمان الذى حله أمير البحرين عام ١٩٧٥ ، وإطلاق سراح ما يزيد عن ٢٥٠٠ معتقل وإقامة نظام ديمقراطى فى هذه الجزيرة الصغيرة والتى **تتخذها الولايات المتحدة مقرا لأسطولها الخامس القابع لحراسة دول النفط فى مياه الخليج العربى.**

ولم تكتف حكومة أسرة آل خليفة فى البحرين بإنشاء محكمة أمن دولة خاصة للنظر فى قضايا الاضطرابات الأمنية (وأحكامها بالطبع لاتخضع للاستئناف وتحتاج فقط لتوقيع الأمير **عيسى بن سلمان آل خليفة)** بل قامت فى أوائل شهر أبريل بتنفيذ حكم الإعدام ضد أحد المعارضين والذى تم اتهامه بقتل شرطى فى اضطرابات أمنية عام ١٩٩٥، إثر محاكمة وصفتها منظمة العفو الدولية والمعارضة البحرينية بأنها افتقدت أيا من مقتضيات المحاكمة العادلة **وكان تنفيذ حكم الإعدام هذا هو الأول من نوعه منذ عشرين عاما فى البحرين،** هددت على إثره الحركات المعارضة البحرينية الأكثر تشددا بتصعيد هجماتها ومعارضتها للحكومة البحرينة

ومنذ نهاية عام ١٩٩٤، تشهد البحرين سوى فترات متقطعة من الاستقرار، وتصاعدت حدة المواجهة مرة أخرى منذ يناير الماضى إثر رفض السلطات البحرينية مطالب المعارضة بالإفراج عن المعتقلين الذين تم احتجازهم فى موجة الاحتجاجات الأولى فى ديسمبر ١٩٩٤. المعارضة بدورها صعدت احتجاجها ضد الحكومة وتحولت مساجد البحرين إلى أماكن لتجمع المعارضة حيث كان **الشيخ عبد الأمير الجمرى** يلقى خطبه الساخنة التى يطرح فيها مطالبه، ولكن الحكومة ردت بإغلاق هذه المساجد واعتقلت الشيخ عبد الأمير وأعوانه مما أدى لاندلاع موجة جديدة من الحرائق والهجمات من قبل الشباب البحرينى الغاضب على أهداف حكومية ومطاعم يرتادها الأجانب وفنادق وسيارات شرطة. وكانت أسوأ هذه

الهجمات حريق تعرض له مطعم يعمل به مواطنون من دولة بنجلاديش أدى إلى مصرع سبعة منهم.

د. **منصور الجمرى** الذى يقود حركة أحرار البحرين من مقرها فى المنفى فى لندن ينفى أن المعارضة قررت تغيير استراتيجيتها والتوجه نحو استخدام العنف فى معارضة الحكومة. وأصر على أن ما تشهده البحرين من حرائق وانفجارات هو تعبير عن غضب الشباب البحرينى «لأن الاعتقالات المتكررة، جعلت لدى كل أسرة بحرينية تقريبا قريب أو صديق يقبع فى السجن منذ شهور عدة»، وأضاف الجمرى «أن قوات الشرطة البحرينية ترتكب العديد من الفظائع لدى اقتحامها بيوت المعارضين اللذين ترغب فى اعتقالهم وتحطم محتويات المنازل وتعتقل النساء. كل هذا أدى إلى انفجار موجة الغضب الحالية.. ولكننا ما زلنا نصر أن مطالبنا ديمقراطية عادلة.. نحن نريد الإفراج عن المعتقلين والاتفاق على إعادة البرلمان الذى حله الأمير».

الحكومة البحرينية تبنت النهج القائم على استعراض العضلات والتهديد باستخدام القوة فى سحق المعارضة. والصحف الرسمية الصادرة هناك تمتلأ افتتاحياتها بدعوات للحكومة بالتخلص تماما ممن يثيرون الاضطرابات فى البحرين ويقلقون أمن هذه الجزيرة الصغيرة. الوضع بالطبع معقد فى البحرين التى يسكنها ما يقرب من نصف مليون مواطن أغلبهم أو ما يقترب من ٦٠٪ منهم من الشيعة.

ولكن عائلة آل خليفة التى تحكم الجزيرة منذ نهاية القرن الثامن عشر تقريبا هى من السنة. وعلى هذا الأساس **تحاول حكومة البحرين تصوير الحركة الاحتجاجية القائمة منذ فترة هناك على أنها عملية مدفوعة الأجر من طهران التى ترغب فى زعزعة الاستقرار الأمنى لهذه المنطقة الغنية بالنفط.** الولايات المتحدة الأمريكية رسميا وكذلك المملكة العربية السعودبة تؤيد وجهة النظر هذه رغم تلميح بعض المسئولين الأمريكيين بين كل وقت وآخر إدراكهم أن هناك مشاكل اقتصادية واجتماعية قد يكون لها دور وراء الاضطرابات.

ولكن المطلع على حقيقة الأوضاع فى البحرين يدرك أن الأمر لاعلاقة له بما تحاول حكومة هذه البلاد تصويره على أنه مؤامرة إيرانية. **فشبه الجزيرة بأكملها وكما هو معروف يخضع فى الأساس للنفوذ السعودى فى تلك المنطقة. والسماح بوجود دول خليجية مستقلة صغيرة مثل قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة لايعنى بأية حال من الأحوال أن بإمكان هذه الدول أن تتخذ سياسة أو اتجاها بعيدا عن توجهات السعودية** التى لا ترغب بالتأكيد فى رؤية أى خلل فى أوضاع المناطق سواء من الناحية الأمنية أو من ناحية نظم الحكم.

فالمعارضة فى البحرين قديمة وتعود إلى أوائل الخمسينات وشهدت فترات من الصعود كان لليسار البحرينى دور مهم خلالها. وإذا كانت المعارضة البحرينية فى تلك الفترة قد تأثرت بإيران، فإنها لم تتأثر فى الأساس باتجاه إسلامى شيعى لأن الثورة الإيرانية الإسلامية لم تكن قد قامت بعد بل كان الاتجاه الغالب هو الاتجاه القومى والوطنى.

البحرين، وعلى خلاف معظم الدول الخليجية المجاورة، كان لديها عدد من المثقفين البارزين الذين ساندوا منذ تلك الفترة فكرة إقامة نظام ديمقراطى فى بلادهم مختلف عن النظم القليلة القائمة حاليا والتى تخضع لنفوذ الأسر الحاكمة والتى ما زالت تديرها بنظام الإقطاعيات والاحتفاظ وحدها بدخل النفط الذى لاينتهى.. كما أن موقع البحرين كجزيرة فى وسط الخليج جعلها أكثر تعرضا للأخطار الواردة من الخارج خاصة وأنها كانت ميناء تجاريا، وكل هذه الأمور تؤكدها المعارضة البحرينية التى لا تنقسم على أساس سنى وشيعى **ويوجد العديد من المعارضين البحرين البارزين ممن ينتمون لطائفة السنة.**

ويؤكد **الجمرى أن المعارضة البحرينية لاتريد إقامة دولة إسلامية فى البحرين على النمط الإيرانى** ونفى أى علاقة بإيران قائلا أن التلويح بهذه الورقة هى الطريقة الوحيدة التى من الممكن أن تؤدى إلى التعاطف الدولى. وهو ما يحدث بالفعل حيث توالى الحكومات المؤيدة للولايات المتحدة فى المنطقة وخارجها إصدار البيانات لتأكيد مساندة حكومة آل خليفة فى قمعها للمعارضة البحرينية.

وزير الدفاع السعودى **سلطان بن عبد العزيز** أكد استعداد بلاده التام لتوفير كافة أشكال الدعم لحكومة آل خليفة إذا تطلب الأمر ذلك. ورئيس وزراء الأردن **عبد الكريم الكباريتى** رحب بفكرة إرسال قوات أردنية إلى البحرين إذا طلبت حكومتها ذلك وذلك لاستعادة الاستقرار الأمنى فى الجزيرة.

الأزمة فى البحرين تعكس الأزمة القائمة فى منطقة الخليج بأكملها والتى أصبحت الآن تخضع تماما للنفوذ الأمريكي وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية مؤخرا عن اتفاقية مع دولة قطر لتخزين الأسلحة الأمريكية هناك وذلك للاستعداد للتدخل فى أية لحظة فى حالة قيام أى تهديد لأمن المنطقة على غرار الغزو العراقى للكويت والتى وافقت منذ تحرير الإمارة على يد قوات المارينز على تخزين الأسلحة الأمريكية لديها أيضا. ونظرا لأهمية هذه المنطقة الاستراتيجية وتأثيرها على المصالح الأمريكية، فإن حكومة واشنطن لن يكون لديها استعداد بالتأكيد إلى الاستماع لمطالب المعارضة البحرينية الديمقراطية.

كما أن السعودية ما تزال تصر على رفضها السماح للقيام بأية مجالس شعبية عن طريق الانتخاب الديمقراطى فى أى من دول الخليج وتصر حكومة الرياض أن المرحلة الحالية لاتسمح بأكثر من مجلس للشورى يعينه الملك أو الأمير كما هو الحال عليه الآن فى كل دول الخليج العربى. وبالتالى فإنه من المؤكد أن السعودية لن تؤيد مطالب المعارضة البحرينية بإعادة البرلمان الذى حله الأمير احتجاجا على قراره السماح بتحويل الجزيرة إلى قاعدة أمريكية وكذلك مطالبته البرلمان السماح له باعتقال أي شخص دون إبداء أي أسباب من وجهة نظر السعودية، هذه الأفكار تثير المشاكل وبالتالى فلا بد من دعم حكومة آل خليفة فى قمعها للمعارضة، وقمع المعارضة لن يجدى مطلقا فى حل الأزمة وسيؤدى إلى زيادة الوضع تعقيدا وربما توجه المعارضة نحو مزيد من العنف مما سيفتح الباب بالتأكيد لتدخل خارجى سواء كان سعوديا أو أمريكيا.

غادرنا الفندق قبل أن يعلن الأمين العام الجديد للمؤتمر القومى العربى عبد الحميد مهرى البيان الختامى للدورة السادسة .وفى مطار بيروت تأخرت طائرتنا إلى القاهرة ما يزيد على الساعة ولم نعرف إلا بعد هبوطها ونحن على أرض مصر أن مطار بيروت أغلق هذه الساعة لأن الطائرات الاسرائيلية قصفت بيروت للمرة الأولى منذ الاجتياح سنة ١٩٨٢، حين كانت الدولة الصهيونية تدخل عاصمة عربية جديدة- غزوا هذه المرة- بعد أن كانت قد دخلت القاهرة أكبر عاصمة عربية باسم السلام ورفعت أعلامها على النيل كما حلم الآباء الأوائل للمنظمة- الصهيونية العالمية التى تعد للاحتفال بمرور قرن كامل على إنشائها فى العام القادم وقد حققت ما هو أكثر كثيرا من مجرد إنشاء دولة على أرض فلسطين، بعد اغتصابها وطرد شعبها وإحلال يهود من كل أرجاء الأرض محله.

المؤتمر القومى العربى يناقش :

الديمقراطية.. والتسوية السياسية.. والقومية

بيروت
من : فريدة النقاش

كان المؤتمر الذى شارك فيه مائة وأربعة وثلاثون عضوا وتواصلت جلساته صباحا ومساء بواقع أربع جلسات يومية، قد ناقش على مدى الأيام الثلاثة لانعقاده كل جوانب الوضع العربى وقضاياه ،بعد كلمتى إفتتاح للدكتور **سليم الحص** رئيس وزراء لبنان السابق والنائب فى البرلمان اللبنانى، والدكتور **خير الدين حسيب** مدير مركز دراسات الوحدة العربية والأمين العام السابق للمؤتمر القومى العربى فى دوراته الخمس.

قال سليم **الحص** أنه فى غياب الممارسة الديمقراطية الصحيحة فى الجانب العربى، يمكن القول أن قرارات التسوية التى تتخذها الأنظمة العربية هى قرارات فوقية تفتقد الشرعية الحقيقية . إذ أن الشرعية تستمد من إرادة الشعوب. **وما دامت آليات استفتاء الشعوب، وأهمها الانتخابات النيابية وعمليات الاستفتاء العام غير موجودة أو غير فاعلة فى شتى الدول العربية، فإن الأجيال العربية المقبلة قد تطعن فى شرعية قرارات التسوية.** والغريب أن الدول الغربية لا تترك مناسبة إلا وتندد فيها بلا ديمقراطية الأنظمة العربية ثم تسارع فتهلل للقرارات المصيرية التى تتخذها هذه الأنظمة نيابة عن شعوبها فى موضوع التسوية مع إسرائيل!.

أما **خير الدين حسيب** فأكد «أن الأنظمة العربية الحالية مفروضة على شعوبها بشكل أو آخر».

ويضيف «وعلينا أن لا ننسى أبدا أن الديمقراطية تؤخذ ولا تعطى ، وأن لا **يتوهم أحد أن الغرب وأمريكا بالذات ،راغبة فى تحقيق الديمقراطية فى وطننا العربى** لأن تحقيق الديمقراطية ومشاركة الشعوب العربية فى اتخاذ قراراتها المصيرية لن يمكن أمريكا من استمرار إحتلالنا ونهب ثرواتنا».

ثم دارت المناقشات حول تقرير **حال الأمة** الذى شارك فى اعداده باحثون وسياسيون من معظم أرجاء الوطن العربى ،وكانت الدكتورة **نيفين مسعد** أستاذ العلوم السياسية فى مصر هى منسقه العام.

وكشف التقرير عن تدهور خطير فى المشروع القومى العربى بأبعاده المختلفة، بعد تقديم أوراق مفصلة حول التطورات العالمية الجديدة، والعرب والعالم ،والصراع العربى الاسرائيلى -الذى رفض المؤتمرون فى دورة سابقة وصفه بالنزاع ، ثم الأمن القومى


تسلم وتسليم بين مهري وحسيب

العربى ،والنظام العربى والديمقراطية وحقوق الانسان ،وأوضاع الجاليات العربية فى المهجر ، ثم كان التقرير المالى عن أوضاع المؤتمر ،وانتخاب الأمين العام الجديد بعد رفض بات من قبل الدكتور **خير الدين حسيب** أن يرشح نفسه قائلا إننا لابد أن نضرب المثل حول شعارنا تداول السلطة فإن كان فى موقع الأمين العام مغنم فلتعم فائدته وإن كان جهدا إضافيا فلنوسع قاعدة المشاركين فيه.

وجاء البيان الختامى ليعكس روح التشاؤم من الصورة المظلمة للوضع العربى من كل جوانبه وليؤكد على **الحاجة الماسة لتبنى بدائل جديدة لمواجهة مسار التسوية الراهن،وبصفة خاصة تعزيز مقاومة الاستعمار الصهيونى الاستيطانى فى فلسطين بالمعنى الشامل.**

ولما جاء ختام البيان على النحو التالى .. «اذ رصد المؤتمر حالات من الخلل فى صورة المشهد السياسى العربى ، رصد أيضا آليات معاكسة تفتح المجال أمام الأمل فى تخطى المحنة والوصول بالأمة إلى حالة من التوازن ..» اعترض المفكر السودانى الدكتور **حيدر ابراهيم على** مطالبا بشطب هذه الفقرة من البيان حتى لا نخدع أنفسنا ونرى المشهد العربى كما هو بالضبط ، لنجتهد بعد ذلك لخلق البدائل دون ايهام أنفسنا بأن ثمة بدايات لها.

والدكتور «حيدر» مفكر تقدمى ملاحق شأنه شأن آلاف السودانيين الذين خرجوا من وطنهم .. بل قل آلاف بل ملايين العرب المهاجرين فى أرجاء الدنيا بسبب الاستبداد .. وحين شكونا أستاذى**محمود أمين العالم** وأنا من تحول مكتباتنا إلى مخازن قال :

-أنتم محظوظون على أى حال لأن مكتبتى موزعة بين السودان والمغرب ومصر.

ومع ذلك فإن علينا كما قال سليم الحص أن «**نخترع الأمل**».

مفهوم جديد للديمقراطية

هناك تحديد فى البيان الختامى لوجود **الفكر القومى العربى المستنير** بما يعنى بمفهوم المخالفة الاعتراف بأن هناك فكرا قوميا عربيا رجعيا ولم يكن مثل هذا التمييز قائما فى السابق. وإن كانت الاستنارة هنا قد بقيت فى حدود العلاقة مع دول الجوار ولم تمتد إلى أخطر القضايا على الاطلاق وهى الديمقراطية التى بقيت مطروحة فى وثائق المؤتمر ومناقشاته وأطروحاته فى حدودها السياسية والحقوقية، دون اجتهاد واضح **لخلق مفهوم أشمل يتجاوز السقف المحدود سلفا من قبل منظمات حقوق الانسان للمثل الديمقراطى وآفاقه،** خاصة وأن وجود أو إحداث مساحة من حرية التعبير والتنظيم والضمير **دون حرية الاعتقاد (غالبا)** فى عدد يتزايد من البلدان العربية وتحت راية الانفتاح قد تواكب دائما مع . ازدياد غير مسبوق فى بؤس الجماهير الشعبية وتسارع وتيرة عملية الافقار الشامل لها. لأن هذا النوع من الديمقراطية كان قد تواكب وتلازم مع روشتة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وجنون الخصخصة وبرامج التكيف الهيكلى ،التى ثبت فى الواقع العملى أنها برامج انكماش اقتصادى لا برامج توسيع للقاعدة الإنتاجية.

ولذا حذرت كاتبة هذا التقرير فى مداخلتها فى المؤتمر من أن **الخط العام لانتهاك الحقوق والحريات الأساسية سوف يتصاعد فى معظم البلاد العربية إن لم يكن جميعها استنادا إلى ما يجرى على قدم وساق من الاعداد لاخراج العرب عمليا من التاريخ ،والقائهم على الهامش عبر السلام الزائف والمشروع الشرق أوسطى الذى هو نفى للوحدة القومية وللفكرة القومية العربية أساسا لصالح قومية مفتعلة ودخيلة،**وحيث تحكم الهيمنة الأمبريالية قبضتها على وطننا لتؤدى به إلى مزيد من التفسخ، وانسحاب مواطنيه إلى داخل الجماعات الصغيرة والاحتماء بثقافتها الفرعية بديلا عن الوطن ، مع زيادة توحش الهجمة الرأسمالية على مستوى معيشة الطبقة العاملة والكادحين عامة. وهو الوضع الذى ينذر بتزايد العنف والعدوان على هامش الديمقراطية وحقوق الانسان من قبل نظم لن يكون لها فى المستقبل القريب وفى ظل شروط المؤسسات الاقتصادية الدولية وجنون الخصخصة أى قوة تستند لها سوى الجيش والشرطة والجباية.

ولذا ينبغى أن نوسع مفهوم الديمقراطية وحقوق الانسان ليشمل هذا التعريف: **الحق فى نصيب عادل من الثروة والحق فى العيش الكريم والسكن والتعليم والصحة والثقافة،** ودون أن نتخندق فى



المفهوم الحقوقى التقليدى الذى يقصرها على الحريات العامة.. التصويت والتعبير والتنظيم والاعتقاد.

فعلى أهمية وجذرية هذه الحقوق لأى عملية ديمقراطية حقة فإن شعوبا يدفع بها إلى حافة الجوع لن تكون قادرة على ممارستها .لمن يتخوفون من أن تعميق مفهوم الحريات الديمقراطية على هذا النحو ربما يفتح الباب لشمولية جديدة حين تصبح الدولة مسئولة عن التشغيل والاسكان .. الخ أقول إن المجتمع أكبر كثيرا من الدولة، كذلك فإن الصورة الشمولية الواقعية التى يقدمها لنا هذا التقرير عن أوضاع الحريات فى الوطن العربى تؤكد أن نفى الجماهير فى الفاقة والبؤس والتهميش هو تمكين تلقائى لنزعات الاستبداد والتسلط والشمولية .وعلينا أن نجتهد لنضع أساسا لرؤية ديمقراطية جديدة، ترفض مقايضة الخبز بالحرية أو مواجهة أحدهما بالآخر كما حدث فى تجارب مريرة كثيرة ماز لنا نعيش فى ظلها.

دفاعا عن العقل

وكان المؤتمر القومى قد بادر للدعوة لعقد المؤتمر القومى الاسلامى إعترافا بالدور المتزايد للإسلام السياسى على الساحة العربية ،ومع ذلك **تمترس الاسلاميون هذه الدورة فى لغة الانشاء والخطابة وإلقاء البيانات الفوقية التى تدعو الآخرين ضمنيا للسير فى ركابهم مع تجاهل الوقائع المحددة لممارسات الحكم ..الاسلامى فى السودان من عدوان صريح على الديمقراطية والحريات العامة.**

بل إن أحد أعضاء المؤتمر من الجزائر انبرى وبمنتهى القوة للدفاع عن عمليات قتل المثقفين التى قامت بها الجماعة الاسلامية المسلحة فى الجزائر أو بعض عناصرها، بحجة أن المقتولين أعداء للعروبة والاسلام.

وهكذا اتخذ المؤتمر فى بعض جلساته الساخنة طابع التجاور لا التحاور والخطابة لا التفاعل من أجل الوصول إلى مشتركات واعتراف بحق الآخر فى الوجود والتعبير.

وتبقى **هناك قوة رئيسية مستبعدة من هذا المؤتمر هى الشيوعيون العرب** كتيار فاعل له تاريخه ومشروعه ورؤيته ، ويشارك بعضهم فى هذا المؤتمر كأفراد دون توجه مستقبلى لمعاملتهم كتيار رئيسى شأنهم شأن الاسلاميين ، الذين جرى عقد مؤتمر معهم وضعهم على قدم المساواة مع التيار القومى رغم الانتقادات التى وجهها البعض لهذا المؤتمر وإسمه اذ قال المنتقدون «كأن القوميين ليسوا إسلاميين بمعنى من المعانى».

انتاجية العمل فى الوطن العربى

جاء فى تقرير حال الأمة ما يلى: ليست هناك معلومات حول إنتاجية العمل والكفاءة الاقتصادية لدى الدول العربية وجامعتها ، ولم تنشر أية معلومات حول هذا الموضوع فى أية احصاءات عربية، وتشير احصائيات اليونيدو إلى أن معدل انتاجية العمل فى المنطقة العربية انخفض من ٣٢ بالمائة (بالمقارنة بمعدلات أمريكا الشمالية) فى العام ١٩٧٠ إلى ٢٤ بالمائة فى العام ١٩٨٠ ،وإلى ١٩ بالمائة فى العام ١٩٩٠ .وتعد هذه التغييرات فى ظل الظروف الراهنة للمنافسة الدولية بمثابة كارثة.

ورغم أن المؤتمر القومى العربى قد أصبح على حد قوله أمينه العام السابق الدكتور خير الدين حسيب «أحد المنابر العربية الفكرية السياسية القليلة جدا التى لا تزال تجمع فيها نخبات عربية من المحيط إلى الخليج».

فقد غاب المثقفون الليبيون غيابا كاملا هذه الدورة وعلى ما يبدو فإن ليبيا التى ترعى مؤسسة قومية مشابهة تضم عددا كبيرا من المثقفين العرب هى«المجلس القومى للثقافة العربية»أبت أن تشارك فى تجمع آخر لن تكون لها فيه القيادة ، خاصة وأن منصور الكخيا الذى تحوم شكوك قوية حول مسئولية ليبيا عن اختفائه حتى الآن كان عضوا فى المؤتمر القومى العربى وعضو المنظمة العربية لحقوق الانسان .

وأخيرا ، ربما حالت ظروف الحصار بين المثقفين الليبيين والمشاركة.

لكن تبقى ظاهرة انقسام المنظمات الديمقراطية العربية بين الدول وتوزع الولاءات للأنظمة ظاهرة قائمة ، ولم تدرس بجدية لا فى هذا المؤتمر ولا فى غيره من المؤتمرات ، رغم انه **بدون تجاوز هذا الانقسام وتحرير الاتحادات والنقابات المختلفة من قبضة بعض الانظمة فان الدور المستقبلى الفاعل لهذه المنظمات سوف يكون مشكوكا فيه.**

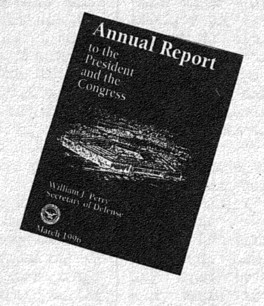


المؤسسة العسكرية تسيطر على سياسة أمريكا الخارجية

التقرير السنوى لوزير الدفاع الأمريكى يشرح تفصيلات استراتيجية هدفها الأخير السيطرة على العالم

*** السياسة الخارجية الأمريكية تقع تماما خارج إطار الديمقراطية الأمريكية «والبنتاجون» هو صاحب الكلمة النهائية.**

*** القوات المسلحة مكلفة بمهمة حماية مصالح أمريكا فى جميع أنحاء العالم .. وهى قادرة على التدخل فى أى مكان.**



رسالة واشنطن :

سمير كرم

ما أكثر السمات التى تميز حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية عن حملة أخرى.. ليس فقط لأن كل مرشح لرئاسة أمريكا يهدف خلال التخطيط لحملته -مع مديريها ومستشاريها المتخصصين- على إضفاء طابع معين عليهايميزه عن طابع المرشح، أو المرشحين الآخرين ، إنما لأن نظام الحزبين الذي يسيطر على انتخابات الرئاسة ،ويسيطر على كل عملية انتخابية أخرى على كافة المستويات ،يحتم إظهار الاختلافات بين الحزبين وابرازها قدر الامكان.

بل يمكن القول أن لكل محلل أو معلق سياسى أمريكى معنى بشئون الانتخابات الرئاسية رؤية فردية خاصة فى متابعته لكل حملة .. وطبعا ليس من المتصور أن يكتفى أيهم بتأكيد انعدام الفوارق للاختلافات بين المرشحين كلما كتب عن الحملة الانتخابية.

على أى الأحوال فإن المجال لا يتسع لسرد ورصد الملامح المميزة لحملة الانتخابات الرئاسية الحالية فى الولايات المتحدة ...

ليس هذا موضوعنا هنا . انما لضرورة هذا الموضوع لابد من الاشارة إلى معيارين رئيسيين لا غنى عن وضعهما فى الاعتبار:

* **هناك حملات انتخابية تتميز بسيطرة الموضوعات «الداخلية» عليها** .. حيث يجد المرشحان نفسيهما مجبرين على تأكيد اهتمامهما بقضايا المجتمع الأمريكى الداخلية.. أو يجد الناخبون أنفسهم أمام مرشح يؤكد أن قضايا السياسة الداخلية ينبغى أن تحتل مركز الأولوية فى الاهتمام خلال فترة الرئاسة التالية- على الأقل- بينما يؤكد المرشح الآخر أن السياسة الخارجية بعد لا يمكن إغفاله ،وأن السياسة الداخلية (الاقتصادية والاجتماعية والتربوية .. الخ) تتأثر بمدى نجاح أمريكا فى مجال السياسة الخارجية.

* **هناك حملات انتخابية تبدو فيها السياسة الخارجية موضوعا ثانويا أو منسيا ،وبشكل ما لا يثير اهتمام الناخبين**،وبالتالى لا يضيع المرشح -أى مرشح- وقته فى شرح مواقفه من قضاياها ،ولا يعنى هذا اختفاء الكلام عن قضايا السياسة الخارجية تماما. فانه لا تكاد تبدأ حملة انتخابية وتنتهى دون أن تقع أحداث خارجية تعتبر الولايات المتحدة أن لها فيها مصلحة أو يتربص بها خطر من ورائها. وبالتالى يصبح كل مرشح مطالبا بأن يدلى بدلوه داعيا إلى اتخاذ هذا الموقف أو ذاك ازاءها (كانت هذه سمة حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية فى عام ١٩٩٢.. التى أطاحت بحلم الرئيس السابق **جورج بوش** فى فترة رئاسة ثانية بعد عام واحد من صعود شعبيته إلى الذروة إثر **عاصفة الصحراء** ،وجاءت بالرئيس الحالى **بيل كلينتون**

الذى يركز حملته على القضايا الداخلية .. وساعده ان الاقتصاد الامريكى كان قد دخل بعد عام واحد من بداية رئاسة بوش فى حالة ركود طويلة).

وصحيح أن قليلا من الانتخابات الأمريكية تتقرر نتائجها بناء على اعتبارات تتعلق بالسياسة الخارجية.. فهذا لا يحدث الا فى أوقات الأزمات الخارجية الصعبة، وبالأخص تلك التى يبدو فيها، «الأمن القومى» الأمريكى مهددا ، أو تلك التى تظهر فيها أن قوة أمريكا العسكرية غير كافية للابقاء على هيبتها الخارجية (كما حدث فى أزمة الرهائن» عام ١٩٨٠ حينما احتجزت ايران أعضاء السفارة الأمريكية فى طهران وفشلت إدارة جيمى كارتر فى تحريرهم بالقوة العسكرية، وأدى ذلك إلى سقوط كارتر فى انتخابات الرئاسة فى ذلك العام).

فى كل الأحوال يبدو من الحملات الانتخابية -بما يتخللها من تصريحات للمرشحين واستطلاعات لاراء الناخبين -وكأن السياسة الخارجية الأمريكية شأنها شأن السياسة الداخلية تتقرر وفقا لما يريده أغلبية الناخبين ، وأن اختيارهم للرئيس القادم يحدد الطريق الذى تريد الأغلبية أن تسلكه الولايات المتحدة فى قضايا السياسة الخارجية.

بتعبير آخر يبدو وكأن السياسة الخارجية الأمريكية تصنعها إرادة الناخبين.. وأن من يفوز برئاسة الولايات المتحدة يجد نفسه ملزما بانتهاج السياسة التى التزم بها أمام الناخبين خلال الحملة الانتخابية ، خاصة وأن النظام الأمريكى لا يأخذ بطريقة الاستفتاءات العامة على أى من قضايا السياسة الخارجية مهما كانت درجة خطورتها وخطورة انعكاساتها على حياة الأمريكيين أنفسهم.

يفسر هذا نظريا بأنه «طبيعة نظام التمثيل الديمقراطى» الذى يمنح الناخبين حق اختيار من يمثلهم . ويمنح لمن وقع الاختيار عليه.. بالانتخاب ، حق رسم السياسة وصنع القرار على أساس أنه مفوض ، بصرف النظر عن أى سياسة التزم بها أو وعد بتنفيذها خلال الحملة الانتخابية.

ويفسر عمليا بأنه خضوع الرئيس خلال سنوات وجوده فى البيت الأبيض لضغوط «الواقع» بما فيه واقع العالم الخارجى وتطوراته وأحداثه التى تخرج عن السيناريو المتصور فى أذهان الساسة الأمريكيين وغيرهم ،ولضغوط القوى والمصالح الداخلية «الخاصة» (والمثل الكلاسيكى الذى يساق هنا عادة هو جماعات الضغط اليهودية -الاسرائيلية .**فليس هناك من لا يفكر أن غالبية الرأى العام الأمريكية تعارض المساعدات الضخمة التى تحصل عليها اسرائيل حتى فى أحلك الظروف الاقتصادية لأمريكا.. بينما تستمر الادارات الأمريكية رئيسا بعد آخر فى تقديم هذه المساعدات تحت ضغوط اللوبى اليهودى).**

لكن ثمة حقيقة أكثر ثباتا وأهمية من هذين التفسيرين النظرى والعملى لغياب دور الرأى العام الأمريكى فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

وهى أن لسياسة أمريكا الخارجية ثوابت محددة لا تتغير بتغير الرؤساء (إلا فى حدود الرتوش الطفيفة) كما لا تتغير بتغير قناعات الرأى العام الأمريكى.ولا تتمثل هذه السياسة فى تصريحات المرشحين للرئاسة ولا فى الآراء التى تعكسها استطلاعات الرأى ، خاصة فى شهور الحملات الانتخابية.

انما تتمثل فى وثائق اساسية.. لا يكتبها الكونجرس ولا يكتبها قادة المؤسسة الدبلوماسية (وزارة الخارجية والوكالات المختصة بالسياسات الخارجية) انما تصاغ هذه الوثائق فى اطار آخر تماما ، هو اطار المؤسسة العسكرية الأمريكية(..) لهذا فان **معرفة اتجاهات السياسة الخارجية واساليبها وأهدافها تقتضى أكثر من أى شئ آخر قراءة الوثائق الاساسية عن «الاستراتيجية الأمريكية» التى تصدر دوريا عن «البنتاجون».**

من بين آلاف التقارير التى تصدرها سنويا هيئات الحكومة الأمريكية ، بعضها موجه إلى الرئيس ومعظمها موجه إلى الكونجرس والأقل موجه إلى كليهما حول كافة الموضوعات الداخلية والخارجية.. فى السياسة والاستراتيجيا والاقتصاد والتكنولوجيا والمخابرات والجريمة والتعليم -والأوضاع الاجتماعية والصحية.. الخ هذا فان **أهم هذه التقارير على الاطلاق هو التقارير الاستراتيجية التى تصدرها وزارة الدفاع الأمريكية والتى تنطوى على تحديد الأهداف السياسة الخارجية الأمريكية فى مواجهة العالم الخارجى.**

وتتعلق هذه التقارير بما يميز الولايات المتحدة أكثر من أى شئ آخر عن أى دولة كبرى أو صغرى فى هذا العالم : سياستها العسكرية أهدافها ووسائلها.. حتى خططها ومشكلاتها وطرق استعدادها لمواجهة المشكلات .والمقصود بالمشكلات هنا مشكلات العالم بأسره،وليس مشكلات أمريكا وحدها.

أهمها التقرير السنوى إلى الرئيس والكونجرس من وزير الدفاع هو مرآة لرؤية أمريكا للعالم الخارجى... أخطاره ومنافعه ، كيف هو وكيف ينبغى أن يكون ، وكيف يمكن عبور المسافة بين الموقعين.

تكفى نظرة سريعة إلى محتويات التقرير هذا العام ،وقد صدر قبل نحو أربعة اسابيع لادراك أهميته وخطورته بالنسبة لمستقبل العالم .. لا لمستقبل أمريكا وحدها:

استراتيجية الأمن القومى -استراتيجيات الأمن الاقليمى- المهام العسكرية الأمريكية -الصراعات الاقليمية الرئيسية -الوجود (الأمريكى طبعا) فيما وراء البحار- عمليات الطوارئ-الحجم الكلى للقوات وبنية قوات الاغراض العامة -تحسين فاعلية قوات الوصول السريع- تعزيز قدرة الحركة الاستراتيجية -جدول أعمال الاستعداد القتالى -القوات الامريكية مستعدة- منظور

الاستعداد القتالى فى بيئة ما بعد الحرب الباردة -البناء فى ذروة الاستعداد..

منذ بدايات القرن الحالى (الذى أطلق عليه المعلقون الامريكيون وربما كانوا محقين إلى حد كبير ، وصف «القرن الأمريكى»؟ وجدت الولايات المتحدة دائما قوة خارجية غيرها تصب عليها تهمة التخطيط والعمل من أجل السيطرة على العالم.. ابتداء من القوة العسكرية الألمانية إلى الفاشية الايطالية إلى النازية.. مروراً بالشيوعية السوفيتية والصينية. ويستمر الجنى الأمريكى ، بعد نهاية الحرب الباردة بحل الاتحاد السوفيتى وانتكاسة المسعى الاشتراكى فى «البحث عن عدو» تصوره مصدرا رهيبا للخطر وتنسب إليه نظريتها فى التآمر للسيطرة على العالم.

والحقيقة أن قراءة تقرير وزير الدفاع الأمريكى إلى الرئيس والكونجرس (بعد **خمس سنوات من انفراد الولايات المتحدة بمركز «الدولة الاعظم» يقدم دليلا خطيا إذا جاز التعبير على أن الولايات المتحدة هى القوة التى تسعى لتحقيق هدف السيطرة على العالم وفرض مصالحها وأهدافها وثقافتها على كافة أقاليمه ومناطقه.**

هكذا كان الحال قبل الحرب الباردة وأثناءها ولا يزال بعدها.

فماذا يعرف الرأى العام الأمريكى عن هذا التقرير؟ هل شارك مباشرة أو من خلال «ممثلين» فى وضعه.. أو فى رسم الخطوط العريضة لما يحتويه؟ لاشىء من هذا أو ذاك.

فما الذى نجده فى التقرير الذى يقع فى نحو ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير؟

***

يبدأ التقرير برسالة من **وليام بيري** وزير الدفاع فى عشر صفحات وتبدأ الرسالة بفقرة مهمة عنوانها «أخطار عالم ما بعد الحرب الباردة» وأهم ما فيها التأكيد بأن «الاخطار الجديدة لما بعد الحرب الباردة تجعل مهمة حماية أمن أمريكا القومى مختلفة وبطريقة ما أكثر تعقيدا مما كانت أثناء الحرب الباردة».

فإذا توقع المرء أن يقول وزير الدفاع الأمريكى أن مهمة حماية أمريكا أصبحت أيسر بعد أن انتهت الحرب البادرة بانتصارها وانهيار الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو ، فإنه مخطىء تماما لاشيء من هذا، «**إن مهمتنا الخاصة بتخطيط بنية القوة (الأمريكية) أعقد مما كانت حينما كان أمامنا خطر واحد جارف.** فى السابق كانت بنية قوتنا تخطط لمنع حرب عالمية مع الاتحاد السوفياتى (عن طريق الردع)، وهو ما كنا نعتبره تهديدا لبقائنا كلية. وكانت كل الأخطار الأخرى - بما فيها الأخطار الإقليمية- تعد أخطارا أقل ولكنها مشمولة فى الخطة. فقد كانت القوات التى نحتفظ بها لمواجهة الخطر السوفياتى قادرة - افتراضا- على ا لتعامل مع هذه التحديات الأقل. أما اليوم فإن خطر اندلاع صراع عالمى قد تناقص بدرجة كبيرة، ولكن خطر الصراع الإقليمى ليس أقل وليس مشمولا ولهذا فإنه يتطلب منا أن نأخذ هذا الخطر فى الحساب عند بناء قواتنا. إن هذه المخاطر مثيرة للانزعاج بشكل خاص لأن كثيرا من الدول المعتدية المحتملة تملك أسلحة للدمار الشامل. بالإضافة إلى هذا فإنه تخطيطنا الدفاعى ينبغى أن يوفر وقاية من احتمال بزوغ خطر الصراع العالمى مرة أخرى فى وقت ما من المستقبل».

وتعدد رسالة وزير الدفاع ثلاث وسائل فى «**إدارة أخطار مابعد الحرب الباردة» هى المنع والردع والهزيمة.** وكما هو واضح فإنها تمثل خطوطا متوالية للمواجهة تبدأ بالدفاع الوقائى فإذا لم يكف يتلوه الردع الذى يستلزم التهديد واستعراض القوة. وفى إطار الردع تبدأ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التى تعتمد **خطة الاستعداد لخوض حربين كبيرتين فى مسرحين مختلفين فى وقت واحد..** وإذا لم يكف الردع تنتقل الاستراتيجية الأمريكية إلى خوض الحرب والفوز فيها بصورة حاسمة وبسرعة وبأقل خسائر بشرية ممكنة . واحدة فى الشرق الأوسط والثانية فى كوريا مثلا.وهذا ما يتطلب **الاحتفاظ بقوة يبلغ تعدادها مليون ونصف مليون من الأفراد فى الخدمة العاملة بالإضافة إلى ٩٠٠ ألف فرد فى الاحتياط.** وتنقسم هذه القوة إلى ١٠ فرق عاملة للجيش و١٥ لواء فى حالة استعداد معزز فى الحرس القومى للجيش بالإضافة إلى ٨ فرق فى الحرس القومى، و٢٠ جناحا للقوات الجوية و٣٦٠ سفينة، بينها ١٢ حاملة للطائرات، و٤ فرق للمارينز (مشاة البحرية)/

وتتطلب الخطة أيضا **احتفاظ الولايات المتحدة بصفة دائمة بقوات فيما وراء البحار قوامها ٢٠٠ ألف فرد،** نصفها فى أوروبا ونصفها الآخر فى المحيط الهادى.. كلها فى حالة استعداد قتالى عالية».

ويؤكد التقرير بصورة ملفتة على احتمالات فشل الدفاع الوقائى(المنع) والردع.. ويعطى أمثلة بما حدث فى كوريا عام ١٩٥٠ وماحدث فى الكويت عام ١٩٩٠.

وليس أصرح من تقرير وزير الدفاع إلى الرئيس والكونجرس فى التعبير عن الاستراتيجية الأمريكية.. تحت عنوان **«الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة عن طريق استخدام القوة العسكرية»** يقول :

«**يمكن أن يفشل الردع فى بعض الأحيان، خاصة فى مواجهة خصم غير عقلانى أو يائس، لهذا يتعين على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة فعلا لاستخدام القوة العسكرية.** إن استخدام القوة العسكرية هو الملجأ الأخير للدفاع عن مصالحنا القومية ويتطلب موازنة دقيقة لتلك المصالح ضد المخاطر والنفقات المعنية. والمعايير الرئيسية هى إذا كانت المخاطر المحتملة حيوية أو مهمة أو إنسانية».

ولابد هنا من ملاحظة : **إن التقرير لايتحدث عن استخدام القوة للدفاع عن «الأمن القومى» أو حتى عن «المصالح الأمنية».. إنما عن «المصالح الأمريكية» عامة،** وهو ما يعنى أنها تشمل أيضا المصالح السياسية

والاقتصادية والاستراتيجية وغيرها دون تحديد ولايخفى التقرير أن الأخطار التى تهدد المصالح الأمريكية الحيوية أو تهدد حليف لها. «هى أخطار من الأرجح أن تنشأ فى صراع إقليمى وبتعريفها قد تتطلب تدخلا عسكريا».

ويضيف التقرير :

وعلى النقيض من ذلك فإن التدخل العسكرى فى صراعات عرقية أو حروب أهلية، حيث لنا مصالح مهمة ولكنها نادرا ما تكون حيوية يتطلب موازنة تلك المصالح فى مواجهة مخاطر ونفقات ينطوى عليها (التدخل) وبوجه عام فإن تدخل الولايات المتحدة (عسكريا) سيتم فقط بعد دراسة كاملة للعوامل المهمة التالية: **إذا كان التدخل يدعم المصالح الأمريكية، إذا كان التدخل سيحقق أغراضا أمريكية، إذا كانت المخاطر والنفقات تتناسب مع المصالح الأمريكية المهددة، وإذا كانت كل الوسائل الأخرى لتحقيق الأهداف الأمريكية قد استنفدت.**

إن خط الحد الأدنى هنا هو أن الولايات المتحدة قوة عالمية ذات مصالح عالمية ، وكما قال الرئيس **كلينتون** فإن المشكلات التى تبدأ خارج حدودنا يمكن أن تصبح سريعا مشكلات داخلها، إن الزعامة الأمريكية، والحضور العالمى، والقوات المسلحة القوية يمكن أن تمنع المشكلات المحلية من أن تتحول إلى مشكلات لنا، وحماية أنفسنا إذا ما حدث هذا .

ويتدارك التقرير مؤكدا. - نقلا عن الرئيس كلينتون - أن أمريكا لاتستطيع وينبغى أن لاتصبح شرطى العالم. إننا لانستطيع أن نوقف الحرب كل الوقت، ولكننا نستطيع أن نوقف بعض الحروب. لانستطيع أن ننقذ كل النساء والأطفال ولكننا نستطيع إنقاذ كثيرين منهم، لانستطيع أن نفعل كل شىء ولكن علينا أن نفعل ما بإمكاننا.

تدارك كاذب، لأنه لا يتطرق بأى حال لما تعده الولايات المتحدة بإمكانها.

وتنتشر بين أقسام التقرير وفصوله التأكيدات بأن الولايات المتحدة تضع فى مقدمة «الأخطار» التى تعتبرها تهديدا لمصالحها ولأمن حلفائها احتمالات تحول صراع إقليمى إلى صراع ينطوى على خطر استخدام سلاح نووى .

«إن من المهم بصورة حيوية أن تمنع صراعات إقليمية محتملة من أن تكتسب بعدا نوويا. لهذا عملنا بجد من أجل تجميد برنامج كوريا الشمالية النووى الخطير، وحينما يتم هذا التجميد سيزول البرنامج بأكمله. والجهود لخفض التهديد النووى تتضمن أيضا العقوبات ضد العراق وإيران وتتضمن مد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى وبلا شروط..

وعلى الرغم من أفضل جهودنا لخفض خطر أسلحة الدمار الشامل لايزال من الممكن أن تتعرض أمريكا مجددا - وكذلك قواتنا وحلفاؤنا- لتهديد هذه الأسلحة الرهيبة. لهذا كان من المهم للولايات المتحدة أن تحتفظ بقوة نووية أقل ولكنها أكثر فاعلية. ولايتعارض هذا مع خفض القوات النووية الأمريكية بنسبة كبيرة كما لايتعارض مع التأييد الأمريكى لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية.

إن هذه الاستراتيجية النووية الغارقة تتكامل مع برنامج لتطوير نظام للدفاع الصاروخى يمكن نشره لحماية الولايات المتحدة القارية من هجمات محدودة إذا ما نشأ تهديد استراتيجى لأمتنا عن صواريخ «بلاستيكية» للقارات فى أيدى دول مارقة معادية».

أين يقع «الشرق الأوسط» فى استراتيجيات الأمن القومى الأمريكى كما يتحدث عنها هذا التقرير؟

إن للولايات المتحدة مصالح دائمة فى الشرق الأوسط، وخاصة فى السعى إلى سلام شرق أوسطى شامل يضمن إسرائيل وشركاء الولايات المتحدة العرب الأساسيين، ويحافظ على التدفق الحر للنفط بأسعار معقولة».

ولعله يجدر عند هذه العبارة طرح السؤال: هل يمكن أن يأتى وقت للتدخل العسكرى الأمريكى فى الشرق الأوسط لتأمين أسعار معقولة للنفط الذى تحصل عليه من الشرق الأوسط.. لمجرد تحديد أسعار النفط بما يتلاءم مع المصلحة الأمريكية وبصرف النظر عن عوامل السوق وقوانين العرض والطلب؟

ويصف التقرير ما يعتبره التكامل بين جهود الولايات المتحدة لتحقيق سلام شرق أوسطى كامل واستراتيجيتها المسماة **«استراتيجية الاحتواء الثنائى» لإيران والعراق» معا طالما ظلت هاتان** الدولتان تشكلان تهديدا للمصالح الأمريكية أو بلدان أخرى فى المنطقة أو لمواطنيها. إن الاحتفاظ بالوجود العسكرى الطويل الأجل للولايات المتحدة فى جنوب غرب آسيا (التعبير المفضل فى دوائر البنتاجون لأنه يجمع بين الشرق الأوسط والخليج العربى) أمر حيوى لحماية المصالح الحيوية التى تشارك فيها أمريكا الآخرين فى المنطقة».

وماذا عن أفريقيا؟

على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تملك - فى الوقت الحاضر- (وهذه إشارة إلى أنها تنوى فى المستقبل أن تملك) وجودا عسكريا دائما أو كبيرا فى أفريقيا، فإنها ترغب فى الوصول إلى المنشآت وفى علاقات أقوى مع الدول الأفريقية عن طريق مبادرات كانت أو يمكن أن تكون مهمة فى حالة حدوث طوارىء أو عمليات إجلاء. أن للولايات المتحدة مصالح كبيرة فى أفريقيا فى مواجهة الإرهاب الذى تدعمه دول وتهريب المخدرات وانتشار الأسلحة التقليدية و المواد الانشطارية وما يتعلق بها من تكنولوجيا. ويتعين على الولايات المتحدة أن تستمر فى العمل مع دول القارة للمساعدة فى ضمان المصالح الأمريكية».

ولاتوجد إشارة هنا إلى جانب ضمان المصالح الأمريكية تدل على ضمان مصالح دول القارة(...)

تشارك الولايات المتحدة بنشاط فى الجهود الرامية إلى الاستجابة للأسباب الجذرية للصراعات والكوارث التى تؤثر على المصالح القومية الأمريكية قبل أن تنفجر.

.. فقط الصراعات والكوارث التى تؤثر على المصالح الأمريكية(...)

إن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة القادرة على القيام بمفردها بعمليات عسكرية فعالة واسعة النطاق بعيدا كثيرا عن حدودها . إن هناك وسيكون باستمرار حاجة كبيرة لقوات أمريكية لها هذه القدرات، ليس فقط لحماية الولايات المتحدة من أخطار مباشرة إنما أيضا لتشكيل البيئة الدولية بالسبل المواتية. وبالأخص فى الأقاليم ذات الأهمية الحرجة للمصالح الأمريكية».

ينبغى أن تنشر القوات الأمريكية أو ترابط فى أقاليم رئيسية فيما وراء البحار فى زمن السلم لردع العدوان ولإظهار التزام الولايات المتحدة بحلفائها وأصدقائها ودعم الاستقرار الإقليمى وكسب الألفة مع بيئات العمليات فيما وراء البحار وتوفير القدرات الأولية - للاستجابة- فى التوقيت المناسب للأزمات.

ينبغى أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لعمليات طارئة على نطاق واسع دعما للمصالح الأمريكية وتتضمن هذه العمليات - بين ما تتضمنه- عمليات قتالية أصغر نطاقا وعمليات متعددة الأطراف لحفظ السلام، وعمليات إجلاء غير قتالية وعمليات إنسانية للإغاثة فى حالات الكوارث.

وبينما تضاعف الولايات المتحدة جهودها لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إطلاقها فإنه يتعين عليها فى الوقت نفسه أن تحسن قدراتها العسكرية لردع ومنع الاستخدام الفعلى لهذه الأسلحة .

وفى النهاية فإنه لكى تلبى الولايات المتحدة كل هذه المتطلبات بنجاح ينبغى أن تكون القوات الأمريكية قادرة على الاستجابة السريعة وعلى العمل بطريقة فعالة أي أنها ينبغى أن تكون مستعدة للقتال. وهذا يتطلب أناسا على درجة عالية من الكفاية وتتوفر لديهم الدوافع، ويتطلب تجهيزات حديثة ومصانة جيدا، وعقيدة (عسكرية) مشتركة (أى كثافة فروع القوات المسلحة) قادرة على الحياة، وتدريبا واقعيا وقدرة حركية استراتيجية ، وقدرات كافية للدعم والمساندة».

السياسة الخارجية الأمريكية تقع تماما خارج إطار الديمقراطية الأمريكية والبنتاجون هو صاحب الكلمة النهائية

وأول مبادىء العقيدة العسكرية الأمريكية هو بالخط العريض **«الاستقرار عن طريق الوجود العسكرى الأمريكى فيما وراء البحار فى زمن السلم.. والمبدأ التالى مباشرة هو استعداد القوات المسلحة الأمريكية على أوسع نطاق للقيام بعمليات طارئة دعما للمصالح الأمريكية»** .

ماهى العمليات الطارئة؟ يسأل التقرير ليجيب وبالتحديد :

«العمليات الطارئة هى تلك العمليات العسكرية التى تذهب إلى أبعد من الانتشار الروتينى للقوات الأمريكية وأبعد من مرابطتها فى الخارج، لكنها لاتذهب إلى حد الحرب فى مسرح عمليات واسع النطاق.. وهى من المكونات المهمة للاستراتيجية الأمريكية، وحين يتم تنفيذها بطريقة انتقائية وبفاعلية يمكنها أن تحمى المصالح الأمريكية وتعززها.

ستحتفظ الولايات المتحدة دائما بالقدرة على التدخل المنفرد حينما تتعرض مصالحها لتهديد. كما أن الولايات المتحدة ستعزز مصالحها وتنجز مستولياتها القيادية بتوفير القوات العسكرية لعمليات مع حلفاء وائتلاف مختار.

وستحتفظ الولايات المتحدة بالقدرة على القيام بعمليات قتالية على نطاق صغير منفردة أو بالتنسيق مع آخرين حينما تكون المصالح الأمريكية مهددة.

إن مرابطة القوات العسكرية الأمريكية وانتشارها فيما وراء البحار فى زمن السلم يبقى العامل الرئيسى فى استراتيجية الأمن القومى والاستراتيجية العسكرية القومية للولايات المتحدة، وكما ذكرنا آنفا فإن الوجود العسكرى الأمريكي فى زمن السلم فيما وراء البحار هو أظهر برهان واحد على التزام أمريكا بالدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها فى المناطق الرئيسية فى جميع أنحاء العالم».

هذه هى ملامح السياسة الخارجية الأمريكية كما ترسمها المؤسسة العسكرية.. لاتتغير بتغير الرؤساء، ولا تتغير بتغير الأغلبية المسيطرة فى الكونجرس لأن المؤسسة الدائمة التى لا يملك الناخبون الأمريكيون تغييرها ، أو حتى تغيير قياداتها واتجاهاتها السياسية أو الاستراتيجية من خلال الانتخابات ليست فقط مجرد أداة تنفيذية لسياسة أمريكا الخارجية. أنما هى المخطط الرئيسى لها.

وإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد أثبتت أن ثوابت الانفاق العسكرى الأمريكى تتجاوز قدرة أي رئيس أمريكى على تغييرها، فإنها تثبت أيضا أن ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية تتجاوز قدرة الرأى العام الأمريكى على إدخال أية تعديل عليها.

وبطبيعة الحال فإن الخطب الانتخابية تستطيع أن تعكس ماشاء المرشحون من آراء . فحرية الرأي مكفولة وحرية التعبير لاتكاد تعرف حدودا أو قيودا.. **وتبقى خطط السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجية الأمن القومى ليست سوى أحد تسمياتها - خارج إطار معرفة الناخبين وخارج إطار المناقشة العامة.. وبالتالى خارج إطار الديمقراطية .**

من شتاء وربيع موسكو

الصهيونية والناتو والانتخابات .. ووجـوه أخـرى عابـرة

رسالة موسكو :

أحمد الخميسى

ثمة فتاة لا أعرفها ، لا تتجاوز السادسة عشرة، قصيرة، بجولة قصيرة، مضت تتواثب فى الشارع . رأيتها تنحنى بسرعة على علبة ورقية أمام عازف كمان فى مدخل محطة المترو ، أسقطت فيها ورقة بألف روبل وابتسمت تواصل طريقها بحيوية. أطار حنانها صواب العازف العجوز فاستدار بنظراته والنغم يطفر من قوسه المرتعش وراء البنت القصيرة. وعندما توارت فى كتل الزحام انقطع خيط النور عن اللحن.

كنت أقف والصحف تحت إبطى دونما هدف محدد حينما اشتكبت عينای بعينيه لحظة . نطقت نظرته بلوم على شئ غير محدد قابلة أسف لاح فى نظرتى. ولم يعد من معنى لرقعة الشمس التى كنت أتدفأ بسخونتها فى ذلك اليوم.

****

هل يخطر لإمرأة روسية بسيطة معتلة ومتعبة تقف فى السوق لتشترى ورك دجاجة مجمدة أن قوت أطفالها جزء من السياسة العالمية؟ وأنه غدا موضوعا لحوار ساخن بين ألبرت جور نائب كلينتون، ورئيس الوزراء الروسى؟ وأن الورك الأزرق أمسى موضع نزاع عنيف بين شركات المزارعين الأمريكيين فى كاليفورنيا والحكومة الروسية؟ وأن اللوبى الصناعى فى الكونجرس الأمريكى تدخل فى الأزمة بقراراته؟.

لايطرأ لها ذلك الخاطر ، كما لا ترى إمرأة مصرية بسيطة فى رغيف خبزها أرقام الاقتصاد الأمريكى.

لكن المرأة التى تبحث لأطفالها عن أرخص غذاء يباع فى موسكو لا تدرى مع النساء الأخريات أن تلك **الأوراك مصابة ببكتريا قاتلة تسمى« سالمونيلى» وأن أربعة آلاف مواطن أمريكى يموتون سنويا بسبب نفس الدواجن**-وفقا لماكتبه الصحفى الأمريكى **ميللر سعور** -وبسببها يعانى خمسة ملايين آخرين داخل أمريكا من أمراض شديدة.

انها تقف فى المطبخ وتطهو راضية لأن الأولاد سيجدون ما يأكلونه عند عودتهم من المدارس . إنها تضيف ملحا للشوربة ولا تدرى أن **وزارة الصحة الروسية قد أعلنت فى ١٤ مارس أن أوراك الدواجن الأمريكية المجمدة مشبعة بالبكتيريا المميتة، وأن المفتشين من القسم البيطرى بوزارة الزراعة قد أوصوا بضرورة وقف تراخيص تلك الأوراك الممنوحة للشركات الروسية.** إنها تضع اللحم المعد فى الأطباق، لكنها لم تقرأ ما جاء فى تقرير الوزارة من أن المواصفات الصحية للأوراك التى تباع منفردة بكميات هائلة تتنافى مع أدنى الشروط الصحية. وعندما يأكل الأولاود فإنهم لا يعرفون أن وزارة الزراعة قد قررت الغاء التراخيص. وعندما تنام المرأة فى الليل فإنها لا تدرى أن ثورة عمت صفوف أصحاب مزارع الدواجن الأمريكية الذين يجنون أرباحا هائلة **من بيع زبالة اللحوم لفقراء روسيا.** وحينما قررت وزارة الزراعة الأمريكية إدخال طرق جديدة للتفتيش الصحى على الدواجن، هاج اللوبى الصناعى المرتبط بأصحاب المزارع داخل الكونجرس الأمريكى **وساق الكونجرس لاستصدار مرسوم بتقليص نفقات وزارة الزراعة الأمريكية عقابا لها على اعترافها**

**لكن المرأة التى تبحث لأطفالها عن أرخص غذاء يباع فى موسكو لا تدرى مع النساء الأخريات أن تلك الأوراك الأمريكية مصابة ببكتريا قاتلة..

بمرض الدواجن، وعلى تصريحها بأن ٢٥٪ من الدواجن الأمريكية مصابة بعلك البكتيريا. ولأن السياسة الأمريكية شديدة الحساسية تجاه كل «سنت» لم يتأخر رد فعل **ألبرت جور** نائب الرئيس كلينتون فصرح على الفور فى ١٨ مارس بأنه: لابد من تسوية مشكلة لحم الدواجن الأمريكية وأن تلك التسوية ستمثل: «خطوة هامة تأتى فى سياق مجموعة من الإجراءات الخاصة بتجارة الدواجن والطيور بين البلدين».

ومع تصاعد الأزمة التى تهدد بوقف تجارة الأوراك التى امتلأت بها الأسواق فى علب كرتونية قذرة عارية تحت المطر، سافر إلى واشنطون وفد روسى حكومى برئاسة **فيتشيلاف أفيلوف** رئيس القسم البيطرى، وهناك أصر الوفد على أن أوراك الدواجن مصابة. ولم يضع **ألبرت جور** وقته فى محادثات لا طائل من ورائها، فأرسل برقية إلى رئيس الوزراء الروسى يقول له فيها إن: «**الوفد الروسى الذى وصل واشنطون لإجراء المباحثات جاء دون أن يكون مستعدا»! وأن أفيلوف لم يلتزم بالاتفاق المبدئى الذى تم بين ألبرت جور وتشيرنوميردين!** وهددت التصريحات الأمريكية الرسمية موسكو بأنها مالم تستورد الأوراك المريضة فإن واشنطون ستفرض ضرائب تصل إلى مائة بالمئة على السلع الروسية التى تدخل أمريكا وذلك كتعويض عن «الخسائر التى حاقت بأصحاب المزارع الأمريكية نتيجة للحظر الروسى على استيراد ذلك الصنف من اللحوم» **وقررت الحكومة الروسية- لسبب ما- تغيير رئاسة وفدها، فنحت أفيلوف وعينت بدلا منه فلاديمير شيربياك النائب الأول لوزير الزراعة.**

هل كان من الممكن أن يرد على عقل إمرأة تشترى فى السوق أن الحكومة الروسية ستوافق على إعادة تصدير اللحوم المريضة لأن من مصلحتها أن تملأ معدة الناخب الروسى بغذاء رخيص؟ وأن **ألبرت جور** سيعلن- ليضمن للرئيس كلينتون أصوات المزارعين الأمريكيين فى الانتخابات القادمة « أنه: «**والرئيس الأمريكى راضيان عن نتائج المباحثات وأن تصدير لحم الدواجن سيتزايد لروسيا**»؟ جاء ذلك التصريح بعد أن أتفق الجانبان على مواصلة تصدير اللحوم المسمومة عام ٩٦ بنفس المستوى الذى كان عليه عام ١٩٩٥ أن تشدد أمريكا رقابتها على تلك السلعة لكى تتطابق مع المواصفات الصحية فى روسيا! لا تدرى المرأة التى تطعم طفلتها أن واشنطون عرضت وأن موسكو قبلت. ولا تدرى أن جيوبا تنفخ فى كاليفورنيا وتطفح بالدولارات التى يربحونها، أو أن **فيكتور ايلوخين** رئيس لجنة الأمن البرلمانية صرح فى نوفمبر ٩٥ بأن **العصابات التى تسكر بمكاسب الأوراك تقوم سنويا بتهريب خمسين مليار دولار للخارج، وهو ما أكده فى نوفمبر نفس تقرير خبراء البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير حين أشار إلى أن المواطنين الروس (رجال المافيا) أودعوا فى البنوك الغربية أكثر من ٤٣ مليار دولار خلال عام ٩٥ فقط. إن أقصى ما تعرفه هو ما تردده الاذاعة من أن الرئيس يلتسين يقوم بالإصلاح الاقتصادى.**

*****

ثمة رجل تجاوز الأربعين اسمه **نيكولاى الكسندروفيتش**. كان عقيدا فى الجيش السوفيتى. استيقظ ذات صباح- مع تقليص الجيش- فوجد نفسه دون عمل أو هيبة على قارعة الطريق. التقيت به مصادفة وهو يقود سيارته يتصيد زبونا لتوصيله من الشوارع. قال لى وهو يخبط فخذه بيده: «**الشيوعيون تركوا لنا أقل القليل. تركوا لى سروالا واحدا هو كل ما لدى، الآن سيسرقه منى الديمقراطيون. ضاع نصف عمرى مع هذا السروال، وسيضيع النصف الآخر دفاعا عنه.**

لا تفارق روح الفكاهة الرئيس الروسى ،وقد ضحكت روسيا **طويلا عندما قرص يلتسين سكرتيرته فى الكرملين وهو يعبر أمام عدسات التلفزيون، فقفزت مدهوشة من مقعدها بعينين مذهولتين**. مرة واحدة ابتسم فيها يلتسين بجدية شديدة وذلك فى **مؤتمر شرم الشيخ** حين تحدث بانفعال عن أن المجتمع الدولى لن يسمح لمجموعة من القتلة بوأد السلام. وقد حسب المجتمع الروسى تأييد يلتسين الواضح لاسرائيل ضد الرئيس. وتشابك ذلك مع الصراع القومى الروسى اليهودى، خاصة بعد أن تعرى نشاط المخابرات الاسرائيلية فى روسيا مؤخرا.

اتضح للقارئ الروسى أن هناك- علاوة على جهاز **شين بيت** (المخابرات الاسرائيلية الداخلية) وجهاز **الموساد** (المخابرات الخارجية) **جهاز آخر اسمه «ناتيف» نشأ فى الخمسينات مباشرة بعد إعلان دولة إسرائيل وتخصص فى مكافحة الاتحاد السوفيتى**. وأشرف عليه **أولا شاول أفيجور**، ثم **نيخيميا ليفانون** فى السبعينات، ثم الجنرال **لابيدوت** جزار مذبحة دير ياسين المعروف. ويرأسه الآن **ياكوف كازاكوف** وهو من مواليد موسكو هاجر إلى اسرائيل عام ١٩٦٩

حسب المجتمع الروسى تأييد يلتسين الواضح لإسرائيل ضد الرئيس وتشابك مع الصراع القومى اليهودى الروسى خاصة بعد أن تعرى نشاط المخابرات الإسرائيلية فى روسيا

. ومع أن الدولة السوفيتية قد زالت ، إلا أن الجهاز **«ناتيف»** ما زال يمارس أنشطته فى روسيا ودول الرابطة ،وترصد له اسرائيل ٢٥ مليون دولار ميزانية سنوية لتجنيد العملاء وشن حرب دعائية على الشيوعيين وحزبهم. وبسبب من جهاز «ناتيف» الذى تعرى نشاطه فى روسيا على إثر اغتيال البطل الفلسطينى **يحيى عياش** ،ولأسباب أخرى كثيرة ، **يتشبث العقل الروسى العام بالدور اليهودى الصهيونى كسبب رئيسى لازالة الاتحاد السوفيتى** .وتزدحم جدران المراحيض العامة فى موسكو بعبارات يتقاتل بها الروس واليهود ويتوعدون بعضهم البعض ، ويوقع يهودى تحت عبارة يقول فيها **«لقد كنا فى روسيا وسنظل فيها إلى الأبد جاثمين على قلوبكم»**،ويوقع روسى أسفل جملة: **قد هزمت روسيا نابليون وهتلر، وسنطردكم يوما من بلادنا.**

ويستمد الصراع الروسى اليهودى أسبابه من اعتقاد الغالبية الروسية بأنه- ليس من المصادفات- أن يكون أبو البيروسترويكا **الكسندر ياكفليف** يهوديا وهو الذى خطط ووجه كافة **سياسات جورباتشوف** ،ولا يعتبرونها صدفة أيضا تلك السيطرة الاعلامية اليهودية على أغلب وسائل الاعلام . أما فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية فإن اثنين من أربعة مرشحين لزعامة روسيا يهود، وهما جريجورى **يافلينسكى** زعيم يابلوكو ،**وفلاديمير جيرونوفسكى** الذى يقدر الروس أن دوره المرسوم له هو التشويه المتعمد للنزعات الوطنية الروسية . وقد هاجت وسائل الاعلام مؤخرا بسبب **«اتحاد الشعب الروسى»** بعد أن دعا العدد الأخير من جريدته **«الجرس»** لتأييد **جينادى** زيوجانوف رئيسا لروسيا لأنه «من عرق روسى فج» ويجهر الاتحاد بموقفه العنيف ضد الصهيونية فى صحيفته فيقول إن **«الصهاينة وحدهم هم المذنبون بعمد فى الأخطاء والجرائم التى ارتكبها الحزب الشيوعى السوفيتى .. لكن الشعب الروسى سيطلق إن عاجلا أم آجلا رصاصته فى جبين الصهيونية العفنة والماسونية القذرة»**.وولولت الصحف الروسية وذكرت السلطات بأن اتحاد الشعب وصحيفته يخرقان المواد الدستورية ١٣، ١٦ والمادة ٤ من قانون وسائل الاعلام. **ويحسب الكثيرون يلتسين فى ذلك الصراع من فريق الصهيونية** .وعندما تخرج مظاهرات الشيوعيين والقوميين فإن اليافطات التى يحملونها غالبا ما تضع **النجمة السداسية الى جوار صورة يلتسين وجورباتشوف** ، حكما بسياساته الفعلية أو انطلاقا من أن نائينا زوجة يلتسين يهودية. وعندما تجير مشاعر الانكسار والهوان القومى والحروب والبطالة والانهيار الاقتصادى المواطن على مقارنة أوضاعه المعيشية السابقة بظروفه الحالية، فإنه يتعلق- من الاختصار المعقد لأسباب انهيار الماضى باليهود كسبب رئيسى فى الكارثة التى يحياها الآن . وتغذى الانهيارات الكبيرة التى لا تعقل التصورات الشعبية السهلة .

وتتدخل عناصر أخرى كثيرة فى ترويج تلك التصورات منها أن اليهود قد اشتروا الكثير من المؤسسات التى خصخصت تحت مختلف اليافطات ،والكثير من الصحف والقنوات التلفزيونية مشاركة مع الأمريكان أو غيرهم .ويثبت للمواطنين الروس صحة مشاعرهم تلك عندما يرون التأييد الغربى والأمريكى للرئيس الروسى فى حملته الانتخابية الرئاسية ، بايفاده كبار قادة الدول الأوربية مثل**هلموت كول** لزيارة موسكو واعلانهم صراحة عن أن يلتسين مرشح الديمقراطيين وضمانة الاصلاحات ويستشعر المواطن فى هذا التأييد بدعم الغرب لاستمرار الأوضاع الحالية التى يعانى كل خامس مواطن فى ظلها من الجوع ،ويصنف كل ثانى مواطن روسى باعتباره معدما . وقد تبين ذلك الدعم بوضوح عندما **وافق صندوق النقد الدولى على استخدام جزء من قرضه الأخير لروسيا** (أكثر من عشرة مليارات)**لصرف الرواتب المتأخرة لمستحقيها**.وقد نجح القائمون على التخطيط لحملة يلتسين فى تصوير حركته بوصفها صعودا إلى أعلى ، انتقالا من تأييد حوالى ١٠٪ فقط من الرأى العام له ، إلى حوالى ١٨٪ مؤخرا بعد حركته النشيطة ووعوده السخية بتعديل مجرى الاصلاحات ومحاربة الفساد. ولكن التزايد المرسوم لاعداد أنصار يلتسين يتم فى المدن الكبرى فقط. لكن نجم يلتسين الذى يلمع فى المدن ينطفئ فى القرى والريف الروسى .وفى مدينة **فلاديميروفسك** نظمت مجموعة من أعضاء حزب الحكومة**«روسيا بيتنا»** لقاء لمناصرة يلتسين ، وجمعت فى إحدى القاعدات عددا كبيرا من المواطنين. وتساءل فلاح بسيط :**«قولوا لنا عن شئ واحد، أى شئ ، تحسن خلال عهد يلتسين؟»** وتلجلج الداعية الحكومى ثم قال: «خذ مثلا حرية السفر لقد أصبح بوسع أى انسان الآن السفر إلى بلغاريا أو أى بلد دون عقبات» ودوت قهقهة جماعية بأعلى صوت فى القاعة التى ازدحم نصفها بمن فقدوا عملهم ونصفها الآخر بمن لا يحصلون على رواتبهم . وجلجل صوت فلاح يقول: يا رجل عن أية بلغاريا تتكلم ونحن لم نعد قادرين على زيارة حتى موسكو بسبب الغلاء؟ بلغاريا قال!».

أما **زيوجانوف** فإن نسبة المؤيدين التى بدأ بها حملته (٢٢٪) ظلت ثابتة لا ترتفع منذ يناير حتى أبريل الحالي حكما باستطلاعات الرأي العام التى لا يدرى أحد مدى دقتها. ولكن مشكلة زيوجانوف الحقيقية ليست فى استطلاعات الرأى العام . ويعود انحساره أو عدم تقدمه لأسباب أخرى منها **أن برنامجه (بغض النظر عن الشعارات العامة) يتسم بالغموض** . وبينما تتصور غالبية السكان وضع روسيا فى ظل يلتسين غدا . فإنها لا تتصور بالدقة كيف ستكون الأوضاع فى ظل زيوجانوف غدا. **هل سيقوم بالتأميمات ؟ هل ستكون تأميمات جزئية؟ هل سيواصل تقليص القوات المسلحة؟** ،إن زيوجانوف يعلن أنه سيضع حدا «لكل مظاهر السياسات المعادية للشعب ولمصالح روسيا الوطنية» . **لكن ماذا سيفعل زيوجانوف بالضبط خلال نصف عام من حكمه ؟ لا يدرى أحد** . ان شعاراته وتصريحاته تروغ من ناحية إلى أخرى ، وان كانت مشبعة بالنوايا الطيبة. كرجل يجلس أمام محقق لينفى تهمة ألصقت به .ويعود ذلك بدرجة أو بأخرى إلى أن حزب

زيوجانوف أقرب إلى تجمع يتكلم بعدة لغات ،ويتألف عمليا من قوى متعددة تضم الأصوليين السعاليين، ودعاة العودة إلى النموذج اللينيني حصرا ، والاشتراكيين الديمقراطيين ،بل والديمقراطيين الليبراليين ،ودعاة بعث الدولة السوفيتية ،وغيرهم .وبسبب من تلك التركيبة المتنافرة التى تشبه عشرة خيول تجرى بمركبة واحدة فى اتجاهات مختلفة فان موقف زيوجانوف وحزبه غير واضحين فى الواقع الفعلى ، حتى أن **الناخبين لا يستطيعون شيئا فشيئا الامساك بشئ قاطع من زيوجانوف سوى أنه «ضد يلتسين»** ، وأنه صدى من رنين السنوات التى زالت . لكن ما الذى يقوله الصدى؟.

وعلى حين استفاد يلتسين عندما استخدم ألوان الصبغة الشعبية من علبة زيوجانوف مدعيا أنه سيعنى باوضاع الفئات المطحونة ، فان **زيوجانوف** لم يكسب شيئا بل وخسر عندما غمس اصابعه في علب مكياج يلتسين الديمقراطى ولون منها وجهه الانتخابى . وقد أدى إلى شعور الكثيرين بغموض زيوجانوف ، كما اثبت تاريخ حزبه أنه يفتقد القدرة أو الرغبة الحقيقية فى الصدام مع الحكم. وتصلح نموذجا على ذلك التأرجح الاجابات التى قدمها زيوجانوف على أسئلة **ماينر باوكيررنيس** تحرير **نيوزيوك** الأمريكية عدد ١١ مارس.

يسأله ماينر: يخشى الكثيرون أن تعود عقارب الساعة إلى الوراء فى حالة فوزكم بالانتخابات الرئاسية؟ فيقول زيوجانوف : ترى هل أبدو غبيا إلى هذه الدرجة؟» وحتى لو صوت الجميع غدا لصالح عودة عقارب الساعة للخلف فإن ذلك لن يحدث.. إن أوضاع اليوم تختلف عن أوضاع الأمس وسيقع المرء فى أول حفرة تصادفه اذا ما مضى للأمام برقبة مشدودة للخلف» **إن حرص زيوجانوف على استرضاء الدوائر الغربية وتقديم نفسه باعتباره ديمقراطيا يفقده ترسانته الوحيدة الحقيقية ، وحرصه على الايحاء للجماهير بأنه يضمر غير ما يقول يفقده تأييد الغرب أيضا. ولا يسع** زيوجانوف أن يقدم حلا لأزمة الفكر الاشتراكى ،وهو حل لا يوجد بعيدا عن دائرة الصدام الذى يتفاداه .ومع ذلك -ان جاز استخلاص جوهر التأرجحات اليسارية تلك- من ضباب تصريحات زيوجانوف فإن برنامجه الفعلى لابد أن يقوم على أعمدة التجربة الصينية :**الدولة -الحزب- السوق.**

****

فى ٥ مارس كان يلتسين وزيوجانوف منهمكين فى حملتهما الانتخابية عندما رقدت طفلة فى التاسعة هى«**أرينا**» شاحبة ،وعندما أعرب الاتحاد الأوروبى فى نفس اليوم عن امتعاضه من تصريحات **تشيرنوميردين** التى جاء فيها أنه سيزيد الجمارك على الواردات الى عشرين بالمئة، كانت **آرينا** تتنفس بصعوبة فى قرية روسية نائية هى«**فيرخ ناريم**» الواقعة وراء الهايكال . وقام أبوها باحتضانها لحظة، ولم يكن بوسعه أن يقدم لها شيئا لأنه عامل زراعى بسيط لم يتسلم راتبه منذ ديسمبر ١٩٩٥ . عصر ذلك اليوم **اثار ضجة تصريح لمسئول روسى أعلن فيه أن تسعمائة طن من الذهب قد هربت من روسيا عام ٩٥ وحده . مساء نفس اليوم توفيت آرينا الصغيرة**،وقبل أن تورايها القرية التراب فحصها الأطباء وانتهوا فى تقريرهم الطبى إلى أن **سبب موتها الوحيد هو : الجوع** فى اليوم التالى نشرت صحيفة ترود الخبر فى صفحتها الأولى وعلقت «قد لا يصدق أحد ذلك، لأنه لا يعقل».

*****

كانت بولندا مقرا لحلف وارسو الذي استمر وجوده ٣٦ عاما منذ تأسيسه فى مايو ١٩٩٥ حتى حله فى يوليه ١٩٩١ . حينذاك كانت وارسو رمزا للقوة السوفيتية الممتدة فى أوروبا الشرقية . لكن بولندا بالذات هى التى أصبحت تمثل اليوم مصدر الخطر الأول على روسيا . فالحديث عن توسع حلف الناتو شرقا يدور فعليا عن بولندا أساسا . فقد استثنى الحلف سلوفاكيا من تعداد الدول المرشحة لعضويته فى القريب العاجل ، كما أدان براتسلافا لانها لا تلتزم بحقوق الانسان ، أما براغ فما زال موقف الناتو منها غير محدد نظرا لمشاعر العداء الشعبى فيها تجاه الحلف . ويتمسك القادة العسكريون للناتو بعدم قبول المجر لأنها تفتقد مخرجا على البحار مما يجعل الحلف عاجزا عن الدفاع عنها ويجعلها هى الأخرى عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الحلف ولا تنطبق شروط الحلف أيضا على تشيخيا . وهكذا فإن قلب التوسع هو بولندا أساسا .وتلوح خطورة ذلك التوسع على روسيا لأن لبولندا حدودا مشتركة مع روسيا البيضاء التى تقود مباشرة إلى الأراضى الروسية، وحدودا مشتركة مع روسيا نفسها عبر ميناء كالينجراد المطل على بحر البلطيق . الميناء الذى كان أصلا مدينة ألمانية مسماة «كينس بورج» ضمت عام ١٩٤٥ إلى الاتحاد السوفيتى . وهو ميناء صغير تحيطه ليتوانيا من ناحية وبولندا من ناحية أخرى، لكنه لا يتصل مباشرة بالأراضى الروسية ولم تكن تلك مشكلة عهد الاتحاد السوفيتى ، فقد كانت الدولة موحدة من ناحية،وكانت السكك الحديدية عبر ليتوانيا تكفل اتصال روسيا بالميناء. لكن المشكلة برزت بانفصال دول البلطيق،وساعتها اتضحت عزلة الميناء الذى يمثل مع بطرسبورج المخرجين الروسيين الوحيدين على بحر البلطيق.

ولهذا اهتمت موسكو بالاتحاد مع بيلاروسيا واقترحت على بولندا أن يمتد طريق من بيلاروسيا عبر لولندا إلى ذلك الميناء ، لكن بولندلا، رفضت الاقتراح علاوة على موقفها الثابت واعلانها المستمر عن أنها ستنضم إلى الناتو. **وبانضمام بولندا للحلف فإن روسيا لا تفقد الميناء فحسب فعليا ، ولكنها تصبح تحت نيران قوات الحلف مباشرة عبر الحدود البولندية مع روسيا أو مع روسيا البيضاء.** من هذه الزاوية تحديدا كان الاتحاد مع روسيا البيضاء مخرجا ضروريا لروسيا لكى لا تختنق ، ولكى لا تترك بيلاروسيا للحلف . أى أن المطلوب كان وضع روسيا البيضاء كحاجز بين روسيا وبولندا . ولم يكن الاتحاد كما يصوره يلتسين أو الآخرون عملية استنهاض لرابطة الدول المستقلة ، يقوم فيها اتحاد البلدين بدور

اختلاف موسكو وارسو حول الموقف فى الناتو

القاطرة التى تجر وراءها باقى دول الرابطة. **فالحديث عن رابطة أو منظمة إقليمية تملأ الفراغ السياسى والعسكرى فى الأراضى السوفيتية بدلا من الاتحاد السوفيتى غير وارد فعليا من دون أوكرانيا** ،أكبر ثانى دولة صناعيا وسكانيا بعد روسيا . **وقد أبحرت أوكرانيا بعيدا عن روسيا تجاه أمريكا ، حتى أنها أصبحت تحتل المركز الرابع بين الدول الاجنبية التى تتلقى المساعدات** الأمريكية. وقد وصل أوكرانيا حتى الآن مليار و٥١٤ مليون دولارمساعدات أمريكية ،وتعتزم واشنطون أن تقدم لها تسعمائة مليون دولار أخرى لتساعدها فى تفادى العجز فى الميزانية ،ويعلن **الرئيس الأوكرانى كوتشما** صراحة أن بلاده ستنضم للناتو ، وأن أمريكا هى المظلة التى تضمن لأوكرانيا استقلالها السياسى.

والحديث عن دور لرابطة الدول من دون أوكرانيا يشبه الحديث عن الوحدة العربية من دون مصر، ومن ثم فإن الاتحاد روسيا - وروسيا البيضاء ليس خطوة نحو انعاش منظمة إقليمية، وعلى العكس فإن تلك الخطوة تمثل النقلة الأخيرة فى تاريخ الرابطة التى ظهرت فى ٨ ديسمبر ١٩٩١ وضمت اثنتى عشرة دولة، تقلصت إلى أربع دول باتفاقيات التكامل بين روسيا وروسيا البيضاء، وقرغيزيا وكازاخستان فى ٢٩ مارس٩٦، ثم تقلصت إلى دولتين بالإعلان عن اتحاد الدولتين السلافيتين فى ٢ أبريل٩٦، ومع أن الرابطة تمثل نظيرا «التكامل» ، والائتلاف الرباعى الأوروبى - الأسيوى يمثل «تعميق التكامل» ، والاتحاد الثنائى يمثل «أرقى أشكال التكامل» إلا أن تلك الفكرة للاستهلاك المحلى، لأن قرغيزيا وكازاخستان لاتعتزمان صراحة المضى أبعد من حدود التكامل الفضفاض مع روسيا وروسيا البيضاء، **والسبب الحقيقى فى الاتحاد الثنائي هو رغبة روسيا فى تفادى زحف الناتو المباشر إليها بوضع روسيا البيضاء حاجزا فى مواجهة بولندا .**

ترى كم ستتكلف عملية التطويق الأمريكية لروسيا بقوات الحلف الأطلسى؟ أو كم سيتكلف توسيع الناتو؟

تعلن الجهات الأمريكية أن تكلفة التوسع ستكون فى حدود سبع مليارات دولار، وبداهة فإن أمريكا لاتفترض أنها ستتحمل - وحدها- ذلك العبء، إذ أنها تنفق سنويا حوالى عشرة مليارات على استبقاء قواتها المرابضة فى أوروبا وحوالى أربعة مليارات معونات عسكرية، لكن المليارات السبع المعلن عنها أقل بكثيرا جدا من التكلفة الحقيقية لتوسع الحلف. ويشير تقرير لمؤسسة **«ريند كوربريشن»** الأمريكية إلى أن تطوير الهياكل العسكرية الارتكازية فى بلدان شرق أوروبا سيكلف لا أقل من عشرين مليار دولار بالرغم من توافر الطرق والمخازن والممرات فى تلك البلدان . **وسيخصص سبعون بالمئة من هذا المبلغ لبولندا بالذات (رأس الرمح الموجه لروسيا)،** وتقدر نفس المؤسسة أنه وفقا لاحتمال آخر مطروح بنشر قواعد القوات المتقدمة وبناء مطارات جديدة فإن التكلفة سترتفع إلى خمسين مليار دولار. أما الاحتمال الثالث القاضى بأكبر قدر من نشر القوات والأسلحة الحديثة فإنه سيكلف حوالى مائة مليار دولار. ويؤكد تلك الإرقام مجلس المعلومات الأنجلو - أمريكى لشئون الأمن بلندن، **والمركز الأوروبى للأمن ونزع السلاح ببروكسل،** ويجزم تقرير بروكسل بأن التكلفة لن تقل بحال من الأحوال عن سبعين مليار دولار، وأنه سيتعين على كل دولة منضمة خلال ذلك أن تدفع ثلاثة مليارات فى المرحلة الأولى التى سيجرى فيها إعدادها للانضمام، أما بولندا فستدفع علاوة على ذلك مائتى مليون دولار إضافية سنويا .

وعندما وصل الرئيس البولندى **الكسندر كفاشنيفسكى** إلى روسيا فى أول زيارة رسمية فى ٨ أبريل، والتقى بالرئيس الروسى، فإن اللقاء انتهى باحتفاظ موسكو ووارسو بموقف كل منهما المختلف بشأن توسيع الناتو.

*****

ثمة امرأة مسنة حرثت التجاعيد جبينها متلفعة بالطو قديم وعلى رأسها طرحة، امرأة تشبه ملايين النساء، ولاتشبه أحدا سوى نفسها، وقفت عند مشارف قرية **«تسيرنوفودسك» الشيشانية** ترقب من بعيد قوائم بيتها الوحيد تتقصف تحت قنابل الطائرات الروسية. تطلعت مرة أخيرة إلى سنوات حياتها وقد تصاعدت منها أعمدة الدخان، ثم جرجرت خطواتها لتلحق بقافلة من عشرة آلاف شخص مهاجر يحمل كل منهم طفلا على كتفه أو صرة ملابس وخبز.، يزحفون نحو إنجوشيا المجاورة دون أمل، لأن العمر يكفى للحب مرة واحدة، ولتربية الأولاد مرة واحدة، ولإقامة البيوت مرة واحدة .

لقد محا الجيش الروسى منذ بداية الحرب أواخر ٩٤ حتى الآن أكثر من ثلاثمائة وسبعين مركزا سكانيا من أصل أربعمائة وعشر مركزا، وسقط سعون ألف إنسان مدنى قتيلا، وتحول نصف مليون إلى لاجىء مشرد .

*****

ثمة فتاة لا أعرفها، لا تتجاوز السادسة عشرة ، قصيوة، بجونلة قصيرة، توارت فى الزحام أمام عينى مسرعة، لايدرى أحد كيف تفكر فى كل هذه المشكلات، وكيف ستحلها، فتاة صغيرة مبتسمة تريد أن تحيا سعيدة فى ربيع كسا الأشجار بالخضرة والضوء .

الوحدة لبيع القطاع العام فى مصر وتجربة الوحدة الألمانية

منذ عشرات السنين لايتوقف الجدال حول القطاع العام .. وتساق الحجج المتضادة لإثبات ضرورته أو استحالته، وللبرهنة على كفاءة مشاريعه أو فشلها، ويطرح السؤال حول «حتميته التاريخية» أو تقدم الأدلة على عدم مشروعيته. ومنذ انهيار دول الاشتراكية والهزيمة التى تلقاها الفكر الاشتراكى إثر ذلك لم يعد هناك نقاش.. **وصدق الكثيرون أن الرأسمالية واقتصاد السوق الحر والملكية الخاصة هم النظام الطبيعى والأبدى للعالم..** وأى شىء آخر هو من الأحلام الطوباوية أو من التجارب المضمون فشلها.

القطاع العام/ اختراع رأسمالى

ولكن الليبرالية الاقتصادية المطلقة التى ينادون بها فى الغرب لاتعدو أن تكو أكذوبة كبرى. الحرية المطلقة لقوانين السوق ووقف تدخل الدولة فى الاقتصاد وإزالة القطاع وفتح الحدود لرؤوس الأموال وللسلع من أي حدب وصوب وترك كل شىء ليقرره من يملك رأس المال.. هذه الوصفة التى تريد فرضها على بلادنا ا لمؤسسات المالية الغربية المهيمنة لايجرى تنفيذها فى بلدان أصحابها. **وفى كل البلدان المسيطرة على البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وظيفة اقتصادية للدولة ووجود للدولة فى أهم قطاعات الاقتصاد، ولايتقرر أي شىء سياسى أو اقتصادى ذو وزن استراتيجى بدون الدولة .**

وسواء كانت المشكلة هى أزمة صناعة الطائرات فى ألمانيا أو أزمة جنون البقر فى بريطانيا فإن الوجود القوى للدولة فى البنية الاقتصادية ودورها الحاسم فى تحديد السياسات يفصح عن نفسه كل مرة. ولو تركت صناعات الطائرات لحالها أو لو ترك مربو الأبقار فى بريطانيا لمصيرهم لحلت كارثة اقتصادية بالمنتجين وبأقاليم كاملة ترتبط بهذه الفروع الاقتصادية. والمقرر فى حالة الأبقار البريطانية هو أن كل حكومات بلدان الاتحاد الأوروبى ستتضامن فى تعويض الخسائر مع الدولة البريطانية. وليس هذا أمرا جديدا، **فلا بقاء لمعظم قطاع الزراعة فى أوروبا الغربية دون دور الاتحاد الأوروبى الذى يقدم دعما ماديا لمنتجى الزيتون فى اليونان والنبيذ فى أسبانيا ولمربى الخنازير فى ألمانيا وزارعى القمح فى كل دول الاتحاد الأوروبى، كما ويدفع لفلاحى فرنسا وألمانيا لابقاء أراضيهم بورا ليتحكم بذلك فى حجم الإنتاج والأسعار .**

هذه الممارسات طبيعية جدا فى دول أوروبا الرأسمالية، فتدخل الدولة فى الاقتصاد، وفكرة دعم الأسعار، والقطاع العام ليسوا من اختراع الاشتراكيين. والإلكان بسمارك أول مستشارى ألمانيا فى القرن الماضى من أوائل الاشتراكيين والمعروف عن هذا السياسى أنه أول من أصدر قانونا يحرم الفكر والتنظيم الاشتراكى وفى الوقت ذاته أسس القطاع العام ليتمكن من إنشاء شبكة السكك الحديدية فى ألمانيا، وليستطيع دفع عملية التصنيع .

وعالميا نشأت ضرورة القطاع العام بفعل الحاجة الموضوعية لتركيز القوى والإمكانيات لتطوير القوى المنتجة.. وكان القطاع العام بالفعل وراء عمليات التطوير الجبارة للقوى المنتجة فى معظم بلدان العالم بغض النظر عن نظامها الاجتماعى. وكان وراء تطوير اقتصاد الدول المستقلة حديثا فى الستينات، وظل عماد القدرة الاقتصادية الذاتية خاصة فى المجالات التى تحتاج لاستثمارات ضخمة والتى تملك أهمية استراتيجية اقتصادية وسياسية مثل المواصلات، والطاقة، وسائر مجالات القاعدة الارتكازية، والتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا العالمية، والرعاية الصحية والاجتماعية والخ .

والحجة الرئيسية التى يريدون بها دفع حكومات العالم الثالث لبيع الملكية العامة هى **القول بفشل القطاع العام فى تطوير الاقتصاد،** ويضاف لهذا كبديهية لا تحتاج نقاش **القول بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة.** مع وجود ما يكفى من شواهد على ضعف العديد من مؤسسات القطاع العام فى البلدان النامية والمتطورة إلا **أن الخصخصة وحدها ليست الدواء السحرى لأمراض ضعف الكفاءة الاقتصادية، وبالطبع فإن مجرد وجود قطاع عام ليس ضمانا لتحقيق مصالح الشعب.** والقطاع العام (ملكية الدولة) لايمثل ملكية عامة إلا بقدر عمومية وظيفة الدولة، وبقدر خضوع الدولة الرأسمالية للرقابة الشعبية. وكما لايوجد قطاع عام يهوى فى الفراغ ضامنا نجاحه من تلقاء ذاته، أو محكوم عليه بالفشل منذ الميلاد، لايوجد قطاع خاص معصوم من الفشل أو مضمون الفعالية .

وكل ملكية سواء كانت عامة أم خاصة لها تاريخ، لها نشأة وتطور وسمات حركة تميزها إلى جانب القوانين العامة التى تحكمها، والتحذير من تصفية القطاع العام لايعنى رفض وجود ونمو القطاع الخاص. وواقع الأمر أن القطاع الخاص ينمو فى كل البلدان فى وجود القطاع العام وتحديدا بفضل هذا الوجود، والخلاف الحقيقى هنا هو مدى اتفاق بيع فروع استراتيجية من القطاع العام مع المصلحة الوطنية، ومدى مشروعية عملية نزع ملكية الشعب .

وتاريخ نشأة القطاع العام يبرر وصف بيعه بأنه نزع لملكية الشعب، إذ يجب اعتبار الثروة القومية المتجسدة فى القطاع العام بمثابة صندوق توفير كونه الشعب من دخله، وبالفعل كان تبرير الأجور المنخفضة بالنسبة للبلدان المجاورة، أن كل ما نبنيه لنا وعلينا أن نتحمل أننا نبنى بلدنا. كل ما أنفقه العاملون من دخولهم لبناء هذا القطاع العام

(بقبولهم بالأجور المتدنية) هو حقهم وقد قدمت حكومة تشيكيا اسهماً للعاملين تضمن نصيبهم فى قيمة المصانع التى أسهموا في إنشائها أو العمل فيها.

كيف اختفت ملكية الشعب

أسرع وأشمل عملية خصخصة شهدها التاريخ هي التى تحققت فى شرق ألمانيا بعد الوحدة. هنا تم تنفيذ تصورات صندوق النقد الدولى عن الخصخصة فورا وبالكامل دون أي تنازل. وهنا - **وبالرغم من مئات المليارات التى خصصتهاحكومة ألمانيا المتحدة لكيلا يحدث انهيار شامل ولتفادى أزمة اجتماعية وسياسية - حلت كارثة اقتصادية واجتماعية وثقافية ستظل تعانى منها كل ألمانيا لعشرات من السنين.**

فى نهاية عام ١٩٨٩ كانت الملكية العامة (ملكية الدولة والملكية التعاونية) فى ألمانيا الديمقراطية تحوز على ٩٦٪ من الصناعة والصناعات الحرفية و٧٥٪ من قطاع التشييد و٩٨،٣٪ من المواصلات والبريد والاتصالات و٧٣،٦٪ من التجارة الداخلية و٢٣،١٪ من الزراعة والغابات و٩١،٣٪ من بقية القطاعات المنتجة.

بعد الوحدة تغير كل شيء!

مبانى المصانع التى لا زالت قائمة يستخدم أغلبها الآن فى أغراض أخرى أو تحول إلى بيوت أشباح. المالكون الجدد أرادوا الاستيلاء على السوق فاشتروا المصانع «بتراب الفلوس» وأغلقوها لتصريف إنتاج مصانعهم القائمة في الغرب. والمزارع إما أنها تصارع لتعيش أو تحولت إلى أرض بور مثل منطقة بورتن قرب مدينة درسدن والمشهورة بمزارع التفاح... والتى أصبحت في خبر كان بعد أن دفن الملاك الجدد مئات الآلاف من أشجار التفاح فى الأرض لإزاحة هذا المنافس من السوق.

ونشأ أعجب هيكل ملكية: بعد مذبحة القطاع العام في ألمانيا الشرقية **ذهب أكثر من تسعة أعشار الثروة القومية الصناعية إلى مالكين من الغرب وما بقى لأهل الشرق يقل عن العشر.**

لم تكن أي فرصة أمام سكان الشرق ليشتروا هم «ملكيتهم الشعبية».. نمط الحياة فى المجتمع الاشتراكى لم يخلق الحاجة ولم يوفر الإمكانية عند الأشخاص ليدخروا أو يكونوا رأسمال ، الدخول كانت قليلة أو متوسطة ولكن الأسعار ثابتة عند مستوى منخفض أو محتمل. **لا أحد يستطيع طردك من شقتك حتى لو لم تدفع الإيجار. مكان العمل كان ثابتاً ومضموناً وكذلك كان العلاج. والتعليم مجانى والطلبة يحصلون على منح دراسة.** الملكية الخاصة لم ينظر لها على أنها ضمان للحياة. نمط الحياة والفكر السائد والمثل التى احتلت مكانة سامية فى الفكر الاشتراكى كانت تريد تربية الناس على العمل طول العمر من أجل هدف عام، ليس من أجل الاثراء الشخصى ولكن من أجل اثراء المجموع.. المجتمع قبل الفرد. نحن قبل أنا وكانت هذه القيم رائجة إلى حد لايستهان به قبل أن تظهر أزمة الاشتراكية على السطح ويأتى مع الأزمة فقدان الثقة فى آفاق الاشتراكية ويبدأ البحث عن قيم أكثر عملية.

تكتب **كريستا لوفت** عضو البوندستاغ الألمانى عن حزب الاشتراكية الديمقراطية ووزيرة الاقتصاد فى آخر حكومة اشتراكية فى ألمانيا الديمقراطية: «لايوجد فى أوروبا اليوم إقليم كبير وسائل إنتاجه مملوكة بمثل هذه النسبة الهائلة لشركات خارجية». لقد نشأ اقتصاد تابع معرض بشكل خاص لتقلبات السوق .

اقتصاد كامل لدولة صناعية، بل بلد كامل بما فيه من مصانع ومزارع وبيوت أصبح ملكا أو رهنا للبنوك وللمؤسسات مقرها فى الغرب، هذه هى نتيجة عملية الخصخصة الألمانية .

العملية التى جرى تبريرها بضرورة إحلال نظام ناجح مكان نظام فاشل انتهت بأن **تحطم مؤشرات البطالة كل أرقام قياسية جرى رصدها فى ألمانيا حتى الآن (٦ ملايين سنة ١٩٣٢)، العدد الرسمى للعاطلين الآن تجاوز ٤،٣ ملايين (منهم أكثر من مليون فى الشرق) والعدد الحقيقى للذين بلا عمل يفوق الآن الثمانية ملايين حسب المعلق الاقتصادى للقناة الثانية فى التليفزيون الألمانى ZDF (٤/١٠)** ولكن شبح البطالة سيلقى بظله على أعداد أكبر رغم الحديث المتواصل عن برامج مكافحة البطالة. ومهندسو الليبرالية الاقتصادية يقطعون أوصال نظام اقتصاديات السوق الاجتماعية. ولم يعد هناك محرمات، قبل أن يقدم تحليل رصين للأرقام المنشورة عن انفجار الانفاق العام لمعرفة الأسباب الفعلية يقوم مهندسو الليبرالية «الأصوليون» بتصميم **الضرائب الجديدة الأعلى والمعاشات الأقل، والرعاية الصحية الأغلى.**

فى هذا الوقت بالذات تتوجه الأنظار إلى الشرق الذى ظلوا يقولون أنه سيكون موتور التنمية فى ألمانيا، ومهد المعجزة الاقتصادية الثانية. وتمسك الأزمة بكافة مجالات الحياة الاجتماعية **لينخفض معدل المواليد بعد الوحدة إلى النصف! ولينتشر شرب وإدمان الخمر بين المتعطلين والشباب كما تنتشر الجريمة بمعدلات لم يعرفها شرق ألمانيا فى تاريخه. الدمار لم يحل فقط بالقيم المادية إذ مع فقدان ملايين أماكن العمل فى المصانع والمزارع أغلقت آلاف من مؤسسات الفن والثقافة والتربية أبوابها. والتى بطبيعتها ليست مؤسسات ربحية كالمسارح والفرق الموسيقية واستوديوهات السينما ودور النشر والمكتبات ورياض الأطفال وغيرها.**

الثروة القومية لألمانيا الديمقراطية قدرتها آخر حكومات برلين الشرقية بما قدره ١٣٠٠ ألف مليون مارك (أى ١٣٠٠ مليار) (نحو ٨١٢٥٠ مارك لكل مواطن). وقدرها بعد الوحدة الرئيس الألمانى الغربى لهيئة الوصاية على القطاع العام أو (ملكية الشعب) بنحو ٦٥٠ مليار مارك.. هذه الثروة القومية باعتها هيئة الوصاية وكانت الحصيلة حسب تقرير الهيئة المذكورة بالسالب أي خسارة ٢٧٠ مليار مارك أى أن بلدا كاملاً بيع بالخسارة.

لعل هذا يبين الأبعاد العبثية اللامعقولة لما يمكن أن يحدث لو اندفعت حكومتنا فى الخصخصة دون خطة تستهدف تكييف بنية الملكية بما يتماشى مع مصالحنا القومية ومصالح الشعب الاجتماعية، وتضع فى الاعتبار الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتوقعة للخصخصة.. **ولكن ألا يحتاج قرار استراتيجى مثل هذا يؤثر على مستقبل البلاد لعشرات السنين - ألا يحتاج لما يشبه الإجماع؟**

هل هناك من يضمن لنا ألا تأتى الذكرى الأربعون لتأميم قناة السويس - لنجد «شركة قناة

السويس، فرنسيا

اليد الأمينة

فى عدد أبريل ١٩٩٦ من أوراق السياسة الألمانية والدولية» كتب أتو كولر، من كتاب الأسبوعية الليبرالية «دى تسايت»،والمعروف بتحقيقاته وتحليلاته الاقتصادية والسياسية النقدية الجريئة، كتب مقالا عن ممارسة هيئة «التروى هاند» وترجمتها الحرفية «اليد الأمينة» ومعناها هيئة الوصايا التى تأسست قبيل انتهاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية كهيئة إشراف على كافة المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية بهدف الحفاظ على «ملكية الشعب» وتنظيم انتقال المؤسسات الاقتصادية إلى النظام الاقتصادي الجديد، الرأسمالى، بعد الوحدة :

كتب كولر: قبل خمس سنوات بالضبط، فى منتصف ليلة أول ابريل، ١٩٩١ جرى اغتيال ديتليف كارستن روفيدر رئيس مؤسسة التروى هاند البرلينية بإطلاق النار عليه بينما كان يجلس فى غرفة المكتب ببيته فى مدينة دوسلدورف، ولم يعثر للجانى أو الجناة على أثر حتى اليوم - وإن كان قد أعلن، كالمعتاد فى هذه الحالات، عن رسالة تعترف بها منظمة الجيش الأحمر بالمسئولية، وقد ترك روفيدر وصية. وكان قبل خمسة شهور من اليوم المذكور قد صرح أمام مجموعة مختارة من أعضاء غرفة الاقتصاد النمساوية فى فيينا بعبارة تروى فى صور مختلفة« الكل قيمته نحو ٦٠٠ مليار مارك» . جاء هذا فى كتاب «المفكرة اليومية الداخلية للتروى هاند» الذى أصدرته بيرجيت برويل عام ١٩٩٣ (رئيسة هيئة التروى هاند التى خلفت روفيدر) وقبل صدور الكتاب بشهرين كانت برزقة المطبعة تتضمن الجملة التالية، وهى الصياغة الأصلية: «كل السلاطة قيمتها نحو ٦٠٠ مليار مارك».. سواء «الكل» أو كل السلاطة»، المقصود هو الثروة التى كانت تديرها التروى هاند، ثروة شعب جمهورية ألمانيا الديمقراطية، الجمهورية التى كانت قد انتهت لتوها .

ولم تكن التروى هاند فى برلين فى الأصل اختراعا ألمانيا غربيا لتوزيع ثروة ألمانيا الشرقية القومية. بل إنها نشأت من آمال وأحلام حركة المواطنين فى ألمانيا الديمقراطية.. فى ١٢ فبراير سلمت جماعة البحث الحرة المستقلة اقتراحا لرئيس وزراء ألمانيا الديمقراطية هانز مودرو ينص على تشكيل هيئة وصاية للحفاظ على أنصبة مواطنى ألمانيا الديمقراطية فى «ملكية الشعب». وكان الاقتراح يريد إيجاد حل يضمن أن تبقى الملكية العامة بكافة أشكالها فى حوزة شعب ألمانيا الديمقراطية خشية أن تضيع بعد الوحدة مع ألمانيا الغربية التى لايعرف نظامها القانونى والاقتصادى شيئا اسمه ملكية الشعب.

كان على مواطنى ألمانيا الديمقراطية أن يدفعوا، نيابة عن كل الألمان، ولعشرات السنين، تعويضات عن الحرب المدمرة التى شنتها ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتى» ولذا كانوا يأملون أن يعاملوا بعدل عند تحقيق الوحدة بين الألمانيتين».

ويواصل كولر وصفه لتطور فكرة هيئة الوصاية فيقول إن اطمئنان مقدمى الاقتراح المذكور لإمكان إنقاذ الملكية الشعبية من قبضة الأخ الألمانى الغربى إذا كيفوا شكل الملكية طبقا لقوانين الغرب، جعلهم يعتقدون بإمكان ربط الشكل القانونى الألمانى الاتحادى بمضمون جديد تماما. «وتقضى الخطة لتصوغ مهمة إنشاء شركة قابضة تشرف على كل أشكال الملكية العامة» على أن يكون أول أعمال هذه الشركة القابضة إصدار سندات بأنصبة متساوية لجميع مواطنى ألمانيا الديمقراطية بمثابة شهادات مشاركة فى ملكية رأسمال» وقد لعبت فكرة توزيع الثروة القومية الصناعية والتجارية على الشعب دورا فى الانتخابات التى جرت فى شهر مارس ١٩٩٠، وكان الحزب الاشتراكى الديمقراطى قد وعد الشعب فى الشرق بأن يسلم كل مواطن (من الرضيع إلى الشيخ) سندا بمبلغ ٤٠٠٠٠ مارك(أى ما يعادل وقتها نحو ٨٠ ألف جنيه مصرى) نصيبه فى ملكية الشعب. ولكن حتى هذا لم ينفع الاشتراكيين الديمقراطيين إذ جاء الحزب المسيحى الديمقراطى للحكم وبأغلبية واضحة.

هذه الفكرة التى سيطرت على شخصيات سياسية من حركات المواطنين، فكرة إنشاء «ملكية لكل مواطنى ألمانيا الديمقراطية » طواها النسيان تماما - بعد ثلاث سنوات فقط كما يرصد كاتب المقال.. إلى أن أتى الكاتب المسرحى رولف هوخهوت عام ١٩٩٣ ليثير المشاعر بتقديمه لمشاهد من بلد محتل ويثير الشكوك بنشر مقتطفات من عمله المسرحى «الغربيون فى فايمار» استشهد فيها بصحيفة فرانكفورتر الجيمانية تسايتونج حيث كتبت فى ١٦ مارس ٩٠: «أن قيمة الثروة الصناعية المملوكة للشعب فى ألمانيا الديمقراطية تقدر بـ ٦٥٠ (ستمائة وخمسون) مليار مارك، وبذا يكون نصيب كل مواطن فى ألمانيا الديمقراطية نحو ٤٠٠٠٠ مارك (أربعون ألف) ويجرى التفكير فى منح المواطنين ٢٥ إلى ٣٠٪ من الثروة الصناعية فى شكل سندات أو أنصبة ملكية.. وثائق الملكية هذه يمكنهم لاحقا أن يستخدموها على سبيل المثال فى شراء مساكن ومحلات للعمل «حتى وزير المالية الألمانى الغربى تيو فاجيل تصرف بكرم يوم ٧ فبراير ١٩٩٠ أمام البوندستاغ إذ وعد بأنه من أجل توزيع ثروة شرق ألمانيا القومية «يمكن أيضا التفكير فى إصدار أسهم شعبية».

ولكن فى ذات شهر فبراير كان كل شىء قد انتهى كانت السلاطة قد أعدت كوجبة سريعة لإطعام البنوك والشركات الكبرى الألمانية الغربية. وهذا ماحدث بالضبط.

ويتطرق مقال أوتو كولر إلى مخاوف قيادة الحزب الديمقراطى المسيحى الحاكم فى ألمانيا الغربية من النتائج السياسية للوحدة على وضعه الانتخابى والسياسى آنذاك. ويشير إلى تحذير أمين عام الحزب آنذاك ووزير الدفاع الحالىفولفجانج ريهه «بلدنا والأحزاب السياسية ستصبح فى مجمل توجهها بروتستانتية أكثر، شمالية أكثر، وشرقية أكثر... والحزب الديمقراطى المسيحى يمكن أن يفقد على الدوام قدرته على كسب الأغلبية».. وحذر الوزير من أن «نصبح فى وضع أقلية بنيوية» وكان الاستنتاج الذى استخلصه هو ضرورة إبراز دور المستشار كول بوصفه مستشارا لجميع الألمان، وبناء على هذا كان مطلوبا منه أن يقدم شيئا بمناسبة انتخابات مجلس الشعب المقبلة فى ١٨ مارس ١٩٩٠، وكان يوم ٦ فبراير ١٩٩٠ هو اليوم الموعود. فى صباح اليوم المذكور كان أتو بيل Otto Poehi رئيس البنك الاتحادى (الألمانى الغربى) قد سافر إلى برلين الشرقية ليجرى مفاوضات مع هورست كامينسكى رئيس بنك العملة فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية وكريستا لوفت وزيرة الاقتصاد فى ألمانيا الديمقراطية، وكان الجميع متفقين على أن إقامة اتحاد نقدى بين الدولتين الألمانيتين يعد أمرا سابقا لأوانه. ووصف بيل

الفكرة بأنها «فكرة خيالية جدا».

وكان رئيس البنك الاتحادي يعتقد أنه على نفس الرأى مع المستشار فى رفضه لاتحاد نقدى سريع، وكان قد تحدث هاتفيا مع المستشار قبل رحلته لبرلين الشرقية مباشرة، ولكن وهو فى طريق العودة من رحلته فى نفس اليوم وصله نبأ عاجل بأن المستشار الاتحادي هيلموت كول تقدم بعرض «أن يتم إحلال المارك الألماني كوحدة للعملة وكوسيلة دفع قانونية بدلا من المارك الشرقي».

إذا أتى الدويتشه مارك نبقى

وحدث ما جرى توقعه . بعد أيام خمسة ارتفع فى مظاهرة يوم الاثنين فى لايبزج لأول مرة شعار: «**إذا أتى الدويتشه مارك نبقى هنا، إذا لم يأت سنذهب إليه**»، وكانت الأعلام التى تحمل اللون الأسود والأحمر والذهبى التى جلبتها قيادة الحزب الديمقراطي المسيحى من مركزها فى بون (أعلام ألمانيا الاتحادية)، وكتاب «**الرفاهية للجميع**» للودفيج إير هارد حديثة الطباعة تجد إقبالا كبيرا.

وتم كسب الانتخابات بنسبة عالية وبعد أول يوليو بيوم واحد كتبت **فرانكفورتر الجيمانيه تسايتونج، تحت عنوان «الصلاة فى محلات تصريف العملة بعد توحيدها» فى يوم تغيير العملة وقف الألمان فى ألمانيا الديمقراطية** بعد منتصف الليل بقليل فى طوابير طويلة أمام فروع البنك الألماني لتبديل النقود».

وبعد ثلاثة أيام قام **لوتار دى ميزير** رئيس الوزراء الجديد لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، والتى كانت لا زالت موجودة ، بتسليم المواقع القيادية فى مؤسسة **التروى هاند** المكلفة بإدارة الثروة القومية لألمانيا الشرقية، سلمها إلى ممثلى الشركات الألمانية الغربية الكبرى. أما آثار توحيد العملة فقد تولى رئيس البنك الاتحادي شرحها بعد ثلاث سنوات ونصف، وذلك أمام لجنة التحقيق البرلمانية للبوندستاغ في شأن التروى هاند، وكان رئيس البنك قد أزيح عن منصبه بسبب موقفه، قال بيل: إن إدخال المارك الألماني في ألمانيا الديمقراطية من يوم لثانى كان من أثره أن ارتفعت قيمة كل المطالب والالتزامات بقدر هائل وكانت النتيجة كما واصل بيل شرحه أن مؤسسات ألمانيا الديمقراطية لم تعد قادرة بالطبع على المنافسة من الناحية الفنية النقدية، ويشبه هذا كما قال بيل للنواب عندما نجعل المارك الألماني اليوم عملة للنمسا ونحول الشلن بنسبة ١ إلى١.

وأمام نفس لجنة التحقيق البرلمانية تحدث د. **فريدريش هوفمان**، المكلف من وزير الاقتصاد الاتحادي لشئون التروى هاند، عما حدث بفعل التوحيد المتعجل للعملة بوضوح أكبر: «**ومن الواضح تماما أنه بسبب عدم وجود حماية نحو الخارج، والتى لا توفرها العملة .. سقطت المؤسسات كلها فى حالة الإفلاس..كانت هذه عملية تحطيم - Crash action**، وكان لها فعلها المباشر».

تدمير .. بسبب رفع القيمة الذى وصل إلى ٤٥٠٪ كان على مصانع الشرق، على حسب تقدير الرئيس السابق للبنك الاتحادي، أن تبيع السلع التى كانت تكلفتها حتى تلك اللحظة ١٠٠٠ مارك بمبلغ ٤٥٠٠ مارك، وفى الوقت نفسه زادت الأجور، وكان لابد أن تزيد لأن كل شيء أصبح أغلى، ولأن الإيجارات انفجرت .

ولكى لايثير الموت الانتباه أكثر مما ينبغى اهتمت **التروى هاند** فى البداية بتدبير قروض، وتسجل المفكرة اليومية للتروى هاند التى أصدرتها السيدة «بريجيت برويل» مؤسسة التروى هاند وعمل الوصاية، ووزارة المالية، والبنك الألماني (**دويتشه بنك**) وبنك درسدن صاغوا معا فكرة منح القروض للشركات فى إطار ضمان عام وعلى أساس نموذج لعقد ائتمان» يذكر لوكر أن أحد المستشارين الاقتصاديين المعروفين قد نبه **الهر أوديفالد** رئيس مجلس هيئة الوصاية إلى أن بنوك أخرى تمنح القروض بفوائد أقل كثيرا، بلا فائدة ، إذ تشاء الظروف أن يكون السيد **أوديفالد** عضوا فى مجلس بنك درسدن، وأن يكون البنك الألمانى صاحب جميل على البنكير السيد **مونشماير** فقد انقذه من الإفلاس. وتشاء الصدف أن يكون **مونشماير** زوج السيدة **برويل** رئيسة هيئة الوصاية. وبالطبع لايقصد كولر أن الأمور حسمتها العلاقات الشخصية، إذ منذ أن تسلم ممثلو البنوك والشركات الغربية مسؤولياتهم فى هيئة الوصاية بدأ العمل المحموم فى مراكز الاحتكارات البنكية والصناعية الغربية لوضع ترتيبات اقتسام الكعكة التى سقطت فجأة فى أيديهم .

ويكتب كولر « **من لم يمت بسرعة حكمت عليه القروض ذات الفوائد الباهظة بالاحتضار البطىء والملىء بالآلام**». بالطبع كان هناك قدر كاف من المصانع القديمة والمتصدعة فى ألمانيا الديمقراطية ولكن كان بها **أيضا مؤسسات حديثة وناجحة مثل مناجم البوتاسيوم في بيشوفيروده**. إلا أن هذه كان عليها أن تختفى لأنها كانت تمثل منافسة قوية فى بلدان الغرب لإحدى فروع شركة BASF (الشركة البافارية للانيلين والصودا - إحدى أكبر مؤسسات الصناعات الكيماوية فى ألمانية الغربية - ن. ى.).

ويسجل الكاتب أن (التروى هاند) قد حققت الكثير بالفعل. **إذ ذهب للألمان الغربيين ٨٥٪ من ثروة المصانع المخصصة (فى الشرق) ولم يبقى للألمان الشرقيين سوى ٦٪ منها فقط**(بالقياس لعدد العاملين فى المؤسسات). وهؤلاء فى الغالب أصحاب أعمال صغيرة وحرفيين وأصحاب مطاعم . وهذا إنجاز تستطيع أن تفخر به الحكومة الاتحادية، لأنها هى التى أنشأت المقومات التى مكنت التروى هاند من التصرف فى الثروة القومية لألمانيا الديمقراطية المتوفاة..

ويختم كولر مقاله بالتذكير بأمر مذهل وهو **التروى هاند** عندما أغلقت أبوابها نهاية ١٩٩٤ لم تكن قد اختفت فحسب ثروة قومية قدرت بنحو ٦٠٠ أو ٦٥٠ مليار مارك (حسب تقدير المدير الغربى الأول لهيئة الوصاية المسماة باللغة الألمانية «**اليد الأمينة**» برئاسة السيدة **برويل** - والتى كانت وزيرة مالية فى مقاطعة **نيدرساكسن** - حققت خلال توزيع ملكية شعب ألمانيا الشرقية خسائر لصالح الشركات الكبرى الألمانية الغربية قيمتها ٢٧٠ مليار مارك. هذا هو القدر الذى اعترفت به السيدة المديرة، وسيكون الواقع أكثر فداحة، ولكن بجمع هذا على الـ ٦٥٠ مليون التى اختفت ينتج مبلغ **٩٢٠ مليار مارك أو ما يقارب مليون مليون** وبثروة ألمانيا الشرقية التى سربتها التروى هاند فى قنوات ألمانية غربية كان بالإمكان عمل **مليون مليونير ألمانى شرقى**. وبتواضع أكثر يمكن أن نقول أن التروى هاند بددت ٦٠٠٠٠ (ستون ألف) مارك كان يمكن أن يحصل عليها كل مواطن من مواطنى ألمانيا الشرقية البالغ عددهم ١٦ مليون نسمة .

---

* تميزت الأحداث العاصفة التى سميت فيما بعد «الثورة السلمية» بأن المظاهرات كانت تخرج فى المدن كل يوم الاثنين بعد مواعيد العمل».

بولندا

كفاشينفشكى سشعى للانضمام إلى الـ F . I والطبقة العاملة البولندية تدفع الثمن

اتخذت الحكومة البولندية فى نهاية شهر مارس ومطلع شهر ابريل مجموعة من الإجراءات والقرارات الاقتصادية المهمة التي من شأنها تعميق اندماج بولندا فى الاقتصاد العالمى وتجذير عملية الخصخصة، محور برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى من شأنه إعداد الاقتصاد البولندى الذى يعد الأعلى نموا فى أوروبا لدخول ميدان المنافسة على استثمارات الشركات العابرة للقوميات .

فعلى الرغم من الرفض الشعبى الكاسح لعملية الخصخصة بكل ما تعنيه، والذى عبر عنه البزلنديون من خلال الاستفتاء العام حول الإسراع فى بيع المؤسسات المملوكة للدولة فى نهاية فبراير الماضى، حيث لم يحضر للمشاركة سوى ٣٨٪ من المقيدين بينما كان من المفترض حضور ٥٠٪ منهم على الأقل لأخذ نتائجه فى الاعتبار - على الرغم من ذلك - جاءت تصريحات **فيتسلاف كازماريك** وزير الخصخصة (فى حكومة الشيوعيين!!) لتؤكد أن الاستفتاء لن يوقف أو حتى يبطىء من العملية وأن الحكومة مصرة على سياساتها التى تفترض أن الغرض من بيع المؤسسات المملوكة للدولة هو الحصول على ملاك يمكنهم استحضار رأس المال والتكنولوجيا والإدارة الكفء .

وبالفعل ففى خلال شهرين كان البرلمان قد ناقش وأقر خطة وزير المالية **جريدزجوردز كولدكو** الثلاثية الأولى package 2000، والتى تؤكد على ضرورة أن تلعب الخصخصة دورا أعظم فى دفع الاقتصاد فى ضوء ماتوقعته من انخفاض الصادرات بينما تقلل من الضرائب المفروضة على الشركات، وبعدها بأيام وقع الرئيس البولندى على قرارين أصدرهما البرلمان فى وقت سابق يقضيان **بتسهيل عمل المشاريع المشتركة وشراء الأراضى للأجانب**، وهى خطوة ضرورية للانضمام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأهميتها تجىء من أنها **تسمح بدخول الأجانب إلى البلع الحساسة فى الصناعة البولندية وعلى رأسها صناعة الأسلحة** .

فى الوقت نفسه فإن التداخل مع رأس المال العابر للقوميات يسير على قدم وساق ففى الأسبوع الأول من أبريل فقط تواردت الانباء عن صفقة تصبح بموجبها بولندا موردا للمنتجات نصف المصنعة للصناعة السويسرية بينما أعلنت شركة **فولفو** السويدية عن اعتزامها استثمار ٢٥ مليون زلوتى فى بولندا فى الثلاث سنوات القادمة بينما بدأ العمل بالفعل فى بناء مصنع ينتج سنويا ٢٠٠ أتوبيس.

والحقيقة أن التطورات التى جرت على الساحة البولندية منذ اتخاذ **الكسندر كفاشنيفسكى** الشيوعى السابق رئيسا البلاد، تثبت بما لايدع مجالا للشك أنه لايوجد خلاف حقيقى على السياسات بين **تحالف اليسارالديمقراطى** الحاكم وبين المعارضة الممثلة فى**نقابة تضامن** التى لم تكن لتدعم اقتصاد السوق أو لتقهر الطبقة العاملة أو لتعمق التداخل فى الاقتصاد العالمى بأفضل مما فعل كفاشنيفسكى ورفاقه. وبالتالى فإن الخلاف لايتجاوز التصارع على الموقع من عملية التحول وبالتالى حجم الكعكة.

وتكشف قضية اختيار المشرف على خصخصة المؤسسة الصناعية العملاقة **«بولسكا ميدز»** والمنتجة للنحاس عن أبعاد هذا الصراع حيث كان الصراع على اختيار المشرف هو السبب الحقيقى وراء التأخير فى خصخصة الشركة وليس موقف الحكومة من عملية الخصخصة .

والواقع أن الاتفاق بين تضامن بعد انحرافها يمينا فى منتصف الثمانينات وبين الحكومة الشيوعية السابقة كان موجودا. وتكفى الإشارة إلى مباحثات المائدة المستديرة فى نهاية الثمانينات وأن جذور الصراع الحالى تجد نفسها فى التطور الذى شهدته الطبقة الحاكمة فى بولندا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتى كانت تتحرك فى إطار المفاهيم الستالينية للتنمية وتركيم رأس المال من أجل تقليل الفجوة بين بولندا وبين الدول المتقدمة فى الاقتصاد العالمى عن طريق الاعتماد على جهاز الدولة ودوره الاقتصادى، ذلك الشىء الذى فشلت فى تحقيقه الطبقة الحاكمة البولندية طوال السبعينات والثمانينات بحيث بدا أن تحقيق هذا الغرض أصبح يقتضى إجراء تحولات فى طبيعة الأدوات الاقتصادية التى

تحقق ذلك ، وليس حقيقيا أن سياسات اللبرلة الاقتصادية قد بدأت مع وصول تضامن إلى السلطة فى ١٩٨٩ وإنما قبل ذلك بكثير وعلى وجه التحديد فى منتصف الثمانينات وتحت إشراف ورعاية الحكومة الشيوعية السابقة ويبقى المعضل معضلا سياسيا .

وكانت الطبقة الحاكمة فى بولندا أقوى بصيرة من مثيلاتها فى أوروبا الشرقية حيث قادت هى بنفسها التحول بشكل وأد حدة الانتفاضات العمالية، خاصة بعد خيانة تضامن من أجل ضمان استمرار وجودها فى السلطة حيث غيرت أرضيتها ووفقت نفسها للمطالب الديمقراطية والمزاج العام. وضحت بممثليها المكروهين وأعادوا تكوين أنفسهم بالشكل الذى يمكنهم من العودة فى المستقبل القريب، ولأن المعارضة **كانت تحمل بالأساس مطالب سياسية كان إخفاء الخلفيات الاجتماعية لهؤلاء الذين يحكمون سهلا**، وهكذا تم تحجيم دور الدولة والتحول من التخطيط إلى ميكانيزم السوق بينما بقيت نفس المجموعة الاجتماعية (بدون قياداتها التاريخية وبوليسها السرى) فى السلطة، لتنجح فى تحويل قاعدتها المؤسسية جزئيا من الدولة إلى القطاع الخاص. وخلال عملية التحول كانت هناك مرونة وحراك لأعلى داخل الطبقة الحاكمة والمنضمين جديدا إليها، وبالتالى كان هناك أيضا تغيير فى توازن القوى بين القطاعات المختلفة فيها، والمثير للدهشة بالفعل على عكس، الذين يقولون بأن هذا مثل تحولا من الاشتراكية إلى الرأسمالية - المدهش- هو أنه تقريبا لم يتغير شىء .

وفى هذا الإطار تجىء قضية الخصخصة كمحور للتحولات التى حدثت فى بولندا والتى تحمل دلالة بالنسبة لقضيتين فى غاية الأهمية **أولاهما** فكرة أن التحول لم يكن فى صالح الاقتصاد الوطنى. وهذه الأطروحة ليست حقيقة فبالتأكيد أن الخصخصة كانت هى السبيل الوحيد لأباطرة التراكم الرأسمالى المتربعين على عرش السلطة زورا باسم الشيوعيين من أجل إعادة الحيوية لعملية التراكم ، وبالفعل فإنه ما إن تجاوزت بولندا مرحلة الصدمة حتى أصبحت الأعلى نموا فى أوروبا بمعدل نمو سنوى ٥،٥٪ وبدأت إمكانيات الاستثمار تتجلى وشهد الناتج الصناعى طفرة يرشحها فى حالة استكمالها لبعض الشروط المكملة إلى الانضمام إلى الـ OECD خلال عام ١٩٩٦.

ويقودنا هذا إلى القضية الثانية والتى تمثل جوهر الموضوع وهى من الذى يدفع ثمن هذا النمو الاقتصادى وهذا التحول الأدواتى.

فعلى الرغم من أن شعار عملية الخصخصة الرئيسى كان تمليك العمال لوسائل الإنتاج فإن الطرق المتطورة للخصخصة والتى تراوحت من البيع فى البورصة إلى التمليك بالكوبونات إلى تمليك المصنع بالكامل إلى العمال (والتى لانحلم بها فى مصر) أثبتت زيف الادعاءات التى رفعتها هذه الشعارات، حيث أثبت الواقع أن مركز الثقل الحقيقى يبقى فى الإدارة التى تظل منفصلة عن الملكية المزعومة والتى ظلت تتآكل يوما بعد يوم، حيث تحكم فى الأمر **الفروق الطبقية الموجودة سابقا التى مكنت البعض من شراء نصيب الآخرين من فقراء العمال الذين فرض عليهم شظف العيش بيع تصيبهم**، فى حين فضل آخرون الاحتفاظ بحقهم فى صورة مال سائل. هذا بينما دفع هؤلاء الثمن غاليا فى **ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور وارتفاع أسعار الغذاء**. والتى شهدت فقط فى العشرة أيام الأخيرة من مارس الماضى ارتفاعا ٢.٦٪.

وهكذا فإن الطبقة العاملة البولندية التى كانت الأكثر تأثيرا فى السياسة الداخلية فى بلدانها طوال فترة الحكم الشيوعى حيث وقفت طوال الوقت فى مواجهة السياسات التى تضر مصالحها ورسمت أبدع الأمثلة من خلال الانتفاضات المتكررة التى تم فيها الاستيلاء على المصانع وتعديل خطط الطبقة الحاكمة تعرضت لأبشع صنوف الاستغلال الذى أضعف من قدرتها على الفعل السياسى خاصة فى ظل فقدان الرؤية والاتجاه الذى يعانى منه اليسار الحقيقى فى بولندا ويبقى هذا هو السؤال الحقيقى .

وائـل جمـال

فى بنجلاديش :

هل تصمد الديمقراطية أمام ثورة الجياع

فى الاسبوع الأخير من شهر مارس ١٩٩٦ رضخت رئيسة وزراء بنجلاديش **خالدة ضياء** لمطالب أحزاب المعارضة واستقالت من منصبها فى الوقت الذى أصدر فيه الرئيس **عبد الرحمن بيسواس** قرارا بحل البرلمان وبهذا تكون المعارضة قد حققت أهم أهدافها وهو استقالة **خالدة ضياء** وحل البرلمان.

وجاءت الاستقالة عقب حملة ضخمة من «**عدم التعاون**» (إضراب عام) اعلنتها المعارضة واستمرت أكثر من ثلاثة اسابيع وشلت العاصمة وبقية اجزاء الجمهورية شللاً تاماً .. وبذلك استطاعت احزاب المعارضة الرئيسية «**رابطة عوامى**» برئاسة الشيخة «**حسينه واجد**» وحزب **جاتيا** بزعامة رئيس الجمهورية السابق الجنرال«**حسين ارشاد**» «**والجماعة الإسلامية**» بزعامة البروفيسير **غلام عزام** ان تضع حداً لحكم رئيسة الوزراء **خالدة ضياء** واجبارها على الاستقالة فى هذه الدولة التى ترزح تحت نير الفقر المدقع والازمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

لم يتوقع العديد من المراقبين ان تشهد الأزمة السياسية المحتدمة بين الحكومة والمعارضة هذه الدرجة من الاشتعال والتوتر. فمنذ عامين وأحزاب المعارضة تشن هجوما عنيفا على رئيسة الوزراء خالدة ضياء مطالبة باستقالتها وتسليم السلطة إلى إدارة انتقالية محايدة للإشراف على عقد انتخابات عامة بالبلاد، إلا أن**خالدة ضياء** تمسكت بموقفها ورفضت الاستقالة وعقدت الانتخابات البرلمانية فى موعدها ١٥ فبراير الماضى فى الوقت الذى دعت فيه احزاب المعارضة السكان إلى مقاطعة هذه الانتخابات معلنة اضرابا عاماً لمدة ٤٨ ساعة وبالفعل **لم يشارك سوى ١٠٪ من الناخبين البالغ عددهم ٥٠ مليون نسمة** وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز حزب بنجلاديش الوطنى بنصر لم ينازعه فيه أحد.

هـل تصمد الديمقراطية فـى بنجـلاديـش أمـام ثـورة الجيـاع

ابراهيم الصحارى

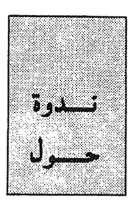
رغم انتهاء الانتخابات البنجالية وفوز **الحزب الوطنى** إلا أن الأزمة السياسية لم تنته وبدأت تأخذ منحى أكثر خطورة من خلال دعوة **ائتلاف احزاب المعارضة الى العصيان المدنى** تكثيفا لجهودها للإطاحة برئيسة الوزراء **خالدة ضياء** ،وذلك احتجاجا على نتائج الانتخابات العامة.وقد استجاب المواطنون لهذه الدعوة فقاطعوا المدارس والمصالح الحكومية وأغلقوا المتاجر وعمت الاضطرابات والاضرابات العمالية والاحتجاجات فى القرى كل أنحاء بنجلاديش لتعيد للأذهان الاضرابات والمظاهرات الضخمة التى اجتاحت العاصمة البنجالية **داكا** فى ديسمبر ١٩٩٠ واستطاعت أن تضع حدا لـ ١٦ عاما من الحكم الرئاسى والعسكرى، فقد خضع الرئيس السابق لبنجلاديش **محمد حسين ارشاد** لمطالب احزاب المعارضة واستقال من منصبه.ومن ذلك التاريخ ونجم**خالدة ضياء** بدأ فى البزوغ فقد تولت رئاسة الوزراء فى مارس ١٩٩١ بعد أن فاز حزبها **الحزب الوطنى**باغلبية المقاعد وجاء **حزب رابطة عوامى** الذى ينتمى إلى يسار الوسط فى المرتبة الثانية.

وتوضح الأحداث التى اطاحت بالحكم العسكرى فى عام ١٩٩٠ ورئيسة الوزراء **خالدة ضياء فى ١٩٩٦** ان الجماهير الفقيرة فى بنجلاديش مسيطر عليها وعى برجوازى حيث ما زالت ترى فى الديمقراطية وفقط مخرجاً لبؤس حياتها . لكن على ما يبدو دائما رياح التغيير لا تجرى بما تشتهى سفينة الديمقراطية فمنذ اللحظة الأولى لتولى السيدة **خالدة ضياء** رئاسة الحكومة فى انتخابات وصفت من الجميع بأنها ديمقراطية وجدت نفسها أمام جملة من المشاكل والأزمات الاقتصادية الكفيلة بالاطاحة بحكومتها وأمام هذه المشاكل لم تجد بداً من مواجهة المعارضة وزعيمتها **الشيخة حسنيه** بسلسلة من القوانين التى اقتربت بها من حافة التسلط والديكتاتورية بحجة مواجهة اعمال العنف.

ومثلما كانت المظاهرات الطلابية هى الفتيل الذى اشعل نار الثورة ضد الحكم العسكرى فإن الطلاب هم أيضا الذين قادوا المظاهرات فى الشوارع بالاضافة إلى**اضرابات الطبقة العاملة التى وصلت العام الماضى إلى١٦٠ يوم عمل بخسائر تقدر ب١٣ مليار دولار واحتجاجات الفلاحين فى القرى**.كل هذه الاعمال هى التى استطاعت ان تسقط حكومة **خالدة ضياء** .والغريب فى الأمر أن هذه الجماهير التى تخوض الصراع فى الشارع وتنقسم بين مؤيد للحكومة ومعارض لها يغيب عنها ان الحكومة والمعارضة متفقة على مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق ببرامج الخصخصة وحرية السوق. وان الشيخة حسنيه واجد زعيمة حزب «**رابطة عوامى**» لو جاءت إلى السلطة ستطبق نفس السياسات التى يكتوى بها الشعب وتعد المحرك الرئيسى لنزوله الشارع والتفافه حول المعارضة.

وتأتى انتخابات هذا الشهر وسط تذمر الشعب الذى **يعيش أكثر من ٨٥٪ من سكانه تحت خط الفقر** لتطرح تساؤلا جوهريا هل تستطيع الديمقراطية الصمود فى وجه ثورة الجياع؟.

فالبرلمان القادم أيا كان الحزب الذى سيسطر عليه سيكون برلمان السياسيين الاثرياء- **رجال الأعمال فى المدن والاغنياء من اصل ريفى**- من الذين لا يرون سوى آليات السوق والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى مخرجاً لأزمة بنجلاديش الاقتصادية وعلى الجانب الآخر **سيقف الناخبون العمال والريفيون الفقراء منتظرين مخلصاً لا يأتى على يد ديمقراطية تعمل بجد لرفع ربحية رأس المال ولا يهمها بأي حال رفع معاناة الفقر عن العمال والفلاحين الفقراء**



اليسار العربى وقضايا المستقبل

فى الثانى عشر من شهر يناير الماضى عقد مركز البحوث العربية ندوته الأولى لهذاالعام بعنوان :«اليسار العربى وقضايا المستقبل» المهداة إلى المناضل الراحل ميشيل كامل. وكانت الندوة ملتقى كافة القوى التقدمية، حيث شهدت حضورا قويا كثيفا وجدلا واسعا حول أهم القضايا التى تشغل اليسار العربى سواء فى مجال النظرية أو الممارسة. وقد نالت قضية الديموقراطية الحظ الأوفر من المداخلات والنقاشات ، فنجد أن معظم الأوراق المقدمة قد تعرضت لها بشكل مباشر أو غير مباشر، ولم يكن الشاغل الديموقراطي مجرد رد على غيابها فى النموذج السوفياتى، رغم أن بعض الأوراق عكست ذلك، بل ردا على غيابها فى الواقع المعاش أساسا.

وقد نوقشت هذه القضية على مدار جلستين، الأولى بعنوان : «الإشتراكية والديموقراطية» وتم فيها مناقشة الإطار العام لمفهوم الديموقراطية من منظور اشتراكى، حيث قدمت د. **فهيمة شرف الدين (لبنان)** : تساؤلاتها حول الجديد فى إشكاليات الحرية والديموقراطية» وقدم د. **عمار بكداش (سوريا)** ورقة بعنوان : **«حول المفهومين الاشتراكى والبرجوازى» للديموقراطية والتعددية»** ، كانت الدراسة الثالثة للأستاذ **عبد الغفار شكر** بعنوان **«الديموقراطية الطريق العربى إلى الاشتراكية»** وقد قام الأستاذ **نبيل الهلالى** بالتعقيب على أوراق هذه الجلسة .

ومن ناحية أخرى أثيرت قضية الديموقراطية على مستوى ممارسة اليسار، حيث قدم الأستاذ **صلاح العمروسى والأستاذ أحمد عبد القوى زيدان** ورقتين حول اليسار والعمل البرلمانى، الأولى بعنوان **«حدود البرلمانية»** والثانية بعنوان **«اليسار والبرلمان»** فى حين قدم الأستاذ **محمد فرج** ورقة بعنوان : «مشكلات الفكر الثورى السائد» وهى أوراق تطبيقية على الواقع المصرى. وقام الدكتور عبد المنعم تليمة بالتعقيب عليها.

وكانت قضية الديموقراطية هى موضوع الورقة المقدمة من الأستاذ **أحمد طاهر** «الاشتراكية والديموقراطية» والعامل : عطية الصيرفى بعنوان **«نحو الاشتراكية الرابعة فى مصر»** وهما ضمن المحور الذى عقب عليه الأستاذ **حسين عبد الرازق**، حيث نوقشت مظاهر أزمة الحركة الاشتراكية ، وقد تضمن هذا المحور أيضا دراسة نقدية **للدكتور أحمد عبد الله بعنوان : «تأملات فى مسار اليسار»** ، ودراسة للأستاذ **سامح سعيد عبود** تحدث فيها عن أزمة اليسار الوطنى.

ومن منظور التحليل الاجتماعى شهدت الندوة أربع أوراق عقب عليها الدكتور **ابراهيم العيسوى**، الأولى رؤية **«حول مفهوم الطبقة الوسطى»** للدكتور **عبد الباسط عبد المعطى**، والثانية للدكتورة **عايدة سيف الدولة** بعنوان **«المرأة على برامج اليسار»**، وحول القاعدة الاجتماعية للحركة الاشتراكية العربية تحدث الأستاذ **أحمد شرف**، أما الورقة الرابعة فكانت للدكتور محمود عبد الفضيل بعنوان «اليسار ومأزق فهم الواقع» .

وعن العلاقة بين الاشتراكية والرأسمالية، فقد كانت موضوعا لثلاث دراسات مطولة الأولى للدكتور **محمد محمود الإمام : «التطورات فى النظام الاقتصادى العالمى»**. والثانية للدكتور **محمد عبد الشفيع** عيسى بعنوان : **«كيف نفهم الرأسمالية : محاولة نقدية من منظور اشتراكى»**



كريم مروة



ميشيل كامل



د. ماهر الشريف

والثالثة للدكتور **سمير أمين** وعنوانها : **«اليسار وتحديات المستقبل»** وقد قام الدكتور **إبراهيم سعد الدين** بالتعقيب على أوراق هذا المحور.

وقد خصص اليوم الثالث للندوة لمناقشة قضايا الحركة التقدمية العربية فى جلسة ترأسها الدكتور **رفعت السعيد**، وعقب عليها الأستاذ **محمود أمين العالم**، أما الجلسة الثانية والتى ترأستها د. **رضوى عاشور** فكانت مخصصة لمستقبل الصراع العربى الصهيونى. فى الجلسة الأولى قدم الأستاذ **كريم مروة (لبنان)** ورقة بعنوان :**«اليسار العربى: واقع ومهمات وآفاق»** **والأستاذ عطية مسوح (سوريا) : «مساهمة فى ملامح ماركسيتنا العربية» وعن الحركة** التقدمية العربية قدم الأستاذ **أمين اسكندر والأستاذ حسين معلوم** ورقتين متكاملتين الأولى عن مهمات ومكونات هذه الحركة والثانية عن إعادة بناء مستقبلها، وفيما يتعلق بالصراع العربى الصهيونى كانت ورقة الأستاذ جبران الجابر (لبنان) وعنوانها **«التطبيع الثقافى ونسق القيم الوطنية»**، والأستاذ **هانى عياد** والذى تحدث عن الصراع العربى الصهيونى فى كتابات **ميشيل كامل**.

وقد اختتمت أعمال الندوة بجلسة ختامية عقدت بالمقر المركزى لحزب التجمع وخصصت لميشيل كامل كمفكر ومناضل، وتحدث فيها الأساتذة : **لطفى الخولى، وكريم مروة ، ونبيل زكى ، وهانى شكر الله.**

ونظرا لتعدد محاور الندوة واتساع دائرة النقاش حول ما أثارته الأوراق من نقاشات وبسبب ضيق المساحة، فسوف نقتصر على عرض موجز لأحد المحاور الرئيسية، وهو محور القضايا النظرية فى محاولة لإلقاء الضوء على بعض ما أثير فى هذه الندوة التى اتسمت بقدر كبير من الحيوية ، هى فى حد ذاتها الرد الإيجابى على أزمة الركود وركود الأزمة.

وقد شهد هذا المحور مناقشة أربع أوراق هى : **«اجتهادات فى تجديد الفكر الماركسى العربى »** للدكتور **ماهر الشريف (فلسطين)**، و**«أزمة اليسار فى مصر** : الواقع وآفاق للمستقبل» للدكتور **سيد البحراوى**، و«قضية البديل الوطنى الشعبى الديموقراطى» للدكتور **صلاح أبو نار**، وأخيرا «الفعل السياسى والوعى التاريخى» للدكتور **فيصل دراج** «فلسطين» كما شارك الدكتور **نبيل عبد الفتاح** كمعقب .

أولا : حول تجديد الفكر الماركسى

يتساءل **د. ماهر الشريف** بداية : هل يمكن الحديث عن فكر ماركسى عربى، أى هل يمكن القول أن الماركسيين العرب قد قدموا إسهامهم الخاص فى الحقل الذى افتتحه ماركس، وأنتجوا ماركسيتهم بصورة مستقلة؟

وعلى الرغم من أن د. **ماهر الشريف** يعترف بوجود بعض الإسهامات من قبل مفكرين عرب، إلا أنه يؤكد على أن عملية الإبداع والإنتاج يجب أن تتم فى إطار تلك الوحدة العضوية التى تميزت بها الماركسية بين النظرية والممارسة ومايعنيه هنا ليس الإنتاج الفكرى الفردى بل دور الحزب الثورى والمثقف العضوى فى عملية الإنتاج والإبداع، وهو الدور الذى غاب عن الساحة الماركسية العربية فى ظل الخضوع لهيمنة الماركسية السوفيتية.

ويرى أن العجز والقصور اللذين يبدوان للبعض كأسباب، هما فى الواقع نتائج لسبب أساسى تمثل فى انقطاع الماركسية العربية عند ظهورها عن أفكار التنوير العربى وخاصة أولئك الذى أبدوا ميلا للاشتراكية أمثال **شبلى شميل، وفرح انطون، وسلامة موسى** ، ويؤكد على أن الانسلاخ عن مسار التنوير العربى جعل هذه الماركسية مرتهنة لأيديولوجية **«الماركسية اللينينة»** السوفيتية الرسمية التى تماثلت معها، وحال دون بروز إسهامات متميزة لإعادة إنتاج الماركسية عربيا، ومن ثم ، ففى رأيه، أن مدخل التجديد يعنى إعادة وصل ما انقطع من خلال استعادة **«الروحية الفكرية»** التى خيمت على عصر النهضة والتواصل معها والتحرر من أسر الأيديولوجية التى انحصر الفكر الماركسى فى داخلها.

وهنا يطرح سؤالا آخر : هل الانتقائية فى الفكر منقصة إذا احتواها نزوع نقدى يتطلع إلى أفق تحررى شامل؟ ويتضمن رد **ماهر الشريف** الإيجابى على سؤاله سلسلة من القبول باتجاهات لم تحظ بقبول إيجابى عند بعض ممثلى الفكر الماركسى مثل الليبرالية السياسية و«القومية العربية» ، بل والقبول بالتراث التقدمى لحركة الإصلاح الدينى. ففى رأيه أن تجديد الفكر الماركسى العربى يرتبط ارتباطا عضويا بالتنوير الذى يعطى الأولوية للنهضة على حساب الثورة وللتدرج على حساب الطفرة وللمجتمع على حساب السلطة.

ثانيا : التبعية الذهنية:

تبدو أزمة اليسار المصرى فى رأى د. **سيد البحراوى** كأزمة ، تاريخية بمعنى انحسار دور اليسار منذ البداية الفعلية فى الثلاثينيات، وتحديدا انحسار مشروعيته كقوة اجتماعية ، ومن ثم التحول إلى المشروع الذي تستخدمه السلطة كيفما شاءت ومتى شاءت، وفى رأيه أيضا أن هذه الأزمة طالت كل القوى السياسية الأخرى على الساحة، ويستثنى منها، متحفظا ، القوى الإسلامية .

أما العنصر الثانى فى الأزمة، الذى يركز عليه د. البحراوى فهو قضية التبعية الذهنية، والتى جاءت كنتيجة طبيعية للطبيعة الطبقية لليسار الذى ينتمى إلى الطبقة الوسطى الحديثة والتى انصاعت منذ نشأتها فى عصر **محمد على** وحتى الآن لاتباع النموذج الأوروبى .

أما المخرج من هذه الأزمة فيتمثل بداية فى ضرورة الانفصال عن ذهنية الطبقة الوسطى التابعة ليس فقط على مستوى الوعى وإنما بالأساس على مستوى الوجود الاجتماعى، والتواصل الإيجابى والفعال مع الفقراء .

ثالثا: البديل الوطني الشعبى الديموقراطى قراءة نقدية فى فكر سمير أمين

لاشك أن د. سمير **أمين** أكثر من أثروا فى الفكر الماركسى العربى، فقد كانت إسهاماته عديدة ومتنوعة، ولاشك أيضا أن قراءة نقدية لأفكاره تقتضى الإحاطة ببنائه الفكرى والتحولات التى طرأت على رؤاه النظرية من رؤية تنحاز لفكرة الثورة الاشتراكية التى تقودها الطبقة العاملة، إلى رؤية تنحاز لقيادة الأنتلجنسيا الثورية لثورة وطنية شعبية .

هذه الرؤية الجديدة هى موضوع الورقة التى تقدم بها د. صلاح أبو نار حيث تناولها بالتحليل النظرى والتناول النقدى سعيا نحو تعميق وتطوير النقاش حولها، واقتناعا منه بأنها بالفعل تحتوى على عناصر جادة قادرة على تشكيل مخرج من الأزمة الراهنة، وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام : يتناول الأول الطبيعة النظرية والتاريخية للفكرة الجديدة والحدود التى طرحت فيها. وينتقل الثانى إلى مصادر تكوين الفكرة وعناصرها الأساسية. وينتهى الثالث بمحاولة نقد الفكرة على أكثر من مستوى.

ويركز د. **صلاح أبو نار** على المنطق التركيبى للخيار الجديد فبدلا من التناقض العام والمجرد بين إشتراكية ورأسمالية، هناك مسيرة انتقال تاريخية طويلة صوب الاشتراكية، وهو حياد يتحقق بالفعل الجماعى بما يعنيه ذلك من أشكال جديدة للتنظيم والممارسة وصيغ جديدة للتحالفات السياسية وآليات التفاوض .

وإذا كانت رؤية سمير أمين تنطلق من وجود المنطق التركيبى على المستويين السياسى والاقتصادى فإنها تغيبه على المستوى الثقافى حيث يطالب بالتخلص من إشكالية التوفيق بين العقل والإيمان، وعلى مستوى آخر لايجد أى مكان للقوى الأصولية فى مشروعه الجديد. وينتقد د. **أبو نار** هذا الغياب ليس انحيازا للجانب الأصولى، ولكن انطلاقا من أن المنطق التركيبى التوفيقى قائم أيضا على هذا المستوى مستشهدا بالصراع الذى رافق تطور العلمانية فى أوربا وهو قائم هنا أيضا ليس اختيارا ولكن بحكم التاريخ، ويخرج بنتيجة مفادها «أن الثورة الفكرية ضرورة ، ولكن عبر مراحل ومن خلال منطق تركيبى محدد. كيف؟ هذا تحد حقيقى، وليس لدى إجابة.. ولكنى أطرح السؤال التالى، هل يمكن لفكرة الذاتية الحضارية أن تشكل الوسيط الثقافى الناجح بين قطبى العقلانية والإيمان، عبر مركب يتجه إلى تسييد قطب العقلانية؟ مجرد سؤال».

رابعا: مفهوم السياسة والذاتية الإنسانية المتحدة.

يطالعنا **فيصل دراج** دائما برؤية مركبة ذات علاقات داخلية تربط ما بين العلمى والأخلاقى فى نسيج واحد وهى رؤية تطالب بإبداع الوعى وحث الإرادة. والفعل السياسى من منظور فيصل دراج مشروط بتفتح الشخصية الإنسانية والارتقاء بالبنية القيمية والثقافية للمجتمع .

وإذا كانت ورقة د. **فيصل دراج** تتعرض مباشرة لعدد من المفاهيم مثل الديموقراطية ، السياسة، الطبقة الخ، إلا أن تعبير الذاتية الإنسانية يبدو أكثر بروزا فعنده تحديدا يتقاطع العلمى بالسياسى بالأخلاقى. وهو ضد كل ما يسلب الذات حريتها حتى ولو كان «حزبا ثوريا» أو ممارسة سياسية «مبتذلة». ففى رأيه أن الماركسية ترى فى خلق الذاتية المتحررة بداية للسياسية وغاية لها، لأن الفعل السياسى، من حيث هو قبول بالواقع أو رفض له، يستلزم وجود ذات إنسانية قادرة على الرفض والقبول.. وعلى هذا تكون الذات الإنسانية الحرة سببا لإنشاء الحزب ومقدمة له، مثلما تجعل من الحزب حاضنة لمجموعة من البشر الأحرار الذين يطورون الحزب ويحولونه ، وفقا لتجاربهم الكفاحية المتراكمة .

وهكذا يصبح المشروع الاشتراكي هو ممارسة الهدف فهو يتحدد بالوسائل والأدوات والأغراض التى تفضى إلى الاشتراكية كهدف أخير . وفى النهاية يشير د. دراج إلى أن العمل السياسى هو مزيج من الواقعى والمتخيل، من المجرد والفعلى، وكل الأمور، برأيه نسبية ولها ضامن لنجاحها. ذلك أن الحقيقى الوحيد هو الصراع والاستمرار فى الصراع، كعملية تاريخية مفتوحة .

وفى سياق تعقيبه على الأوراق يقدم. د. نبيل عبد الفتاح مجموعة من الانتقادات والتى تدور أيضا وكأنها رغبة فى كسر المسلمات، ففى تعقيبه على ورقة د. **فيصل دراج يشير** إلى تسرب الروح المثالية بين تضاعيف التأويل فقراءة فيصل دراج ما زالت تستلهم النص الأصلى فتعيد إنتاجه مؤولا كما أن مفهوم السياسة يبدو مثاليا فضلا عن أن الرهان المثالى على أن الحزب لم يعد له وجود بعد أن أصبح الحزب على هامش المشهد السياسى الراهن .

ومن ناحية أخرى يؤكد د. **نبيل عبد الفتاح**، على أن التطلع إلى الذات الإنسانية الحرة هو تطلع تاريخى، وهو الأمر الذى يتطلب تحديدا التساؤل حول إمكانية تحقيق ذلك الآن.

وفى تعقيبه على ورقة د. **ماهر الشريف** يطرح د. **نبيل عبد الفتاح** سؤالا محددا : هل يمكن تحرير الفكر الماركسى من أسر الأيديولوجيا؟ وما الذى يبقى منه إذا تبنى الليبرالية وحركة الإصلاح الدينى؟ لاشك أننا سنكون بصدد فكر آخر ومؤمنين آخرين. فالفكر الماركسى إنتاج أيديولوجي بالأساس. فى رأيه، وعن مفهوم التجديد يتساءل: هل مفهوم التجديد بالمعنى الشائع فى التقاليد العربية والفكر العربى ما زال مشروعا؟ ففى رأيه أن كل سؤال يطرح فى مرحلة تاريخية محددة يطرح معه ضمنياته ومرجعياته، وسؤال التجديد مطروح علينا منذ الحملة الفرنسية، ومن ثم فإن طرح سؤال التجديد يتطلب الوعى بالتاريخ والمتغيرات .

يثور جدل قديم جديد حول دور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة، أو الفقيرة.ويقول البعض إنه لا مناص لتلك الدول من الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية في تنميتها الاقتصادية الاجتماعية. ذلك أن هذه البلاد فقيرة ،بمعنى انخفاض متوسط الدخل الفردى فيها.وما يتبعه من نقص المدخرات ،وانخفاض معدل تكوين رأس المال،الذى يؤدى بدوره إلى ضعف معدل التنمية ،وبدء دورة جديدة من نقص الدخول،وزيادة الفقر .ولا يكسر هذه الحلقة المفرغة إلا رأس المال الأجنبى.

رأس المال الأجنبى.. يسيطر دائما

د. خليل حسن خليل

وينكر بعض الاقتصاديين هذا اللون من التحليل.ويرون ،على العكس تماما، أن رأس المال الأجنبى أسهم تاريخيا فى تعميق التخلف. وأضاف إلى المعوقات الداخلية،معوقا خارجيا للتنمية. ويسترشدون بدور رأس المال الأجنبى فى العالم الثالث.فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية،حيث بقيت هذه الاموال مع الاستعمار مئات الاعوام.وتركت تلك البلاد أكثر فقرا مما كانت عليه قبل الاستعمار.

وهذه بعض أسباب تعميق التخلف،الذى أحدثته رؤوس الأموال الأجنبية:

١-كانت أغلب رؤوس الأموال الأجنبية مستخدمة فى انتاج المواد الزراعية والأولوية اللازمة للتصدير للدول صاحبة الأموال ،واللازمة لتقديم المواد الخام الرخيصة لصناعاتها ،وتوفير المواد الغذائية رخيصة ايضا لعمالها.

٢-احتكار سوق الدولة المتخلفة، لمصلحة مصنوعات الدول المتقدمة ،وذلك بتخفيف الاعباء الجمركية،وغيرها من القيود،وبذلك تجهض صناعاتها الوليدة.ولا تلقى حماية ضد هذه الصناعات القوية فى الدول المتقدمة.

٣- فرض هذا النمط من الاستثمار والاتجار، تقسيم عمل دولى، تتخصص فيه الدول الفقيرة فى الانتاج الزراعى والأولىّ، بينما تتخصص الدول الغنية فى الصناعات . وهذا يعتبر فرضا للتخلف على الدول الأولى،وإتاحة نمو صناعى أكبر للدول الثانية أى أن الفقير يزداد فقرا ،والغنى يزداد غنى. فالمعروف أن الصناعات هى دينامو النمو.

٤- تحويل أرباح المشروعات الأجنبية إلى الخارج تحويلا طليقا . فيحرم الاقتصاد الفقير من مورد تاريخى مهم ، أسهم دائما فى التنمية ، سواء فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، أم فى الدول الاشتراكية. فالربح ، وهو الفائض الاقتصادى للمشروعات، كان يعاد استثماره دائما، وبذلك أسهم فى تنمية تلك البلدان. فإذا حرم منها الاقتصاد الذى يتم الاستثمار الأجنبى فيه ، فان ذلك يعوق التنمية، ويحرمه من عنصر من أهم عناصر تمويلها.

والصورة المعاصرة لا تختلف كثيرا عن الصورة الاستعمارية القديمة. فقد حلت محل الاستعمار القديم، الشركات الاجنبية العابرة للقوميات .. لتقوم بدور أكثر إفقارا للاقتصاد المتخلف من الاستثمارات القديمة هذه الشركات الأجنبية تحظى بنفس المكانة التى حظيت بها الشركات الاستعمارية .واصبحت تعطى الامتيازات التى كانت تنعم بها الشركات الأجنبية القديمة. وتحكم الاقتصادين المتقدم والمتخلف نفس العلاقات

،التى حكمته قديما:

١- أصبحت الامتيازات ،التى كانت تنتزعها الشركات الاستعمارية قسرا، تمنح طواعية للشركات العابرة للقوميات ، فى الوقت الحاضر ، بواسطة -حكومات تلك البلاد. فأصبحت الاراضى لاقامة تلك المشروعات الأجنبية تقدم مجانا ، أو نظير أجر إسمي. وبطبيعة الحال يقدم لها العمل رخيصا. وتعفى من جميع الضرائب ، لمدد تمتد إلى عشر سنوات ، تتجدد إذا ما اراد الأجنبى أن يبقى فى البلد محل الاستثمار. وتخفض لها الضرائب الجمركية . ويترتب على ذلك انعدام الحماية للصناعات الوطنية الناشئة ، التى تحمى فى كل الأوطان.

ويبدو أننا فى مصر ، لا نقرأ التاريخ ،واذا قرأناه لا نستوعبه . فيروس الأموال الأجنبية فى عهد الخديوى اسماعيل مثلا ، كان أغلبها فى شكل قروض عامة ، أدت كما هو معروف إلى إفلاس مصر.. وانشئ في تلك الأيام«**صندوق الدين**» الذى فرض سيطرة أجنبية على الاقتصاد المصرى ،كانت مزيجا من السيطرة السياسية والاقتصادية حيث قررت الدول الرئيسية الدائنة انشاء هذا الصندوق ، ليجمع أقساط الدين وفوائده مباشرة من إيرادات بعض المحافظات الغنية (التى كانت تسمى مديريات فى ذلك الوقت).

ولم يؤخذ رأى مصر فى تلك الخطوة. ولم تكن مصر لتستطيع أن تقاوم مقاومة فعالة تلك الدول. وهذا الوضع يذكرنا بدور صندوق النقد الدولى،والبنك الدولى للتعمير والتنمية. وهما مؤسستان دوليتان شكلا ، لكنهما فى حقيقة الأمر ، يخضعان لسيطرة الولايات المتحدة. فهى تسهم فى رأسمالهما، بنسبة كبيرة ،وفى المناصب الادارية العليا،وفى تسويق أوراق تلك المؤسستين فى السوق الأمريكية، إلى غير ذلك من ألوان النفوذ.

وبهذا أصبحت «روشتة» صندوق النقد ،والبنك الدولى ، لعلاج أزمة الديون ،وأزمات الاقتصاديات المتخلفة، لها شروط وطابع معين، من المستحيل القول معها ، انها ليست سيطرة اجنبية على اقتصاديات الدول المدنية.وسواء لجأت تلك المؤسسات إلى وسائل الضغط المباشر ،والسيطرة القديمة، كما كان الحال فى عهد الاستعمار التقليدى، أو إلى وسائل متطورة ، يطلق عليها أحيانا «**الإصلاح الهيكلى**» ،فالنتيجة واحدة، هى السيطرة الاجنبية على الاقتصاد القومى، والتدخل فى أمورنا السيادية الاقتصادية. وهذا يضيف عبئا جديداً يعوقنا عن التخلص من التخلف.

٢- ومن المعروف إنه مع تسوية الديون الاجنبية، فى التاريخ المصرى، انتقلت رؤس الاموال الاجنبية للاستثمار الخاص في الزراعة ، عن طريق الاقراض العقارى للملاك الوطنيين ، أى الاقراض بضمان الارض.

وقد وجد الكاتب فى فصل خصصه في رسالته للدكتوراة عن دور رأس المال الاجنبى في الاقتصاد المصرى ان رأس المال الاجنبى الخاص أوشك أن يؤدى إلى كارثة ، كما حدث بالنسبة للديون العامة الاجنبية . فقد وجد أن مقرضى النقود من الافراد والبنوك الاجنبية قد آلت إليهم ملكية ثلث الاراضى الزراعية فى مصر، التى عجز ملاكها عن سداد فائدة الديون الفاحشة، فنزعت ملكيتها من اصحابها ملاك الاراضى الصغار والمتوسطين الكبار، سداداً لتلك الديون . وبهذا اوشكت تلك البنوك على تخريب مصر ، وابتزاز ثروتها الأولى ،وهى الأرض الزراعية.

وفى الفترة المعاصرة استدعيت البنوك الاجنبية، طبقا لسياسة الانفتاح المتسيب لتباشر نشاطها فى مصر، بعد ممارسة مصرفية مصرية كفئة، جاوزت السبعين عاما، منذ أنشأ ، طلعت حرب، الاقتصادى الوطنى الأول، بنك مصر.ونسمع كذلك عن أراض زراعية تعطى لغير المصريين .ونسمع كذلك عن بيع البنوك المصرية الكبيرة.والبنوك هى أعصاب الاقتصاد المصرى . كيف يتحكم الاجانب في أعصابنا،وكيف يحتل الاجانب ،أو غير المصريين ، أرضنا .وهذه ليست نعرة وطنية، ولكنها ملاحظة ، نرجو أن تكون رشيدة، فشباب مصر، الذى يتخرج زرافات ووحدانا كل يوم، وتلفحه البطالة بشواظها ،وفلاحو مصر ، الذين يتطلعون بحق، لتحقيق حلمهم الجميل، بامتلاك قطعة أرض من وطنهم .. هؤلاء وهؤلاء ، هم أصحاب الحق الأول والأخير. فى تلك الارض.

ونحن نؤمن بأن المصرى وطنى،كان حاكما أو محكوما.. ونتمنى أسلوبا رشيدا يقود أولى الأمرإلى سواء السبيل. إن الدلائل واضحة على أن رأس المال الأجنبى ، اذا اطلق له الحبل على الغارب، فانه يدخل ليسيطر،وليبتز وليستغل اقتصادنا وأهلينا.

٣-التحالف بين رأس المال الاجنبى وبين بعض القوى المحلية.

لا تباشر الشركات الاجنبية العابرة للقوميات سيطرتها على البلاد التى تباشر فيها نشاطها بشكل مباشر وظاهر، كما كان الحال عليه فى فترة الاستعمار التقليدى. لكن ابتكرت عدة أشكال للتحالف فى المجال الاقتصادى. ولا يهم لسيطرة الاجانب على المشروعات المحلية، أن يكون لهم أغلبية فى رأس المال، فهم يسيطرون على المشروع ، ايا كانت نسبة اشتراكهم فيه . فليس من الضرورى أن يكون للاجانب٥١٪ من المشروع فاية نسبة حتى ولو كانت ١٠٪ فحسب، فانهم يتمكنون من السيطرة عليه . فالغالب ان يكون مدير المشروع من عندهم. ويمكن أن يساهموا فى المشروع عن طريق التكنولوجيا فحسب .وعلى هذا مدير المشروع ،وفنيوه، وخبراؤه يكونون من الاجانب وتتسلل سيطرتهم على الاقتصاد القومى بقدر ما يسهمون بأية نسبة فى مشروعاته وقطاعاته.

ولا يهم أن تكون المشاركة مع الدولة ، أو مع القطاع الخاص . وتكمن الخطورة فى أن تؤدى تلك السيطرة إلى التحكم فى التنمية الوطنية ، كما ونوعا ، طبقا لاستراتيجيات الشركات العابرة للقوميات ،والدول التى تنتمى إليها ولا جدال أن مصلحة الشركة ودولتها سوف تكون مقدمة على مصلحة الدولة المتخلفة ،التى سوف تؤدى هذه الرابطة بينها وبين الاقتصاد والمتقدم إلى تعميق تخلفها وتبعيتها.

إن دراسة حقيقية متأنية للمشروعات التى يقوم بها الاجانب ، أو

هل يتراجع دور رأس المال الاجنبى فى تعميق التخلف؟

يسهمون فيها ، هى مشروعات هامشية، تنتج سلعا استهلاكية. ومعظم انتاجها الاستهلاكى ترفى، لا يمس التنمية ،وليس نشاطا انتاجيا ، ينشئ قاعدة انتاجية ينطلق منها الاقتصاد إلى مستويات تنموية عليا . فهذه تتطلب وقتاً أطول، وجهودا أكبر ، حتى تثمر مشروعاتها . فالفلسفة الخاصة بالشركات العابرة للقوميات ،وحلفائها ، تتطلع إلى ربح سريع ومرتفع ،وليس لها صلة، بالتنمية الحقيقية،ومشروعاتها الانتاجية طويلة المدى.

وخطورة هذا اللون من المشاركة بين الشركات الاجنبية والحكومات ، أو بعض رجال الأعمال المحليين، أنه طالما كانت السيطرة للاجانب ، فلا تدخل التنمية الوطنية، أو مصالح العمال والفئات الكادحة فى الحسبان.ومن الأمثلة الشهيرة ، أن حكومة غانا ، كانت شريكة مع شركة أجنبية فى صناعة الالومنيوم.واضرب العمال مطالبين بتحسين حالتهم ،وزيادة أجورهم المتردية. استعانت الشركة بجنود الحكومة، لضرب المضربين.وكانت مجزرة ، حصد فيها العمال برصاص الحكومة، دفاعا عن الشركة الاجنبية ،وحقها فى تشغيل العمال تشغيلا رخيصا .

٤- تدعم الشركات العابرة للقوميات نمط تقسيم العمل الدولى القديم بين الدول الفقيرة التى تتخصص فى إنتاج المواد الأولية،وتصديرها إلى البلدان المتقدمة، مع السماح ببعض الصناعات منها:

(١) **الصناعات البديلة للواردات**:ومثالها السيارات والتلفزيونات،وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة. والواقع أن هذه المشروعات ،ليست صناعة،ولا هى وطنية، وهى هامشية بالنسبة للتنمية.

أ- ليست صناعة حقيقية ، فهى تجميع لقطع مصنوعة فى الخارج. تجمع مع بعضها لتكوين سلعة هى السيارة أو التلفزيون مثلاً. وبذلك فهى سلع أجنبية فى شكل قطع تجمع لتكوين سلعة واحدة،وتبقى أجنبية كما هى .ولا تثير صناعة أو تكنولوجيا مهما قيل من أن بعض القطع تصنع محليا ، فهذه بعيدة عن الصناعات الحقيقية ، كالمقاعد مثلا.

ب- وهى «سلع» استهلاكية ، لا تسهم فى عملية تكوين رأس المال .وبذلك تكون بعيدة عن التنمية،وتكوين قاعدة انتاجية ، ينطلق منها الاقتصاد الوطنى.

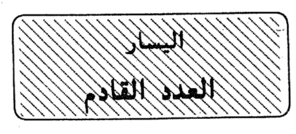
جـ- سلع مترفه أو كمالية ، تستنفذ مدخرات الافراد، وتحرم منها التنمية. كذلك تسهم فى تلويث البيئة بما تثيره من سموم.

(٢) الصناعات القذرة

هذه الصناعات يطلق عليها، الصناعات الهاربة ، أو «الصناعة القذرة».وهى الصناعات التى قررت الدول المتقدمة ،وشركاتها، أن تهربها ،وتسمح باقامتها فى الدول المتخلفة.ومن أمثلة هذه الصناعات **«الصناعات البتروكيماوية»** وتوجد بصفة خاصة فى بلاد البترول، حيث هو المادة الاساسية الخام لتلك الصناعات وقد رأت تلك الشركات أن تقام هذه المشروعات فى البلاد المتخلفة، لاشباع رغبة جماهيرها فى التنمية الصناعية هذه الصناعة ملوثة للبيئة ، فلا بأس من ابعادها عن الدول المتقدمة.وتبقى ايضا مسيطرة عليها بواسطة الشركات العابرة للقوميات . فالتكنولوجيا المستخدمة فيها أجنبية، ومحتكرة للاجانب .والمديرون والفنيون والمهندسون اجانب، فلن تتسرب التكنولوجيا لمواطنى الدول المتخلفة. ومنتجات الشركة تنقل بسفن أجنبية .والمحاسبون اجانب . ويتم التسويق بواسطة وكالات الشركة فى الخارج. إذن معظم ثمراتها للشركة الأجنبية.

من كل ما سبق ، يتبن أن رأس المال الأجنبى ، سواء بدراستنا للتاريخ ، أو بالملاحظة أو المشاهدة للواقع المعاصر الذى يعتبر تاريخيا كذلك، قد باشر ، وما زال يباشر ، سيطرة اقتصادية على البلد الذى يباشر نشاطه فيه ، ولما كانت الشركات العابرة للقوميات شركات عملاقة، تنتمى لدول رأسمالية كبرى ، فخطر المساس بالسيادة قائم ايضا ، حيث يمتزج الاقتصاد بالسياسة دائما.

دعنا نفترض حسن النية،فنقول إننا جميعا مواطنون وطنيون .وقد يكون الفارق أن بيننا من يقرأ التاريخ قراءة عابرة، بينما تحفظه جماهيرنا ،وتقرأه قراءة واعية، فهى القوى التى تعانى من التخلف ،وهى التى يؤخذ فائض عملها ، ليضيف إلى ثراء الشركات الاجنبية، وحلفائها المحليين.



*** «فكر» التحديات الثقافية للمشروع الشرق أوسطى**

للدكتور حامد خليل

**** زوايا : أدب ونساء**

مشـــروع اســـترداد التـــكلفـــة

لا حاجة لنا بالتذكير بتفاصيل الحالة الصحية العامة فى مصر **فمن البلهارسيا إلى الفاشيولا، ومن نقص التغذية إلى التسمم بالرصاص، ومن التهابات الكبد إلى عشرات الأمراض الفيروسية التى تمر على مصر وتذهب دون أن تشخص،ومن تلوثات المياه إلى ملوثات الهواء..** وكل هذا علاوة على ما تتسبب فيه الضغوط النفسية من **جلطات فى المخ والقلب ومن سكر وسرطان.**

ولعل أبسط وأبلغ تلخيص لهذه الحالة هو «التقرير الأول لعام ١٩٩٥ للجنة الصحة والسكان والبيئة بمجلس الشورى» وهى اللجنة التى كان مقررها **الدكتوراسماعيل سلام** وزير الصحة الحالى . فبعد أن يذكرنا التقرير بحقوق المواطنين كما نص عليها الدستور بخصوص الرعاية الصحية (مواد ٧، ٨، ١٠، ١٦، ١٧، ٤٠) فإنه يعترف بصراحة وجلاء:

-بأن متوسط نصيب الفرد فى مصر من ميزانية الخدمات الصحية من الباب الثانى (ادوية- أغذية -وقود -مياه- انارة- تجهيزات.. الخ) هو **٤٦٠ قرشا (ربعمائة وستون قرشا فقط لا غير) فى العام.**

- **بأن الدولة غير قادرة على تقديم الخدمات الطبية للمواطنين مجانا ولا حتى بسعر معقول يقدر عليه المواطنون.**

-بأن هناك انخفاضا كبيرا فى الكفاءة الادارية وقصورا فى المتابعة والتفتيش بل «إن العديد من الدول المشابهة قد حققت نجاحات ملموسة فى الرعاية الصحية على الرغم من أن نسبة الإنفاق الصحى بها أقل منا بسبب كفاءة استعمال المواد المتاحة: **«كاندونيسيا وزمبابوى وشيلى».**


د. اسماعيل سلام


د. على عبد الفتاح


د. سمير فياض

د. سمير حنا صادق

ومرة أخرى أذكر بأن هذا هو تقرير لجنة الشئون الصحية بمجلس الشورى وكان مقررها الدكتور **اسماعيل سلام** وزير الصحة الحالى وكان فى نفس الوقت مقرر لجنة الشئون الصحية بالحزب الحاكم.

عندما عين زميل العمر الاستاذ الدكتور **على عبد الفتاح** وزيرا للصحة ، قابلته فى مناسبة اجتماعية قبل أن يصاب بما يصاب به عادة التكنوقراطيون المجندون لمناصب سياسية (والطامعون فيها كذلك من عينة عبده مشتاق) ونصحته ، اذا اراد أن يقدم عملا لا ينسى فى مجال صحة المواطنين ، أن:

-يفتح ملف مشروع استرداد التكلفة **COST RECOVERY.**

-يبدأ تطبيق **نظم التحكم فى الجودة وضمان الجودة فى مجالات الطب العملى.**

وقد حول الزميل مشروع التحكم فى الجودة وضمانها إلى حفلات عشاء، وبيانات صحفية وتصريحات تلفزيونية، واغمض عينيه عن مشروع استرداد التكلفة واهتم بدلا من ذلك بمشروع **عربات الأكل**(هل تذكرون هذا المشروع الخرافى؟) وانشأ مكاتب لتصميم هذه العربات ونشرت صور له بجوار بعضها ، إلى آخر هذه العمليات الاعلامية.

والزميل والصديق العزيز معذور فهكذا تسير الأمور فى مصرنا الحبيبة.

****

منذ حوالى ست سنوات دعيت للاشتراك فى قيادة مشروع **«استرداد التكلفة»** وكان المشروع عبارة عن منحة قيمتها ٢٠٠ مليون دولار (مائتى مليون دولار!!) من **هيئة التنمية الدولية - A I D AGENCY FOR International Development**(وهى هيئة أمريكية) على أن يصرف المبلغ خلال ثمانية أعوام على رفع مستوى الخدمات الطبية فى أربعين مستشفى حكوميا وبعض العيادات الخارجية.وكان الشرط الوحيد المرتبط بهذه العملية هو استعادة جزء على الأقل من تكلفة العلاج والتشخيص أى أن يصبح العلاج بأجر.

ورغم ما تسببه جملة **«العلاج بأجر»** من حساسية ايديولوجية فى الأوساط التى أعيش فيها، فقد رأيت فى المشروع فرصة حقيقية لرفع مستوى الخدمات الطبية فى

مصر، وطالبت وطالب غيرى بأن يكون مجانا أحيانا وبأجر منخفض أحيانا أخرى حسب الوضع الاجتماعى للمريض. وانضمت للمشروع.

وكان من الاسباب التى اقنعتنى بقبول العمل فى المشروع اسماء الزملاء القائمين عليه: فكان مديره الدكتور **رواش الديب** أحد علماء المناعة واحد الأطباء الذين ربطوا بين العلم وحب الوطن ،وكان معنا الدكتور **نبيل المهيرى** أول مدير لمستشفى عين شمس التخصصى والدكتور **رضا محفوظ** مدير شركة الجمهورية للاجهزة والمعدات الطبية سابقا، والدكتور المهندس **ابو زيد راجح** الخبير العالمى فى هندسة المستشفيات ،وقائمة ضخمة من الخبراء والعلماء فى مجالات الادارة والطب والتمريض وقد اجتمعوا كلهم حبا لوطنهم ورغبة فى خدمة مواطنيهم،وكان ما يتعاطوه من مكافآت على عملهم هو بضعة قروش عن حضور الجلسات.وكان من العوامل المشجعة لى شخصيا على الانضمام للمشروع هو وجود الأخ الدكتور **سمير فياض** عضو التجمع البارز فى قيادة المشروع بحكم وظيفته فى ذلك الوقت .وكان «دينامو» العملية والوحيد الذى يعمل بمكافأة شهرية معقولة كيميائى شاب يدعى **شريف عزت** ، عمل معى لفترة فى انشاء وادارة معامل مستشفى عين شمس التخصصى.

للامريكان اسلوب بيروقراطى خاص فى العمل ، وبدأنا جميعا نتعاون للانتظام داخل هذا النظام ، فهم المانحون والمنحة مائتى مليون دولار لمصر. كانوا مثلا يطلبون ما يسمى «**بالمقاييس** Standards» واذكر اننى وشريف عزت وضعنا عشرات من المواصفات لمعامل مختلفة تحدد مثلا عده «البرايز» Electrical plugs فى مستشفى به ٣٠٠ سرير،ومواصفات الاجهزة المختلفة ووسائل الامان وتكاليف ورسوم كل اختبار للانواع المختلفة من المرضى،ودرسنا ما يطلق عليه فى امريكا اسم **برنامج الاعتراف بالمستشفيات** Hospital Accreditation Program،وقضينا امسيات فى مكتب الدكتور **ابو زيد راجح** لدراسات الكمبيوتر للتصميم الهندسى للمعمل، وزرنا المستشفيات المرشحة للتطوير ورأينا الحالة المزريه لمعامل المستشفيات المركزية بالأقاليم، ووضعنا برامج اعادة تدريب الاخصائيين والفنيين لممارسة الطب المعملى الحديث، وكتبنا التقارير ووضعنا الدراسات التى استهلكت كثيرا من الحبر والعرق والورق.

وكانت هناك بعض الطلبات: لابد من «تشغيل» بعض موظفى وزارة الصحة معكم- فعلنا. وعندما ارسلت للمشروع بعض عربات الجيب للتنقلات واردنا سرعة الافراج عنها من الجمارك ،ورفض الموظف الكبير فى وزارة الصحة إصدار خطاب خاص ما لم يعط لمكتبه احدى هذه العربات -رفضنا الافراج السريع.

وعندما وصلنا إلى مرحلة التنفيذ بدأت المضايقات تتضخم : السيد الوزير (فى ذلك الوقت)يريد أن يبدأ بطنطنة اعلامية كبرى- لابد أن يكون أول عمل فى القاهرة وبسرعة-وبدأنا فى تعديل خططنا ودراسة مستشفى امبابة العام. ثم تحولت المضايقات إلى كوارث : عزل الدكتور **رواش الديب** وعين بدلا منه احد وكلاء وزارة الصحة (الدكتور **صبحى فهمى**، وكيل وزارة الصحة لشئون الاسعاف) وازدادت الامور ارتباكا.

ثم جاءت الطامة الكبرى : فى احد الاجتماعات دخل القاعة رجل لا نعرفه .واخرج أوراقا ملفوفة ، تبثها بالشرائط اللاصقة على الحائط وقال «هكذ سيصبح مستشفى امبابة العام .وشرح تفاصيل خطته التى تصل إلى اسماء المقاولين الذين سيقومون بالعمل والتى تخالف كل ما انتهينا إليه من دراسات .وعندما سألت عن مصير دراساتنا مع الدكتور **ابو زيد راجح** ومع الزملاء الاخرين لم أحصل على اجابة.

ولم ادع بعد ذلك لأى اجتماع.

الأخ العزيز الاستاذ الدكتور اسماعيل سلام

حرام والله ضياع هذه المنحة دون أن تترك بصمة على الخدمات الطبية فى مصر.

وبالمرة ،وقد فتحت الملفات ،أرجو أن تبحث عن مصير المنح الأخرى ،وارجو أن تدرس **لماذا تحول جانب كبير من وكلاء وزارة الصحة فجأة إلى علماء يجلسون على رأس المشاريع البحثية المخصص لها معونات؟**

وارجوك أن تسأل عن أسباب **شراء الأجهزة المكلفة ووضعها فى المخازن فى الوقت الذى يوجد فيه نقص شديد فى الاجهزة البسيطة الاساسية.**

ولك الله يا مصر.

عصمت سيف الدولة

خسرنا وخسرت مصر وخسر العالم العربى رجلا عظيما.

فى معرض الكتاب عام ١٩٩٣ عقدت ندوة عن«**الشرق أوسطية**».كان أغلب المحاورين من المؤيدين.أجلس الدكتور**عصمت سيف الدولة** على طرف المائدة استكمالا للديمقراطية والحرية الحوار. عندما اعطيت الكلمة للدكتور عصمت فى نهاية الجلسة تحدث عن **كامب ديفيد** ووصف من وقع على الاتفاقية بما يستحق لتسببه فيما فيه العرب. وصفق وقوفا جمهور الحاضرين تصفيقا حارا وانهيت الجلسة. وخلف كواليس قاعة الندوة رأيت المسئولين «بيكلموا روحهم» .وعرفت فى هذا الوقت لماذا اجابنى احد أصدقاء ابنى من الشباب عندما سألته عن انتمائه السياسى بأنه «**عصمتاوى**».

تعرفت على **عصمت سيف الدولة** بعد أن اجتزنا سن الستين وارتبطنا بصداقة قوية وغريبة: فنحن مختلفون ايديولوجيا ونحن لا نتقابل الا موسميا فقط، فقد فرقت بيننا المدينة،وجمع بيننا المصيف ،ولم أكن اذهب إلى المصيف الا عندما أتأكد من وجوده فيه ، فلا معنى له بدونه.

شق **عصمت سيف الدولة** طريقة كالسهم من فقر قريته المدقع بالصعيد (**الهمامية اسيوط**) إلى السوربون وإلى مؤتمرات واجتماعات أعلى القيادات العربية وإلى **سجون السادات** دون أن يتغير أو يحيدأو يتطبع،وكان يستطيع لو فعل أن يصل لأكبر المراكز وأن يحوز اعظم الثروات،ولكن **عصمت سيف الدولة** لم يكن من أهل ذلك. فقد كان مؤمنا بقومه ومحبا لهم وكارها لكل ظلم يقع عليهم .كانت الأمور عنده أبيض واسود وكان الابيض هو ما ينفع قومه والاسود هو ما يضرهم ،وعندما جاء **جورباتشوف** للحكم فى الاتحاد السوفيتى بعد تاريخ صداقته لتاتشر وغزله مع الصهيونية فى بلده اختصر الموقف قائلا انه: «**انور السادات بتاع روسيا**».

رحمك الله رحمة واسعة يا دكتور عصمت والهم السيدة الفاضلة رفيقة حياتك وكريمتك وابنيك الصبر والعزاء.

أرشيف اليسار

رزق مكارى



رزق مع شقيقته مارى الرجيدة

جمعية حدوة الحصان

د. رفعت السعيد

الاسم : رزق مكارى بقطر
تاريخ الميلاد : ٢١-٨-١٩٢٠.
المهنة: صائغ- ميكانيكى-عامل سينما- كمسارى..
الاسم الحركى: رمزى

الجد الأكبر المعلم **غالى** كان ملتزما لمنطقة منفلوط(أسيوط) ،وكأى ملتزم فى الزمان المملوكى أعتبر واحداً من كبار السادة.وعندما أتى محمد على ظل يضغط على الملتزمين كى يمتصوا دماء الفلاحين حتى آخر قطرة،البعض رفض.. متحججا بأن الفلاحين لم يعودوا يمتلكون شيئا.عاقبهم محمد على بالنفى إلى دمياط.

وهكذا رحل **«الملتزم»** تاركا مهابته وأرضه وثروته إلى المنفى. ويدأ من جديد . باع مصاغ زوجته واشترى أرضا.. وأصبح مزارعاً

واحد من أعمامه ترك دمياط إلى القاهرة .شارك أحد الشوام وافتتح داراً للسينما الصامتة فى ميدان **بركة الرطلى بالظاهر**. ومع استقراره وثرائه توالت هجرة الاخوة إلى القاهرة . باعوا أرضهم وأتوا للقاهرة ليعملوا فى ميدان السينما.. ومن السينما إلى المضاربة فى القطن.. وإلى شركة اتوبيس «شركة امنيبوس الوطنى» وحصلوا على امتياز خطين الأول من بيت القاضى بالجمالية والثانى من باب الحديد.

وهكذا استقر «مكارى» وأولاده ومنهم رزق فى حالة من الثراء المتنامى حتى خسر كل ما يملك فى البورصة ..(يقول رزق فى حديثه عن هذا الموضوع: البورصة أكلته) .. وبعد أن أكلت البورصة كل ثروة الاسرة اضطر رزق أن يترك الدراسة (كان فى السنة الأولى فى مدرسة النهضة المصرية وكان معه فى ذات المدرسة فى السنة الثانية الثانوية طالب من الخرنفش اسمه **جمال عبد الناصر**).. ترك الدراسة ليعمل ويسهم فى إعالة الاسرة.. (كان **اسماعيل صدقى** قد سحب التزام خطوط الاوتوبيس من كل الشركات الوطنية ليوحد التزام القاهرة فى يد شركة انجليزية هى **شركة« ثورنى كروفت»** وباع الجميع سياراتهم بأسعار زهيدة ، وهكذا فقد الاب كل شئ..).

اشتغل رزق صائغا واتقن المهنة وأتقن معها لغة الصياغ (كان أرباب الحرف يستخدمون رموزاً خاصة فى تعاملاتهم أمام الزبائن) . ثم اشتغل كاتب حسابات بمحل تجارة بالتربيعة فى عام ١٩٣٧.

ويقول: «أول مرة سمعت فيها عن الشيوعية والشيوعيين عندما كنت أزور أخى وأعطتنى زوجته اعداداً من مجلة اللطائف المصورة،ورأيت صوراً عديدة لشيوعيين ألمان يضربون فى الشوارع ويقبض عليهم ويعذبون.. وسمعت لأول مرة عن البلشفية والبلاشفة وأول مايو.. لكننى لم أمتلك القدرة على فهم الموضوع فقد كان كل ما يشغلنى هو هؤلاء الانجليز الذين يحتلون بلدنا، والذين نراهم كل مساء يعيثون فى شوارع القاهرة فساداً».

كان السخط يموج به،حتى التقى بساخط آخر .. شاب من أصل شامى ولد فى القاهرة وطلبه شيخ الحارة إما للتجنيد أو دفع البدل النقدى.. وأدى البدل النقدى كأى مصرى لكنهم رفضوا اعتباره مصريا.وأكد الشاب أن الانجليز هم السبب.

وتراكم سخط إلى جوار سخط آخر، حتى فاتحه فى أنه عضو فى جمعية إرهابية أسمها **«حدوة الحصان»** ،وأن هدفهم هو ضرب الجنود الإنجليز وتأديبهم لأنهم يعاملون المصريين معاملة سيئة،ويشتمونهم فى الشوارع ،ويهينون العمال الذين يعملون فى معسكراتهم.

وبكل حماسه اندفع **رزق مكارى** مع جمعية حدوة الحصان .. يأتى المساء وينزل السكارى الانجليز إلى الشوارع لتتلقفهم ايدى **«حدوة الحصان»** فتؤدبهم وتضربهم ضربا مبرحاً.

وكانت الجمعية تمنع أعضاءها من العمل فى معسكرات الانجليز ، وذات مساء سأل **رزق** نفسه هؤلاء الذين نضربهم هل كلهم يهينون المصريين؟وطرح السؤال الساذج على الاجتماع الذى عقدته الجمعية،وجاء الرد فى قرار ساذج أيضا.. نعمل فى المعسكرات حتى نعرف من السيئ منهم فنؤدبه .وهكذا قرروا أن يعمل هو مع الانجليز.

وعن طريق قريبه **فهمى بك شنوده** التحق بالعمل فى **شركة توماس كوك** وكانت تقوم بإصلاح سيارات الجيش البريطانى .. ومنذ عام ١٩٤١ أصبح يحتك كثيرا بالانجليز . ليكتشف أن بعضهم مهذب وبعضهم غير مهذب.. وزادت البلبلة واختفى الطريق النضالى الذى كان يتخيله .وفى اجتماع جمعية حدوة الحصان قدم **رزق** تقريره «أعمل معهم منذ أربعة أشهر ولم أسمع شتمة واحدة»

لكنه زاد من ترددهم وحيرتهم فقد كان يتابع القراءة.. ويكتشف أن النازى هو الخطر الأكبر على الديمقراطية وان الانجليز يحاربون النازى. ارتبك هو، وأربك معه الجمعية ، فقرروا إيقاف نشاطهم إلى حين.. وحتى تتضح الأمور.

وعن طريق أصدقائه الشوام التحق بعمل جديد، إدارة سينما متنقلة للترفيه عن الجنود فى ميدان القتال فى الصحراء الغربية. وتقاضى مرتبا ضخما .. مائتى جنيه شهريا.

وهكذا كانت أجازاته فى القاهرة مليئة بالمرح واللهو . وفيما كان يجلس مع صديق له فى بهو سينما ستوديو مصر ، دخل شاب يرتدى شورت وصندل ونظارة سميكة .. سلم على صديقه وقدمه الصديق إلى **رزق** قائلا **«الاستاذ يونس»** (انه **هنرى كورييل**) . استطال النقاش تفجر **رزق** بكل سخطه على الاحتلال، وشوقه لفعل شئ من أجل مصر. صاحب الشورت ينصت . لقد عرف كيف يقتنص الصنبور ويعرف الآن كيف ينصت .. وأخيرا اتفقا على مقابلة فى محل أحد أقارب رزق لتصليح كاوتشوك السيارات. فى الموعد أتى الاستاذ يونس .. كان قد التقط بحس مرهف أن **رزق** يحب القراءة.. وأنه مشتاق لفعل شئ من أجل الوطن ،أتى يونس ومعه مظروف متخم بعديد من الكتب ذات الأغلفة الخضراء .. تحدث معه عن أهمية أن يقرأ هذه الكتب ثم يلتقيان لدى عودته فى الاجازة المقبلة . وتواعدا.

من حدوة الحصان إلى الحركة المصرية

لم ينم **رزق** ليلته، انغمس فى قراءة مبهرة، تلاشت الصور المبهمة ، وعلامات الاستفهام والتعجب ،ارتوى بفهم ملأ مشاعره بحماس مبهم :**«حدوة الحصان»** تلاشت وحل مكانها قرص شمس يمتلك أشعة موحية .. إجابات حاسمة لأسئلة ظلت تحيره سنوات وسنوات.

احتضن الكتب معه عائدا إلى الصحراء . فى خيمته ظل يقرأ ويعيد القراءة حتى كاد أن يحفظ مقاطع كاملة منها. كان يحفظ صفحات كاملة وعديدة من الانجيل ، ويضع آيات من القرآن .. واضاف إلى ثروته المحفوظة مقاطع كاملة وجملا عديدة هزت وجدانه وتربعت فى قلبه.

عاد مسرعاً إلى الموعد . فى دقة دقيقة حضر مندوب عن الاستاذ **يونس هو مراد القليوبى** (عامل فى سينما مترو) رئيس نقابة عمال السينما) جلسا معا فى كازينو الجميل بالخليج المصرى. استعاد **رزق** بعضا مما غمض عليه .. مساحات الضوء تتسع وتستقر . اعطاه **«مراد»** عشر نسخ من كتاب **«أول مايو»** وأسرع رزق ليوزعها على أصدقائه سائقى وكمساريه **ثورنى كروفت** الذين كانوا يعملون فى شركة أبيه وعمه.

وانتهت الحرب . وعاد الطائر المهاجر من الصحراء ليعمل كمفتش فى شركة اتوبيس النجوم الثلاثة.. وتواكب عليه عدد من الرفاق.. **محمد حسن جاد(علام)** .. ثم **منير ملطى ووليم الملاح**.

وأصبح عضوا نشطا فى قسم عمال النقل ،ومع تصاعد نشاطه النقابى والشيوعى بدأ الاهتمام به ودعى إلى مدرسة كادر حاضره فيها **محمد شطا** . **أحمد شكرى سالم**، **كمال عبد الحليم**.

..وفى ١٩٤٦ وأثناء عمله فى شركة النجوم الثلاثة التى كان يملكها سويسرى اسمه **«رودلف بليس»** ويملك معها شركة الشمال للنقل بالفناطيس بذل جهداً واسعاً لتأسيس نقابة لعمال الشركتين ، سائق فنطاس اسمه **عصمت السادات** وشى به ،وأكد أنه المحرك لكل هذه الحركة التى انتهت بالنجاح فى تأسيس النقابة.. وتقرر فصله من العمل. ولأمد طويل ظل العمال يجمعون له من مرتباتهم الضئيلة بعضا من المساهمة .. اعترافا بفضله فى تأسيس نقابتهم.

مزيداً من النقابات

وتركز نضاله الشيوعى فى إطار العمل النقابى فبعد تأسيس نقابتى أتوبيس النجوم الثلاثة،وشركة الشمال.. أسس نقابة عمال النقش والزخرفة بالقاهرة وعديد من نقابات أخرى ،واسهم فى تكوين اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات العمال ضمن ممثلى شركات الاتوبيس .. فقد ظل دوماً يعمل فى هذا المجال.

وكالعادة يكون السجن طريقا من طرق النضال.وهكذا كان . عشر سنوات قضاها فى السجون متنقلا من قرة ميدان إلى سجن القناطر.. إلى الواحات.

وخرج فى ١٩٦٤ مع الجميع.

وبحكم العادة عاد إلى العمل فى الأوتوبيس .عين من جديد كمساريا . زملاؤه أصبحوا كبار موظفين . هو عاد ليبدأ من أول الطريق .ومن جديد بدأ نضاله النقابى..

كان قرار حل الحزب صاعقة صعبة. هو عاش للحزب وفى كنفه ومن أجله. ترك الأسرة ، لم يتزوج .. عاش مكتفيا باسرته الجديدة .. رفاقه ونضاله.

ومع ذلك واصل نضاله .وتعرض لضغوط وتهديدات لكنه واصل . حتى أحيل على المعاش.

رجل كهذا.. ماذا يفعل؟

حياته كلها انسكبت فى النضال وما تبقى من أيام يجب أن يكون كذلك.

وهكذا اتى إلى المقر المركزى لحزب التجمع عارضا ان يفعل أى شئ . وشارك رفيقه القديم **محمد حسن جاد** فى العمل فى ادارة المقر.. وظل يعمل حتى انهكه الزمن والسن..

*****

منذ اشهر رأيته بعد غياب طويل . كسب قضيته ضد الحكومة مطالبا بتعويض عن فترة الاعتقال وما ناله من تعذيب وحشى . حكم له بتعويض . أتى رغم الحاجة الشديدة لكل قرش كى يقتسم التعويض. اتكأ على عصاه التى لم يعد يستطيع السير دونها وقال ببساطة هذا للتجمع . وهذا لقسم شرق القاهرة(حيث يعمل حزبيا) وهذا لمجلة اليسار .. والباقى لى.

تأملته .. وارتسمت من قسمات وجهه صورة لجيل من الرجال لم يتكرر .. ويصعب أن يتكرر.

هناك حالة سائدة لا يمكن للمرء أن يتجاهلها، من افتقاد الحوار الايجابي الخلاق بين الأغلب الأعم من الناس في برمصر، مما يجعل الآراء المتبادلة بين كل الأطراف تشبه طلقات الرصاص، آراء فيها الكثير من سوء النية أو تعمد سوء الفهم ،وكأن على المرء أن يعيش دائماً في موقف «إما أن تصبح قاتلا أو تغدو مقتولا».وإذا كان البعض يحاول أن يصور لنا الأمر على أنه تأكيد على «الديمقراطية» التي تسمح بالحرية الكاملة في الاعلان عن الرأي والرأي الآخر. فإن الحقيقة أن هذا المناخ السائد من العدوانية الشرسة بين الناس، في مجال الثقافة والفن والفكر،ليس إلا تأكيدا على غياب الديمقراطية الحقيقية غيابا كاملاً.

عادل إمام والسياسة(٢)

الجماهير والحكومة

أحمد يوسف

وهو الغياب الذي تؤكده ممارسات الحكومة التي تتصرف على طريقة «**أنا الدولة، والدولة أنا**» ،حتى أنها **تمضي في طريقها لتقويض كل مقومات «الوطن»، لتحوله إلى «سوبر ماركت»** في شارع ما يسمى «**النظام العالمي الجديد**»،دون أن تعبأ الحكومة لحظة واحدة بأي آراء أخرى؛وهو أيضا غياب الديمقراطية الحقيقية الذي يفرز ويفرخ كل يوم مزيداً من حركات التطرف، بالفكر أو العنف، على كل المستويات،حتى أن كل فرد يجد نفسه شيئا فشيئا يعيش ويتصرف ويتحدث كأنه يملك الحقيقة المطلقة، التي يريد أن يفرضها على الآخرين فرضاً.

يقول عادل إمام ويكرر في كل حواراته الصحفية أننا نعيش حالة من «**الشيزوفرينيا**»، التي يراها مجسدة- من وجهة نظره-في التناقض بين الاعتراف الحكومي الرسمي بالكيان الصهيوني،وبين رفض هذا الاعتراف من جانب قطاع كبير من المثقفين الذين ما يزالون-رغم كل ما اضطروا إليه من التنازلات-يرفضون المساومة على ما يسمى «**التطبيع مع اسرائيل**»، فالشيزوفرينيا كما يتصورها عادل إمام هي أنك لا تبدي اعتراضا - وهل تملك حقا حق الاعتراض؟! - على سفر المسئولين الرسميين إلى إسرائيل ، بينما تتهم المثقفين الذين يشدون الرحال إلى الكيان الصهيوني بالخيانة،

فهو إذن يتخفى- وربما قاده إلى ذلك، دون وعي ، احساسه المتضخم بالزعامة - خلف ستار الحكمة السياسية والفكرية ، التي تستعير مصطلحات علم النفس(!) لكي يقول لك بوضوح أنه ليس من حقك أن تأخذ موقفا ديمقراطياً من قضايا وطنك ،وأن عليك أن تقبل موقف الحكومة التي هي- كما يقول بالحرف الواحد في فيلم«**النوم في العسل**» - مثل الأب بالنسبة للشعب، (**هل يستدعي ذلك إلى ذاكرتك بعض المفاهيم الساداتية عن «كبير العائلة»**)؟!، ولأن المنطق يقول أنه «مفيش أب يرضى يقتل أولاده عشان أشقيا ومش راضيين يسمعوا الكلام» كما يقول الفيلم- فإن الحكومة- أيها الولد الغر الطائش- تريد مصلحتك وتسهر على راحتك، وربما قرصتك

سمن على عسل



عادل إمام مع شيرين سيف النصر

من أذنك أو حتى اضطرت إلى أن «تمدك» على رجليك ، لكنها -وهى الأب الحنون- تبغى فى النهاية أن تجعلك مواطناً صالحاً وليس مهماً أن تسأل نفسك ما هو هذا الشئ الذى سوف تكون عندئذ صالحاً له!.

تنسف إذن مقولات **عادل إمام** فى حواراته وأفلامه الأخيرة مفهوم «الديمقراطية» وتشكك فى جدواها ،وهو الذى صنع نجوميته «الشعبية» من خلال أفلام كانت تردد مفاهيم التمرد- ولا نقول الثورة- حتى باللجوء أحيانا إلى العنف والتدمير ، ضد كل أدوات القمع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى التى تتم ممارستها ضد الانسان العادى، وتطاله وتحاصره فى حياته اليومية البسيطة.

واذا كان العديد من الكتابات النقدية الواعية قد أشارت منذ سنوات إلى خطورة تشويه وعى الجماهير ، فى ذلك الطرح الذى يؤدى دائما إلى «**العنف الفردى**» (وهو ما يؤكد موقفنا المبدئى تجاه التطرف والارهاب) ، فإن المثير للدهشة حقاً أن ترى اليوم **عادل إمام** فى مرحلة نجوميته «الرسمية» يقترح عليك أن تقف مع الحكومة فى صف واحد، لعل وعسى أن تجد من بين مؤسساتها -والشرطة على نحو خاص ،والتى هى بالطبع فى خدمة الشعب ! -من ينقذك وينقذ الوطن من مشكلاته، ويقودك إلى بداية الطريق نحو تحقيق الجنة الموعودة، التى لن تكون بها حاجة للديمقراطية ، لأن الحكومة والأهالى سوف يصبحان فيها عندئذ نوعا من «السمن على العسل». وإن كانت هذه المفاهيم ليست مرة أخرى إلا **دعوة للاستغراق فى«النوم فى العسل»**،قد تتناقض على السطح مع الدعوة فى أفلامه الشعبية الأولى للعنف الفردى ، لكنها تتلاقى معها فى أنها لا تضع المتفرج أبدا على الطريق الصحيح فى فهم واقعه ووسائل تغييره ، عندما تدعوه- كما يحدث فى المشهد الأخير من فيلم «**النوم فى العسل**» -أن **يمضى خلف ضابط الشرطة مجدى نور ، رئيس مباحث القاهرة**(هكذا مرة واحدة) ولكى ينضم إلى قافلة الذين يصرخون متأوهين ، حتى تصل إلى مسامع المسئولين اعترافات الجماهير - أو بافتراض حسن النية احتجاجات هذه الجماهير- على ما تعانيه من «عجز جنسى» ! لكنه لا يقول لنا أبداً اذا ما كانت الحكومة سوف تتركنا نفعل ذلك، وحتى اذا تركتنا الحكومة نصرخ- ولا نقول نتأوه- ماذا نفعل إذا ما وجدناها لا تعير صرخاتنا التفاتا، على طريقة فريقى القافلة والكلاب، أحدها يعوى والآخر يسير فى طريقه ، وتلك هى حالة «الديمقراطية» كما نعيشها اليوم، والتى يؤكدون لك أنها تشهد أكثر عصورها ازدهاراً،والتى يبدو أن صناع فيلم«**النوم فى العسل**» لايرون فيها غضاضة أو شائبة، أو كأنهم يحاولون إقناعنا بعدم التقاعس عن ممارستها!.

ثورة أفلام وحيد حامد بين النوايا والانجاز

ويود كاتب هذه السطور منذ البداية أن يؤكد، المرة بعد المرة، أنه لا ولن يستطيع أن يملك اليقين أبداً من أنه صاحب الرؤية الصائبة المطلقة والوحيدة، فيما قد يختلف فيه مع بعض الأخرين ،وربما أيضا تسلل إليه الشك أحيانا فى صحة آرائه عندما يبدو له أنه يسير ضد التيار السائد الجارف ،خاصة اذا ما كان اختلاف الرأى قد أصبح يفسد للود كل القضايا ،فى ظل مناخ يفترض فيه الأغلب الأعم من المشاركين فى الحوار أنهم مطالبون بالدفاع عن أنفسهم ودفع «الاتهامات» الجارحة عن أفلامهم، فتخرج المخالب وتبرز الانياب فى صراع وحشى للأفكار.

لكن ألا يبدو أن الأكثر أهمية هو ألا ننساق أو نستسلم لهذه العدوانية التى تجعلنا ننسى أو نتناسى بعض الحقائق البديهية، بدءاً من علاقة العمل الفنى بالنقد ، وانتهاء بالفرق الجوهرى بين الاعتراف الرسمى ببعض الدول الذى قد تضطر إليه الحكومات فى بعض مراحلها التاريخية اضطراراً ،وبين تحويل هذا الاعتراف إلى حقيقة أزلية أبدية ، مروراً بضرورة وجود عقد اجتماعى عادل بين المواطن والدولة.

وقد يبدو هذا الاستطراد بعيدا عن النقد السينمائى ، بذلك **المفهوم التقليدى الذى يريد للنقد أن يبقى محصوراً ومحاصراً فى دائرة تحليل الأفلام ، وهو ظلم مجحف بالنقد والأفلام معاً، إذ يتحول الأمر إلى عملية تشريح للأعمال الفنية كأنها جثث**

هامداً ، فاقدة للروح والحياة، منقطعة الصلة عن عالمنا وواقعنا ، بينما الحقيقة أن الفن- والنقد الفنى بالضرورة- ليس إلا أحد أوجه النشاط الانسانى، وجه يعكس الموقف من الحياة ويؤثر فيها فى آن واحد.

لذلك كله، نضع السينما فى موقعها الصحيح من حياتنا، بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وإذا كان لأفلام **عادل إمام** -أو بالأحرى أفلام **وحيد حامد** أيضا- من قيمة جوهرية ، فإن هذه القيمة تنبع من خطرها وخطورتها فى هذا السياق ، فهى فى جانب منها تعكس موقفا من السياق الواقعى الذى نعيشه ، كما تريد أيضا أن تترك تأثيرا قويا على هذا الموقف. ومن المؤكد أن كل الأعمال الفنية تقوم بهذاالدور المزدوج، حتى لو لم تكن تملك وعياً سياسيا أو لا تريده ، لكن أفلام **عادل إمام** -حتى أكثرها سذاجة مثل«**بخيت وعديلة**» -تمارس هذا التأثير الطاغى على الجمهور الذى يتوحد دائما فى ظلام قاعة العرض ، فى حلم من أحلام اليقظة، مع نجمه المحبوب كما أن **السينما التى أصبح وحيد حامد من أهم أركانها** هى سينما ترفع الشعارات السياسية الساخنة، وتبدو كما لو كانت تندفع فى جرأة وجسارة لتضع نفسها فى قلب المعركة، دون أن تعبأ - أو هكذا يصور لنا صناعها- بأنها تتجاوز كل الخطوط الرقابية الحمراء .لكن الأكثر أهمية وخطراً فى هذا الأمر كله هو أن تلك السينما «السياسية» قد أصبحت عند أغلب المثقفين هى«غاية المراد» ، خاصة وأنها تمثل للحكومة شهادة تخزى بها العيون بأنها تؤمن بالديمقراطية ، كما أنها تمثل لأصحابها دوراً نضاليا ثورياً لا نريد أن نقع فى منزلق التشكيك فيه، وإن كان هذا لا يمنعنا من أن نشك فى جدواه ومغزاه .ليس من منطلق البحث فى النوايا أو التفتيش فى القلوب والعقول ، أو حتى من منطلق مراجعة سلبية وإيجابية مقولة «واقعية النقد من داخل السلطة» التى يبدو أن صناع هذه السينما «السياسية» قد باتوا مقتنعين بها، لكننا نسعى إلى أن ننطلق فى نقدنا لثورية مثل هذه الافلام، من خلال محاولة إعادة البحث من جديد عن أبجديات العمل السينمائى ، فى جمالياته ومضمونه على السواء ، كما يتجلى فى أوضح حالاته فى فيلم «**النوم فى العسل**».

الخطأ فى التشخيص والعلاج

من المؤكد أنك تعلم من خلال مشاهدتك لفيلم «**النوم فى العسل**»، أو قراءتك لعشرات المقالات النقدية عنه ، أن حكايته تدور حول رئيس مباحث العاصمة، الذى يفاجأ ذات صباح بحادثتين مختلفتين من الانتحار والقتل، تحدث إحداهما فى طبقة الصفوة بينما كانت الأحياء الشعبية الفقيرة مسرحا للأخرى ، لكن بطلنا يكتشف أن الدافع وراء الحادثتين كان واحداً، وهو إحساس الرجال بالعجز الجنسى المفاجئ، الذى أخذ ينتشر على نحو عبثى وبايقاع مجنون حتى يسرى فى المدينة كلها ويطال المدن المجاورة أيضا ، بل أن البطل يجد نفسه فى خلوة منتشية مع زوجته(**دلال عبد العزيز**)مصابا بنفس الحالة الغامضة ، لكنه لا يحاول- أو بالأحرى أن الفيلم هو الذى لم يحاول- أن يبحث عن أسباب هذا العجز ،وإنما تصبح قضيته هى أن تعترف الحكومة بانتشاره، ليتصارع وزير الداخلية (**محمد الدفراوى**) الذى يريد إعلان الحقائق (!) مع وزير الصحة (**نظيم شعراوى**) الذى يصر على إخفائها والتعتيم عليها ، بينما تسعى صحفية مغمورة(**شيرين سيف النصر**) إلى أن تجعل الصحافة طرفا إيجابيا فى الصراع ، لولا أن رئيس التحرير (**عبد الرحمن أبو زهرة**) يتلقى التعليمات بتجاهل الموضوع. لكن **الأهم هو أن الجماهير التى تعانى من هذا العجز المرير لا تريد بدورها الاعتراف بمرضها**، وتبحث فى صمت عن بعض الحلول التى لا تسمن ولا تغنى من جوع ، تارة فى دور العبادة حيث رجال الدين يرجعون كل شئ فى غموض للابتعاد عن طريق الهداية،وتارة أخرى لدى العطارين أو الدجالين المشعوذين الذين يتاجرون بآلام الناس وجهلهم ،وتارة ثالثة عند الأطباء الذين لا يملكون إلا التشخيص ولا يقدمون العلاج ، على الرغم من أن البداية الحقيقية تبدأ بالفعل من التشخيص الصحيح.

لا تسأل نفسك لماذا جعل الفيلم من «رئيس مباحث العاصمة» بطلا له ،وما الذى يجعله مؤهلا للقيام بهذا الدور -بدلا من الطبيب (مثلا) ، أو الضحية (ولماذا هى صحفية وليست صحفيا ، إلا أن مقتضيات «التوليفة» تتطلب وجود ممثلة «حلوة» إلى جانب عادل إمام، لا تسأل نفسك مثل هذه الأسئلة الساذجة ، فسوف تكتشف أن الفيلم يريد أن يقفز- ربما هربا من المواجهة الحقيقية مع جوهر موضوعه- فوق الكلمات العابرة للطبيب: «**فيه حالة إحباط عام.. العمل هو العلم**».ليقول لك أن الحل هو أن يترك الناس مدنهم وينتشرون فى الصحراء ، حيث يكتشف بطلنا أنه استرد قوته الجنسية مرة أخرى ، لولا أن جنود «الهجانة» يطاردونه وزوجته بالسياط ، ليدخل الفيلم فجأة فى مشهد النهاية- الذى يذكرك على نحو قوى بفيلم «**أى أى**» لسعيد مرزوق!! .عندما يقود الضابط «الزعيم» جموع العاجزين أمام مجلس الشعب فى مظاهرة، يستحث فيها الجماهير : «اللى عايز العلاج يقول ورايا : آه» فيرددون وراءه التأوهات ،وليؤكد «الزعيم» لوزير الداخلية فى خطابية مباشرة : «أنا موقعى مع الناس.. الناس اللى بقى لها سنين ماقالتش آه»، ويتوجه لأعضاء مجلس الشعب بالحديث:«الناس جاية عندكم، حلوها انتوا بمعرفتكم».

حسناً فعل **وحيد حامد** عندما أشار أكثر من مرة إلى أن هذه الفكرة قد سبقت معالجتها فى أعمال فنية مثل مسرحية «**الخرتيت**» **ليوجين يونيسكو** ، أو رواية «**الطاعون** » **لألبير كامى** ، إلا أنه يقول أيضا أنه استوحى الفيلم من حادثة الاغماء الجماعى الغامضة للفتيات المراهقات فى بعض مدارس مصر . كما دخل معركة صحفية أيضا مع الروائى **جمال الغيطانى** صاحب «**وقائع حارة الزعفرانى**»حول استعارة حالة العجز الجنسى الجماعى- بالتحديد- لتكون بؤرة درامية لفيلمه، وإن كان هذا لا ينفى أن هناك فى«الفكرة» بريقاً يغرى بإعادة المعالجة ، فاذا كان يونيسكو قد صنع من مسرحيته رمزاً لانهيار انسانية البشر تحت ركام «المدينة» الزائفة،وإن كان **كامى** يرمز بها لوحدة الانسان الوجودية فى جحيم الاخرين ،وإذا كانت حادثة الاغماء الجماعى تشير إلى ظاهرة نفسية اجتماعية يمكن أن تسود فجأة تعبيراً عن سياق بعينه،وإذا كانت «حارة» جمال الغيطانى ترسم صورة فولكلورية «ساخرة» على طريقة المثقفين لعالم البسطاء الذين لا يجدون ما يتفاخرون به إلا قوة جنس خارقة مزعومة يستخدم وحيد حامد نفس «الرمز » لكى يعبر به عن واقع سياسى يقول فيه أنه ينحاز للجماهير؟!.

هل يطير الرمز بجناح مكسور

جوهر المفارقة فى فيلم «**النوم فى العسل**» هو أنه اتخذ الرمز مطية يركبها

وقتما يشاء ،وينزل عنها عندما يريد ، لذلك نضطر للتأكيد على بعض بديهيات الأعمال الفنية الرمزية ، فى ضرورة أن يصبح فيها الرمز متسقا- وربما منصهرا أيضا - مع الواقع فى كل تفاصيله وعلى كل مستوياته ، وأنك أينما تأخذ الرمز إلى أقصى حدوده لوجدت أنك ما تزال تقف على أرض الواقع الراسخة ، أو أنك كلما ازددت ايغالا فى أغوار الواقع لوجدت الرمز ما تزال اصداؤه تتردد فى أعماق هذا الواقع البعيدة.

نقول أحيانا «أن الثورة ليست هى مجرد وقوع الظلم ، وإنما الاحساس بهذا الظلم». وعلى الرغم من المعاناة المريرة للناس من هذا الظلم إلا أن أقصى ما جعلهم وحيد حامد قادرين على فعله هو الصراخ والتأوه .وعلى الرغم أيضا من أن كلمة «ماعرفتش» التى يضعها الفيلم على ألسنة العاجزين تبدو تعبيرا مزدوجا عن العجز الجنسى وعن فقدان معرفة الحقيقة فى آن واحد ، إلا أن **وحيد حامد** يجعل الناس لا يرفضون فقط معرفة أسباب هذا العجز ،وإنما يرفضون الاعتراف به أيضا ! فما بالك إذن اذا كانت الجماهير ذاتها لا تريد الاعتراف بعجزها ،وكيف لك أن تلوم الحكومة على أن تميل إلى أن تزيد الأمر تعتيماً، بينما يبقى البطل الفرد وحده هو الذى يريد مواجهة الحقيقة؟ ! (للأسف الشديد ، فإن بعض أفلام **وحيد حامد** الأخرى ، مثل **كشف المستور** الذى يزعم أنه يوجه نقداً شديد القسوة للنظام،تذهب فى هذا الطريق نفسه ، عندما **تقول لك أن هذه الحكومة هى« على مقاس » هذا الشعب المتفسخ المهترئ الذى لا يريد أن يغير حياته!!)**.

إنك ترى السباك شحته (**ضياء الميرغنى**)، قاتل زوجته التى عيرته بعجزه الجنسى لمرة واحدة، يرفض أن يعترف بهذا الأمر أمام المحكمة، حتى لو كان الثمن الفادح هو الحكم عليه بالإعدام! وربما يقول لك صناع الفيلم أن المصريين بطبيعتهم يبالغون ويغالون فى النظر بحساسية مفرطة للاعتراف بالعجز الجنسى ، عندئذ نقول لهم إن هذا «الرمز» لا يصبح إذن ملائما لزعم الفيلم بأنه يريد التعبير عن الآلام المبرحة التى يحياها الناس فى حياتهم اليومية، فهم يريدون فى الحقيقة- دون أن يجدوا لذلك متنفسا مشروعا أو غير مشروع- أن يصرخوا بها ويلطموا الخدود ويشقوا الجيوب، بل أنها الآلام التى دفعتهم وتدفعهم أحيانا إلى ممارسة العنف ،حتى فى أفلام **وحيد حامد** الأولى(!!) . لكنهم فى «**النوم فى العسل**» يحتاجون لمن يحرضهم ويقودهم لكى يقولوا مجرد «آه». وربما يريد الفيلم أن يقول لك أيضا -تلميحا أو تصريحا- أن ميزة وآفة الشعب المصرى هى الصبر، ولعله يطلب من الناس فى ذكاء أن يتخلوا عن هذه « الفضيلة المرذولة» لكن ذلك يسجن «الشعب المصرى» فى مفاهيم أزلية أبدية ، كأنه شعب يستعذب الصبر وعذابه.(وبالمناسبة فإن كتابا مشبوها قد صدر مؤخرا ليردد هذه المفاهيم ، تحت اسم «**تراث العبيد**» ،ويحمل اسم المؤلف «**الدكتور ع. ع.**) !!! -ليقول لك الكتاب أن الشعب المصرى من سلالة المماليك ،وأن تراث عبودية المماليك قد انتقل إلى الناس بالوراثة التى لا مفر منها ،ومع ذلك فإن المؤلف المجهول -الذى يكتب أحيانا أسماء القرى المصرية كأنه يترجمها عن لغة أجنبية!!- قد وجد ترحيباً من بعض المثقفين ،لأنه يقول أنه يتبنى منهج علم النفس الاجتماعى!!).

هل نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى للحديث عن البديهيات، عندما نشير إلى أن ما نسميه «**الشعب المصرى**» **ليس كتلة صماء نلصق مفاهيمنا الجاهزة ،القاطعة المانعة به**؟اوان فيلما مثل «**النوم فى العسل**» يتحدث عن الجماهير بهذه العمومية التى تفتقد أى حس تاريخى أو سياسى أو اجتماعى ، يلقى عن كاهله مسئولية التدقيق فى الأفكار التى يزعم أنه يناقشها ،ويجعل «الشعب المصرى» مسئولا عما يعانيه ، فكأن الفيلم يستريح ويريح عندما لا يوجه اصبع الاتهام إلى من يمارس القمع ،وإنما يوجهه إلى من يقع عليهم هذا القمع، ناهيك عن الرمز الفج الذى سبقت الاشارة إليه فى أن الحكومة بالنسبة للشعب هى« الأب اللى ما يرضاش يقتل ابنه عشان مابيسمعش الكلام».

هل أراد «الرمز» إذن فى فيلم «**النوم فى العسل**» أن يقول أن على البسطاء ألا ينتظروا من السلطة أن تحل لهم مشكلاتهم؟ إن كان ذلك صحيحا فإن الفيلم يبدو ثوريا بحق، إلا أنه يجعل الحل فى أن «يبتعدوا عن العاصمة» ، حيث «الهواء الطلق جاب نتيجة»،وان كنت تفهم أن «الهواء الطلق» يرمز للحرية ، فبماذا تفسر «الابتعاد عن العاصمة» يقول لك بعض النقاد اصحاب مذهب التبرير والتمرير والبحث عن تخريجات عجيبة غريبة أن الفيلم يدعو إلى .. غزو الصحراء!!!).

كما أن الفيلم يتحدث فى رمزية عن ضرورة الاطمئنان على الجيل الجديد،والتأكد من نجاته من خطر العجز الجنسى ، فيجعل الضابط الزعيم يسعى للتأكيد من أن أبنه (يقوم بالدور ابن عادل إمام شخصيا، وهو أيضا «منتج فيلمه القادم الجديد «بخيت وعديله-الجزء الثانى) يقيم علاقات (جنسية؟!) سوية مع صديقاته من بنات النادى ، فلا تملك أن تسأل نفسك عن مصداقية امتداد هذا الرمز ليشمل الجيل الجديد من أبناء المصريين، الذين لم يعودوا يعرفون حتى «الساحات الشعبية» وليس النوادى ،وأصبح أساطين التطرف فى الجامعات والمؤسسات الرسمية ذاتها يصرون على الفصل بين مقاعد الفتيان والفتيات،وليس وارداً على الاطلاق حتى مجرد اقامة علاقات انسانية سوية بينهم!.

رمز العجز الجنسى وسيلة أم غاية؟

هذا هو رمز «العجز الجنسى» الذى أراد الفيلم أن يعبر به- أو هكذا يقول صناعه- عن أن «الناس ضاربة بوز.. حملهم تقل قوى ..» ،وتحذيره من أن الناس لو اتحرموا من الحاجات دى يقصد قوة الرغبة الجنسية- مش هايسكتوا ، والله أعلم هايعملوا ايه ساعتها ، (وأرجو أن تلاحظ أن تلك العبارات تنتمى إلى الحكم البليغة التى تحتشد بها معظم حوارات أفلام **وحيد حامد** ،وتبدأ دائما بكلمة «الناس..» ،وإن كان الفيلم على أية حال يقول أن الناس لم ولن يفعلوا أى شئ إلا السير فى مظاهرة الزعيم رئيس مباحث العاصمة.

لكنك تكتشف أن الرمز لم ينجح فى أن يحمل الرسالة «السياسية» المفترضة إلى غايتها ،وإن كان مانجح فيه حقا هو أن يلتهب الفيلم كله بايماءات جنسية فيها الكثير من السوقية ومغازلة الجماهير.وكنا نتمنى لو أن هذه العبارة كانت تعبيراً عن جرأة سياسية حقيقية،(ونحن لسنا أيضا بأى معنى من المعانى ضد المعالجة الفنية الناضجة لموضوعات جنسية، فالجنس بدوره ليس إلا أحد أوجه الحياة الانسانية بكل عمقها وتعقيدها) ، ولكن **المعالجة السينمائية اتسمت بهزال وضعف شديدين وغريبين أيضا على الموهبة اللامعة لوحيد حامد فى بعض أفلامه المهمة**، فكل الشخصيات دون استثناء يمكن اختزالها إلى مجرد مهن أو علاقات أو

حتى صفات بدنية: الصحفية، الزوجة، وزير الداخلية، وزير الصحة، رئيس التحرير، الرجل البدين، الرجل العصبي، صاحبة بيت الدعارة(!) ،السباك، العطار، الطبيب، الدجال،شيخ الجامع، قس الكنيسة، وحشد من الرجال والنساء، يظهرون ويختفون جميعاً مثل الكتل والدمى التى يحركها كاتب السيناريو بخيوط غليظة ، ويدفعها إلى مواقف شديدة المبالغة فى كاريكاتوريتها (كما يبدو فى«ممر» قسم الشرطة ، أو مجلس الشعب، أو المسجد، أو الكنيسة ، أو عيادة الطبيب..) ،**لكى يبقى عادل إمام وحده يتحرك أمام هذا الحشد الهلامى الهائل.** وإن كان الأهم هو أن شخصية البطل نفسه تبدو شخصية مسطحة،لا تتأثر بالدراما ولا تؤثر فيها ، لأنها تبدأ كما تنتهى ، متحدثا رسمياً يضع على لسانه وحيد حامد شعاراته السياسية التى تبدو ساخنة.

ماذا يبقى إذن من الفيلم وقد افتقد الرمز فيه معناه ، وتحول السيناريو إلى مجرد ممر متوالية، وخبا فيه بريق إخراج **شريف عرفه** الذى لازمه فى أكثر أفلامه السابقة، وربما بسبب غياب موسيقى **مودى الإمام** عن الفيلم (والتى كانت تحقق للمخرج امكانيةاستخدام المونتاج الايقاعى المبهر الذى اعتاد عليه)؟ إن ما يبقى هو «التوليفة» التى تجمع بين التوابل القليلة من السياسة ،والتوابل الكثيرة من الجنس، وأرجو ألا أنتهك مشاعر القارئ عندما أحاول أن أبحث عنده عن الاجابة ، عن العلاقة بين الرمز السياسى وعبارات ومواقف جنسية فجة احتشد بها الفيلم، إذ ينظر عادل إمام -فى موقف يفترض أنه مأساوى- إلى مؤخرة عروس انتحر زوجها بسبب عجزه ،وهو يقول لها «**بصراحة انتى عملتى اللى عليكى.. بوس وبوستى ..لعب ولعبتى..**»، أو إصراره على أن يسمع منها كل تفاصيل هذا البوس واللعب وكأنك أمام» «استربتيز» عن طريق الحوار ،(ويبرر لك الفيلم ذلك بمقولة أكثر فجاجة: «لاحياء فى الدين، لا حياء فى الجواز، لا حياء مع رجال المباحث»!) ، أو عندما يشك البطل فى أن زوجته تخونه حين يسترق السمع إلى تأوهاتها ليكتشف أنها تمارس بعض التمارين الرياضية ، أو حديث الساعى العاجز جنسيا عن «شاربه المتدلى» : «كل ما أحاول أرفعه فوق يسقط منى تحت»، أو تعليق صاحبة بيت الدعارة (**مريم فخر الدين**) على الموقف كله ، والذى يوحى بأن الناس على ما يرام طالما أن بيتها عامر بالرجال ،لكن «الرجالة اليومين دول



تسد النفس ، ماتخدش منهم غير كلام وبس.. زمان كان فيه مزاج، كل حاجة تتعمل بنفس، إنما رجالة دلوقتى يا حسرة عليهم »، أو تلك الخطبة العصماء، التى تسوقها عضوة مجلس الشعب، يتصور بها الفيلم أنه يدافع عن حرية المرأة ، فإذا كان الرجال عاجزين جنسيا : «تبقى المرأة ناقصة ظلم؟ ويقولوا الست تقعد فى البيت.. تقعد فى البيت عشان تعمل ايه؟!».

التابوه الحقيقى

إن ذلك السعى الخبيث على إثارة ضحكات الجماهير ومغازلة غرائزها ، قد دفع بوحيد حامد إلى أن يضع مثل هذه العبارة على لسان عضوة مجلس الشعب ، فإذا فهمت الفيلم على نحو واقعى ، لكان على المرأة أن تعود إلى البيت عندما يسترد الرجال قوتهم الجنسية، وإذا فهمته على نحو رمزى ، لانتهت المرأة إلى نفس المصير عندما يتخلص الرجال من القهر والقمع . فهل يا ترى يبدو ذلك متسقا على أية حال ؟ بل إن ذلك يصيب الفيلم فى مقتل، فالأجابة الجاهزة عند أصحاب الفكر المتطرف تكمن فى هذا السؤال الاخرق ذاته، فإذا كانت علاقة الرجل بالمرأة هى علاقة الفحولة بالأنوثة، فإن غاية ما يتغنى به هؤلاء هو فحولتهم الجنسية،لذلك فإن مكان المرأة الطبيعى الوحيد هو .. الفراش!.

إننا لا نصدق أن فيلما مثل«**النوم فى العسل**» -كما يزعم صناعه- يقتحم «تابوهات» السياسة والجنس (وهو فى الحقيقة توليفة انتاجية ذكية منهما) ، فعن أى تابوهات يتحدث وهو لم يتناولهما إلا بقدر كبير من الخفة والسطحية، تحولت معهما قضيته ورمزه، المضطرب إلى نكتة واحدة ظلت تتكرر طوال الفيلم ، تشبه مع افتقاد خفة الظل تلك النكات التى يرددها قطاع كبير من الجماهير حول القدرة الجنسية أو العجز الجنسى، وإن كانت تلك النكات ذاتها تحمل دلالة قوية على أن هذا الأمر يحتل مساحة كبيرة فى عقل ووجدان وغرائز الجماهير، ودورنا الحقيقى هو أن نتلمس ملامح هذه الدلالة، لا أن نقوم باستغلالها وبيعها فى أفلام بأن نؤكد على جوانبها السلبية.

ولعلنا لا نضيف جديدا عندما نذكر ان الجنس- بمعناه الانسانى الأشمل- هو أحد المجالات الحيوية للدراسات النفسية والاجتماعية والسياسية ، كما أن الجنس يعنى الرغبة فى التفاعل مع العالم، وممارسته الصحيحة والصحية تعبر عن العلاقة السوية مع هذا العالم: العلاقة بين الأنا والآخر ،والانسان والمجتمع، والمواطن والسلطة، كما أن اليسار الفرويدى قد أشار إلى قضية العلاقة بين الكبت الجنسى ومظاهره غير السوية- ولا نقول العجز الجنسى-وبين القمع السياسى.وإذا كان الفيلم وصناعه يبحثون عن تابوهات حقيقية، بدون حاجة إلى اصطناع الرمز وتخبطه، فان التابوه الأكثر خطرا هو ان **الناس فى ظل هذا السياق المضطرب الذى تضيع فيه ملامح «الوطن» ومعنى «المواطنة» يعانون من عجز من نوع آخر:** العجز الذى يعنى أننا نتصور أننا نمارس الجنس باقتدار وفحولة بينما لا نعرف معناه -الحقيقى ، كما قد نتخيل أننا نصنع انجازات تشيد بها وسائل الاعلام بينما نمضى بخطى واثقة إلى تدمير ما نملك، نتحدث **عن القرن الواحد والعشرين بينما لا نزال نعيش فى العصور الوسطى ،ونتوهم أننا نمارس الديمقراطية بينما الحقيقة أننا نصرخ فى البرية، وتصيبنا الخيلاء من تصوراتنا أننا نصنع أفلاما عظيمة بينما الحقيقة أننا لم نعرف بعد ما هى السينما.**



حمدى غيث
وسيد عبد الكريم

خالتى صفية والدير .. دراما الكشف عن طلاسم الشخصية المصرية

ماجدة موريس

فى تطور محمود لدراما التلفزيون فأجانا مسلسل **خالتى صفية والدير** بهذه الدراما المختلفة عن غالبية ما تقدمه الشاشة الصغيرة . خاصة ما تقدمه عن عالم الصعيد . فالصعيد، هذا العالم الكبير الخصب الذى يمثل نصف مصر ، لاقى الكثير من الظلم، من الحكومة ومن الأهالى معا. لكن جزءاً مهماً من الظلم جاء من الفن ، خاصة الفن السريع الانتشار مثل السينما والتلفزيون، حيث جرت العادة على تقديم صعيد مختلف عن الواقع ، هجين ، لهجته غير اللهجة، ويبدو خارجاً من فم الصيغ الدرامية الجاهزة وليس من قلب الدأب والحب والابداع.

فى **خالتى صفية والدير** يتحقق لنا على شاشة التلفزيون هذا الاسلوب المفتقد فى تقديم عالم الصعيد ، وأرجو ألا يكون عملاً فريداً وحيدا . وفى المسلسل إشارات عديدة وأسلوب فى رصد هذا العالم ،وفى تقديم مفرداته باخلاص كبير. فى أماكن التصوير المختلفة يتحرك الممثلون وسط ملابس وقطع أثاث، بعضها لا يعتبر أثاثا بالمعنى المتعارف عليه ،وفى السجن تتحقق صورة أخرى من توخى الدقة والأمانة فى نوم المساجين على(البورش) . كل هذا يعنى تاريخاً من الاتقان لفنان مثل **سيد أنور** مهندس الديكور الكبير الذى توازى خبرته ومهارته خبرة رفيقه المخرج **اسماعيل عبد الحافظ**، فإذا كان اسماعيل أكثر شهرة لأنه المايسترو المسئول عن (صورة الدراما) ،فإن هذه الصورة فى جمالها واتقانها هى الدليل على بلوغ كل عناصر العمل لمستوى يفصل بين الصدق والزيف،والفن واللافن.وهكذا رأينا فى(خالتى صفية) احتراما للمهنة فيما يتعلق أيضا بالتصوير والاضاءة والاكسسوار والملابس ،وربما تجاوز عنصر الماكياج قليلا وأفلتت منه لحظات لا تلائم صدق الغالبية ، لكنه تجاوز لا يخل بهذه الدراما التى احترمت نفسها باحترامها لأمانة التنفيذ ،واحترامها لروح الرواية التى نقلتها للشاشة ،وجوهر ما

اراده الاديب **بهاء طاهر** منها كما صرح هو بنفسه فى أكثر من حوار صحفى.

وربما كان **غياب بهاء طاهر** عن مصر لأكثر من عشر سنوات قد منعه من متابعة دراما التلفزيون المصرى على نحو دقيق ، لكن هذا أفاده من جهة أخرى ،وحماه من القلق الذى يساور المبدعين عادة تجاه اعمالهم اذا ما وقعت فى يد لا تحسن فهمها وتقديمها . جاء حسن حظ**بهاء طاهر** فى وقوع روايته فى يد مخرج **كاسماعيل عبد الحافظ** ، ينطلق فى كل ما يقدمه من رؤية فكرية مستنيرة ،وأيدلوجية واضحة تحددقناعاته الوطنية والسياسية . **أما يسر السيوى** ، كاتبة سيناريو وحوار المسلسل فهى تلك الرقيبة التى كشفت عن وجه آخر منذ سنوات عندما قامت بصياغة رواية **د. خليل حسن خليل (الوسية)** للتلفزيون، فقدمت شهادة ميلادها ككاتبة سيناريو ، ثم مرت الأيام بها كرقيبة ، حتى عادت من جديد ككاتبة سيناريو فى**(خالتى صفية والدير)**.

نجحت يسر السيوى فى الامساك بخيوط الدراما وغزلها على نحو دائرى يتيح لنا إدراك كافة عناصرها ، المنظورة والمطمورة ، ويتيح لها التحرك بين دوائر الفعل ورد الفعل ،وما بين هذا وذاك مما يدخل فى عالم النفس(مثل دراما صفية الخاصة) أو مما يدخلنا فى حالة تأمل وتفكير . إنها **دراما كاشفة بقدر ما هى تنويرية فى جزء من أجزائها.** ففى رصدها لمجتمع الصعيد تكشف عن القواعد والقوانين الصارمة التى تحكمه من الداخل ، فإذا كان **بهاء طاهر** يقول فى تحقيق لمجلة المصور منشور يوم ٥ أبريل الماضى أنه يعتبر الصعيد هو (حارس القيم المصرية) من أيام أحمس وطرده للهكسوس وحتى الآن ، فإن المسلسل يقدم المرأة الصعيدية كحارسة على عادة الثأر وزرع قيمة الانتقام لدى الاجيال الجديدة وأرضاعها لهم مع اللبن ، حيث يبدو الثأر هنا، فى اطار الدراما، لغزا لا حل له ، وقدرا لا فكاك منه..

وقد خرجت من مشاهدة هذا العمل بقدر كبير من الانزعاج لهذا السجن الكبير الذى اوصلت إليه الدراما، سجن العادات والتقاليد التى لم يفلح أى شئ فى الدنيا فى تخفيفها ،ولا الحرب سواء كانت حرب ١٩٦٧ التى تضمنتها احداث المسلسل أو تلك التى أنتصرنا فيها فيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. **فالصدق فى هذا العمل واضح وجارح بقدر ما هو رائع ومبهر** فى إطار الدراما ومقدرة المخرج على ادارة أبطاله إلى أفضل مستوى لهم، غالبيتهم ، وبالتحديد ، الكبار ، وبينما كان بعض الكومبارس دون المستوى وهذا لغز.

هناك أيضا مقدرة **اسماعيل عبد الحافظ** الكبيرة فى شحن المشاهد والمشاهد لتبادل التأثير والتأثر ببراعة فائقة. ففى مشاهد قصر «البيه» القنصل تنمو **صفية** فى اتجاه العنف، فتصبح مسيطرة على ذلك القصر الواسع بعد أن كانت (عصفورة) بداخله أيام حياة الزوج.وفى مشاهد الدير يفرض المكان سطوته على الدراما وتتحول الحركة واسلوب الاداء لتلائم هذا المعنى . أما بيت الشيخ ابراهيم فالثقل يتوزع ما بين **سناء جميل (حسنية) وبين حمدى غيث** زوجها (الشيخ ابراهيم) والحركة سلسلةيقودها ممثل موهوب ومحترف حامل لرسالة محددة، وحيث تبدو الرسالة متناقضة فى البيت ما بين حسنية التى تدافع عن ثأر صفية وبين زوجها الذى يدعو للتسامح.. وفى مشاهد قليلة عميقة يقدم المسلسل رؤية لجوانب أخرى - من ثنائية العدل والظلم فى مصر ، مثل مشاهد السجن واعترافات المساجين .

وقصة**(فارس)** الذى أفلت من ظلم عائلى ليصبح زعيم المطاريد -**محيى الدين عبد المحسن** -وليكشف عن انسان وهو زعيم للاجرام. وقصة أخرى أقصر وأروع للسجين نصر- قام بدوره **مخلص بحيرى** -الذى عاش سجنه الحقيقى من خلال رفض ابنته زيارته وفى اللحظة التى تأتى فيها يكون قد أسلم الروح وحيث يكاد الفنان يتحول إلى سجين حقيقى لفرط الصدق والاخلاص فى الاداء.

نماذج مصيرها الاهمال

ومن ناحية أخرى ، يكشف المسلسل عن حفاوة غير معتادة بنماذج إنسانية منبوذة اجتماعيا فى غالبية ما يقدم من دراما ،وعن نظرة أكثر رحابة وإنسانية للانسان داخل كل منها والذى لابد وأن يكون- موجودا فى مكان ما من النفس ، يظهر عند اللزوم . فإلى جانب(فارس) هناك **رزق-** وصاحب الخمارة بالقرية والذى يهدر خمره ويغلق حانته بمجرد بداية حرب التحرير وذهاب الشباب للتطوع حيث يرى أن الحرب تحتاج للفايقين) أما **أمونة الغازية- رانيا فريد شوقي** -فهى نموذج لهذا التعامل الدرامى مع البشر كبشر وليسوا انماطاً أو قطع كاوتش فى مختبر فهى فتاة غجرية ، لها اسرة وترحل وتعيش من الرقص والغناء وعندما تحب ، تصبح كأخلص ما يكون الانسان المحب المخلص، ويصبح(حربى) كل حياتها. تماما مثل بنت الأصول **صفية** .وفى مشاهد أمونة وحربى انسجام فى الاداء ،وروح جديدة لهذه العلاقة على الشاشة أكثر صدقاً وواقعية من مشاهد الفلاح والغازية التى قدمتها الشاشة من قبل.

أخيرا فإن جديد المسلسل المهم هنا هو تلك الشخصية الساحرة، المقدس بشاى -قام بدوره الفنان **سيد عبد الكريم** -فهى نموذج جديد تماما على الدراما فى السينما والتلفزيون. صحيح أن القساوسة والرهبان تعتبر نماذج جديدة أيضا طرحها المسلسل . لكنهم موجودون بشكل ما ضمن هامش التواجد الاجتماعى المعروف لنا. أما هذا **الفرد القبطي النقى الذى يعيش لخدمة الدير وتكاد حياته تتعلق بمفردات محددة يرى بها العالم مثل خدمة الرهبان وخدمة زوار الدير وخدمة كل من يحتاج لخدمة من أهل البلد فهذا ما نسجله لهذا العمل** من زاويتين . الأولى أنه قدم هذه الشخصية بقدر كبير من الحب والاحترام والبساطة وكأنه يقوم بمهمة التعارف بينها وبين أهل وطنها فى ظروف صعبة.. والثانية: تخص أسلوب التقديم نفسه وما يعنيه فى اطار الدراما وما بعدها.

فى اطار نظرية بناء الاديرة تال(آبونامترى) أنها بنيت بعيدة عن العمران لتكون بمعزل عن الصراعات ودارا للأمان

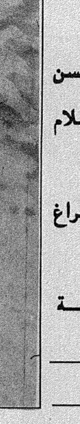
،وهنا يبدو الدير البعيد وكأنه رمز للحفاظ على نسيج الحياة ، يأخذ طهره ونقاءه من وداعته ونقاء المقيمين به ،ومن تراث الحضارة المصرية السابقة على المسيحيين وحيث كانت هناك أبنية مماثلة للاديرة هى المعابد الفرعونية **يتأصل هذا المعنى من خلال الدراما فيتجاوز الدير ديانات أهل القرية ويصبح رمزا ابعد من الكنيسة والمسجد ،له حرمة خاصة، حيث لا يجوز أحد على اقتحامه** ،وبالتالى فإن من يحتمى به ، يضمن الحماية الكاملة، وهو ما حدث مع (حربى) ، كما أن الدير لا يقبل أى شرير يدخله أو يلوذ به، وتلك (قاعدة) الحماية التى تميزه .والدليل على هذا رفض رئيس الدير لبقاء (حربى) بعدما عرف انه يملك سلاحاً. وتلك النظرية هى التى كفلت للدير وضعه واعطته قدره لدى جميع الاطراف ، على تضاربها، فى مجتمع القرية.. ومن جهة أخرى فإن هذا الايمان بدوره **هو الوجه الآخر للإيمان بفكرة العقيدة ذاتها لدى المصريين، وتقديس عقيدة كل منهم للآخر ،واحترامها وتلازمها المستمر وهو ما استطاع هذا العمل أن يؤكده بسلاسة مؤكدا على كيميائية علاقة جدلية قديمة كانت تجرى داخل النسيج الاجتماعى جريان الدماء والهواء فى عروقناقبل أن يأتى التطرف الحديث ويحاول فصل بعض عناصر المعادلة ،وإعادة تركيبها** .

ولعل هذا العنصر فى اطار الدراما ، أى التعاون والحب والحميمية بين مسلمى القرية ومسيحييها، وذلك القدر الذى يحمله **الشيخ** ابراهيم شيخ الجامع المستنير البصير هو الذى قام ببعض التوازن المطلوب تجاه هذا الوصف الدرامى للشخصية الصعيدية فى جمودها وتحجرها وضيق أفقها وكأنها ترتب نفسها على النظر للحياة من ثقب إبرة، حتى لو كانت ، شكليا متفرنجة مثل(القنصل) (عمر الحريرى) الذي اطاحت بهجته بانجاب طفل يرث أمواله بعقله فتترك نفسه للغواية والوشاية والكراهية البشعة لاقرب الناس إليه ، ثم **صفية** التى ضاق بها العالم فلم تعد تراه الا من زاويتها هى فقط وباتت فكرة الانتقام مسلطة عليها ، تقودها إلى سلوك (نازى) يمثل فى تربية الطفل الذى انجبته على مفردات ذهنية محددة، وشعارات محددة وجمل بعينها مثل(حربى حمار.. الخ) وبحيث تبدو فى النهاية وكأنها وهبت نفسها لهذه الفكرة وأصبحت حالة مستعصية لا يفلح معها أى شئ ولعل هذه الصورة البليغة للشخصية الصعيدية، تدفعنا للتساؤل عن كيفية خروجها عن هذه الأطر التى تدور فيها، وحيث من الواضح أنه لا الأسرة ،ولا الجماعة ولا النظام والدولة استطاع هذا ، والكل يقف أمامها وكأنها طلسم حتى يومنا هذا.

من جهة أخرى تعكس هذه الرؤية، فى مستوى أعمق يطرحه هذا العمل ، كيف دخل التطرف الدينى إلى الشخصية الصعيدية وكيف بلغ معها من نجاح، لأنها فى هذه الحالة تكون على نفس درجة التحجر فى تنفيذ تعليمات رؤوس التطرف بحدة صارمة، ففى حالة تسلل الفكرة إليها ، تصبح أداة نهائية فى تنفيذها لهذا ازدهر التطرف فى الصعيد على حسب ما نسمع وهو ازدهار لا يدين(الصعايدة) أنفسهم بقدر ما يدين الحكومات التى تركتهم يعيشون بلا تنمية حقيقية حتى اليوم، ولعل المسلسل لم يف هذه الفكرة حقها ، وإن كان قد قدم اشارات سريعة، لبطالة الشباب وظلم العمدة... لا تكفى .وربما جاء هذا بسبب محاولة الحفاظ على رواية **بهاء طاهر** بتركيبتها وبنيانها الشاعرى المأساوى.

وربما **لأجل هذا فأن هذه المأساة التى انتهت بموت حربى وجنون بشاى حزنا عليه وموت صفية قهرا وحبا كانت أصلح لدراما أقصر مما قدمت أو فيلم سينمائى يطرح كنوزها ،بدون أن نشرب علقمها طويلا.**


يوسى المرأة الصعيدية بوجه جديد



عبد الوهاب عبد المحسن ورضا عبد السلام و منظومة الفراغ فى القومية العربية

فاطمة اسماعيل

يقام بمجمع الفنون بالزمالك عرض التجربتين للفنانين **عبد الوهاب عبد المحسن ورضا عبد السلام** . أهمية هذا العرض هو دخول الفنانين فى **«القرية العالمية»** بتجربة شديدة المحلية والذاتية.

فمثلا تجربة **عبد الوهاب عبد المحسن** ارتبطت بالطبيعة ،بالذات طبيعة كفر الشيخ بلدته، على أساس من إظهار تلك العلاقة بين العالم المرئى واللامرئى، بمعنى آخر قدرة **عبد الوهاب** على تحويل المعطيات المرئية إلى تصورات ذهنية تذهب باللوحة إلى مستوى تشبع الشكل باللاشكل.

فالفنان لم ينقل الطبيعة كما يراها في كفر الشيخ ولم يحاكمها وإنما وضع تصوراته المعادلة لقانونها العام فى جمل خاصة وشديدة الذاتية.

يقوم بناء اللوحة عند الفنان على **الخط والتباين اللونى**. هذا الخط القادر على المطاوعة والليونة والتصلب والامتداد والتقاطع والاسترخاء، وقادر أيضا على صياغات انفعالية ،وهو ما ينأى باللوحة فى كثير من الاحيان عن الوقوع فى مأزق التزيين Deco-ration. كما وأن تلك الخطوط لا تمثل صورا لاشكال مستمدة من الطبيعة وإنما تمثل حالة تأليفية تكتسب قيما تشكيلية خاصة فيما تطرحه من علاقات بصرية وفيما تحيله من تصورات ذهنية.

وبتأمل لوحات **عبد الوهاب** نتأكد انه ليس ثمة شك فى أن البناء الأساسى الذى يؤلفه **الفنان لا يقف عند عنصرى الخط واللون وإنما أيضا يتخطى هذا إلى المشغول والفراغ فى اللوحة بصورة مميزة فى استدلال الشكل على الحركة**، فالفراغ إما متناثر داخل تلك الخطوط ومتداخل باعتباره مساحات لونية، وإما يحيط بمجموعات خطية من الخارج أو تفسح له الخطوط مجالا فى داخلها.

ومن الملاحظ أن الفراغ جزء من البناء التأليفى فى العمل عند الفنان فهو ليس فراغا موضوعيا أو محايدا وإنما هو فراغ كـ**«لون»** ،وحجم ، وحركة، ويمثل جملة ثانية فى المنظومة– التأليفية والفراغ هنا، علامة تسكين للحركة المتدفقة من داخل الخطوط أو تحريك للساكن منها .وهى أيضا إشارة تثبيت لعين المشاهد بغرض كسر **«حاجز الوهم»** الذى يولده تجاور الخطوط والألوان مما يعرف بـ **«الابهام البصرى»** المضلل للعين بالانطباعات البصرية الحركية . فالفنان لا يقع فى إغراء هذه المهارات الشكلية. ولا يلجأ إلى الخط واللون ليضفى عليهما قيما تعبيرية وشاعرية من خلال هذا النص الشكلى المطروح.

هذا بالنسبة للوحات الخطية وان كنا نميز من بين تلك اللوحات الأعمال المونوكرومية التى تختزل العلاقات الحركية فى الخط واللون وتطرح جمله مختلفة الخط **«كحجم وخامة»** فالخط قد يكون شريحة من خامات متعددة من الحديد أو القماش، أو الورق أو السلك. فى تلك اللوحات نستشعر خامه **«السلك»** ويقوم البناء فى المسطح على علاقة الملامس بين السلك الشائك والناعم والمتصلب واللين والحلزونى والممتد، وتحييد اللون ساعد الفنان على التركيز على تقديم جملة فنية واحدة تثرى قيمتها الشعرية من ذاتها بعيدا عن الابتزازات البصرية.

ثمة تساؤل نطرحه على أنفسنا أمام

تجربة عبد الوهاب فى لوحاته الأخيرة : عن مدى ضرورة تلك التهويمات التشخيصية فى مجموعة اللوحات التى اختفت الخطوط فيها على المسطح وتحولت إلى مساحات لونية سائلة تتدافع مع بعضها فتكشف فى بعض مساحاتها عن التهويمات التى نتساءل عنها، قد تكون ارهاصات مرحلة قادمة بعد أن أستكمل الفنان التجربة السابقة بكافة اطروحاتها البصرية والذهنية..

ونأتى هنا لتجربة **رضا عبد السلام** وهى أكثر تعقيداً فى تناولها، وقبل أن نتناول التجربة ذاتها نقف قليلا عند مستوى تفاعل الفنان عقليا مع حالته الابداعية **«الأعمال المنتجة»**.

فما نراه من أعمال مكتملة «من المؤكد لا يمثل إلا الموجود من مجمل الحالة الابداعية فاذا أتفقنا على أن أى عمل مكتمل» هو صورة أو موجود جزئى لـ **«تصور»** كلى ذهنى فى عقل الفنان ،اذا اتفقنا على ذلك فمن الطبيعى أن نعنى اذ بتفهم هذا **«التصور»**.

ويسأل سائل لماذا نجهد أنفسنالتفسير ما هو غير مرئى ، بينما العمل الفنى، موجود «شكل» والتعامل معه من خلال حاسة البصر بالدرجة الأولى؟.

هذا صحيح إلى حد ما كمرحلة أولى لمراحل القلق اذ نكون هنا أمام مرحلة القلق المباشر وهى أولى مراحل تفاعل العقل «مرحلة القلق الحسى» فاذا انتهى تفاعل القلق مع العمل الفنى عند المرحلة الأولى «المعرفة المباشرة» أصبحت رؤيته جزئية فنقول فى أعمال **رضا** نحن نرى عناصر تشخيص لاشياء أجزاء من ماكينات -عجلة- عربة- وتشخيص بشرى- امرأة، وعناصر تجريد لعلاقات لونية وهنا نتقبل هذه الجزئيات باعتبارها جزءا موجودا دون أن نغير منها شيئا وذلك لفصلنا «الشكل» عن «تصوره» مما يفسد على الفنان الاستمتاع بتواصله مع المتلقى بكلية حالة ابداعه.. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن «الشكل» الذى نتلقاه نحن لن يكون هو نفس الشكل الذى أرسله **رضا عبد السلام** اذ أننا نتلقى «الموجود» الذى نراه نحن **«الآن»** وهنا بينما هو يرسل موجودا له (الان) آخر وكذلك(هنا) أخرى .. اذن حين نتعرض للشكل فقط نجد أننا أمام تفاصيل وجزئيات تتعارض مع الفكر «الكلى» عند الفنان والذى يتجاوز حد الزمان والمكان وإن كان يشملهما معا.

واذا اعتبرنا أن هذا «الكلي» هو «التصور» فانه يعنينا بالضرورة أن نتأمل التصور عند **رضا عبد السلام** وهو أنه ينشر ادراكه للكلى الكامن فى الأشياء.

كلية الزمان والمكان بالجمع بينهما فى الايجاب والسلب.

إدراك هذا الكلى يجعلنا نتجاوز حدود الرؤية البصرية إلى الحوار العقلى لما يدركه رضا، «فالكلية» التى نتحدث عنها فى «تصوره» نترجمها فى العمل المكتمل إلى التحديث ، كضرورة للتواجد فى الـ Global Village «**القرية العالمية**».

فكلية «الآن» وكلية الـ «هنا» هى كلية «الزمان والمكان» التى تجعل الفنان يتجاوز واقعه إلى كونية أخرى.

بعد أن حاولنا تفسير جزء من فكر «**رضا عبد السلام**» «التصور» دون الالحاح على مقتضيات هذا التصور أو شروط تكوينه التى قد تعنينا فى الحالة البحثية نعود إلى العمل الفنى باعتباره «موجود» التصور الذى يتوجب علينا أن نباشره بصريا فى المقام الأول.

الشكل عند **رضا** مشبع بالتكوين والتحديث فهو يسعى للتجربة دون التصفية من الموضوعات البشرية أو الشيئية. فى هذا الشأن يسعى **رضا عبد السلام** إلى الجمع بين الكلى الحسى «العربة- الماكينة- العجلة- الترس» وأيضا الكلى الرياضى «المربعات، الدوائر ، المستطيلات».

اذا فنشاط العقل عند«رضا» يقوم على الحوار بالانتقال من كلى إلى كلى آخر- يبقى فى هذا أن نستثمر وحدة الايقاع فى هذا الحوار البصرى الذى يصوره **رضا عبد السلام**.. فهل استطاع أن يحقق وحدة إيقاع بين هذا الوجود الحسى وهذا الوجود الرياضى على سطح العمل؟.

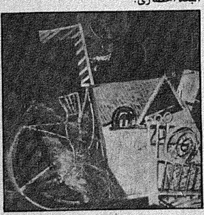
لا يقف النشاط العقلى فى تجربة **رضا** عند الحس الرياضى فى اللوحة وإنما يتجاوزه إلى الكليات «الخالصة» فى شاعرية الخامة حين يلصق على السطح خامات بمعالجة(الكولاج) مثل الخشب، الورق، القماش، الخردة.

هذه الشاعرية التى نحسها مثلا فى تناوله للورق بين التمزيق وشق ما بداخله بما يظهر اجزاء من باطن الورق فى علاقة متنوعة مع سطحه، منها أنه يضيف بعداً خاصا «بالحجم» وبعداً خاصا باختلاف الملامس بين سطح الورقة والمكشوف عنه من باطنها ، بل أيضا اختلاف درجة اللون فى الأبيض بين ظهر الورقة وباطنها.

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تفريغ تلك الخامات من وظيفتها المعروفة وأيضا تجويدها عن أى ذاكرة سابقة.

• نأتى إلى نقطة مهمة فى أعمال «**رضا عبد السلام**» وهى وجود «**الانسان**» فى اللوحة. نرى **رضا** يرسم الانسان فى معظم اللوحات (سلويت) وهو ما يجعله جزءا من التكوين منفصلا وان كان دائما «محجما» فهو صغير إلى حد التهميش أو هو ساقط من أعلى أو من أسفل أو غائب فى عمق التكوين . إذن الانسان عند **رضا** هو «الأنا» الأنا باعتبارها الكلى فهى تقف فى نفس منطقة الكلية الخاصة بالزمان والمكان فى «تصور» الفنان وعلى الرغم من كليتها إلا أنها ذاتية الفنان الذى يستبعد فيها أن -تكون هى نفس الانا للاخرين فهى أمام الماكينات والعربات واجزاء الألات تقف حائرة ما بين انبهارها بهذه العناصر التى تميز (عالم الصناعة) وبين قهرها وإحساسها بالعجز والتهميش والضآلة . تقف حائرة بين الإعجاب والتفاعل، وفى نفس الوقت الخوف والحذر من الدخول فى آليات جديدة.

اذن لا يمكن أن تكون هذه «الأنا» هى«الأنا» الغربية مثلا أو الصناعية وإنما هى الذات التى تشترك معها فى مسافة البعد الحضارى.



أجندة معارض شهر مايو

بينالى الخزف الدولى مجمع الفنون بالزمالك أول مايو لـ ١٦ مايو جورج بهجورى تصوير قاعة مشربية

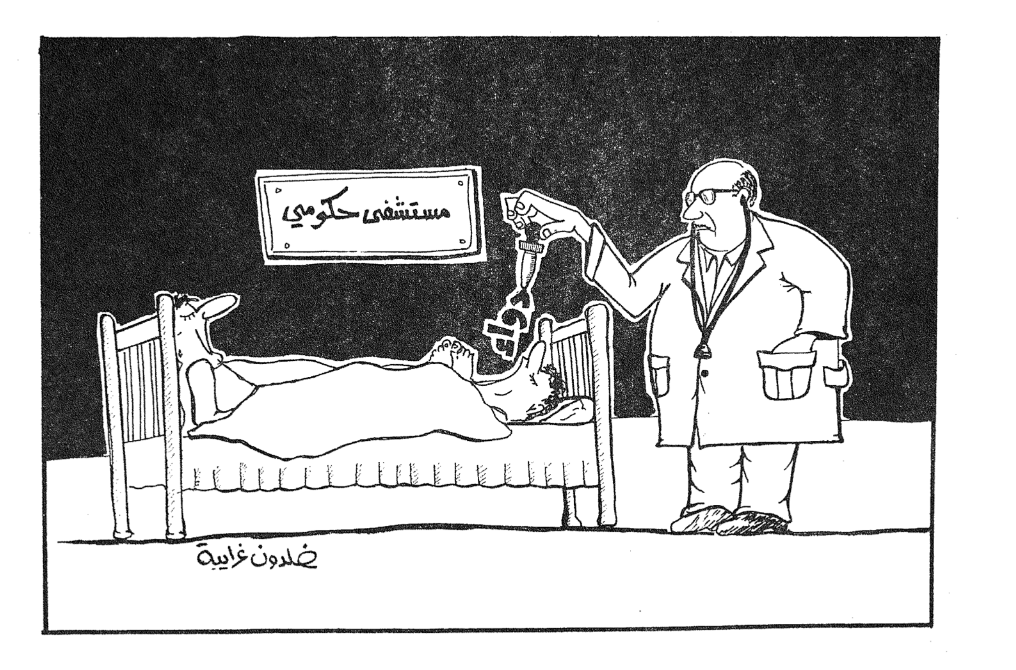
١٩ مايو إلى نهاية الشهر فتحى حسن «تصوير»

حسن عثمان «خزف» قاعة أكسترا

مجدى عبد العزيز «حفر»،تصوير

مارجوڤيون الفنانة السويسرية «تصوير» قاعة كايروبرلين.

عصمت داوستاشى تصوير قاعة سلامة.


مستشفى حكومي
ضلدون غرايبة


جاهزون للمساومة
ضدون غرايبة

مع صورة لأكرم الحورانى فى وداع الرجل الذى أطلق العفريت من القمقم

لعلها مجرد مصادفة، أن «أكرم الحورانى» قد مات فى ٢٢ فبراير ١٩٩٦، فى اليوم نفسه الذى أجرى فيه - قبل ٣٨ عاما بالضبط - الاستفتاء الشعبى على الوحدة المصرية السورية، كما كانت مصادفة - لاتخلو هى الأخرى من دلالة أن «عبد الناصر» قد مات فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، فى اليوم نفسه الذى وقع فيه، قبل اثنتى عشر عاما من ذلك التاريخ، الانقلاب الذى قصم تلك الوحدة .

أما المؤكد، فهو أن «أكرم الحورانى» كان واحدا من أهم سياسيى الجيل الثانى من قادة حركة التحرير العربى الذى بدأ فى مطلع الثلاثينيات - يتمرد على جيل الآباء، ويضيق بطريقة إدراتهم للصراع مع الاستعمار، ويندد بأسلوب استثمارهم لثورات الشعوب العربية، خلال - وفى أعقاب - الحرب الكونية الأولى، ويدعو إلى حلقة أخرى من الثورة القومية التى تعثرت، تستكمل الاستقلال الناقص، اوالديمقراطية المقيدة، مستلهما - بدرجة أو بأخرى- ثلاثة نماذج للنهوض القومى، من بين أنقاض هزائم مريرة. ألهبت خيال شباب تلك الأيام: أتاتورك وهتلر وموسولينى.

وليس فى حياة «أكرم الحورانى» الشاب، أو فى تقلباته السياسية، ما يدعو للدهشة، فهكذا كان معظم الجيل، ثائر على جيل الآباء الذى كان يصفه بأنه جيل المساومات والمفاوضات والتنازلات والأحلام المتواضعة، راغبا فى تحطيم البناء الذى كان قائما، عاجزا عن تصور البديل، تاركا ذلك إلى ما بعد التخلص من الفساد المقيم.. وهكذا إنتقل «الحورانى» من مقاومة الإقطاع الزراعى العائلى فى وسط سوريه ليعبر الحدود إلى العراق مع فريق من الضباط السوريين الشبان ليدعموا ثورة رشيد على الكيلانى، ثم يعود ليشترك مع تشكيلة أخرى منهم فى مقاومة المحتلين الفرنسيين، وليكون فى طليعة أفواج المتطوعين العرب، التى دخلت فلسطين - فى بداية ١٩٤٨- لكى يساعدوا شعبها على مقاومة خطة تسليمها للصهاينة .

وعبر تلك التجارب، كان «الحورانى» قد اقتنع، كما اقتنع معظم الجيل، بأن الجيوش العربية ، هى الأداة الوحيدة الصالحة لإتمام الانقلاب الذى يحقق كل أحلامه.: استرداد لواء الاسكندرونة السليب، وفلسطين السليبة، واتمام الاستقلال الناقص، وتحرير الديمقراطية المقيدة، وإقامة دولة عربية مستقلة وموحدة وديمقراطية من المحيط إلى الخليج، فبدأ يشجع زملاءه وأنصاره من جيل الغضب، على الالتحاق بالكلية العسكرية السورية بـ «حمص»، وهو ما فعلته حركات أخرى تنتمى للجيل نفسه- كالاخوان المسلمين والبعثيين والقوميين السوريين والقوميين العرب- آنذاك، وبعد ذلك ، فى مصر وفى سوريا وفى العراق.

وهكذا دخل أكرم الحورانى التاريخ، باعتباره المسئول الأول وإن لم يكن الوحيد- عن إقحام العسكريين العرب فى الحياة السياسية لبلادهم وعن إطلاق العفريت من القمقم، بكل ما ترتب على ذلك من خير وشر، ومن نصر وهزيمة، ومن مجد وعار!

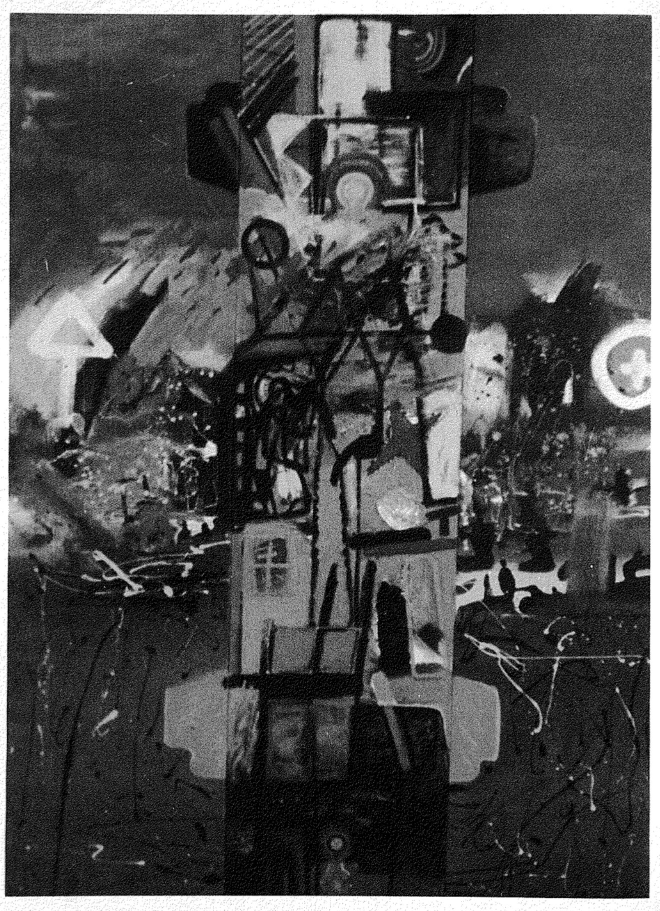
ومنذ انقلاب حسنى الزعيم فى عام ١٩٤٩، والذى كتب له «الحورانى» البلاغ رقم واحد - وحتى الانقلاب الذى قضى على عهد الانفصال فى سوريا عام ١٩٦٣، ظل يظهر دائما فى كواليس أو فى مقدمة مسلسل الانقلابات العسكرية السورية التى لاحصر لها، وزيرا ومنظرا وفيلسوفا ومؤيدا متحمسا فى الفصل الأول، ثم معارضا ومناوئا فى الفصلين الثانى والثالث!

كانت المشكلة التى واجهت «أكرم الحورانى» تكمن - فى كل مرة- فى اعتقاده بأن دور العسكر ينبغى أن يقتصر على قلب النظام القديم، ثم يعودون إلى ثكناتهم، بعد أن يسلموا السلطة إلى جيل جديد من المدنيين يستكمل ما عجز الجيل السابق عن إتمامه من أهداف الوطن والأمة، لكنه اكتشف- بعد أول انقلاب- أن العسكر كالعفريت الذى يطلقه الإنسان من القمقم الذى حبسه فيه سيدنا سليمان، وهو لايعرف الذى يمكن أن يصنعه هذا العفريت بعد مغادرته لثكناته، ولايعرف كيف يعيده إلى القمقم، فكان عليه أن يواصل الطريق الذى بدأه، وأن يصلح ما يعتقد أنه أخطاء العفريت، بإطلاق عفريت آخر، أو تسوية انقلاب على الانقلاب وإطلاق عفريت ضد العفريت.

ومع أن هذه العفاريت على اختلاف وتناقض توجهاتها، حققت له ما كان يريده ، فأزاحت جيل الآباء القديم، بل وخلقت لنفسها ملامح بناء جديد، كان فيه ملامح كثيرة، مما حلم به الجيل الذى كان ينتمى إليه بل وخلقت ملامح أخرى للحلم، إلا أن القوة التى تملكها سخرت بالأساس لحماية بقائها فى السلسة أكثر من تسخيرها لتحقيق أهم تلك الأحلام، وسرعان ما أدركتها الشيخوخة مبكرا، فسارت على درب آبائها، تساوم وتفاوض وتتنازل!.

وربما لهذا السبب بدأ «أكرم الحورانى» تأثيره السياسى عقب هزيمة ١٩٤٩، لينتهى عقب هزيمة ١٩٦٧، التى عاش بعدها ثلاثين عاما مريرة، يتأمل الحصاد الذى حصدته الأمة، بسبب مغامرته بإطلاق العفريت من القمقم، وعندما تعب اختار أن يموت فى العيد الثامن والثلاثين للوحدة.

صلاح عيسى



للفنان : رضا عبد السلام
«انفجار» خامات مختلفة على قماش ١٤٥x٢٠٠ سم - ١٩٨٩



للفنان : عبد الوهاب عبد المحسن حفر ١٩٩٦